عمادة الدِّراسات العليا

جامعة القدس

سياسات تربويّة مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة

ابتهاج عبد الحكم داري البكريّ

أطروحة دكتوراة

القدس– فلسطين

1445هـ / 2024م

سياسات تربويّة مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة

إعداد

ابتهاج عبد الحكم داري البكريّ

الماجستير من جامعة القدس

المشرف: الأستاذ الدُّكتور راتب سلامة السُّعود

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلَّبات الحصول على درجة دكتوراة فلسفة في التَّربية تخصُّص القيادة والإدارة التَّربويَّة / كلية العلوم التربوية / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

من البرنامج المشترك بين جامعة القدس وجامعة الخليل

1445هـ / 2024م

جامعة القدس

عمادة الدِّراسات العليا

كلية العلوم التربوية

إجازة الأطروحة

سياسات تربويَّة مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة في التَّصنيف العالميِّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة.

اسم الطالبة: ابتهاج عبد الحكم البكري.

الرقم الجامعي:22110697.

المشرف: الأستاذ الدُّكتور راتب سلامة السُّعود .

نوقشت هذه الاطروحة وأجيزت بتاريخ 2/ 7 / 2024م من قبل أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم .

1. **رئيس لجنة المناقشة:** الأستاذ الدُّكتور راتب السعود التوقيع _____
2. **ممتحناً داخلياً** الأستاذ الدُّكتور عفيف حافظ زيدان التوقيع _____
3. **ممتحناً خارجياً** الدُّكتور كمال خليل مخامرة. التوقيع _____
4. **ممتحناً خارجياً** الدُّكتور خالد أحمد الصرايرة التوقيع _____

القدس ـــ فلسطين

1445هـ / 2024م

إقرار

أقر أنا معد هذه الاطروحة قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الدكتوراة في القيادة والادارة التربوية، وأن ما اشتملت عليه، إنما هو من نتاج أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الاشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الاطروحة ككل أو جزء منها، لم يقدم من قبل لينل درجة عليا لأي جامعة أو معهد أخر .

التوقيع:

اسم الطالبة: ابتهاج عبد الحكم داري البكري.

التاريخ : 2024/7/2 .

إهـــــــــداء

قال تعالى: [وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ] (التَّوبة: 105).

بكل فخر وامتنان، أقدم هذه الأطروحة بإخلاص، وتقدير إلى عائلتي الحبيبة، التي كانت دائماً ركيزةً قويّةً، ومصدر دعم لي خلال رحلتي الأكاديميّة. شكرًا لكم على الثقة، والتشجيع المستمر، وعلى كل الحب، والدعم الذي لم ينقطع أبدًا.

- إلى روح والدي الغالي، الذي كان دائمًا مصـــدر إلهام، ودعم لي في كل مرحلة من مراحل حياتي، بفضل حبه، وتشجيعه، وتضحياته استطعت تحقيق الكثير من النجاحات، والإنجازات. رحم الله والدي وأسكنه فسيح جناته، وأدعو له بالرحمة، والمغفرة.
- إلى والدتي الغالية، التي لطالما كانت مصدر الحب، والدعم، أدعو الله أن يحفظها، ويديم عافيتها، ويجعل كل عمل أقوم به في حياتي فخراً، وسعادةً لها.
- إلى زوجي العزيز، رفيق دربي، وشـــريك حياتي، الذي كان دائماً إلى جانبي يدعمني، ويشـــجعني على تحقيق أحلامي، وتحدياتي، ومواصلة رحلتي بثقة، وإيمان.
- إلى نبض قلبي وأغلى ما أملك في هذه الحياة، بكم تزدهر الحياة، وتتحقق الأماني، وبكم يتجدد الأمل، أبنائي الأعزاء (طارق، ومعن، ومحمد، وهشام، وساره، وعبد الرحمن).
- إلى أخواتي، وإخوتي، وعائلتي الحبيبة ركيزة الحياة، ودفئها.
- إلى عزيزاتي (لينا وأميرة واسراء وزبيدة ومنال).
- إلى صديقاتي واصدقائي .
- وأخيرًا، أهديها إلى وطني الغالي، وإلى كل من يسعى جاهدًا لتطويره، ورقيه.

شكر وتقدير

قال تعالى: [وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ] (البقرة: 172)

أهدي شـكري العميق، وامتناني الكبير، ومحبَّتي الخالصـة لكلِّ من أسـهم في إنجاح هذه الدِّراسـة، وأخصُّ بالذِّكر معالي الأسـتاذ الدُّكتور راتب سـلامة السُّـعود، الَّذي قدّم لي يد الدَّعم، والتَّوجيه خلال مراحل هذه الدِّراسـة جميعها، ولم يبخل عليَّ يوماً بحكمته، وإرشـاداته، الَّتي مكَّنتني من بناء فكرتي، وأداء عملي، وتوجيهه بكلّ فعّاليَّة، وهنا، لا يسعني سوى شكره على جهوده القيّمة، والمثمرة، وأسأل الله أن يجزيه عنّي خير الجزاء، وينير طريقه دائماً.

كما أودُّ أن أشـكر أعضـاء لجنة المناقشـة الكرام، الَّذين قدَّموا لي النَّصـائح، والتَّوجيهات القيِّمة، الَّتي أسهمت في تحسين هذه الدِّراسة، وتطويرها.

ولا أنسـى أن أرسـل باقات الشُّـكر، والتَّقدير، والامتنان لكلّ من أدّى دوراً في إنجاح هذا العمل، وتطويره، وصولاً به إلى النّور.

ملخَّص:

هدفت هذه الدِّراسة إلى اقتراح سياسات تربويَّة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة في التَّصنيف العالميّ للجامعات(QS)، اســـتناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة. وقد اســـتخدمت الباحثة المنهج الوصـــفيّ المســـحيّ التَّطويريّ. ولتحقيق أهداف الدِّراســـة، الَّتي تكوَّن مجتمعها من جميع القادة الأكاديميّين في الجامعات الفلســـطينيَّة، وعددهم (663) قائداً أكاديميّاً، اختيرت منهم عيِّنة عشـــوائيَّة طبقيَّة عنقوديَّة بلغت (160) قائداً أكاديميّاً. ولغايات جمع بيانات الدراســـة، قامت الباحثة بتطوير أداة الدراســـة ، والتي تكونت من (45) فقرة توزعت على (5) مجالات وهي: البحث والاكتشاف، وقابلية التوظيف والنتائج، والمشاركة العالمية، والخبرة العالمية، والاستدامة.

أشارت نتائج الدِّراسة إلى أنَّ درجة توافر متطلَّبات تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة في التَّصنيف العالميّ للجامعات(QS)، استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، متوسِّطة للمجالات جميعها. كما أظهرت النَّتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة، بين متوسِّطات استجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة، حول تقديرهم لدرجة توافر متطلَّبات تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS)، استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، تُعزى إلى نوع الجامعة ولصالح الجامعات الخاصَّة، والى متغيِّر المركز الوظيفيّ، لصالح رئيس الجامعة / نائبه، في حين أسفرت النَّتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة تُعزى إلى متغيِّرات: الرُّتبة الأكاديميَّة، ونوع الكلِّيَّة، والجنس. وفي ضوء هذه النتائج، طوَّرت الباحثة سياسات تربويَّة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS)، استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، وتحققت من مدى ملاءمتها، وأوصت بتطبيقها.

الكلمات المفتاحيَّة: سياسات تربويَّة، التصنيف العالمي للجامعات، الجامعات الفلسطينية، الجامعات المرموقة، (QS).

Proposed Educational Policies to Improve the Ranking of Palestinian Universities in the QS World University Rankings based on the Experiences of Prestigious Universities.

Prepared by:
Ibtihaj Abdul Hakam Dari Al Bakri.
Supervised by:
Professor Dr. Rateb Salameh Al-Saud.

Abstract

The study aimed at proposing educational policies, to improve the ranking of Palestinian universities in the QS World University Rankings based on the experiences of prestigious universities. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive developmental approach .The population of the study consisted of all (663) academic leaders in Palestinian universities, from whom a stratified, cluster-random sample of (160) academic leaders was chosen. For data gathering, the researcher developed a 45-item questionnaire, divided into (5) areas; Research and Discovery, Employability and Outcomes, Global Engamgement, Leanring Experiences and Sustainability.

The results of the study indicated that the degree of availability of requirements for improving the ranking of Palestinian universities in the QS World University Rankings, based on the experiences of prestigious universities, is medium for all areas. Furthermore, the results showed that there were statistically significant differences at the level of significance (α=0.05), between the means of the responses of the study sample members regarding their estimate of the degree of the availability of the requirements for improving the ranking of Palestinian universities in the QS World University Rankings based on the experiences of prestigious universities, attributed to the type of university; in favor of the private universities, and to the job position variable; in favor of the university president/ vice president, while the results showed no statistically significant differences at the significance level (α=0.05), attributed to the variables: academic rank, type of college, and gender. In light of these results, the researcher developed educational policies to improve the ranking of Palestinian universities in the QS World University Rankings based on the experiences of prestigious universities. The researcher verified the suitability of the proposed policies, and she recommended that the concerned authorities adopt these proposed policies.

Keywords Educational Policies, World University Rankings, Palestinian Universities, .Prestigious Universities, (QS)

الفصل الأوَّل

مشكلة الدِّراسة، وأهمِّيَّتها

الفصل الأوَّل

مشكلة الدِّراسة، وأهمِّيَّتها

المقدِّمة:

يُعَدُّ النِّظام التَّربويُّ رمزاً لحضارة الدَّولة ورقيِّها، وعنواناً لأداتها الفاعلة للتَّغيير، ورسم المستقبل ووضع السِّياسات؛ لينير الطَّريق لنجاحها، وقوّتها علميّاً، واقتصاديّاً، واجتماعيّاً، وسياسيّاً. وقد أثّرت التطوّرات السّريعة للمتغيّرات الاجتماعيّة، والاقتصاديّة النّاتجة عن العولمة، والثورة التّكنولوجيّة، والمعرفيّة على جميع المستويات الوطنيّة، والإقليميّة، والعالميّة بشكل مباشر، وخاصّة على سوق العمل، وقوّته، الذي بدوره أوجد سوقاً عالميّاً لرأس المال الفكريّ، والبشريّ، وهذا أدّى إلى زيادة الطّلب على التّعليم العالي. وفي خضّمّ هذا التّضخّم السّريع في السّوق العالميّة، فقد بات على نُظم التّعليم العالي مواكبة التّطور، ومسايرته، ومواجهة التّحديات، وتحسين مقدرتها التّنافسيّة، وإلا فإنّ هناك خطرًا قد يشكّل على مستقبلها في الاقتصاد العالميّ، والمعرفيّ، والتنافسيّ. لذلك أولت الكثير من الدّول جُلّ اهتمامها، وسخّرت إمكاناتها للنّظم التربويّة، ووضعتها في أعلى سلّم أولوياتها، مُخصّصة لها ميزانيات عالية لتتمكّن من أداء مهمّاتها بكفاءة وتميّز؛ لأنّها إحدى ركائز النمّو إن لم تكن إحدى غايات التّنمية الشّاملة. وفي ظلّ هذا الدّور المهمّ، بات من الضروريّ، وبشكل ملحّ وجود رؤى جديدة توائم التّعليم ليكون ملبّياً لحاجات المجتمع الذي نعيش متطلّباته، ويمكنّه من التّواصل، وإقامة العلاقات مع خارج مجتمعه وصولاً إلى العالميّة.

ويحظى التّعليم العالي، وتحديداً الجامعات، باهتمام متزايد في المجتمعات النّامية، والمتقدّمة على حدّ سواء؛ لأنّه يعدّ رصيداً استراتيجيا، ومن المراحل الأكثر أهمّية، ومسؤوليّة، في تغيير المجتمعات، كونه المصدر الرئيس في رفد الكوادر البشريّة المؤهلة والمتخصّصة وإعدادها في شتّى المجالات. لذلك فإن الجامعات تسعى لانتهاج وإعطاء صورة مشرّفة لمخرجاتها، وإنجازاتها، وبرامجها التّعليميّة، ممّا يعني دفعها للتّنافس، وإيجاد تعليم نوعيّ يهيئ الفرد، والمجتمع على الإنخراط في ديناميكيّات عصر الانفجار المعرفيّ، والتكنولوجيّ.

وهكذا تعدّ قضيّة تطوير النّظام التّعليميّ، وتحسينه، وخاصّة التّعليم العالي، من أهمّ القضايا؛ لأنّها تمثّل جزءاً من الفكر العام الذي تضعه الدّولة، والذي يتوافق مع القيم، والمثل، والأهداف السياسيّة، والاجتماعية، والثقافيّة لها، ويسعى المفكرون، والقياديّون نحو إقرار مثل هذه السياسات؛ ليسير على نهجها الأفراد في أيّ منظومةٍ لتحقيق الأهداف المنشودة. ولإيجاد نُظمٍ تعليميَّةٍ قابلةٍ للتطور ومحقِّقةٍ للازدهار. وتؤكد منظمّة الأمم المتّحدة للتربية، والثقافة، والعلوم (اليونسكو) أن غالبية الدّول تبذل جهودًا حثيثة في مجال جودة نظم التّعليم العالي لديها؛ وتطبّق معايير إدارة الجودة الشاملة فيه (UNESCO, 2003)، لكي تقدم نوعيَّةً متميزةً من التّعليم، لتستطيع استقطاب أكبر عددٍ ممكنٍ من الطلبة ليكونوا موضع المنافسة في سوق العمل، ولن يتأتّى هذا إلا بالعمل الجادّ نحو تطوير نوعيّة التّعليم وتحسينه.

لقد بات من المسلّمات الفكريّة في ميدان التربية والتّعليم أنّ النّظام التّعليميّ القويّ يرتكّز على سياسات تربويّة حصيفة، وأنّ السياسة التربويّة (التّعليميّة) Educational Policies هي الأساس الذي يحدد مستقبل التّربيّة والتّعليم للمجتمع، وأنّ تقدّم الأمم يقاس بنظامها التّعليميّ، بعد أن أصبح التّعليم قضيّة أمن قوميّ، كما بات من المعروف أنّ معظم مشكلات الأنظمة التّعليميّة تعود في الأساس إلى عدم استقرار السياسات التربويّة، فضلًا عن وجود فجوة بين النظريّة، والتّطبيق في مجال تنفيذ هذه السّياسات التربويّة. ويتجّلى هذا الأمر في التجربة الأمريكيّة بتدخل النّظام السياسيّ لتحسين النّظام التّعليميّ فيها، بعد الفشل، والضّعف في تلبيته الحاجة الوطنيّة، والقوّة التنافسيّة في النّظام التّعليميّ مع الدّول الأخرى، إذ تطلب تقييماً لنوعيّة التّعليم، والتّعلم لجميع المراحل، وذلك بعد صدور التّقرير الشهير أُمّة في خطر"A Nation at Risk" . فاستعرض التّقرير التدني الأكاديميّ على الصعيدين الوطنيّ، والدوليّ، ولجميع مراحله، وُشكّلت اللّجان، ووضعت معايير، وتوقعات. ومن هنا وجد أنّ العنصر المفقود في النّظام التربويّ على الأغلب هو العنصر السياسيّ الذي من خلاله يمكن التغلّب على الضّعف، وصنع التّغييرات التي تلزم لتحسين العمليّة التّعليمية بسنّ القوانين للإصلاح، والتّغيير (حميض،2011).

وأوضح السعود (2015) أنّ القواعد، والمبادئ التي تضعها الدّولة لتنظيم التّعليم وتوجيهه لما يخدم أهدافها العامّة، ومصالحها الوطنيّة، ما هي إلاّ مجموعة من السياسات التربويّة، والتي تنبثق عن الفلسفة التربويّة للدّولة، وتُحدّد على أساس واقع المجتمع، وتطلعاته، وظروفه، وإمكاناته، من خلال التّشريعات التي تصدرها الدّولة، والقرارات التي تتّخذها، لمعالجة القضايا التربويّة المختلفة.

وتأسيساً على ما سبق، يُنظر إلى عملية بناء السياسات التربويّة على أنّها من أهمّ متطلّبات التّخطيط، والتّنمية لجميع الدّول بلا استثناء، كونها مرشداً للتّفكير، والتّقدير، وموجّهة للأهداف، والوسائل، والإجراءات، ومصدراً رئيساً في الإعداد، والتنميّة، والتدريب، والتّعليم للمخرجات البشريّة المؤهّلة في المجالات العلميّة، والاجتماعيّة، والتربويّة، والثقافيّة، والعسكريّة، والفنيّة، والاقتصاديّة التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء، وتدعيم النمو، والتطور في مختلف مستوياته المتعددة (الألمعي، 2023).

ونظرًا للأهميّة التي تتبوأها السياسات التّعليميّة في توجيه الأنظمة التربويّة، وتحقيق أهداف التنميّة المستدامة في القطاعات كافة، فقد شرعت العديد من الدول في مراجعة سياساتها التربويّة، وتطويرها، لإحداث التجديد من خلال عمليات التمويل، والإنفاق، والجودة، وإعطائها الطابع الدولي من أجل تحقيق ريادة، ومكانة متقدمة بين الدول، لتدخل ضمن السوق العالميّة للتعليم الذي يحقق الميزة التنافسيّة (بكار، 2011).

وترى ساره المنقاش (2006) أنّ السياسة التربويّة تعدّ من أبعاد الفلسفة التربويّة، وهي أحد فروع السياسات العامة للدولة، بل هي الجزء المهم منه، حيث انسجامها، والنّظم الاجتماعيّة، والاقتصاديّة والسياسيّة، وهي موجهة للنظام التربويّ، كونه أهم متطلبات التنمية، والتي تنهض بالفرد فكريّاً، وتربويّاً وحضاريّاً، فتكفل بناء شخصيته، وتزوده بالمعرفة، وتوجهه لتنظيمها، وتساعده على مواجهة التغييّرات، وحل الإشكاليات، واتخاذ القرارات. وهذا يساعد في إيجاد سياسات تربويّة ناجحة تبني مجتمعاً قويّ الإنتاج، مدرباً قادراً على التعلّم المستمر، يتمّاشى مع روح العصر المتّسم بالتغيّير، والمعرفة المتضخمة.

وفي هذا السياق، يؤكّد بكر (2003) أنه لا بدّ من أن تكون هذه السياسات مبنيّة، ومصاغة على أسس علميّة واضحة، وواقعية، ومرنة، وإنسانيّة، ومنوّعة، نظرتها شمولية مرتبطة بتخطيط طويل الأمد، تتجرد من التحّيز الفكريّ، والحزبيّ، والمصالح الذاتية؛ لأن هدفها الصالح العامّ للدولة، وتحقيق الأهداف المرجوّة.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الاهتمام بالسياسات التربويّة مهم في مراحل التّعليم جميعها، إلا أنه أضحى ضرورة حتميّة في حقل التعليم العالي بعامة، والتعليم الجامعي بخاصة لما تمثّله الجامعات من قيادة فكريّة للمجتمع. فالجامعات نواة البدء، ونقطة الانطلاق لتطوير المعرفة، والتنمية، والعمل

والإنتاج، علاوةً على نقل الأجيال نقلةً نوعيّةً ليكونوا موضع منافسة في السوق محليّاً، وإقليميّاً، وعالميّاً. وفي هذا المجال، يشير السعود (2021) إلى أن الموارد البشريّة تعدّ من أهم مصادر الميزة التنافسيّة في الجامعة، حيث رأس المال الفكريّ الذي يوجد رأس المال الماديّ، وبالتالي الابتعاد عن النمطيّة، وتبني نظماً حيويّة، وفاعلة، على أن إيجاد هذه الجامعات التي تستقطب الطلبة لتحقق مخرجات بجودة عالية ومتميّزة، وتساعد في الوصول للأداء المرتفع، والإبداع، يتطلب عملًا جاداً على مستوى المؤسسة (قيادة، ورؤية، وأهداف، وآليات، وتوفير دعم)، وكذلك على مستوى الدولة، وقد يستغرق هذا سنوات لتحقيق ميزة تنافسيّة مستدامة لا يمكن استنساخها.

وكما يشار إلى أن التّعليم العالي في وقتنا الحاضر هو صناعة عالميّة، مع ما يشهد عصرنا الحالي من تطورات في مجال الاتصالات، و(تكنولوجيا) المعلومات، الأمر الذي فتح المجال لفتح الحدود، وتدويل الخدمات، والمنتجات لهذا التّعليم، وبطرق عديدة من تعليم، وتعلّم، وتدريب، وبحث، وليشمل كل من له صلة بالتّعليم، من طلبة، وأساتذة، وممثلين أكاديميّن في المؤتمرات الدوليّة، وبالنشر الدوليّ للأبحاث، والذي بدوره يسهم في استقطاب الطلبة، وأعضاء الهيئات التدريسية، للارتقاء بالعمليّة التّعليميّة، والبحثيّة مضيفين بعداً دوليّاً لكل ما يشمله التّعليم الجامعيّ، عادّين هذا معياراً لتقييم أداء الجامعات، الذي يتسم بالتكامل، والمرونة، ويدعم معايير الجودة العالميّة ويعززها في المدخلات، والعمليات، والمخرجات (السعود،2024).

وتؤكد أميرة أحمد (2018) أنّ العالميّة والتدويل للتعليم (Globalization and Internationalization of Education) ، يعني بناء خارطة طريق واضحة على مستوى إقليميّ، ودوليّ، لتوضيح مقدرتها على التغلب على التحديات، ومتطلبات السوق، وانفتاح الجامعات على مستوى العالم، هي من أهم المعايير التي يقاس بها تطور الجامعات، ويعزز المقدرة التنافسيّة، ويسهم في تطوير كفايات الطلبة، والاساتذة، والارتقاء بمكانة الجامعة وسمعتها. ومن هنا ولدت فكرة تصنيف الجامعات عالميّاً(World Universities Ranking) والتي باتت اليوم تحظى بشهرة، وسمعة عالميتين، وبات الهاجس الأكبر للجامعات دخول هذه التصنيفات، واحتلال مواقع متقدمة.

جاءت فكرة تصنيف الجامعات كآليّة لترتيبها، وتقييم أدائها، حيث بدأت كفكرة محليّة لمقارنة الجامعات، والكليات داخل البلاد وفق عناصر تقييم محددة، مع مقارنة الجامعات بعضها ببعض على أساس الأداء، وكانت بدايتها في (الولايات المتحدة الأمريكي) في عام(1983)، لكن مع مرور الوقت،

انتشرت هذه الفكرة على مستوى الدول الأخرى، وتحولت من مفهوم محليّ إلى آليّة عالميّة (حميض، 2011).

أما البدايات الأولى لتوجيه جهود التصنيف للجامعات، على مستوى عالميّ، ظهرت في عام (2003)، ومن ثمّ بدأت الجهات المعنية بتنظيم عدّة مؤتمرات، لمناقشة هذا الاتجاه وتطويره، باعتماد تصنيف الجامعات على معايير تقييم محددة تتنوع، وتشمل عدّة جوانب مثل: البحث العلمي، والتّعليم، والتأثير الدولي، والابتكار.

هذه التصنيفات تؤدي دوراً مهماً في توجيه اهتمام الجامعات نحو تحسين أدائها، ورفع مستواها في مختلف المجالات الأكاديميّة، والبحثيّة، وتهدف إلى توفير معلومات عن جودة الجامعات، وتسعى هذه التصنيفات إلى معرفة أفضل الجامعات للاستفادة من تجاربها، وتشجيع الدّراسة، واستقطاب القيادات الأكاديميّة فيها (عبد العزيز، 2015).

ويتمّ قياس قوة الجامعة، أو ضعفها من خلال معايير، ومؤشرات محددة، لكن الأمر بمجمله يقيّم الدور العام للجامعة، في إحداث تغيير يقود إلى التّقدم، والتّطور، والرقيّ، ومدى تأثيرها في نواحي الحياة المختلفة، ويستدل من التصنيفات العالميّة للجامعات على جودة الجامعة، وتطورها، من خلال نظام ترتيب للمستويات؛ مستخدمين معايير مختلفة، تسعى لتحقيق التميز، الذي يخدم الجانب العلميّ على المستوى المحليّ، أو الدوليّ، ويشير فيدركل (Federkil,2002) إلى وجود علاقة قويّة بين الجودة التي لا بديل عنها (فهي تعدّ القوة الدافعة، والمحركة للأداء الاستراتيجي للجامعة)، وتصنيف الجامعات، ونموها في ظل التنافسيّة، واستحقاقها.

لقد باتت التصنيفات العالميّة للجامعات محطّ اهتمام، وأنظار الجميع؛ سواء من المؤسسات التّعليميّة، أم الأكاديميّين، أم الباحثين، أم الطلبة، أم أولياء الأمور، ويرى "محمد عيسى"(2014) أنّها أصبحت تشكّل أداة مهمة، ومؤثّرة، تعزّز المنافسة، وتؤثر على وضع السياسات، والقرارات التّعليميّة وصنعها على جميع المستويات الوطنيّة، والإقليميّة، والعالميّة، ويوجد في العالم أكثر من 30 ألف جامعة في(206) دول، ويتمّ تقييمها، وتصنيفها لاختيار أفضلها سنويّاً، وتقوم مواقع التصنيفات العالميّة بوضع معلومات عن الجامعات من شتى الجوانب: التّعليميّة، والبحثيّة، ومسؤولياتها المجتمعيّة، وعمل مقارنات

لأدائها، مما يدعو الجامعات للتّسابق والافتخار بتفوّقها، والحرص على إدراجها ضمن هذه التصنيفات العالميّة للجامعات.

تأتي التصنيفات العالميّة للجامعات، على أنها أداة مهمة لتقييم جودة التّعليم العالي، وتقدّم الجامعات، يمكن للتصنيفات توفير نظرة عامة على مدى تمّيز الجامعات، في مختلف المجالات، وهي تعكس الإنجازات الأكاديميّة، والبحثيّة، والتأثير العالميّ للجامعات، وإنّ السعي لتحقيق مركز مرموق في هذه التصنيفات أصبح هدفاً أساسيّاً للعديد من الجامعات حول العالم، بما في ذلك الجامعات العربيّة. يمكن لتحسين التصنيف العالميّ للجامعة أن يساعد في جذب الطلبة، والموظفين الموهوبين، وتحسين التمويل، والتعاون الدوليّ، وبالنسبة للجامعات في العالم العربيّ، فإن تحقيق ترتيب مرموق في هذه التصنيفات يمكن أن يعزّز سمعتها، ويعكس جهودها في تقديم تعليم عالي الجودة، وبحوث متقدّمة، ومن المهمّ أن تتبنى الجامعات نهجًا شاملاً في تحسين تصنيفها، يركّز على تحسين جودة التّعليم، والبحث، وزيادة التأثير الدوليّ للإنتاج العلميّ، والبحثيّ، هذا يشمل أيضًا تعزيز التعاون الدوليّ، والمشاركة العالمية والتبادل الثقافي، وتحفيز الابتكار، وريادة الأعمال، وتحسين هذه العناصر يمكن أن يساعد في رفع مستوى التصنيف العالميّ للجامعة (سيد،2016).

لقد ظهرت مجموعة من التصـــنيفات العالميّة للجامعات، ومن أهمها (تصـــنيف شـــنغاهاي Academic Ranking of World Universities) (ARWU)، و(ويـبـومـتـركـس Webometrics)، و(التايمز Times Higher Education World University Rankings)، و(لايدن CWTS Leiden Ranking)، و(كيو اس QS World University Ranking) وعلى الرغم من أهمية جميع التصـــنيفات العالميّة للجامعات، إلا أن تصـنيف (كيو إس QS World University Rankings)، الذي تنشُره شركة (كواكواريلي سـيموندز Quacquarelli Symonds) البريطانيّة المُختصّـــة بالتّعليم يبقى الأكثر شـــهرة، ويحلل هذا التصنيف مقوّمات الجامعات.

ولا بدّ من الإشـــارة هنا إلى أن تصـــنيف (QS) يأخذ في ترتيبه أوّل(500) جامعة بشـــكل متسلسل للجامعات الأفضل، حسب معاييره التسع، ثمّ يتمّ تصنيف الجامعات بعد ذلك في مجموعات تضـمّ المجموعة الواحدة خمسـين جامعة. وفي دورته لعام(2024/2023)، فقد أظهر التصـنيف تقدّماً كبيراً لجامعات (أمريكا ، وبريطانيا، وسنغافورة، والصين، واليابان، وألمانيا، وكندا، وأستراليا، وروسيا، وفرنسا، وكوريا الجنوبيّة، وماليزيا، والهند، والسويد، وهولندا، وإسبانيا، والبرازيل، وإيطاليا). وفيما يتعلق

بالجامعات في الدول العربيّة، فقد دخلت أربع عشـــرة (14) جامعة فقط في نادي الخمســـمائة جامعة الأولى في العالم، من أصـــل (84) جامعة عربية اشـــتركت في التصـــنيف، جاءت جامعة الملك عبدالعزيز في الترتيب (143)، تليها جامعة قطر في الترتيب (173)، ثمّ جامعة الملك فهد للبترول، والمعادن في الترتيب (180)، وجامعة الملك ســعود في الترتيب (203)، تلتها الجامعة الأمريكيّة في بيروت في الترتيب(226)، كما احتلّت جامعة خليفة الترتيب(230)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب(290)، وجامعة حمد بن خليفة في المرتبة(310)، والجامعة الأمريكيّة في الشـــارقة في الترتيب(364)، وجامعة القاهرة في الترتيب(371)، والجامعة الأمريكيّة في القاهرة في الترتيب(415)، وجامعة الســلطان قابوس في الترتيب (454)، وجامعة الشــارقة في الترتيب(465)، والجامعة الأردنيّة احتلّت الترتيب(498)(QS,2023).

وفيما يتعلق بالجامعات الفلسطينيّة تحديداً، فقد جاءت في مراتب متأخرّة؛ وضمن فئات (1001-1400، مما يؤشّر إلى الحاجة الملحّة لإعادة النظر في سياساتها، وأوضاعها، والعمل على تطوير أداءاتها، من خلال التركيز على التخطيط الاستراتيجيّ، وإنتاج المعرفة، وتوفير التمويل اللازم للبحث العلميّ للخروج من دائرة النمطيّة، والبحث عن قيادات أكاديميّة قادرة على توجيه هذه الجامعات نحو التقدّم، والتشجيع على الابتكار، وتبني المعايير التي تدعم الميزة التنافسيّة، آخذين بعين الاعتبار ما تعيشه دولة فلسطين من أوضاع سياسيّة صعبة، وظروف اقتصاديّة عسيرة، بسبب الاحتلال، وما ينتج عنه وبشكل دائم من تضييق، وإغلاقات، واعتقالات، مما يضع الجامعات أمام مجموعة من التحديات، والصعوبات والأزمات.

لقد سوّغ ما سبق للباحثة القيام بهذه الدّراسة بهدف اقتراح سياسات تربويّة مناسبة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات QS استناداً إلى تجارب الجامعات العالميّة المرموقة.

مشكلة الدّراسة، وأسئلتها:

لا يخفى على أحدٍ أن الجامعات الفلسطينيّة تعاني من تحدّيات جسام؛ سياسيّة، وتمويليّة، وبشريّة، أبعدتها عن حلبة المنافسة العالميّة، ولم تستطع أيّ منها دخول مجموعة الألف (1000) جامعة الأولى على مستوى العالم ضمن تصنيف (كيو إس.QS) عبر تاريخه. ولمّا كان تصنيف الجامعات

يعدّ وسيلة مهمة لتقييم جودة الجامعات، من حيث جودة المستوى الأكاديميّ الذي تقدمه، فضلاً عن جودة البحث العلميّ فيها، ولمّا كان موضوع تصنيف الجامعات يحتلّ موقعاً مهماً من اهتمام الإدارات الجامعية، والقائمين على ملف الجودة، والاعتماد فيها، فضلا عن الدور الذي تؤديه هذه التصنيفات في تشكيل الرأي العام للطلبة على مقاعد الدّراسة، أو الطلبة الذين هم بصدد الالتحاق بهذه الجامعات، فضلاً عن أنها تسهم في تشكيل آراء أرباب العمل، والمستفيدين من خريجي البرامج في هذه الجامعات، ومن خلال قراءات الباحثة عن مجال التعليم العالي، وواقع الجامعات الفلسطينية، وخاصة في تأخر ترتيبها في التصنيفات العالمية، وحيث إنها لم تعثر على أية دراسة سابقة تتناول هذا الموضوع المهم –في حدود علمها–، فقد شكّل كل هذا لدى الباحثة دافعاً قويّاً لإجراء هذه الدّراسة، بهدف اقتراح سياسات تربويّة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، وبما يُمكّن صانعي السياسات التربويّة على صعيد وزارة التّعليم العالي، ومتّخذي القرارات من القيادات الأكاديميّة على صعيد الجامعات نفسها، من الاستفادة المباشرة منها في إصلاح الجامعات الفلسطينيّة وتطويرها، وجعلها ذات طبيعة عالميّة.

وفي ضوء ما سبق، فإن مشكلة هذه الدّراسة تتحدد في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما السياسات التربويّة المناسبة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة؟**

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الأربعة الآتية:

- **السؤال الأول:** ما درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، من وجهة نظر القيادات الأكاديميّة في هذه الجامعات؟
- **السؤال الثاني:** هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدّراسة، لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى لمتغيرات: (المركز الوظيفيّ، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكليّة، ونوع الجامعة، والجنس)؟
- **السؤال الثالث:** ما السياسات التربويّة المناسبة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS)استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة؟

- **السؤال الرابع:** ما درجة ملاءمة السياسات التربويّة المقترحة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصـــنيف العالميّ للجامعات(QS)اســـتناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ من وجهة نظر الخبراء، والمختصّين؟

أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة إلى اقتراح سياسات تربويّة مناسبة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، من خلال:

- تعرف درجة توافر السـياسـات التربويّة، لتحسـين ترتيب الجامعات الفلسـطينيّة، في التصـنيف العالميّ للجامعات (QS) اســـتناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، من وجهة نظر القيادات الأكاديميّة للجامعات الفلســـطينيّة (رؤســـاء الجامعات، ونوابهم، وعمداء الكليات، ورؤســـاء الأقسام).
- تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد عينة الدّراســـة، لدرجة توافر الســـياســـات التربويّة لتحســـين ترتيب الجامعات الفلسـطينيّة، في التصـنيف العالميّ للجامعات (QS) اسـتناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة تعزى لمتغيرات: المركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس.
- اختبار مدى ملاءمة هذه السياسات التربويّة المقترحة من وجهة نظر الخبراء والمختصين.
- تعرف درجة ملاءمة السـياسـات التربويّة المقترحة لتحسـين ترتيب الجامعات الفلسـطينيّة في التصـــنيف العالميّ للجامعات (QS) اســـتناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة من وجهة نظر الخبراء والمختصين.

أهمية الدّراسة:

تنقسم أهمية الدّراسة إلى قسمين، هما: النظريّ الفكريّ، والتطبيقيّ العمليّ، وذلك على النحو الآتي:

أهمية الدّراسة من الناحية النظرية، والفكرية:

- من المؤمل أن تمثّل هذه الدّراسة إضافة نوعيّة علميّة بموضوعها: (سياسات تربويّة مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة)، الذي يعدّ من الأدبيّات التي تفتقر إليها المكتبة العربيّة بعامة، والمكتبة الفلسطينيّة بخاصة، حسب علم الباحثة.
- ومن المؤمل أن توفر نتائج هذه الدّراسة آفاقاً علميّة، وبحثيّة لباحثين آخرين للخوض في مجال التصنيفات العالميّة للجامعات، سعياً لإحداث التطور المنشود، وإضافة معرفة جديدة للفكر التربوي، والبحث العلميّ لإحداث التغيير الإيجابيّ المطلوب.

أهميّة الدّراسة من الناحية العمليّة، والتطبيقيّة:

تأمل الباحثة أن تستفيد من نتائج هذه الدّراسة:

- تقديم سياسات تربويّة مناسبة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة.
- وزارة التّعليم العالي الفلسطينيّة بصفتها الجهة المسؤولة عن رسم سياسة التّعليم العالي للجامعات في فلسطين، من خلال تزويد أصحاب القرار بسياسات تربويّة مقترحة، من شأنها توفير أرضية مناسبة لسياسات تربويّة مقترحة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة.
- الهيئة الوطنيّة للاعتماد، والجودة لمؤسسات التّعليم العالي، التابعة لوزارة التّعليم العالي الفلسطينيّة، من خلال توفير معلومات، تفيد في اعتماد البرامج الأكاديميّة، وتطوير جودتها، وتقييم مؤسسات التّعليم العالي، واعتماد البرامج الأكاديميّة.
- القادة الأكاديميّون في الجامعات الفلسطينيّة، وعلى وجه الخصوص مجالس الأمناء، ورؤساء هذه الجامعات؛ لرسم السياسات التربويّة اللازمة للإيفاء بالمعايير التسع التي يعتمدها تصنيف(QS) في تقييم الجامعات، وترتيبها، وبما يُحسن من ترتيب هذه الجامعات الفلسطينيّة في تصنيف(QS)
- كما يؤمل من نتائج هذه الدّراسة أن تساعد القيادات الأكاديميّة، والقيادات الإدارية، وأعضاء الهيئتين التدريسيّة، والإداريّة في الجامعات الفلسطينيّة، في التعرّف على معايير تصنيف الجامعات

العالميّ (QS)، والواقع التنافسـيّ للجامعات الفلسـطينيّة في هذا التصـنيف، بما يعزّز نقاط القوة، ويتصدى لنقاط الضعف، من أجل تحسين ترتيب هذه الجامعات في هذا التصنيف.

مصطلحات الدّراسة:

تشتمل هذه الدّراسة على مجموعة من المصطلحات التي تعرفها الباحثة على النحو الآتي:

- **السياسات التربويّة (Educational Policies):**

"هي جميع التشريعات، والإجراءات، والقرارات التي تصدرها الدولة لتوجيه النّظام التّعليميّ فيها، وبما يخدم مصالحها الوطنيّة، ويلبي حاجات التنمية فيها، وينسجم مع ظروفها الاجتماعية، وإمكاناتها الاقتصادية"(السعود،2024 :31).

- **درجة توافر السياسات التربوية (Availabilty of Educational Policies):**

تعرف الباحثة **(درجة توافر السياسات التربويّة إجرائياً):** بأنها مجموعة القرارات، والوثائق، والتشريعات المعلنة، والممارسات التي تتضمن اتجاهات تحديث النّظام التربويّ في الجامعة وتطويره، وتحديد جميع الوسائل اللازمة لذلك، وتقاس من خلال تقديرات أفراد عينة الدّراسة، على الأداة التي طورتها الباحثة لهذا الغرض.

- **التصنيفات العالميّة للجامعات (World University Rankings):**

هي آليّة لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة، مع مقارنة الجامعات بعضها ببعض على أساس الأداء، وتهدف إلى توفير معلومات عن جودة الجامعات (شاهين، 2013: 46).

- **تصنيف كيو إس العالميّ للجامعات (QS World University Rankings):**

هو تصنيف يصدر من شركة (كواكوريلي سيموندز (QS) Quacquarelli Symonds) البريطانيّة التي تأسّست عام(2004)، ويهتم بشؤون التّعليم العالي، والتصنيف العالميّ للجامعات، بهدف رفع مستوى المعايير العالميّة للتّعليم العالي، والحصول على معلومات عن برامج الدّراسة في الجامعات، وعمل مقارنة بينها؛لإصدار دليل لها.

- **الجامعات المرموقة (Prestigious Universities):**

وهي أفضل الجامعات عالميّاً، حسب تصنيف (QS) العالميّ للجامعات، وقد تمّ اعتماد أول عشر جامعات على مستوى العالم في التصنيف الذي نُشرت نتائجه في عام(2024/2023).

حدود الدّراسة:

تتحدد نتائج هذه الدّراسة وفقاً لما يأتي:

- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدّراسة على القيادات الأكاديميّة في الجامعات الفلسطينيّة، وهم: رؤساء الجامعات، ونوابهم، وعمداء الكليات، ونوابهم، ورؤساء الأقسام.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدّراسة على الجامعات الفلسطينيّة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) لدولة فلسطين.
- **الحدود الزمانية:** تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدّراسة في الفصل الأول من العام الدراسي (2024/2023).

محددات الدّراسة:

تزامن جمع بيانات الدراسة مع العدوان الوحشي الذي تعرض له قطاع غزة، مما نتج عنه إغلاقات، وتقطع الاوصـال بين المناطق والطرق، وصـعوبة الوصـول الى الجامعات، وتحويل دوامها الى التعليم الالكتروني، مما حال للوصول المباشر إلى القيادات الجامعية.

الفصل الثّاني

الأدب النَّظريّ. والدِّراسات السّابقة ذات الصّلة

الفصل الثّاني

الأدب النَّظريُّ. والدِّراسات السّابقة ذات الصّلة

يشتمل هذا الفصل على عرض للأدب النَّظريّ، والدِّراسات السّابقة ذات الصِّلة بموضوع الدِّراسة ومتغيّراتها، وذلك على النَّحو الآتي:

أوّلاً: الأدب النَّظريّ:

تعرض الباحثة في هذا الجزء أبرز المفاهيم المتَّصلة بموضوع الدِّراسة، عبر أربعة محاور؛ هي:

- **المحور الأوّل:** السِّياسات التَّربويَّة.
- **المحور الثّاني:** التَّصنيفات العالميَّة للجامعات وتصنيف (QS).
- **المحور الثّالث:** الجامعات المرموقة في التَّصنيف العالميَّ للجامعات (QS).
- **المحور الرّابع:** الجامعات الفلسطينيَّة، وعلى النحو الآتي:

المحور الأوّل: السِّياسات التَّربويَّة:(Educational Policies):

يُنْظَر إلى السِّياسة التَّربويَّة، بوصفها الأساس الَّذي يحدِّد مستقبل التَّعليم للمجتمع، والرَّكيزة الأساسيَّة للعمليَّة التَّربويَّة، وبخاصَّة أنَّ تأثيرها يمتدُّ إلى جوانب متعدِّدة؛ إذ إنَّها تساعد في تحديد رؤى التّعليم، وأهدافه، وتؤدّي دوراً فاعلاً في ضمان تكافؤ الفرص التَّعليميَّة، وتحقيق العدالة في الوصول إلى التَّعليم، وتسهم في توجيه القيم، والثَّقافة، والعمل على بناء هُوِيَّة المجتمع، وتشكيل قيمه، وتحدِّد المهارات، والمعرفة الَّتي تحتاج إليها القوى العاملة في المستقبل، وتوفير تدريب مناسب لتحقيق تكامل مع احتياجات سوق العمل، كما أنَّها تدعم الجهود نحو التَّعليم المستدام، بالتَّركيز على توفير مناخ تعليميّ يحترم البيئة، ويعزِّز الوعي بالمسؤوليَّة الاجتماعيَّة، والبيئيَّة.

وقد اتَّجهت النُّظم التَّربويَّة نحو تكوين إطار لتحديد اتِّجاهات التَّعليم، ومضامينه، ورسم استراتيجيّات لمواجهة التَّحدِّيات والمشكلات؛ لتحقيق تغيير اجتماعيٍّ ينتفع منه أفراد المجتمع بأكملهم، ما يفسِّر أهمِّيَّة السِّياسات التَّربويَّة، الَّتي تُعَدُّ محوراً يؤثِّر في شكل نظام التَّعليم، وجوهره، وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الوطنيَّة، والاجتماعيَّة، كيف لا، وهي واحدة من أهمِّ متطلَّبات التَّخطيط، والنُّموّ.

مفهوم السِّياسات العامَّة:(Public Policies):

تشـير لفظة السِّـياسـة كما وردت في المعجم الوسـيط، إلى المصـدر الصَّـريح للفعل "سَـاسَ يسوس، بمعنى تولّى الرِّياسة ،والقيادة، فسَاسَ النّاس سِيَاسَةً، تولّى رياستهم، وقيادتهم، وسَاسَ الأمور، دبَّرها، وقام بإصلاحها؛ فهو سَائِس، وجمعه: سَاسَةٌ، وسواس" (مجمع اللُّغة العربيَّة، 1425هـ:462).

لكل مجتمع خطط، وأهداف، وفلسفة مجتمعيّة يحققّها من خلال سياسة عامّة، يضعها لتحدّد ملامحه، وتشكّل رؤيته، فأصبحت الجزء الأهمّ في حياة المجتمعات، والدّول، لتسيّرها، وتنظيمها شؤون الدولة، وحلّها للمشكلات، وضمانها الآمن لحياة كريمة لأفرادها. وذكر الطيّب (2000) أن السّياسة العامّة هي الجوهر في العمل الحكوميّ، وأساسه، لأنّ أيّ توجيه، أو تغيير، أو تطوير للدّولة، هي من تحدّده لتحقق الأفضل، وتتنبّأ بمستقبل من أجل بناء دولة تنعم بالاستقرار، والأمن، وتوجد التّوازن بين الأفراد؛ فهي عمليّة تفاعليّة بين التّراكيب المختلفة داخل المجتمع. ويرى بيترز(Peters,1999) المشار إليه في ياغي(2009) أن السياسة العامّة هي لغة إداريّة، وهي مجموعة من الأنشطة للسلطة الحاكمة، وتؤثّر في حياة الأفراد؛ سواء أكانت من السلطة نفسها، أم من وكلاء لها .

وعرّف ساليناس (Salinas ,2013) السياسات أنها مجموعة من الممارسات، والإرشادات، والقواعد العامة التي تشكّل الموجه للبيئة التنظيميّة، وبشكل خاص في القطاع الحكوميّ. وعرّف حسن (2014) السياسة العامة بأنها مجموعة من الخطط، والقوانين، والبرامج الموضوعة من السلطات العامة، وكل ما تقوم به من أفعال، وأهداف في سبيل تسهيل الأفراد والجماعات وتنظيمهم، لذلك فالتعليم، والتربية يخضعان لسياسة تربويّة، ولسياسة ثقافية، وسياسات أخرى، لتنظم أمور الحياة، والعيش الكريم، الأمر الذي أدى لظهور سياسات متخصصة في شتى مجالات الحياة لتنظيم شؤونها. وتعرفها ناريمان زيتوني(2016 :19): "بأنها مجموعة المدخلات المتمثلة في مطالب، ومشكلات النّظام السياسي الذي يقوم بعملية تحليلها، وإخراجها على شكل قرارات، وسياسات، تعالج قضايا، ومشكلات المجتمع الآنية والمستقبليّة، وتكون خدمة للصالح العام.

ويشير السهلي (2019) إلى أن السياسة في حدّ ذاتها هي مجموعة مبادئ، وسلوكات توجه المؤسسات، والحكومات (جماعات، وأفراد)، وتعتبر أداة لتعزيز الرؤى الوطنيّة، وأساساً للتشريعات التي تسن لتطبيقها، وعملاً مخططاً لصالح المجتمع انطلاقاً من فلسفته، وثوابته. وبما أن قرارات السياسة

العامة تشمل تنفيذ برامج عامة، وفي ميادين مختلفة كالتّعليم، والصحّة، والإسكان، والزراعة، وتشمل تنظيم الأنشطة الفرديّة، والجماعيّة، أدى ذلك لظهور سياسات لكل ميدان من الميادين كالسياسات التربويّة في حقل التربية والتّعليم.

وهنا تشير الباحثة إلى أن السّياسة العامّة تشكّل مجموعة من الإجراءات المدروسة، لتحقيق أهداف مقصودة من الدولة، وتسعى إلى ضمان تحقيق مصالح المواطنين، لجميع فئات المجتمع. وأنها ارتبطت بجميع أنشطة الحياة، ومجالاتها. فهناك سياسة اقتصاديّة، وسياسة صحيّة، وسياسة اجتماعيّة، وسياسة زراعيّة، وسياسة تربويّة، فجميعها متداخلة في أهدافها، وإجراءاتها لخدمة المجتمع أفراداً، وجماعات. وللتّربية أهمية كبرى عند قادة الفكر، والرأي، وعلماء السياسة لارتباطها المباشر بالدّولة، وبتطلعات المجتمع، وغاياته. وهذا يؤكد أنها جزء من السياسة العامّة للدولة، فيتطلب في صنع السياسات التربويّة تفاعلات عميقة، ومنوّعة؛ مشكّلة من جهات رسميّة، وغير رسميّة، ليشارك في صناعتها النسيج المجتمعيّ كاملا.

ويرتبط مفهوم السياسات التربويّة بمفهوم التخطيط، وأصبحت سياسات التّعليم ضمن التخطيط الشامل للمجتمع، إلا أن ذلك لا يعدّ قصوراً تنفرد به الدّول العربيّة فقط. ففكرة صنع السياسات التربويّة تعدّ من مجالات الدّراسة الحديثة نسبيّا، إذ ركزت على الاتّجاهات السكّانيّة، تماشياً مع الاتجاهات الديمقراطية، وتكافؤ الفرص التربويّة، مع التأكيد على ضرورة تحقيق مستويات معيّنة للعمالة، التي يتطّلبها سوق العمل، وقطاعات الإنتاج، فقد حدث نوع من الاختلال بين هياكل التّعليم، وسوق العمل، وممّا شكّ بقدرة التّعليم على رفد سوق العمل بالكفاءات المطلوبة، كما طرحت سياسة التّعليم أفكاراً جديدة حول أشكال مختلفة للتّعليم (النّظاميّ، وغير النّظاميّ، والمفتوح، والإلكترونيّ)، وفي معالجتها لهذه الأشكال تحتاج السياسة التربويّة لتخطيط تربويّ يترجم الأهداف إلى استراتيجيات، وبرامج قابلة للتّنفيذ (باشيوه، 2015).

مفهوم السياسات التربويّة: (Educational Policies)

تلقى السياسات التربويّة اهتماماً بالغاً؛ لكونها جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامّة للدّولة، إذ تجسّد الإطار العامّ للعمل في ميادين التّربية جميعها، وتمثل أهداف التّربية التي تخدم الأهداف العامّة

للمجتمع بصورة عامّة، كما تعدّ أولى الخطوات في مراحل العمليّة التّعليمية التربويّة، وتصوغها الجهات المسؤولة، وتمثل رؤية المجتمع، فهي منبثقة، ومستمدّة من تقاليده، وقيمه، وفلسفته (قسايمة،1995).

وأورد مدكور (2000) أن السياسات التربويّة هي عمليّة إجرائيّة تبيّن ما يلزم فعله لتحقيق الأهداف التربويّة، وتحديد اتجاهات العمل، واتخاذ القرارات التربويّة من أجل حلّ المشكلات التربويّة، وتطوير التّعليم. ويرى بكر(2003) لتحقق السياسة التربويّة أهدافها، وآمالها لا بدّ من قيادة حكيمة لتصنع سياسات ناجحة، فإذا لم تتّسم السياسة التربويّة بالنظرة الشاملة التي تشمل جوانب متعددة، وتنطلق من واقعية خالية من التحيّزات الفكريّة، والمصالح الذاتيّة، والحزبيّة، والرئاسيّة، فإنها ستكون عاجزة عن تحقيق الإصلاح بصورة صادقة، في بناء الصالح العامّ للمجتمع، والأمّة، وبذلك، ستظل النظم التربويّة محدودة في تلبية متطلبات التّقدم، والرقي، والازدهار في مجالات الحياة جميعها، وهذا ما دعت إليه التّربية العربية على مدار القرن العشرين، دون تحقيق الأهداف المنشودة، أو تحقيق المتوقع .

ويعرّف بلاك مور (Blakemore,2003) السياسات التربويّة على أنها: الأهداف، أو الأغراض، أو التقارير لما ينبغي عمله في ميدان التّربية والتّعليم. وعرّفها العبيســـى (2005) بأنها تفكير منظّم يوجّه الأنشـطة، والمشـروعات في ميدان التّربية والتّعليم، والتي يراها واضـعو السـياسـة التربويّة كفيلة بتحقيق الطّموحـات التي يتطلّع إليهـا المجتمع، والأفراد لتحقيقهـا في ضـــوء الظروف، والإمكـانـات المتاحة. ويشـير عبيدات (2007) إلى أنّ السـياسـات التربويّة هي مجموعة قوانين، وأنظمة، ولوائح تتضـــمّن أفكاراً، أو اتّجاهات، تمثّل حدوداً عامّة للدّولة ممثّلة بوزارة التّربية والتّعليم. ولغايات ترسّـــخ العدالة، والديمقراطيّة، والمشاركة، والمنهج العلميّ.

وعرفها عياصـــرة (2011) على أنها مجموعة من المبادئ التوجيهيّة التي تعطي الاتّجاه لتطوير البرامج التربويّة، وتوضـــح مواقف الجهات الرسـميّة، والمسـؤولة عن القضـــايا المتعلقة بنظام التّربية والتّعليم، إذ تحدّد الأولويات التربويّة في ضـــوء السّـــياق الاجتماعيّ، والاقتصـــاديّ، والثقافيّ، للمجتمع، وتعتمد الإجراءات التّنظيمية العريضـــة لمعالجة المســـائل المهمّة في التّربية، وتوجّه الاسـتراتيجيّة التربويّة التي تكون بدورها أسـاسـاً لوضـع الخطط التربويّة، بناء على تفكير منظّم يوجّه النشاطات، والمشاريع في ميدان التربية والتّعليم، تضمّن تحقيق الأهداف، والطموحات التي يتطلّع إليها المجتمع، والأفراد، في ضوء الإمكانات المتاحة، والظروف المواتية.

وذكرت سمر قطناني (2016) أنّ السياسة التربويّة هي مجموعةٌ من القواعد، والمبادئ، والأطر والتّوجيهات، والأهداف، للعمل في المؤسسات التربويّة، والتّعليمية، وتحديد المسؤوليات، ورسم الطّريق السليم للعمل، ومعالجة للتّعليم في إطار التّعليم، والتميّز، مما يجعل منها جزءاً، أو نظاماً فرعيّاً للنظام السياسيّ للدّولة. أما السهلي (2019)، فيرى أنّ السياسة التربويّة هي مجموعة المبادئ، والقواعد، والمعايير التي تحددّ مسيرة التّربية، والاتّجاهات الرئيسة التي تحدّد وجهة حركة المجتمع نحو الأهداف الكبرى، والنماذج المثاليّة، التي يراها المجتمع صالحة لأبنائه، خلال حقبة معيّنة منه، وهي تمثّل رؤية المجتمع.

وعرفها السعود (2024: 31) "أنها جميع التّشريعات، والإجراءات، والقرارات التي تصدرها الدّولة لتوجيه النّظام التّعليميّ فيها، وبما يخدم مصالحها الوطنيّة، ويلبّي حاجات التنميّة فيها، وينسجم مع ظروفها الاجتماعية وإمكاناتها الاقتصاديّة".

وتعرف الباحثة السياسات التربوية، بأنها الأطر، والمبادئ، والإجراءات التي تحددها الدولة لتنسيق الجهود، وتوجيه النظام التعليمي نحو تحقيق الأهداف المنشودة؛ بناء على فلسفة المجتمع، وتحديد المسؤوليات، ورسم الطريق السليم للعمل، ومعالجتها للتعليم، وتحسين جودته في إطار التعليم، والتميز لتحقيق التنمية الشاملة للفرد، وتعزيزها.

وظائف السياسات التربويّة:

بيّن غنايم (2018) أن السياسات التربويّة ليست مجرد توجيهات، أو نقطة انطلاقة في الميدان التربوي، بل تقوم بوظائف عدّة منها:

1. تشكّل أساساً للخطط القائمة، والمقترحة، وقياس الأداء الفعليّ للعمليّة التربويّة.
2. القضاء على الازدواجيّة، والتذبّذب في القرارات الصّادرة من الأجهزة المختلفةّ تجاه المشكلات المتشابهة.
3. توفّر استقراراً نسباً لدى العاملين، وتشعرهم بالأمن؛ لأن السياسات لا تتغيّر بتغيّر المسؤولين، وتضمن عدم الانحراف عن الخطوط المحدّدة سلفاً.
4. توجيه النّظام التربويّ، وهي الوظيفة الأخطر للسياسات التربويّة.

5. توفّر الجهد والوقت، والمال على جميع الأصـــعدّة الإداريّة، والفنيّة في بناء التّعليم العالي ومؤسساته وتطويره، ، وتحقق الأهداف المنشودة.

ويوضّـح مراد (2014) في أهمية السياسات التربويّة، أنها تظهر جليّة من خلال وظائفها في الرؤية المجتمعيّة، والّتي تشكّل إطاراً أيدولوجياً في تحقيق التّنمية العامّة، والشاملة للدّولة، والمجتمع، ولانّ أيّ تخطيط مؤثّر يبدأ من التخطيط في الموارد البشرية، فهو الأساس في بناء الحضارة، والتّقدم.

ومن هنا ترى الباحثة أن السياسات التربويّة، هي الأساس في الحركة التربويّة المستقبليّة، لإعداد جيل متكامل في شتى المجالات، من سياسيين، واقتصاديين، وتربويين، وصنّاع، وتجار، وقيادات عسكرية. وأن العلاقة بين التّنمية الشاملة، والتّربية والتّعليم علاقة حتميّة، وأنهما مترابطان ويتأثّر كل منهمها بالآخر، لذلك لا بدّ من مراعاة السياسة التربويّة عند وضعها، بأن تكون واقعيّة، وأن يتوفّر كل ما تحتاجه من إمكانات ماديّة، وبشريّة، حتى تنجح الخطط التنمويّة للمجتمع.

خصائص السياسة التربويّة:

تتمثّل السياسة التربويّة في الرؤية المجتمعية، التي تشـكِّل إطاراً مرجعيّاً، وأيدلوجيّاً، والتي يسعى النظام التعليمي عن طريقها لتحقيق أهداف، ومطالب التنمية العامة، لذلك لا بدّ من أن تشتمل على مجموعة من الخصـــائص، والســـمات التي تميّزها وتحدّد طبيعتها ودورها. وقد ذكر الغامدي (2010)، وزهية سي العابدي (2017)، عددًا من الخصائص للسياسات التربويّة، والتي تتمثل فيما يأتي:

1- **ثابتة، ومتطوّرة:** ما يعني أنها مستقرة، لا تتغيّر بتغيّر المسؤولين، ومتطورة ، يمكن تطويرها وتنميتها وفق الظروف المتجدّدة، وما تقتضيه المصلحة العامّة.
2- **توجيهيّة:** أي أنها ليست تفصيليّة، تشكّل الإطار الذي يوجّه القرارات المناسبة لتحقيق الهدف.
3- **قابلة للتطبيق:** تبنى على واقع المجتمع، واحتياجاته، وإمكاناته.
4- **متكاملة:** تتكامل السياسات التربويّة مع السياسات الأخرى، تبعاً لتكامل أهدافها، وأهداف النشاطات الأخرى.

5- **علميّة:** اختيار هذه السياسات من بين بدائل عدّة؛ معتمدين على التّفكير الذي يراعي ملاءمتها للحالة، والظروف، فهي ليست عفويّة، أو اجتهاداً شخصيّاً، بل مبنيّة على دراسة الاختصاص.

6- **واقعيّة:** تنبثق من واقع المجتمع، وهي تعكس الواقع الاجتماعيّ الذي توجد فيه.

7- **عقلانيّة:** ترمي لتحقيق الهدف، بتحديد وسائل معيّنة، ما يجعل عملها توجيهيّاً، وإرشاديّاً يستخدم الإمكانات المتاحة أفضل ما يمكن.

8- **شموليّة:** تستهدف النموّ الشامل، والمتكامل للإنسان، إذ يشمل الجانب العقليّ، والمعرفيّ والروحيّ، والجسمانيّ، وأما النّظام الشامل، فنابع من ارتباط المراحل كلها بعضها ببعض، والذي يشكل الأساس في النّظام التّعليميّ، القائم على الاتصال، والتّكامليّة، والاستمراريّة.

9- **مستقبليّة:** تهدف السياسة التربويّة إلى الانتقال من الوضع الحاليّ، والواقع المعيش إلى المستقبل، حيث الوصول للهدف المطلوب، والطموح المأمول، والاستفادة من الخبرات والمواقف المشابهة، اعتماداً على التنبّؤات، والتقدير الجيّد، والمدروس للمواقف.

10- **إصلاحيّة، وتجديديّة:** خاصيّة تجمع في طياتها كثيراً من الخصائص السابقة، نحو علاج أوضاع، ومشكلات قائمة، تتطّلب حلّاً، أو تجديداً.

11- **موضوعية:** تستند إلى فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع، والمعبرة عن موروثه الثقافي، وموضوعيتها بابتعادها عن الذاتية، وانحيازها إلى جموع العامة بخصائصهم، ومشكلاتهم وطموحاتهم.

12- **معيارية:** تتناول قضايا معاصرة وتعكس القيم الإنسانية، التي تسعى لتحقيقها في كافة السياسات التربوية.

وأضاف حكيم(2012) خصائص السياسات التربويّة الآتية:

1. أن تكون محدّدة، وعمليّة، وتأخذ بالحسبان السياسة العامّة للدّولة.
2. أن تحقّق الانسجام والتّكامل مع النَّشاطات: (الصِّحِّيَّة، والزِّراعيَّة، والصِّناعيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة)، وكذلك الأهداف التَّربويَّة الأخرى.
3. أن تتَّسم بالمرونة، وتعديلها وفق المصلحة العامَّة، وما تقتضيه الحاجة.

4. أن تحقّق ترابط الأهداف مع الأهداف الأخرى العامَّة؛ لتحقيق الهدف النِّهائيّ للسِّياسة العامَّة للدَّولة.

تؤكد الباحثة أنه من الأهمية بمكان، الأخذ بخصائص السياسة التربوية في الاعتبار، عند تحديد السياسات التربوية للنظام التعليميّ، بما يتناسب مع خصوصيّة المجتمع، وما يواجه من تحديات، مع الالتزام بالمعايير السابقة، في سبيل رسم سياساتٍ تربوية، سليمة من الأخطاء، يؤخذ بها، وتتضمن في طياتها تحديد محتوى المناهج التعليمية، وتطويرها، والإشراف عليها، فضلاً عن تحديد الهياكل الإداريّة والتنظيميّة، وتشجيع التّعاون بين الدولة، والمؤسّسات على اختلاف أنواعها، وتطوير برامج تعليمية من شأنها أن تعزز الولاء، والانتماء الوطنيّ، باستثمار الظروف والإمكانات المتاحة، لتحقيق الطّموحات وتلبية احتياجات كل من الطّلبة، والقادة الاكاديميّين.

أهداف السِّياسة التَّربويَّة:

تختلف أهداف السِّياسة التَّربويَّة، وتتنوَّع وفق السِّياق الثَّقافيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ لكلِّ دولة؛ تبعاً لاختلاف المعتقدات، والقيم، والعادات، والثَّروات الطَّبيعيَّة، والبشريَّة، والأيديولوجيا السّائدة، ومن هنا، فإنَّ عمليَّة تحديد الأهداف تتَّسم بكونها علميَّة موضوعيَّة؛ لاستنادها على البحث الميدانيّ الشّامل لمعظم نشاطات المجتمع، ، ويقسم الحضيريّ (2017) أهداف السِّياسات التَّربويَّة على النَّحو الآتي:

1. **أهداف عامَّة ذات طابع فلسفيّ، وثقافيّ، وروحيّ:** تتعامل هذه الأهداف مع المبادئ، والقيم الأساسيَّة، الَّتي يجب أن يتبنّاها النِّظام التَّعليميّ؛ لتعزيز الوعي الثَّقافيّ، والرّوحيّ لدى الطَّلبة، وتطويرهم بوصفهم أفراداً مسؤولين في المجتمع.
2. **أهداف سياسيَّة:** تعكس هذه الأهداف التَّوجُّهات القوميَّة، والسِّياسيَّة، الَّتي يرغب النِّظام التَّعليميُّ في تحقيقها، مثل تعزيز الهُوِيَّة الوطنيَّة، والانتماء للوطن.
3. **أهداف اقتصاديَّة:** ترتبط هذه الأهداف بالاستفادة من التَّعليم؛ بوصفه أداة لتحقيق التَّنمية الاقتصاديَّة، وتطوير الموارد البشريَّة، الَّتي تسهم في دعم النُّموّ الاقتصاديّ، وتحقيق التَّنمية المستدامة.
4. **أهداف تربويَّة واسعة:** تتَّصل هذه الأهداف بتحديد التَّحدِّيات، والمشكلات الرَّئيسة، الَّتي يواجهها النِّظام التَّعليميّ في سبيل تحقيق أهدافه، مثل تحسين جودة التَّعليم، وتعزيز المساواة في فرصه.

5. **أهداف تربويَّة خاصَّــة:** تشــتمل هذه الأهداف على أهداف تطوير المناهج، وتحســين طرق التَّدريس، وتطوير البنية التَّحتيَّة التَّعليميَّة، وتوفير الدَّعم، والرِّعاية للطَّلبة؛ لتحقيق أهداف التَّعليم بصورة فاعلة. وتؤكد الباحثة أنّ رسم سياسات تربويَّة ضابطة، ومطوّرة للعمليَّة التَّعليميَّة، لا يكون إلّا بتحديد أهدافٍ واضحةٍ، وطموحةٍ لكلِّ مرحلةٍ، فضلاً عن تحديد خطط زمنيَّة لتحقيق التَّقدُّم، وإنجاز الأهداف؛ بتحديد المسؤوليّات الإداريَّة: (الفرديَّة، والجماعيَّة)؛ بما يسهِّل تنفيذ السِّياسة التَّربويَّة، ويبيّن تأثيرها، وقوَّتها.

صناعة السِّياسة التَّربويَّة:

تُعَدُّ عمليَّة صناعة السِّياسات التَّربويَّة، واحدة من العمليّات البعيدة عن السُّهولة؛ إذ تشكِّل تحدّياً للأفراد، والجماعات، تضعها الدولة ، وتترجم رؤاها وأهدافها السِّياسيَّة إلى برامج واقعيَّة؛ لتحقيق النَّتائج، وإحداث التَّغيير المرغوب (Cairney, 2016). كما يمكن النَّظر إلى مرحلة صنع السِّياسة، بوصفها أولى مراحل صناعة السِّياسة التَّربويَّة، وهي مرحلة نظريَّة، تركِّز على البحث، وجمع المعلومات والمناقشات، ومن خلالها توضع الأطر العامَّة للنِّظام، ومن ثَمَّ يجري الانتقال إلى النَّواتج، أو القرارات؛ ما يعني أنَّها مرحلة التَّخطيط المتبوعة بمرحلة التَّنفيذ؛ إذ يكون التَّركيز في صناعة السِّياسة التَّربويَّة على بُعديْن، أوَّلهما: من يقوم بالسِّياسة، وثانيهما: الكيفيَّة (العمليَّة). وقد بيَّن السُّعود (2024) دورة حياة السِّياسات التَّربويَّة(Educational Policy Life Cycle)، الَّتي تبدأ بالصَّنع، ثمَّ التَّنفيذ، يليها التَّقييم، مع المتابعة، وأخيراً التَّطوير، والشَّكل (1) يبين ذلك:

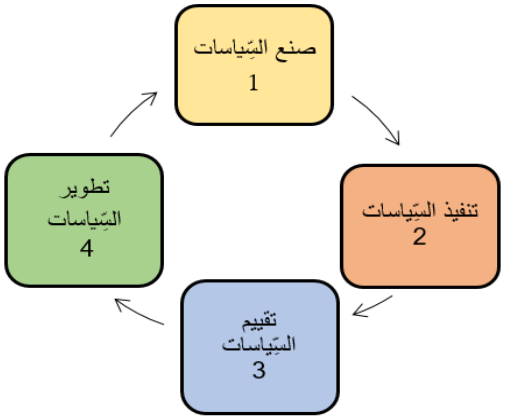

الشكل (1) دورة حياة السياسات التربوية

المصدر: السعود، راتب (2024) السياسات التربوية في الدول العربية، عمان، طارق للخدمات الجامعية

ولاختيار صانعي السِّياسة التَّربويَّة (الأطراف الفاعلة)، ممَّن يمتازون بالكفاءة، والمرونة، لا بدَّ من توافر مقوِّمات فكريَّة، وقيميَّة معيَّنة، وإن كان هذا الاختيار عبر صور مختلفة كالانتخاب (Election)، كما في الدُّول (الدّيمقراطيَّة)، أو القوّة (The use of force) ، كما في الدُّول (الأوتوقراطيَّة) (Besley&Timothy,2011)، أو التَّعيين (Appointment) كتولّي شخص، أو جماعة مركز قيادة تتوافر فيه شروط معيَّنة (الفرا، 2008).

معايير صناعة السِّياسات التَّربويَّة:

هناك أسس، ومعايير كثيرة، لا بدَّ من مراعاتها، وأخذها بعين الاعتبار، عند وضع السِّياسات التَّربويَّة، وصياغتها، وقد ذكر الغفير (2014) بعضاً منها على النحو الآتي:

- وضع السِّياسات التَّربويَّة على نحو يتوافق وأهداف الدَّولة، وفي ضوء تطلُّعاتها الدّاخليَّة والخارجيَّة.
- ضرورة وضع السِّياسة التَّربويَّة في إطار (أيدولوجيا) الدَّولة.
- تلبي السِّياسة التَّربويَّة حاجات الأفراد، وطموحاتهم.
- وضع السِّياسة التَّربويَّة في ضوء ظروف المجتمع، وإمكاناته.
- إمكانيَّة ترجمة السِّياسة التَّربويَّة إلى خطوات إجرائيَّة، وقابليَّتها للتَّنفيذ.
- توافر المرونة في اختيار السِّياسات، وتعديلها وفق ما تتطلَّب المصلحة العامَّة للدَّولة.
- تعدُّد القوى الصّانعة المشاركة في صنع السِّياسات التَّربويَّة.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ الأطراف، والفئات المشاركة في صنع السِّياسات التَّربويَّة، ينبغي أن تتنوَّع؛ فالتَّعدُّديَّة، والمشاركة من القطاعات المجتمعيَّة كافَّة، ظاهرة صحِّيَّة تلزم الجميع بتحمُّل المسؤوليَّة، والسَّعي نحو تنفيذ السِّياسات؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة. ومن هنا، يؤكّد الحامد وزيادة والعتيبي ومتولي (2006)، أنَّ الجهات الفاعلة في تصنيف المشاركين في صنع السِّياسة التَّربويَّة، وبنائها، لا بدَّ أن تتكامل فيها الاختصاصات، والاهتمامات، وتطلّعات الجميع؛ إذ إنَّها لا تقتصر على التَّربويّين، وإنّما لها علاقة بالقطاعات جميعها، وأجهزة الدَّولة على اختلافها. ومهما يكن من أمر ذلك، فإنَّ هناك نوعين من المؤثِّرين في تشكيل السِّياسة التَّربويَّة، كما أوردها السحيمات (2003):

1. **المجموعات الرَّسميَّة:** تمتلك الشَّرعيّة؛ بحكم موقعها، أو تكلّفها جهات حكوميَّة:(رئيس الدَّولة، أو رئاسة الوزراء، والمجالس العليا، أو مجلس الأمَّة، أو المشرِّعون، أو المؤسَّسات الإداريَّة، أو المجالس النِّيابيَّة)، ومنها:

أ- **القيادة السِّياسيَّة العليا:** يشير المصطلح إلى رأس الدَّولة، المسؤول عن توجيه السِّياسات التَّربويَّة، وإرساء الرُّؤية الشّاملة للتَّعليم؛ إذ تحدِّد الأولويَّات، والأهداف الاستراتيجيَّة للتَّعليم؛ من خلال خطب العرش، وكتب التَّكليف للحكومات، وخطب افتتاح المجالس التَّشريعيَّة، والخطابات في المؤتمرات، فضلاً عن زيارات المؤسَّسات التَّربويَّة. ولا بد من الإشارة إلى الدَّور الحيويّ، الَّذي تؤدّيه الجهات الرَّسميَّة في تنفيذ هذه التَّوجيهات؛ إذ تترجم إلى سياسات، وبرامج عمل تفصيليَّة، تطبَّق على أرض الواقع؛ ما يجعلها توجيهات عامَّة، تحتاج إلى تفاصيل تنفيذيَّة؛ لتحقيقها بصورة فاعلة، وملموسة.

ب- **المؤسَّسات الوزاريَّة:** تشمل مجلس الوزراء، ووزارة التَّربية والتَّعليم العالي، وهي هيئات تَّنفيذيَّة تحظى بصلاحيّات واسعة في صياغة السِّياسات التَّربويَّة، ويتولّى مجلس الوزراء دوراً مهمّاً في دعم السِّياسات التَّعليميَّة، وتطوير الخطط، والبرامج التَّعليميَّة، فضلاً عن الإشراف على تنفيذها، كما تؤدّي دوراً رئيساً في تطوير السِّياسات التَّعليميَّة على المستوى المحلِّيّ، وتنفيذها، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات ذات الصِّلة؛ وتعمل هذه المؤسَّسات من أجل تحقيق الأهداف التَّربويَّة والتَّعليميَّة، الَّتي تمثِّل مصلحة المجتمع، وتعزِّز التَّنمية الشّاملة في الدولة.

ج. **مجلس الأمَّة:** (مجلس النُّوّاب، ومجلس الأعيان)، يؤدّي دوراً مهمّاً في عمليَّة صياغة السِّياسات التَّربويَّة والتَّعليميَّة في الدَّولة، ويتولّى مجلس النُّوّاب مسؤوليَّة إقرار التَّشريعات والقوانين التَّربويَّة، ومناقشة السِّياسات الحكوميَّة العامَّة، والتَّربويَّة، ومتابعة المشكلات، والمطالب الشَّعبيَّة المتَّصلة بالتَّعليم؛ من خلال اللِّجان المتخصِّصة، والمناقشات العامَّة في الجلسات البرلمانيَّة، وممارسة الدَّور الرَّقابيّ على أداء الوزراء، ومسؤولي الدولة في مجال التَّعليم؛ بطرح الأسئلة، والاستفسارات، والمطالبة بتقديم التَّقارير، والمعلومات عن الأداء التَّعليميّ.

ث-**مراكز البحث، والمشورة:** تُعَدُّ مؤسَّسات استشاريَّة، وبحثيَّة رسميَّة، تهدف إلى تحليل السِّياسات التَّربويَّة الحاليَّة، وتقييمها، وتطويرها، فضلاً عن تقديم المشورة لكلّ من صانعي القرار، وصنّاع السِّياسات التَّربويَّة، وأمّا دورها؛ فيتمثَّل في إجراء الأبحاث، والتَّحليلات

اللّازمة لفهم التَّحدِّيات التَّعليميَّة والتَّربويَّة، الَّتي تواجه المجتمع، واقتراح ما يلزم من سياسات وإجراءات لازمة للتَّعامل معها، وتقديم التَّوصيات والمشورة للجهات الحكوميَّة والمؤسَّسات التَّعليميَّة، بشأن السِّياسات التَّربويَّة المناسبة؛ اعتماداً على البيانات والأبحاث العلميَّة.

2- **المجموعات غير الرَّسميَّة:** تمثِّلها القوى الفكريَّة، والرَّأي العامّ، وجماعات الضَّغط، والأحزاب السِّياسيَّة، والوسطاء، وغيرها من المجموعات غير المكلَّفة من الدَّولة، الَّتي تمتاز بتأثير وضغط كبيرين في صناعة السِّياسة، وإن كانتا مرتبطَتيْن بطبيعة نظام الحكم الموجود، ومعتمدَتيْن على الدَّولة، وما إذا كانت (ديمقراطيَّة، أو ديكتاتوريَّة)، (صناعيَّة، أو نامية)، وقدد تتضارب المصالح، وتتناقض فيما بين هذه الجماعات (حسنين، 2019).

وفي تصنيف آخر للمشاركين في صنع السِّياسة التَّربويَّة، تظهر فئات متعدِّدة منها (Bascia & Osmond, 2012):

أ. **الهيئات البحثيَّة:** تضمُّ مجموعات من باحثين، ومحلِّلي سياسات، ومخطِّطين؛ ما يوجد مزيجاً من الخبرة العلميَّة، والفنِّيَّة.

ب. **السِّياسيّون:** يساعد اختيارهم في تقديم الخبرة لاتِّخاذ القرارات، ووضع البدائل، وتشجيع مجموعة المفكِّرين (Think Group)، وتعزيزهم؛ لفتح الحوار بين الباحثين، والسِّياسيّين في قضايا السِّياسات التَّربويَّة، وتوجُّهاتها.

ج. **المجالس الاستشاريَّة:** تضمُّ خبراء، وأكاديميّن، ومؤسَّسات المجتمع المدنيّ، ومجالس التَّعليم، وتُعَدُّ أحد أشكال المجالس الاستشاريَّة، وجزءاً من عمليَّة إصلاح التَّعليم، كنظيرتها الموجودة في كثير من الدُّول، مثل: تركيا، وإستونيا، وإسبانيا، والمجر، وغيرها، ويعود لها الفضل في دعم التَّواصل والتَّعاون بين مؤسَّسات التَّعليم، والوزارة.

د. **المتأثِّرون بالسِّياسة التَّعليميَّة:** هم منفِّذو السِّياسة، والمستفيدون من التَّعليم، من مديرين، وأساتذة، ومدرِّبين، وأولياء أمور، وطلبة، ممَّن يشاركون؛ فيعملون على توافر الفرص؛ لتطوير السِّياسة وتوفير تواصل أكثر انفتاحاً وشفافيَّة، والإسهام في تقديم حلول لقضايا معقَّدة.

هـ. **النِّقابات المهنيَّة:** تؤدّي مساعدة النِّقابة في صنع السِّياسة، إلى تسريع الإصلاحات وتأييدها؛ إذ يتمثَّل دورها في دعم العلاقة بين العاملين، والإدارات؛ من خلال شراكات متنوِّعة مع فئات مختلفة من صنّاع القرار.

و. **المنظَّمات غير الحكوميَّة:** قد تكون منظَّمات خيريَّة، أو دينيَّة، أو دوليَّة، أو ذات صلة بأرباب عمل، ووسائل إعلام تهدف إلى تحقيق الصّالح العامّ؛ لأنَّها تمتلك ثروة من المعرفة، والمعلومات، الَّتي من شأنها أن تسهم في صياغة القرارات.

ز. **جماعات الضَّغط:** ظهرت من أجل محاولة التَّأثير على التَّشريع، والقرارات، من خلال تقديم معلومات تستهدف التَّأثير قبولاً، أو رفضاً للقرارات؛ ما يعني أنَّها تطوِّر استراتيجيّات مختلفة .

وترى الباحثة، أنَّ هذه الفئات، الَّتي تمثِّل المجتمع بجميع أطيافه، من شأنها أن تحقِّق مشاركة فاعلة وتأثيراً كبيراً، لدى مشاركتها في عمليَّة صنع سياسات تربويَّة عميقة، ومتنوِّعة، وواضحة، وواقعيَّة، ومرنة، ومستمدَّة من فلسفة المجتمع، ومنسجمة مع مبادئه، وقيمه، وقائمة على أسس علميَّةٍ، وبعيدة عن ظهور أيّ تفاوت حال تطبيقها.

مراحل صنع السِّياسات التَّربويَّة:

تبدأ صناعة السِّياسة التَّربويَّة بقاعدة الهرم، وتنتهي بقمَّته؛ بإشراك كلّ من له علاقة بالعمليَّة التَّربويَّة، وما تقوم به الحكومات في سبيل صنع سياساتها التَّربويَّة، وغيرها من الميادين، انطلاقاً من مراحل صنع السِّياسة من معرفة المشكلات، وتطبيق الإجراءات، والتَّنفيذ، وتقديم الحلول النِّهائيَّة، وما يليها من تقييم. ومن هنا، فإنَّ عمليَّة صنع السِّياسة تشهد تحويل المدخلات، أو المتطلَّبات إلى نتائج (قرارات سياسيَّة)، ويرى المناور والعلبان (2022)، أنَّ عمليَّة صنع السِّياسة التَّربويَّة، تمرُّ في ستِّ مراحل، هي:

المرحلة الأولى: تحديد المشكلة الَّتي تستهدفها السِّياسات: تؤدّي إلى تَّعرُّف القضيَّة من خلال جمع البيانات، وتوفير المعلومات كمّاً، ونوعاً، وتوظيف أجود المعلومات، وترجمتها إلى مقاييس موضوعيَّة، مع مراعاة تحرّي الصِّدق، والثَّبات؛ لضمان صياغة القرارات، والتَّقييمات؛ لأنَّ عدم الرِّضا عن السِّياسة

الرّاهنة وما حولها، يتطلَّب تدخُّل السُّلطة، أو الدولة، ومن ثَمَّ إدراج المشكلة في جدول الأعمال الرَّسميّ للحكومة، وتُعرف بمرحلة المبادرة.

المرحلة الثّانية: التَّفكير في السِّياسة، وتحديد الأولويّات الخاصَّة بالسِّياسات: بحيث تتماشى مع السِّياسة العامَّة للدَّولة، وفلسفة المجتمع، والتَّوجُّه (الأيديولوجيّ) له؛ إذ تتضافر الجهود كلُّها، وتسير في اتِّجاه واحد، وتنسجم مع القطاعات الأخرى؛ بما يحقِّق المصلحة العامَّة، والتَّناسق لشؤون الدَّولة كلِّها، وتسمَّى مرحلة بلورة الآراء.

المرحلة الثّالثة: صياغة السِّياسة وبلورتها (طرح البدائل): تبدأ في هذه المرحلة مناقشات الأهداف التَّربويَّة، والبرامج، واقتراح سياسات، وخطط، وتظهر فيها الحاجة إلى جمع المعلومات عن الواقع التَّعليميّ، دون إغفال العوامل السِّياسيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، ويتَّضِح في هذه المرحلة الدَّور الكبير، الَّذي يؤدّيه محلِّلو السِّياسات، ولا غرابة في ذلك؛ فهو من ركائز مراحل صناعة السِّياسات، وصلبها، وبخاصَّة مرحلة تتبُّع المنهجيَّة العلميَّة في التَّحليل، ووضع البدائل، المعروفة بمرحلة ظهور البدائل.

المرحلة الرّابعة: تبنّي السِّياسة (إقرار السِّياسة): تعني إعلان السِّياسة التَّربويَّة، وتبنّيها، انطلاقاً من قمَّة الهرم، ووصولاً إلى أدناه، مع شرح مفصَّل، يوضِّح كلَّ مجال من مجالات الأهداف العامَّة، والخاصَّة، وطريقة التَّنفيذ، والأدوات والوسائل المطلوبة؛ لتحقيق السِّياسة، والمهامّ؛ ما يعني أنَّ هذه المرحلة تشهد انتقالاً من النّاحية النَّظريَّة، إلى النّاحية العمليَّة التَّطبيقيَّة التَّنفيذيَّة؛ لتنفيذ السِّياسة التَّربويَّة على أرض الواقع، واختيار البديل المناسب؛ ما يفسِّر تسميتها مرحلة المناقشة، والتَّشريع.

المرحلة الخامسة: تطبيق السِّياسة: تمثِّل المرحلة الأكثر أهمِّيَّة؛ لأنَّها تجسيد، وتكامل وتحوُّل فعليّ إلى التَّنفيذ بمساعدة الإداريّين؛ إذ تراقب الإدارات العليا فيها التَّنفيذ في الميدان التَّربويّ، وتتابع المؤشِّرات؛ لاستمرار تحقيق الجودة في التَّعليم، ولكن، من الأهمِّيَّة بمكان، وضع الصِّياغة، وتحديد المسؤوليّات، والأدوار، ومراعاة الانسجام بين الإطار الفكريّ، والقيميّ، من جهة، وتوجُّهات المنفِّذين، من جهة أخرى؛ من أجل الوصول إلى سياسة تربويَّة قابلة للتَّنفيذ، وتُعرف هذه المرحلة بمرحلة التَّنفيذ.

المرحلة السّادسة: تقييم السِّياسة وتقويمها: هي مرحلة (ديناميكيَّة) متواصلة، تشتمل على مراحل السِّياسة كلّها، وتشمل قبل التَّنفيذ (مرحلة الإعداد، والتَّصميم)، ومرحلة التَّنفيذ، ومرحلة ما بعد التَّنفيذ.

يُعَدُّ الشُّعور بالمشكلة أولى خطوات البحث العلميّ وحلِّ المشكلات، وهذا ما يبدو جليَّاً فيما يتَّصل بنظام التَّعليم العالي الفلسطينيّ؛ إذ تظهر المشكلات بوضوح، وتتَّسم بكونها غير حديثة، إذ بدأت بالظُّهور منذ بداية التَّوسُّع الكمِّيّ في التَّعليم العالي، دون الالتفات إلى النَّوعيَّة المطلوبة.

وترى الباحثة أنَّ البداية الحقيقيَّة لهذه المشكلة، إنَّما تكمن في عدم وضوح السِّياسات التَّعليميَّة، وعدم تنفيذها وتقويمها؛ ما يدعو إلى ضرورة إعادة النَّظر في السِّياسات الحاليَّة، وتحليلها، وإعادة صياغتها بصورة ملائمة؛ لتحقيق أهداف التَّعليم العالي بفعّاليَّة، والتَّعامل مع السِّياسات التَّربويَّة بوصفها ممثِّلاً لتكامل الواقع، وتجسيده؛ ما يعني ترجمتها من صيغتها الإنشائيَّة، وتحويلها إلى خطط تنفيذيَّة، تشتمل على البرامج، والأنشطة، والمهامّ، الَّتي ينبغي القيام بها، مع متابعة السِّياسة التَّربويَّة، ورصد ما حقَّقته من أهداف، وتقويمها باستمرار.

وممّا تجدر الإشارة إليه، إلى أنَّ هناك مجموعة من الشُّروط الواجب اتِّباعها في عمليَّة صنع السِّياسات التَّربويَّة، الَّتي من شأنها أن توفِّر حماية لصانعها، وتجنِّبه الوقوع في الخطأ، وقد أوضحها بيّومي(2009)، على النَّحو الآتي:

1. مراعاة مبادئ التَّوافق، والمرونة، والثَّبات.
2. توافر المعلومات، والبيانات، الَّتي تسهم مباشرة في صنع السِّياسة.
3. عدم تعارض السِّياسة مع القوانين، والأنظمة.
4. التّناغم مع الظُّروف البيئيَّة، (الدّاخليَّة، والخارجيَّة) للمنظَّمة.
5. الإسهام في تحقيق الاستراتيجيّات، والأهداف.

آليّات صنع السِّياسات التَّربويَّة:

تتعدَّد آليّات صناعة السِّياسات التَّربويَّة في الدُّول، وتتنوَّع طرق صياغتها، وقد أكَّدت حياة فرد (2015)، أنَّها جزء من عمليَّة صناعة السِّياسات العامَّة، ويمكن إجمالها على النَّحو الآتي:

1. **آليَّة الاســـتفتاء:** الخطوة الأولى الَّتي تقوم بها الدولة؛ من أجل القيام بعمليّات الإصـــلاح، بتنفيذ استفتاء يوجَّه للتَّربويين؛ لمعرفة جوانب الإصـلاح المطلوبة، وحصـرها، وأخذ آرائهم، وإعداد التَّقارير؛ للشُّروع في الإصلاح.
2. **آليَّة إعلان الوثيقة:** تعلن الدّولة الملامح لسياساتها التَّعليميَّة، والتَّغيير المنتظر؛ لتضـع شـعوبها في صورة ما سيؤول إليه الأمر لاحقاً، ويكون التَّمهيد لهذه الخطوة بعقد النَّدوات، وعمل المؤتمرات، الَّتي تضمُّ نخباً من ذوي الخبرة والاختصاص.
3. **آليَّة النَّدوات، والمؤتمرات:** تُعَدُّ ميداناً خصباً لمناقشة مشكلات التَّعليم، وقضاياه.
4. **ورش العمل:** تنعقد هذه الورش لأيّام، وتكون تحضـــيريَّة، إلى أن يجري الانتهاء منها؛ للتَّوصُّـــل إلى التَّقرير.
5. **التَّأثير على الرَّأي العامّ:** عرض أفكار السِّـــياســـة؛ عن طريق الإعلام، والصّـــحافة، والدَّوريّات المتخصِّصة في مجال التّعليم.
6. **آليَّة الشَّبكات المساندة لصناعة السِّياسة:** تعمل على توفير الدَّعم، والمعلومات لصانعي السِّياسة التَّربويَّة، وتشـمل: الجهات الحكوميَّة، والمؤسَّسـات الأكاديميَّة، والمنظَّمات غير الحكوميَّة، والمجتمع المحلِّيّ؛ كونها مكاناً خصباً لتبادل الخبرات، والأفكار، والأبحاث حول السِّياسات التَّربويَّة.
7. **آليَّة المجالس الاسـتشـاريَّة:** تتشـكَّل هذه المجالس من الوزارات، وتضـمُّ ممثِّلين من الدولة، والقطاع الخاصّ، والنّقابات العمّاليَّة، والمؤسَّسات، والجامعات، والمراكز البحثيَّة، والصّحافة؛ لمناقشة القضايا، كلّ من زاوية اختصاصه.
8. **آليَّة (التّكنولوجيا):** تمثِّل البُعد الأهمّ في صـــناعة السِّـــياســـات؛ إذ تربط بين الواقع (الحالة الرّاهنة)، والمستقبل.

وبكلمات أخرى، ترى الباحثة إنَّ السِّياسات التَّربويَّة جهود مجتمعيَّة متشابكة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأفراد، ومجتمعهم، ويكمن نجاحها في مهارة اختيار الآليّات المناســبة لها، من إجراءات، ووســائل، وأســاليب؛ للتَّواصــل مع الفاعلين المعنيّين جميعهم، وتشـكيلها، إذ تتنوَّع هذه الآليّات وفق السِّـياقات، والبيئات التَّعليميَّة المختلفة؛ ما يجعل من ذلك ميّزة أســاســيَّة لتحقيق الأهداف التَّربويَّة المحدَّدة، من جهة، وتطوير النُّظم التَّعليميَّة، من جهة أخرى.

عوامل صنع السِّياسات التَّربويَّة:

تعتمد صناعة السِّياسات على عوامل متعدِّدة، تكسبها معالمها، وتؤدّي دوراً محوريّاً في تحديد معالم السِّياسة التَّربويَّة في الدَّولة، وقد أوضحها القيصر (2015)، المشار إليه في العزيبيّ(2022)، والسُّعود(2024)، على النَّحو الآتي:

1. **العوامل الفلسفيَّة، و(الأيديولوجيَّة):** تمثِّل الفلسفة العامَّة للدَّولة، المرجع الرَّئيس لفلسفة التَّربية المكوَّنة من نظريّات، ومبادئ، تكون رؤى مستقبليَّة، وأفكاراً لواقع سياسيٍّ، وثقافيّ، واجتماعيّ.
2. **العوامل الدّينيَّة:** أهمُّ العوامل الَّتي تشكِّل ثقافة المجتمع، وقيمه، ومفاهيم الأفراد فيه، وهي من أهمّ الملامح القوميَّة لأيِّ مجتمع.
3. **العوامل السِّياسيَّة:** تكون مطالبة بترجمة مؤثِّرات الميدان السِّياسيِّ بكلِّ ما فيه من أحزاب، وقوى، (المناخ السِّياسيّ للدَّولة)، وتأثير المنظَّمات الدَّوليَّة، وجماعات الضَّغط، والانتباه إليها، أثناء وضع السِّياسات التَّربويَّة؛ بالقبول، أو الرَّفض، أو العمل على تحييدها.
4. **العوامل الجغرافيَّة، والاقتصاديَّة:** يظهر أثرها جليّاً في الدُّول النّامية، وبخاصَّة في الوطن العربيّ، حيث تنتشر دول تعتمد على الزِّراعة، وأخرى تقوم على الصِّناعات التَّقليديَّة، وثالثة ترتكز على النِّفط، وأخريات يعتمدن على الصَّيد، والسِّياحة.
5. **العوامل الاجتماعيَّة:** يمثِّل النِّظام التَّربويّ بطبيعته عمليَّة اجتماعيَّة، تستمدُّ أهدافها من فلسفة المجتمع، ويلقي التَّركيب الاجتماعيّ بظلاله على التَّعليم، ونظمه، الَّتي تختلف باختلاف الفرد وعلاقته بالمجتمع، ويبدو تأثُّر النُّظم التَّعليميَّة بالعوامل الاجتماعيَّة واضحاً، ويظهر من خلال العامل الدّينيّ؛ إذ يُبنى النِّظام التَّعليميّ وفق الأسس الدِّينيَّة، كما يُعَدُّ العامل اللُّغويّ دعامة الفكر، ووسيلة التَّعبير، وواحداً من أهمّ العوامل المؤثِّرة في بناء الأمَّة، والتَّركيبة الاجتماعيَّة، والأمر نفسه يمكن أن يُقال بخصوص العوامل السُّكّانيّة، من حيث التَّكوين العنصريّ للسُّكّان، ونموّهم، وتوزيعهم، والانفجار السُّكّانيّ .
6. **العوامل الثَّقافيَّة:** يتَّسم كلّ مجتمع ببصمة تميِّزه عن غيره، وقد يكون ما يميِّزه (دينه، أو لغته، أو عاداته، أو أخلاقه وقيمه، وفنونه، وتقاليده)؛ فإذا ما فُقِدت كلُّها، أو بعضها ضاعت هُوِيَّته، وضاع المجتمع؛ ما يفسِّر سعي المجتمعات الحثيث؛ للحفاظ على الموروث الماثل في الثَّقافة، والنُّظم التَّربويَّة؛ ما يجعل من هذه العوامل بمثابة العنصر الأهمّ في تربية الأفراد.

7. **العوامل (التِّكنولوجيَّة):** تُعَدُّ من أهمِّ المتغيِّرات العالميَّة، الَّتي تؤثِّر في مجالات الحياة جميعها، وبخاصَّة النِّظام التَّربويّ؛ إذ تُستَخدم من أجل تحقيق التَّنمية، وتُوَظَّف بوصفها مصدراً للتَّعلُّم، والعمل، والتَّدريب، والتَّأهيل؛ ما يجعلها تضيف بُعداً فاعلاً في المنظومة التَّربويَّة.

و تشير الباحثة إلى أنه مهما يكن من أمر العوامل المؤثِّرة في السِّياسة التَّربويَّة، فإنَّ تحديد معالمها في أيَّة دولة من الدُّول، يتأثَّر بصورة كبيرة بالعوامل: الفلسفيَّة، و(الإيديولوجيَّة)، والدّينيَّة، والسِّياسيَّة، الَّتي تهيمن على المشهد، وعلى الرَّغم من وجود تباين في الآراء بشأن إيجابيات تلك العوامل وسلبيّاتها، إلّا أنَّها تؤدّي دوراً حيويّاً في توجيه سياسات التَّعليم، والتَّربية.

وتبين الباحثة الحالة الفلسطينية، فتتأثَّر سياسات التَّعليم فيها بصورة كبيرة بالظُّروف الاقتصاديَّة، والسِّياسيَّة المعقَّدة، والتَّداعيات النّاتجة عن الأوضاع السِّياسيَّة، ولعلَّ هذه التَّحدِّيات من أولى العوامل الرَّئيسة، الَّتي تعيق تطوير منظومة التَّعليم العالي في البلاد، وتحسينها. فقد أظهرت الدِّراسات تأثُّر قطاع التَّعليم في فلسطين سلباً بالصِّراعات الدّائرة في المنطقة مع الاحتلال الإسرائيليّ؛ ما انعكس جليّاً على جودة التَّعليم، وتطوُّره؛ لذا، فإنَّ تحسين الوضع التَّعليميّ في فلسطين، يستوجب التَّركيز على توفير الاستقرار السِّياسيّ والاقتصاديّ، ومنح الأولويَّة لقطاع التَّعليم في السِّياسات الحكوميَّة، وتخصيص الموارد اللّازمة لتطوير البنية التَّحتيَّة التَّعليميَّة، وتحسين جودة التَّعليم، والتَّدريب.

اتِّجاهات صنع السِّياسات التَّربويَّة:

هناك اتِّجاهات متعدِّدة، تتبنّاها السِّياسات التَّربويَّة، لتحقِّق أهدافها، وقد ذكرها بلحاج (2015)، على النَّحو الآتي:

1. **اتِّجاه الإصلاح التَّربويّ:** يهدف إلى إصلاح السِّياسات التَّربويَّة، وتطوير الوسائل والأساليب في المجال التَّربويّ، وقد تنسجم هذه الإصلاحات، أو لا تنسجم مع التَّغييرات الحاصلة؛ ما جعل رجال التَّربية يتَّخذون تدابير للإصلاح، كما بات المجال مفتوحاً أمام الدُّول، الَّتي تعاني من ضعف وخلل؛ لتقوم بإجراء تبدُّلات هيكليَّة شاملة؛ لتستوعب الطَّلب الاجتماعيّ، ونظيره الاقتصاديّ، على الرَّغم من الجمود (البيروقراطيّ) والإمكانات القليلة.
2. **التَّحوُّلات البنيويَّة:** نتجت هذه التَّحوُّلات من التَّبدُّلات السِّياسيَّة، والاجتماعيَّة، الَّتي حدثت في العقود الأخيرة، وأدَّت في مجملها إلى تطوُّر، وتحوُّل بنيويّ كبير في السِّياسة التَّربويَّة، على

صـــعيد البرامج، وأســـاليب التَّدريس وطرقه، ومحو الأمّيَّة، والاهتمام بالتَّربية المســـتدامة، كما يحرص هذا الاتِّجاه على العلاقات بين المؤسَّسة التَّربويَّة، والمحيط الاجتماعيّ، ونشر التَّعليم في الأوســـاط الَّتي تعاني من الأمّيَّة. وبكلمات أخرى، فإنَّ مثل هذا التَّحوُّل البنيويّ، يكون في الدُّول الَّتي تبدي حاجة إلى قلب كلِّ ما يخصُّ التَّربية والتَّعليم، وتســـعى جادَّة إلى إيجاد حلقة وصـــل ما بين الوضـــع الجديد، والتَّربية؛ من أجل توفير تلك البيئة التَّعليميَّة المتوائمة مع المجتمع، ووضعه السِّياسيّ.

3. **الانتقاد الجذريّ:** هو اتِّجاه حادٌّ في مطلبه؛ إذ يدعو إلى نزع الطّابع الرَّســـميّ عن التَّربية، انطلاقاً من النَّظر إلى التَّربية بوصـفها حدّاً مسـتقلاً، وعاملاً من عوامل التَّناقض الاجتماعيّ؛ ما يعني أنَّ وجود المؤسَّسة التَّربويَّة لا يخدم الفرد، أو يحقِّق له أيَّة رفاهيَّة.
4. **الحركة المناهضة:** يبدأ تحليل موقف هذا الاتِّجاه؛ بإلقاء الضَّوء على اتِّجاهات كلّ من الطَّلبة، والمربّين، والباحثين، والرَّأي العامّ في بعض الأقطار، فيما يتَّصـــل بمدى الجدوى من النُّظم التَّربويَّة، وبخاصَّـة أنَّ مصـير المجتمعات المسـتقبليّ مرهون بمخرجات هذه النُّظم؛ إذ يشـكِّك الآباء، والطَّلبة، والطَّبقة التَّشـغيليَّة في صـلاحيَّة التَّكوين، وفائدته العمليَّة بما يتلاءم، والواقع الاجتماعيّ، والاقتصـــاديّ؛ ما جعل المتعلِّمين في مختلف النُّظم التَّربويَّة في العالم، يدركون حقيقة وجود انفصال تامّ، بين نوع بائد من التَّعليم، وحقائق هذا العالم، ومن ثَمَّ باتوا يصطدمون بهذا الواقع، أو يصـــدّون عنه تماماً، أو يحاولون البحث عن حلّ آخر، يكون أكثر مردوداً وإنتاجاً.

وهكذا، يمكن القول: إنَّ مسألة السِّياسة التَّربويَّة، تظهر بوصـفها موضـوعاً حسّاسـاً، ومثيراً للصِّـراعات في بلدان متعدِّدة؛ إذ تتعارض مصـالح الأحزاب، والأجيال، والطَّوائف في تحديد مسـارات التَّعليم، والتَّربية، وقد تتحوَّل هذه الصِّـــراعات في بعض الأحيان إلى صـــدامات دينيَّة، أو مذهبيَّة، وبخاصَّة عند التَّركيز على العقائد، والقيم التَّربويَّة التَّقليديَّة.

ومن هنا، تؤكد الباحثة على أهمِّيَّة تحقيق التَّوازن بين الحفاظ على التُّراث الثَّقافيّ، والقيم التَّقليديَّة من جهة، والاستجابة لمتطلَّبات العصر الحديث، وتحدِّياته من جهة أخرى، وعلى الرَّغم من أهمِّيَّة الاحتفاظ بتلك القيم التَّربويَّة، الَّتي تشـــكِّل جزءاً من الهُوِيَّة الوطنيَّة، إلّا أنَّ التَّطوُّرات الاجتماعيَّة، والتّكنولوجيَّة، تستدعي استجابة فعّالة لهذه التَّحدِّيات، وضماناً لتوفير نظام تعليميّ، يلبّي احتياجات الأجيال الشَّابَّة، وتطلُّعاتها.

تنفيذ السِّياسات التَّربويَّة(Implementing Educational Policies):

يدلُّ هذا التَّنفيذ على التَّحوُّل من النَّظريَّة إلى التَّطبيق؛ لتغدو تلك السِّياسات واقعاً معيشياً، مع الأخذ بعين الاعتبار السِّياسات الثَّابتة المتَّصلة بالدِّين، والقيم، والمعتقدات، والسِّياسات المتغيِّرة، الَّتي تتغيَّر وفق ما يقتضيه المجتمع، وحاجات أفراده، وما يظهر فيه من مشكلات، يجري التَّعامل معها، ومعالجتها حسب الأولويَّة.

ويؤكِّد السُّعود (2024) وجود ستَّة متطلَّبات لنجاح تنفيذ السِّياسات التَّربويَّة، هي:

1. تعريف السِّياسات التَّربويَّة الجديدة على مستوى القطاع التَّربويّ بأكمله، تعريفاً واضحاً، وقد يكون تحريريّاً:(كتيِّبات، أو ملصقات)، أو شفويّاً: (لقاءات، أو اجتماعات دوريَّة).
2. فهم المنفِّذين لمضامين السِّياسات التَّربويَّة، وقواعدها؛ لتحقيق الأهداف التَّربويَّة المنشودة.
3. فهم المنفِّذين للسِّياسة، ووعيهم مبادئ السِّياسات التَّربويَّة، وقواعدها.
4. بناء قنوات اتِّصال؛ لإصدار التَّعليمات، وتلقّي شكاوى؛ لإجراء تنفيذ السِّياسات.
5. تفعيل أجهزة الرّقابة والجودة والمتابعة؛ لتنفيذ السِّياسات بصورة سليمة.
6. الالتزام بالجدول الزَّمنيّ والتَّسلسل المنطقيّ بين مراحل تنفيذ السِّياسات.

تقييم السِّياسات التَّربويّة (Evaluating Education Policies):

وهي مرحلة من مراحل دورة حياة السِّياسات التَّربويَّة، الَّتي تعني استخلاص المعلومات حول نتائج السِّياسات؛ لتحديد كفاءة الأداء، وفاعليَّته؛ من خلال مجموعة من الإجراءات، والقواعد، الَّتي تقيس جوانب التَّنفيذ، ومدى تحقُّق الأهداف، ولا بدَّ من توافر التَّقييم في كلّ مرحلة من مراحل التَّنفيذ؛ لأنَّه وسيلة مهمَّة للتَّعرُّف إلى نجاح السِّياسة، وكشف مواطن القوَّة، والضَّعف؛ ما يجعل منه عمليَّة تشخيصيَّة، وعلاجيَّة، ووقائيَّة (الحسين، 2002).

شروط تقييم السِّياسات التَّربويَّة:

تكتسب عمليَّة التَّقييم أهمِّيَّة كبيرة في ترشيد السِّياسات؛ فهي الوسيلة الَّتي يمكن من خلالها قياس نجاح السِّياسة التَّربويَّة، والكشف عمّا يعتريها من مواطن القوَّة، والضَّعف؛ لأنَّه من الصُّعوبة بمكان

إجراء أيّ تغيير، أو تطوير على السِّياسة التَّربويَّة بعيداً عن التَّقييم، الَّذي ينبغي أن يكون فاعلاً، ولكي يكون كذلك، لا بدَّ من تحقُّق الشُّروط الآتية:

- أن تكون عمليَّة التَّقييم شاملة جوانب السِّياسات التَّربويَّة.
- مشاركة أطراف العمليَّة التَّربويَّة في التَّقييم.
- الاستمراريَّة في تقييم السِّياسات التَّربويَّة؛ لدعم الإيجابيّات، والحدّ من السَّلبيّات.
- التَّقييم المحدَّد في نطاق أهداف العمليَّة التَّربويَّة.
- تنوُّع الوسائل، وصدقها، وموضوعيَّتها، وثباتها؛ من أجل تحقيق عمليَّة تقييم فاعلة (السُّعود، 2024).

وتشير الباحثة إلى أن هناك غياباً واضحاً لعمليّات تقييم السِّياسات التَّربويَّة في فلسطين؛ ما يجعل النِّظام التَّعليميّ الفلسطينيّ، وسياساته يعاني من حالة ركود، وترهُّل، إذ يظهر الضَّعف في مخرجاته؛ بسبب تحدِّيات وثغرات موجودة، كنقص الموارد الماليَّة، والبشريَّة، والظُّروف السِّياسيَّة، والاقتصاديَّة المعقَّدة. وفيما يتَّصل بالبنية التَّحتيَّة للتَّعليم في فلسطين، فإنَّها تتَّسم بعدم إمكانيَّة مواكبة التَّطوُّر؛ ما يجعل عمليّات التَّقييم غير فاعلة بصورة كافية، ومهما يكن من أمر التَّقييم، فإنَّه يتأثَّر بالتَّداخل السِّياسيّ، الَّذي يقف عائقًا أمام عمليّات التَّقييم الحقيقيَّة، والمستقلَّة؛ ما يؤثِّر على موضوعيَّته، وجودته. ومن هنا، ولتعزيز تقييم السِّياسات التَّربويَّة في فلسطين، يجب التَّركيز على دعم الشَّفافيَّة، والحوكمة، وتطوير البنية التَّحتيَّة للتَّعليم، وتوفير الموارد اللَّازمة، وتشجيع تدريب الكوادر العاملة في هذا المجال، وتأهيلها؛ لأنَّ مثل هذه الخطوات، من شأنها أن تسهم في تعزيز الفاعلية والدِّقَّة في عمليّات تقييم جودة السِّياسات التَّربويَّة، وتحسينها، وتنميتها؛ لتلبية احتياجات النِّظام التَّعليميّ والمجتمع، بصورة أفضل.

فخلاصة القول، إنَّ تقييم السِّياسات التَّربويَّة أمر ذو أهمِّيَّة بالغة؛ إذ يسهم في تحديد نقاط القوَّة، والضَّعف الَّتي تعتري تلك السِّياسات؛ ما يمكِّن من تحسين جودة التَّعليم، وكفاءته، وتحقيق الأهداف المرسومة للتَّعليم، والمساعدة في زيادة مستوى المساءلة، والشَّفافيَّة في النِّظام التَّعليميّ، وبخاصَّة أنَّ نتائج التَّقييم تُعرَض أمام الجمهور؛ لضمان شفافيَّة عمليَّة صنع القرارات التَّربويَّة، ومصداقيَّتها.

تطوير السِّياسات التَّربويَّة:

هي واحدة من مراحل صناعة السِّياسة التَّربويَّة (دورة حياة السِّياسة التَّربويَّة)، الَّتي تتطلَّب تحديد مسؤوليّات، وآليّات تنفيذ فاعلة؛ لتحقيق عمليَّة التَّحسين، والتَّطوير في السِّياسة التَّربويَّة باستمرار، وبخاصَّة أنَّ ذلك يؤدّي إلى تعزيز جودة التَّعليم، وتحقيق التَّكامل مع احتياجات المجتمع، والاقتصاد.

فقد ذكر السّهليّ (2019)، أنَّ تطوير السِّياسات التَّربويَّة، يتمثَّل في الحاجة الضَّروريَّة لمواكبة التَّغيُّرات الكثيرة والسَّريعة، الَّتي تشهدها المجالات كافَّة، فضلاً عن ضرورة استيعاب الانفجار المعرفيّ، والتَّطوُّرات التّكنولوجيَّة، والعلميَّة على الصَّعيد العالميّ، والاستفادة من التَّطوُّرات الحديثة في الفكر التَّربويّ، والعمل على إصلاح النِّظام التَّعليميّ، وربط التَّعليم العالي، بالتَّعليم العامّ، والتِّقنيّ والمهنيّ، وسوق العمل، وتوسيع قاعدة التَّعليم العالي؛ حتّى يكون متاحاً لأكبر عدد ممكن من المستفيدين، وتوفير الفرص العادلة بصورة أفضل؛ لقبول الطَّلبة المبتكرين، والموهوبين. ولعلَّ هذه الأمور كلّها، تفسِّر كيف أصبح التَّطوير في التَّعليم العالي أعمق من مجرَّد إجراء روتينيّ، أو تقليديّ؛ إذ بات ضرورة يفرضها التَّغيير الحاصل في سوق العمل، وواحدة من الخصائص المهمَّة لذلك السّوق، وضماناً لاستمراريَّتها وتميُّزها. ومن جهة أخرى، تشير فاطمة باسه (2019)، إلى أنَّ غاية تطوير السِّياسات التَّربويَّة، تتمثَّل في إحداث تغيير إيجابيّ في جهود كلّ من له علاقة بالعمليَّة التَّعليميَّة؛ في سبيل إجراء تطوُّر ملحوظ في مستوى الأداء التَّعليميّ، ونوعيَّة النَّتائج التَّربويَّة، والمهارات والمعارف؛ ما يجعل التَّعليم وظروفه أفضل ما يمكن، ولا يمكن تحقيق ذلك؛ إلّا بتوافر مردود يكافئ الجهود المبذولة.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ المجتمعات بطبيعتها، لا تميل للتَّغيير، ما لم تفرضه عليها الحكومات بطرق وأساليب سلسة، تعمل من خلالها على تغيير رؤى هذه المجتمعات، وطموحاتها. وهنا، لا بدَّ من التَّنبُّه إلى التَّأثير الحاصل، مهما كان التَّغيير، حتّى وإن كان التَّحوُّل من الجانب النَّظريّ إلى التَّطبيقيّ؛ لأنَّه يُعَدُّ تطويراً، وتجديداً في السِّياسة، يهدف إلى التَّحسين، وحلّ المشكلات، وتحقيق الأهداف المنشودة، ولا يمكن تنفيذ ذلك كلّه إلّا بالوضوح، والتَّعاون، والشُّمولية (الدّويلة، 2009).

وفي ضوء ما سبق توضح الباحثة، أهمِّيَّة عمليَّة تطوير السِّياسات التَّربويَّة، الَّتي باتت مرحلة مهمَّة، وأساسيَّة؛ لنقل النِّظام التَّعليميّ الفلسطينيّ من حالة الرُّكود إلى نظام ينبض بالحياة، والتَّحدّي و(الدّيناميكيَّة)، وتحقيق التَّجديد بإحداث تغيير إيجابيّ في جهود الأطراف المعنيَّة بالعمليَّة التَّعليميَّة

كافَّة؛ لإنجاز تقدُّم ملحوظ في مستوى الأداء التَّعليميّ ونتائج التَّعلُّم، وتعزيز المهارات، والمعارف لدى الطَّلبة، والمعلِّمين، وتحسين ظروف التَّعليم، وبيئته بصورة عامَّة؛ ما يجعله أكثر جاذبيَّة، وفاعليَّة. ولكن، ومن أجل تحقيق ما تقدَّم، لا بدَّ من ضمان تكافؤ الفرص في التَّعليم، والعدالة التَّربويَّة، والجودة التَّعليميَّة، الَّتي تمثِّل أساس كلّ جانب من جوانب التَّطوير، وبذلك كلّه، يمكن نقل النِّظام التَّعليميّ، نقلة نوعيَّة؛ ليتَّخذ مكاناً رفيعاً: محلِّياً، وعالميّاً.

التَّحدِّيات الَّتي تواجه تطوير السِّياسات التَّربويَّة:

تواجه السِّياسات التَّربويَّة الَّتي تظهر في الدُّول تحدِّيات جمَّة، وبخاصَّة في النّامية منها، ومن أبرز هذه التَّحدِّيات ما أورده كلّ من: مناربغداديّ (2015)، والحربيّ (2017)، والسّريتيّ (2019) على النَّحو الآتي:

- الثَّورة المعلوماتيَّة و(التّكنولوجيَّة): منح تراكم المعارف، والمعلومات أهمِّيَّة لطريقة استثمارها، وتوظيفها بصورة صحيحة، وبخاصَّة أنَّ بعض السِّياسات في الدُّول تجد صعوبة في مواجهة هذه الثَّورة المعرفيَّة.
- التَّحدِّيات الاقتصاديَّة: تتأثَّر إنتاجيَّة الأفراد بنوع التَّعليم المقدَّم؛ إذ يستدعي التَّقدُّم الاقتصاديّ الكبير إحداث تغيير، بتحويل رأس المال البشريّ إلى رأس المال المعرفيّ؛ ما يحتِّم على النِّظام التَّعليميّ أن يكون مصدراً لإعداد القوى العاملة، والمهارات المطلوبة، وإمداد سوق العمل بها.
- التَّحدّي السُّكّانيّ: إنَّ عدم استثمار النُّموّ، والزِّيادة السُّكّانيَّة بوصفها ثروة بشريَّة، من شأنه أن يوجد عائقاً كبيراً أمام نجاح السِّياسات التَّربويَّة، ومن ثَمَّ يضعف مقدرة النِّظام التَّعليميّ بصورة عامَّة؛ فالسِّياسات التَّربويَّة تُعنى ببناء البشر، وأيّ خطأ، أو أقلّه ينذر بأخطار اجتماعيَّة، وتاريخيَّة كبيرة .
- عدم وضوح السِّياسات التَّربويَّة وضعف المشاركة المجتمعيَّة في وضعها.
- الافتقار إلى التَّخطيط الجيِّد، والنَّظرة الشُّموليَّة، لدى إعداد السِّياسات التَّعليميَّة، والمركزيَّة في اتِّخاذ القرارات؛ ما يفسِّر وجود فجوة بين صنّاع تلك السِّياسات، وتطبيقها، وتطويرها مستقبلاً.

معوِّقات صنع السِّياسات التَّربويَّة:

تتأثَّر صناعة السِّياسة في القطاع التَّربويّ بعدد من العوامل: السِّياسيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، و(الأيديولوجيَّة)، الَّتي تظهر من خلال النِّقاط الآتية:

- عدم دقَّة البيانات المقدَّمة في رسم السِّياسات؛ ما يؤثِّر على التَّنبُّؤات المستقبليَّة، ومدى تنفيذها.
- التَّعدُّديَّة في المشاركة، وتداخل الجهات، والاختصاصات، وما يترتَّب عليها من نقطة إفشال، وتراجع في فاعلية السِّياسية المصوغة.
- التَّغيير الحاصل للمجتمع، ونقله فكريّاً، وواقعيّاً، وما قد يقابله من رفض.

سياسات التَّعليم العالي في الدُّول العربيَّة:

لم يعد التَّعليم، وسياساته أمراً عفويّاً، أو عشوائيّاً، وإنَّما بات المتغيِّر الرَّئيس في قوَّة الدَّولة، والقوَّة الدّافعة نحو مصلحة الوطن، والنُّهوض به؛ ليكون عنوان التَّقدُّم، والتَّطوُّر؛ ما دفع الدُّول إلى تدارك ذلك، حينما ازدادت المشكلات، والضُّغوط لمواجهة تحدِّيات اقتصاديَّة، واجتماعيَّة، وسياسيَّة كبيرة، وإحداث تنمية في الموارد الماليَّة اللّازمة، والموارد البشريَّة العاملة، وتشجيع البحوث العلميَّة، وإنشاء قاعدة بيانات للبحث، والتَّطوير، ومن هنا، فقد أدركت تلك الدُّول أهمِّية السِّياسات التَّربويَّة؛ لارتباطها بخطط التَّنمية، وحاجات المجتمع، الَّتي تركِّز على عناصر رئيسة، تتعاون، وتتكامل فيما بينها.

وتتَّسم السِّياسات التَّربويَّة في الوطن العربي بصورة عامَّة، بنظرة وحدويَّة مغلقة؛ إذ تفتقر إلى الحوار، والنِّقاش مع الأطراف ذات الصِّلة؛ فهي موجَّهة من جهة واحدة، وتُظهر تصلُّباً في العقل، والمنطق؛ ما يؤدّي إلى دوران النُّظم التَّربويَّة العربيَّة في حلقة مفرغة؛ ويمكن أن يُعزى هذا التَّمييز، والتَّصلُّب إلى السِّياسات الحاكمة، وتحدِّيات التَّحديث الَّتي تفرضها العولمة على الصَّعيد الاقتصاديّ، أو السِّياسيّ، أو الاجتماعيّ، أو التَّربويّ، فضلاً عن عجز القائمين على وضع تلك السِّياسات في بعض الدُّول العربيَّة، عن تحديد أهدافهم أمام هذه التَّحوُّلات (التّكنولوجيَّة)، والاجتماعيَّة؛ ما يجعل الرُّؤية الفلسفيَّة غير واضحة في بعض الأحيان (العبيسيّ، 2005).

وتؤكِّد المنقاش (2006)، أنَّ السِّياسات التَّربويَّة في الدُّول العربيَّة، تفتقد إلى المواءمة بين متطلَّبات المجتمع، ومخرجاته التَّعليميَّة، من جهة، والطُّموح الَّذي يسعى المجتمع نحو تحقيقه، من جهة أخرى؛ ولذلك، لا حاجة لرسم سياسات تربويَّة مثاليَّة لا يمكن أن ينهض بها واقع المجتمع. ولعلَّ هذا الأمر تظهره العزيبيّ (2022) يوضِّح طبيعة السِّياسات التَّربويَّة في كثير من الدُّول العربيَّة، الَّتي تفتقد إلى التَّرابط، والتَّكامل ما بين الاهتمامات، والطُّموح لبناء مقوِّمات الدَّولة، ومؤسّساتها، على الرَّغم

من حاجتها إلى تطوير الوعي الاجتماعيّ، والثَّقافيّ؛ ليكون حاضناً وحامياً للقيم، والعادات في المجتمع من خلال اعتمادها على القوى البشريَّة، والخبرات المتخصِّصة، والمهارات العالية، والثَّروات الطَّبيعيَّة، والاقتصاديَّة، والصِّناعيَّة، والبشريَّة، والمعرفيَّة.

وهنا، لا بدَّ من قيادة حكيمة، ورشيدة، ونزيهة، وأمينة؛ لوضع سياسات تربويَّة قويَّة؛ لنقل التَّعليم العالي نقلة نوعيَّة، تحدث فرقاً، وتوجد تعليماً تنافسيّاً إقليميّاً، وعالميّاً تحسن استخدامه، وبخاصَّة أنَّ بعض الدُّول العربيَّة تعدُّ التَّعليم العالي استثماراً اجتماعيّاً، وينظر بعضها الآخر إليه بوصفه استثماراً تجاريّاً، وهناك من يتعامل معه انطلاقاً من كونه منهجيَّة أمن قوميّ، وفي هذا المضمار، يؤكِّد الحضيريّ(2017)، أنَّ المحاور المتعدِّدة، الَّتي ترتكز عليها السِّياسات التَّربويَّة في الوطن العربيّ، تتمثَّل في الآتية:

أ. سياسات لتجويد التَّعليم الجامعيّ من خلال تقويم أداء الجامعات.

ب. سياسات لتحديث أساليب التَّعليم الجامعيّ؛ بسبب الثَّورة (التّكنولوجيَّة)، والعولمة، ما دفع الجامعات إلى مساعدة الطَّلبة في اكتساب مهارات التَّعلُّم الذّاتيّ، وتنمية أعضاء التَّدريس في سبيل تحسين أداء الجامعة، وكفاءتها، بصورة عامَّة.

ج. سياسات تطوير البحث العلميّ، إذ تبذل الجامعات جهوداً للاستفادة من البحث العلميّ في معالجة قضايا المجتمع.

وعلى الرَّغم من التَّحدِّيات، والصُّعوبات الكثيرة، الَّتي تواجه التَّعليم العالي في العالم العربيّ، وما يترتَّب عليها من تراجع في المستويات، إلّا أنَّ بعض الأقطار العربيَّة الأخرى، تشهد تقدُّماً ملموساً، كما هو الحال في كلّ من:(قطر، والأردنّ، ومصر، والإمارات، والسُّعوديَّة، والمغرب، والجزائر)، إذ تعتلي بعض جامعات تلك الدُّول مراتب متقدِّمة في التَّصنيف العالميّ. فقد تمكَّنت دولة قطر، على سبيل المثال، من تحقيق مرتبة متقدِّمة في الآونة الأخيرة، بوصفها دولة تمتلك نظاماً تعليميّاً قويّاً: إقليميّاً، وعالميّاً؛ ما دفعها إلى العمل على توفير منظومة تعليميَّة متطوِّرة، تعتمد على أحدث التّقنيّات، والمناهج العلميَّة العالميَّة، فضلاً عن توفير الاختصاصات المختلفة للطَّلبة داخل الدَّولة، وخارجها؛ ليتمكَّن الطَّلبة مستقبلاً من التَّعامل، والتَّفاعل مع الأنظمة العالميَّة المتطوِّرة كلّها، ومهما يكن من أمر دولة قطر، فقد انطلقت من اتِّخاذها السِّياسة التَّربويَّة في وزارة التَّربية والتَّعليم العالي، مصدراً رئيساً لصناعة القرار التَّربويّ، والتَّعليميّ، وتطوير السِّياسات التَّعليميَّة، ومعالجة التَّحدِّيات التَّربويَّة؛ لبناء نتائج بحثيَّة قائمة على بيانات إحصائيَّة، ومعطيات الواقع الميدانيّ(المفتاح،2017).

ولعلَّ أهمّ الاستراتيجيّات التَّربويَّة الواضحة في دولة قطر، تتمثَّل في الحصول على الشَّهادات العليا، فهي بمثابة الخطوة المحوريَّة، الَّتي تسبق انخراط الشَّباب في الحياة العمليَّة، والمهنيَّة؛ للإسهام في بناء مجتمعهم، وتحقيق التَّنميّة المستدامة في مختلف القطاعات، عبر توظيف المخزون العلميّ، والمعرفيّ المكتسب طيلة فترة الدِّراسة، وبخاصَّة في المرحلة الجامعيَّة.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ تقرير المنتدى الاقتصاديّ العالميّ في(دافوس للعام 2015–2016)، حول جودة التَّعليم العالميّ، قد أوضح مجيء دولة قطر في المرتبة الرّابعة عالميّاً، والأولى عربيّاً؛ ما يعني أنَّ تجربتها التَّعليميَّة فريدة؛ إذ تنفق الدولة(12%) من ميزانيَّتها على التَّعليم، بما يعادل(6) مليارات دولار سنويّاً، وستتخطّى نفقتها على التَّعليم حتّى عام (2025) حاجز الـ (41) مليار دولار، وذلك في إطار خططها الاستراتيجيَّة؛ إذ تُعنى بالتَّنمية البشريَّة، وتعدُّها حجر الزّاوية، وتؤمن أنَّ إحداث أيّ تقدُّم، وتطوُّر لا يكون بمعزل عن تقديم خدمات تربويَّة عالية الجودة، تكون متناغمة مع سوق العمل، ومتوافقة، وطموحات الأفراد، وقدراتهم (فنانة، 2019).

ولعلَّ الأمر اللّافت للانتباه، أنَّ دولة قطر، تبذل جهداً في تيسير التَّرتيبات كافَّة، وتسهيل الإجراءات اللّازمة للطَّلبة الرّاغبين في مواصلة مرحلة التَّعليم العالي من خلال توفير امتيازات مختلفة؛ كالابتعاث الحكوميّ، والمنح العلميّة، كما تقدِّم الدَّولة الدَّعم، والرِّعاية للقطاع الخاصّ؛ للاستثمار في مجال التَّعليم العالي؛ بسنّ عدد من القوانين المحفِّزة، وفضلاً عن ذلك، فإنَّها تموِّل إنشاء الجامعات، والكلِّيّات، وتجهيزها، وتطويرها، ما يفسِّر الزِّيادة الملحوظة في عدد مؤسَّسات التَّعليم العالي فيها، فقد بلغت (34) مؤسَّسة في عام(2021)، موازنة مع (16) مؤسَّسة في عام(2014) ، بينما بلغ عدد الطَّلبة الملتحقين بتلك المؤسَّسات أكثر من(39) ألف طالب، خلال العام الدِّراسيّ(2019–2020).

ومن جهة أخرى، تشهد مؤسَّسات التَّعليم العالي في (دولة قطر) تنوَّعاً كبيراً في التَّخصُّصات الجامعيَّة المطروحة، وخير مثال على ذلك، تقديمها (366) برنامجاً تعليميّاً، في العام الدِّراسيّ (2020–2021)، علماً أنَّ (جامعة قطر)، وكلِّيَّة المجتمع القطرية، وكلِّيَّة شمال الأطلنطيّ، وجامعة حمد بن خليفة، تقدِّم أكثر من 57% من هذه البرامج (الوزارة القطريَّة، 2023).

وهكذا، لقد مثَّل صعود (جامعة قطر) في تصنيفات QS نقلة نوعيَّة على المستوى العربيّ، والإقليميّ، والعالميّ، فقد أحرزت خلال 8 سنوات قفزات كبيرة؛ لتصل إلى أفضل 200 جامعة على مستوى العالم وفق تصنيف(QS) (2024)؛ إذ حقَّقت المرتبة(173)، متقدِّمة بـ(35) مركزاً عن العام

الماضـــي، وحافظت في ذات الوقت على المركز الثّاني عربيّاً، ولعلَّ الأمر اللّافت للانتباه في نتائج جامعة قطر، أنَّها تعكس تقدُّماً مستمرّاً في المؤشِّرات الَّتي تستند عليها مثل السُّمعة الأكاديميَّة، وسمعة صاحب العمل، والاستشهادات بأبحاث أعضاء هيئة التَّدريس، وبيئة الحرم الجامعيّ المتنوِّعة، وتأثير الأبحاث على مستوى العالم، وما تحقِّقه من تقدُّم على صعيد البحث الأكاديميّ، والخدمة المجتمعيَّة، وأمّا (جامعة حمد بن خليفة)؛ فقد حصلت على تصنيف (310) على مستوى العالم (QS, 2023).

وبالانتقال إلى المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، الَّتي تعُدُّ التَّربية، وسياساتها أداة للتَّغيير، ووسيلة للتَّنمية، فقد أوضح عبيدات (2007)، أنَّ السِّياسة التَّربويَّة الأردنيَّة تنبثق من القانون الأساسيّ، وأنَّها تُصنَع في إطار نسيج كامل ملتحم مع السِّياسات الوطنيَّة؛ إذ تتولّى القيادة السِّياسيَّة زمام المبادرة والمبادأة؛ لتقديم الخطط، وإيجاد الحلول، واتِّخاذ القرار، وفي الوقت نفسه، تحرص القيادات على العمل بأسلوب الحوار، والمشاركة في صنع السِّياسات، وتؤكِّد على المتابعة، والإشراف على سير العمليّات والتَّطبيق، والتَّنفيذ، والتَّقويم، مع تقديم الدَّعم المادِّيّ، والمعنويّ.

وممّا تجدر الإشـــارة إليه، أنَّ النِّظام التَّربويّ في الأردنّ، يشـــغل مكانة مرموقة بين الأنظمة التَّربويَّة عربيّاً، وعالميّاً؛ كونه منفتحاً على غيره من الأنظمة التَّربويَّة العالميَّة، ويسعى سعياً حثيثاً نحو إيجاد توازنات نســـبيَّة تضـــمن عمليَّة بقائه، واســـتمراريَّته بكفاية، وكفاءة، وفاعليّة من خلال تنفيذ الإصـــلاحات الواعية المدروســـة، والإفادة من ثورة المعلومات، و(التّكنولوجيا)، وإيجاد مناخات وإصلاحات، من شأنها أن تُساعد على إنتاج المعرفة (Knowledge Production)، وتجاوز التَّقليد، والبقاء في ثقافة الرَّصيد الموروث، والانطلاق إلى آفاق التَّجديد الفعليّ (الخلايلة، 2006).

وأمّا التَّحدِّيات؛ فهي لا تزال تواجه النِّظام التَّربويّ في الأردنّ منذ عقود، كما أنَّها ازدادت في الفترة الأخيرة، وتتمثَّل في ضـــعف التَّمويل الحكوميّ، وانخفاض الكفاءة النَّوعيَّة لبعض الجامعات، وخطر العولمة، والضَّـــعف الواضـــح للمواءمة بين مخرجات التّعليم، وســـوق العمل، وغياب الدَّعم المجتمعيّ، وتباطؤ الاعتمادات الدَّوليَّة للتَّخصُّـصـــات الجامعيَّة، وثقافة الوقف، وعدم وجود اســتقلال ماليّ وإداريّ، وأعداد الطَّلبة الآخذة في ازدياد، وتهالك البنى التَّحتيَّة، وعدم مواكبة الأساليب الحديثة في التَّدريس (السُّعود، 2024).

وعلى الرَّغم من هذه التَّحدِّيات، إلّا أنَّ النِّظام التَّربويّ الأردنيّ، قد شهد تطوُّرات، وتحسينات، وتغييرات، مكَّنته ليكون واحداً من أكثر الأنظمة تنافسيَّة في الوطن العربيّ، وإن كانت إمكاناته المادِّيَّة قليلة، وظروفه السِّياسيَّة، والاجتماعيَّة صعبة، فقد أظهر تميّزه، وقوَّته؛ بفضل وفرة كوادره البشريَّة المؤهَّلة علميّاً، وفنِّيّاً، وتقنيّاً، وفلسفته التَّربويَّة الواضحة، الَّتي حدَّدت مساراته، ومضامينه، محقِّقة التَّكامل لعناصره جميعها، ومتابعته الدّائمة للمستجدّات(التّكنولوجيّة) (همشريّ، 2007).

وتحقيقاً لما سبق، فقد أثبتت الجامعات الأردنيَّة وجودها في تصنيف(QS)؛ إذ تمكَّنت (9) جامعات من دخول التَّصنيف، فجاءت الجامعة الأردنيَّة ضمن أوَّل (500) جامعة بتصنيف (498)، ومن ثمَّ جاءت جامعة العلوم و(التّكنولوجيا) ضمن الفئة(731–740)، تلتها جامعة عمّان الأهليَّة ضمن الفئة(801–850)، وجامعة الأميرة سميَّة (للتّكنولوجيا) ضمن الفئة(901–950)، ثمّ (5) جامعات ضمن الفئات(1001–1401)، وكما حلَّت الجامعات الأردنيَّة في مراكز متقدِّمة عربيّاً، وكان لها حضور في تصنيف (QS) خمس نجوم؛ إذ حصلت (4) جامعات أردنيَّة عل خمس نجوم، وبينما حصلت جامعتان على خمس نجوم (بلس)(QS,2023).

وللحديث عن النِّظام التَّربويّ المصريّ ؛ إذ تُعَدُّ مصر مهداً للتَّعليم العالي، الَّذي يعود تاريخه إلى ما يزيد عن ألف عام، مرَّ خلالها بفترات ركود؛ بسبب الأوضاع السِّياسيَّة المتتابعة، وفي مطلع القرن العشرين، نما الكفاح الوطنيّ، وتكاتفت جهود الشَّعب، وتأسَّست الجامعات الأهليَّة فترة الاحتلال البريطانيّ، ثمَّ حدثت تغييرات في المجتمع المصريّ، وأنشئت الجامعات الحكوميَّة بقرار من النِّظام الجمهوريّ؛ لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التَّعليميَّة، وإقرار مجّانيَّة التَّعليم.

وتشير فنانة(2019)، إلى أنَّ المعنيّين بالتَّربية في مصر، يؤكِّدون أنّها قضيَّة أمن قوميّ، تحتاج إلى حشد القوى والجهود؛ لإنقاذ التّعليم وإعادته إلى المكانة السّابقة؛ ما يمثِّل تحدّياً حقيقيّاً أمام النِّظام السِّياسيّ والتَّعليميّ، وبخاصَّة في ظلّ انخفاض نسبة الإنفاق على التَّعليم؛ إذ تؤكِّد كثير من المؤشِّرات حجم المعوِّقات الَّتي يعاني منها التَّعليم العالي في مصر، فتحول دون وصوله إلى درجات متقدِّمة في التَّصنيفات العالميَّة، وتجعله يفتقد إلى المنافسة، والمقدرة على التَّكيُّف مع متطلَّبات السّوق، ويشير ناصف(2016) إلى أنه وربَّما كان ذلك نابعاً من انحصار الجامعات في الحيِّز المحلّيّ، وعدم تعاملها مع مصادر خارجيَّة، على صعيد أعضاء التَّدريس، والطَّلبة، فضلاً عن تدنّي ميزانيّات التَّعليم، واعتماد الجامعات في تمويلها على الدَّولة.

وقد أجرت الحكومات المصريَّة إجراءات تطويريَّة عديدة؛ لتطوير السِّياسات التَّربويَّة فيها؛ ما جعلها الدَّولة العربيَّة الإفريقيَّة الوحيدة الَّتي تصـــل إلى قائمة أوَّل(500) جامعة على العالم، بترتيب (371)، فضلاً عن دخول (14) جامعة مصريَّة أخرى في تصنيفات (QS)، فقد جاءت جامعة عين شمس في فئة(721–730)، وجامعة الإسكندريَّة في فئة(901–950)، بينما وردت باقي الجامعات ما بين(1001–1400)، وهكذا، فإنَّ دخول مصـــر إلى التَّصـــنيف العالميّ(QS)، وإدراج (18) جامعة مصـــريَّة فيه لعام(2024)، إنَّما يعكس التَّطوُّر، والتَّقدُّم الحاصـــل في مجال الاســـتدامة في الجامعات المصـريَّة، كما يشـير إلى التزامها المتزايد بتحقيق الاسـتدامة، والإسـهام في مواجهة التَّحدِّيات البيئيَّة، والاجتماعيَّة على المستوى العالم (QS,2023) .

وبكلمات أخرى، فإنَّ هذه النَّتيجة الَّتي حقَّقتها الجامعات المصـــريَّة، تظهر جهودها في تعزيز الأبعاد البيئيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصـاديَّة للتَّنمية المسـتدامة، وللحفاظ على اسـتمراريَّة الجهود في هذا الاتِّجاه، من خلال تعزيز البحث العلميّ، وتطوير البرامج التَّعليميَّة، وتبنّي الممارســات المســتدامة في الحياة الجامعيَّة، وتحفيز الجامعات المصـــريَّة على مواصـــلة تحقيق التَّقدُّم؛ ما يعكس التزام مصـــر بأهداف التَّنمية المستدامة، والإسهام الفاعل في بناء مستقبل أفضل (QS, 2023).

وترى الباحثة أن في غياب الكثير من الجامعات العربيَّة، ومنها الفلسطينيَّة، عن تصنيفات مثل تصـنيف (QS) للجامعات العالميَّة، يعود إلى ضـعف فاعلية الجهود المبذولة لتحسـين جودة التَّعليم، والنَّشر العلميّ، وهو الأمر الَّذي يُعَدُّ أحد المعايير الأساسيَّة في تلك التَّصـنيفات، ومن هنا، كان حريّاً بالجامعات العربيَّة بعامَّة، والفلسطينيَّة بخاصَّـة، أن تتبنّى استراتيجيّات، وجهوداً أكثر فاعليَّة؛ لتحسين وضـــعها في المنظومة العالميَّة للتَّعليم العالي، والبحث العلميّ؛ إذ تحتاج الجامعات الفلســـطينيَّة إلى انتقاء أعضـاء هيئة التَّدريس بعناية فائقة؛ لتعزيز مركزها التَّنافسـيّ، ونشـرها العلميّ على الصَّـعيدين: المحلِّيّ، والعالميّ من خلال تقديم التَّقدير، والاعتراف العلميّ للباحثين النّاجحين، وتوفير الدَّعم المادّيّ، والمعنويّ لهم، وفضلاً عن ذلك، يجب على الجامعات العربيَّة، ومنها الفلسطينيَّة، القيام بتعزيز التَّعاون مع الهيئات المعنيَّة بالبحث العلميّ، والتَّطوير (التّكنولوجيّ)، والاستثمار في بناء المقدرات اللّازمة لذلك في مؤسَّســات التَّعليم العالي، وصــولاً إلى تكامل الجهود لتوفير بيئة داعمة للبحث العلميّ، وتشــجيع الابتكار، وريادة الأعمال بين الطَّلبة، وأعضـــاء هيئة التَّدريس، وبذلك كلّه، يمكن للجامعات العربيَّة،

والفلسطينيَّة تعزيز موقعها التَّنافسيّ، وتحسين وضعها في التَّصنيفات العالميَّة، والإسهام بصورة أكبر في التَّنمية الشّاملة للمجتمعات الَّتي تخدمها.

السِّياسات التَّربويَّة في فلسطين:

مثَّل التَّعليم في فلسطين –تاريخيّاً– معرضاً للتَّأثيرات الخارجيَّة؛ إذ كان يخضع لأجندة تعليميَّة مفروضة من القوى الفاعلة فيها، بدءاً من العثمانيّين، الَّذين أهملوا الوضع الاجتماعيّ، والتَّعليميَّ، والاقتصاديّ للشَّعب الفلسطينيّ، ومن ثَمَّ جاءت فترة الانتداب البريطانيّ، الَّتي ركَّزت على توجيه أهداف التَّعليم؛ لخدمة سياساتها ومصالحها، وأعقبها الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيَّة في عام 1948، وحينها، اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة تجهيل الشَّعب الفلسطينيّ، وطمس تراثه، وثقافته؛ بهدف فرض السَّيطرة الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثَّقافيَّة عليه، وما أن أُبرمت اتِّفاقية أوسلو حتّى ظهر الانقسام السِّياسيّ في الشّارع الفلسطينيّ، وتدهورت الظُّروف بصورة عامَّة؛ ما أثَّر سلباً على عمليَّة التَّعليم، والحركة التَّعليميَّة (الحسنات، 2022).

تشير الباحثة إلى أن الظُّروف التّاريخيَّة، والسِّياسيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة المعقَّدة الَّتي تعرَّض لها الشَّعب الفلسطينيّ، شكَّلت تحدِّيات كبيرة أمام تطوير التَّعليم، وسياساته في فلسطين، كما أثَّرت سلباً على حركة التَّعليم، والحرّيّات الأكاديميَّة، والثَّقافيَّة.

وعلى الرَّغم من أنَّ السَّيطرة الطَّويلة لقوى خارجيَّة على فلسطين، تمثِّل أحد العوامل الرَّئيسة في جمود عمليَّات تطوير التَّعليم في مختلف الجوانب، إلّا أنَّ عمليَّة التَّعليم في فلسطين، قد تطوَّرت عبر تغييرات، وظروف متعدِّدة؛ فقد تعرَّضت الحرّيّات، والمصالح القوميَّة للشَّعب الفلسطينيّ لأضرار كبيرة؛ بسبب الصِّراع المستمرّ في فلسطين على مدار عقود، وخضع التَّعليم فيها إلى نظامين مختلفين: (الضِّفَّة الغربيَّة، وقطاع غزَّة)؛ بتطبيق النِّظام التَّعليميّ الأردنيّ في الضِّفَّة الغربيَّة؛ بوصفها جزءاً لا يتجزَّأ من المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، واتِّباع النِّظام التَّعليميّ المصريّ في قطاع غزَّة؛ نظراً للسِّيادة المصريَّة عليه آنذاك؛ ما يفسِّر اختلاف المناهج، والسُّلَّم التَّعليميّ، والأنظمة، واللَّوائح بين البقعتين الجغرافيَّتين (الحلاج، 1985).

وممّا لا شكَّ فيه، أنَّ التَّعليم جانب مهمّ للغاية في حياة الفلسطينيّين، الَّذين يسجِّلون معدَّلات التحاق عالية بمؤسَّسات التَّعليم، بمختلف أنواعها، ومستوياتها في فلسطين، بالموازنة مع المعايير

الإقليميَّة، والدَّوليَّة، كما تشهد الأمِّيَّة في المجتمع الفلسطينيّ تدنّياً واضحاً؛ إذ لا تتجاوز نسبة الأفراد الأمِّيّين ممَّن تجاوزوا سنّ الخامسة عشر (4.1%) وفق إحصائيّات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، ولعلَّ أهمِّيَّة التَّعليم في نظر الفلسطينيّ، نتيجة حتميَّة للتَّشرُّد النّاجم عن حرب عامي:(1948)، و(1967)؛ فقد أدّى تهجير الشَّعب الفلسطينيّ عن أراضيه إلى فقدانه كثيراً من مصادر الرِّزق من زراعة، وتجارة، وصناعة، وبات التَّعليم ضرورة مُلِحَّة، ومن ثَمَّ أبدت العائلات الفلسطينيَّة استعداداً كبيراً، لبذل الجهود في سبيل تأمين تكاليف تعليم أبنائها في الجامعات، ممَّن سيقدِّمون المساعدة المادِّيَّة المنتظمة للأسرة لاحقاً بعد تخرُّجهم، وحصولهم على وظائف (Pcbs,2021).

ويعاني قطاع التَّعليم العالي في فلسطين من مجموعة من الأزمات المتعدِّدة، الَّتي تشكِّل تحدِّيات كبيرة، وفي مقدِّمتها الأزمة الماليَّة المزمنة، الَّتي أرهقت المؤسَّسات التَّعليميَّة؛ بما تواجهه من صعوبات في توفير التَّمويل اللّازم لتشغيلها بصورة فاعلة، وتطوير بنيتها التَّحتيَّة، وبرامجها الأكاديميَّة. وفضلاً عن ذلك، يعاني الخرّيجون من نسبة عالية من البطالة؛ إذ يصعب على كثير منهم الحصول على فرص عمل تتناسب مع تخصُّصاتهم، ومهاراتهم؛ ما يؤثِّر سلباً على مستقبلهم المهنيّ، واستقرارهم الماليّ. كما تشهد المؤسَّسات التَّعليميَّة في فلسطين أزمة هُوِيَّة، ترتبط بعمليَّة إنتاج المعرفة، إذ تواجه تحدِّيات كبيرة في تطوير مناهجها الأكاديميَّة، والبحثيَّة؛ بسبب الظُّروف الاستعماريَّة، والاحتلاليَّة الَّتي تعيشها؛ ما يؤثِّر سلباً على جودة التَّعليم، ومدى مقدرته على مواكبة التَّطوُّرات العلميَّة، و(التّكنولوجيَّة) (جرار،2014).

ويؤكِّد عثمان(2020)، أنَّ الأهداف الأساسيَّة للتَّعليم العالي في اتِّفاق الباحثين، هي: التَّعليم الجامعيّ، والبحث العلميّ، وخدمة المجتمع، مشيراً إلى أنَّ حديثهم يتَّصل بالجامعات الموجودة في دول ذات سيادة، ولم يتطرَّق إلى تلك الجامعات الواقعة في ظلّ احتلال عسكريّ، مثل الجامعات الفلسطينيَّة في الضِّفَّة الغربيَّة، وقطاع غزّة، وفي ضوء ذلك، فإنَّ الضَّرورات الوطنيَّة، والاجتماعيَّة، والحضاريَّة والاقتصاديَّة، والثَّقافيَّة، والتَّعليميَّة، تدفع التَّعليم العالي في فلسطين، إلى تبنّي أهداف خاصَّة أخرى، إلى جانب سابقتها الثَّلاث المتعارف إليها؛ لتنمية الشَّخصيَّة الإنسانيَّة، والوطنيَّة الفلسطينيَّة، وتعزيزه؛ بإعادة صياغة هُوِيَّة الإنسان الفلسطينيّ؛ فوجود هذه العوامل: الهُوِيَّة الفلسطينيَّة العربيَّة الإسلاميَّة، هي ركيزة أساسيَّة كفيلة بالحفاظ على صلابة إرادة الشَّعب الفلسطينيّ، وتعزيز صموده، وتصدّيه للقمع، والاستبداد، والاحتلال الإسرائيليّ، خلال انتظاره مرحلة الانعتاق، وتحقيق الحلم الفلسطينيّ المنشود.

ويشير الحسنات (2022)، إلى انعدام وجود فلسفة تربويَّة واضحة للتَّعليم العالي في فلسطين، وغياب تحديد منظومته: شكلاً، ومضموناً، وتزامن ذلك مع ضبابيَّة الرُّؤية، وعدم وجود استراتيجيَّة وطنيَّة محدَّدة في هذا الصَّدد؛ ما يؤثِّر سلباً على فهم ماهيَّة التَّعليم العالي، والهُوِيَّة الَّتي ينبغي ترسيخها فيه، ومن ثَمَّ عدم وضوح المسار الَّذي يجب اتِّخاذه.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ غياب فلسفة تربويَّة محدَّدة، يجعل تحديد نوع التَّعليم العالي الَّذي تسعى المنظومة التَّعليميَّة إلى ترسيخه، أمراً في غاية الصُّعوبة، ولا فرق في ذلك، إن كانت جامعات بحثيَّة، أو تعليميَّة، مفتوحة أو نظاميَّة، حكوميَّة أو خاصَّة، ومن ثمَّ يصعب على الطَّلبة، والمجتمع تحديد هُوِيَّة التَّعليم العالي، ومدى توجُّهه نحو تحقيق أهداف معيَّنة في المجتمع.

المحور الثّاني: التَّصنيفات العالميَّة للجامعات (World University Rankings):

تُعَدُّ التَّصنيفات نتيجة حتميَّة للتَّنافس القائم بين الجامعات حول العالم؛ فهي جزء لا يتجزَّأ من البيئة الأكاديميَّة، وهذا ما يفسِّر الأهمِّيَّة البالغة لتصنيف الجامعات؛ إذ يُعَدُّ مؤشِّراً يدلُّ على موقع الجامعة في الخريطة العالميَّة للجامعات، وفق المعايير الَّتي بني عليها هذا التَّصنيف أو ذاك. وتسعى الجامعات جاهدة؛ لتأمين المتطلَّبات اللّازمة للتَّوافق مع هذه المعايير التَّصنيفيَّة للجامعات العالميَّة؛ لتحسين بيئتها التَّعليميَّة، ورفع كفاءة خرّيجيها في مجالات العمل المختلفة، والمسابقات العالميَّة، والدَّوليّة، وتحسين مستوى أساتذتها في التَّعليم، والبحوث العلميَّة، وتقديم الاستشارات، والتَّعبير عن إنجازاتها العلميَّة؛ بنشر بحوثها في المجلّات، والدَّوريّات العلميّة، والحصول على الجوائز ؛ لتصبح محطَّ الأنظار، ومن ثَمَّ تجذب كثيراً من الاستثمارات لدعم أنشطتها، واستقطاب عدد من أفضل الطَّلبة؛ للالتحاق ببرامجها (ويح، 2013).

وتمثِّل التَّصنيفات العالميَّة للجامعات في رأي كوباياشي (Kobayashi, 2010:169)، المشار إليه في شعبان (2017)، مجموعة من الأنظمة المصمَّمة لترتيب الجامعات من حيث: المستوى العلميّ، والأدبيّ؛ اعتماداً على تقارير إحصائيَّة، واستبانات، تُوَزَّع على الخبراء، والمحكِّمين، والجهات المستفيدة من الجامعة من أعضاء هيئة تدريس، وطلبة، وأصحاب العمل، وغيرها؛ لجمع آرائهم حول المعايير الَّتي يمكن الاستناد إليها في تقييم جودة الخدمات الَّتي تقدِّمها الجامعات، ممثَّلة في وظائفها الأساسيَّة الثَّلاث: التَّعليم، والبحث العلميّ، والمسؤوليَّة المجتمعيَّة، فضلاً عن تقييم الموقع الإلكترونيّ للجامعة، وغيرها من أمور

تتَّصل بجودة التَّعليم فيها.

وأمّا ذياب (2010) فيرى التَّصنيفات العالميَّة للجامعات بوصفها تصنيفاً، يوضِّح مدى مطابقة الجامعة المعايير الموضوعة للتَّقييم؛ ما يساعد في التَّعرُّف على مستواها، والبرامج الَّتي تقدِّمها، والأنشطة العلميَّة المتاحة فيها، والكشف عن نقاط القوَّة فيها؛ لتنميتها، وتعضيدها، وبيان نقاط الضَّعف الَّتي تعتريها؛ للتَّخلُّص منها، ومن ثمَّ الحفاظ على الوضع التَّنافسيّ للجامعة، بين الجامعات الأخرى، وفي ضوء ذلك كلّه، سعت الجامعات في دول العالم المتقدِّم، ولا تزال تسعى من أجل تحقيق التَّفوُّق، والتَّميُّز عن باقي المؤسَّسات التَّعليميَّة المنافسة، وبذلك تصبح هذه الميِّزة التَّنافسيَّة، الهدف المنشود للجامعات المرموقة في العالم.

وتشير سماح أحمد(2018)، إلى أنَّ هذه التَّصنيفات تسهم في تحسين سمعة الجامعة وصورتها؛ كونها تحقِّق موقعاً بين الجامعات العالميَّة، وفق المعايير الَّتي بُنيت عليها، ومن هذه التَّصنيفات: تصنيف (التّايمز) لجامعات العالم(Times Higher Education World University Rankings)، وتصنيف كيو إس لجامعات العالم(QS World University Rankings)، والتَّصنيف الأكاديميّ لجامعات العالم (ARWU) (Academic Ranking of World Universities)، المعروف اختصارًا بتصنيف شنغهاي للجامعات (Shanghai)، وهو من أبرز تصنيفات الجامعات العالميّة، وهناك تصنيف ويبومتركس لجامعات العالم(Webometrics Ranking of World Universities)، الَّذي يعتمد على تقييم الوجود الإلكترونيّ للجامعة، وتصنيف لايدن للجامعات(CWTS) (Leiden Ranking)، الَّذي يركِّز على الأداء العلميّ.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ إعلان نتائج التَّصنيفات العالميَّة للجامعات المعنيَّة بجودة العمليَّة التَّربويَّة، يحظى بترقُّب كبير في كلّ عام؛ لما يترتَّب عليه من دور كبير، في دعم المقدرة التَّنافسيَّة في مجال التَّعليم العالي، ومنح أدلَّة الجامعات، والتَّصنيفات أهمِّيَّة، ورواجاً، وقيمة، تساعد المعنيّين من الطَّلبة، والأساتذة على اتِّخاذ القرار المناسب في اختيار الجامعة الَّتي يشهد العالم على تميِّزها (العبّاد، 2017).

والجامعة الَّتي تتمتَّع بالمقدرة على امتلاك مدخلاتٍ مميَّزةٍ، من طلبة، وأعضاء هيئة تدريسيَّة، وموظِّفين، والقيام بعمليّاتها على أسس نظم الجودة بطريقةٍ فريدةٍ، والاستمرار بذلك، بما يضمن عدم تقليد

الجامعات الأخرى لها، وتحقيق مخرجات مميَّزة منافسة لمخرجات الجامعات المتقدِّمة، لا يمكن لها أن تحقِّق أيّاً من ذلك، إلّا إذا امتلكت مصادر، ومقدرات، وقيادة، تتَّصف بالتَّفوُّق، والنُّدرة؛ إذ تشكِّل هذه الثُّلاثيَّة معاً كفايات مميَّزة، تؤهِّلها للإبتكار، والكفاءة، والجودة، والتَّوجُّه نحو العملاء، وهذا ما أشار إليه السُّعود(2015)، حين أكَّد أنَّ التَّصنيفات تحقِّق الميِّزة التَّنافسيَّة للجامعات(Competitive Advantage in Universities).

أهمِّيَّة التَّصنيفات العالميَّة للجامعات:

غالباً ما يُنظَر إلى التَّصنيفات العالميَّة في رأي هو ويعقوب(Hou&Jacob,2017)، بوصفها "آليَّة لوضع الأجندة باستخدام القوَّة النّاعمة، وبخاصَّة أنَّها تضع الجامعات في سباق كبير، وتؤدّي إلى ازدياد في حجم التَّمويل المرصود للتَّعليم العالي. ومن هنا، تأتي التَّصنيفات لتتوِّج نضال الجامعات، ومثابرتها؛ من أجل تحقيق الجودة، والسُّمعة الأكاديميَّة، والمقدرة التَّنافسيَّة محلّيّاً، وعالميّاً. كما تمنح الحقَّ لتلك الجامعات الَّتي تميَّزت بأن تتبوَّأ قمَّة الهرم في التَّصنيفات، وتعطي الأمل اللّازم للجامعات كلّها، وتسمح لها بدخول سباق التَّصنيفات؛ ما يجعلها رمزاً للإنجاز القوميّ، والإسهام الكبير في تغيير السِّياسات، والتَّشريعات، والميزانيّات؛ لتحقيق الجودة، والتَّميُّز، وتحسين الكفاءة الجامعيَّة.

وهكذا، فإنَّ التَّصنيفات العالميَّة للجامعات، تمثِّل نقطة مرجعيَّة لاختيارات الطَّلبة، وتوفِّر دليلاً للسِّياسات العامَّة للجامعات، من شأنه أن يساعد وكالات التَّمويل، وقادة الجامعات في صنع القرار، وأداء دورهم في قياس أداء مؤسَّسات التّعليم العالي محلّيّاً وعالميّاً، وتحديده (Hazelkorn, 2014).

أهداف التَّصنيفات العالميَّة للجامعات:

تهدف التصنيفات العالمية للجامعات إلى:

- تغيير سياسات التَّعليم العالي، والجامعيّ، وتطويرها: يجري ذلك بإعادة هيكليَّة سياسات تكفل تحسين المضمون، وتبنّيها؛ لتحتلَّ مراكز متقدِّمة في التَّصنيفات العالميَّة.
- تدويل التَّعليم العالي: تؤثِّر التَّصنيفات بصورة قويَّة على قضيَّة تدويل التَّعليم؛ لأنَّ الجامعات المتميِّزة تمثِّل مصدر جذب للأساتذة، والطَّلبة.

- التَّركيز على البحث العلميّ: فقد زادت المنافســـة بين الدُّول في مجال البحث العلميّ، الَّذي يمثِّل القيمة المضافة لأداء الجامعة؛ كونه الجهة المسؤولة عن إنتاج المعرفة الجديدة، والطّريق الموصل للابتكار، والإبداع؛ ما يجعله العنصر الأكثر أهمِّيَّة في الوظائف الجامعيَّة (ناصف، 2016).

ويؤكد كيالي (Kayyali,2023)، أنَّ التَّصنيفات قد أصبحت ركيزة مهمَّة لدعم أهداف التَّنمية المستدامة في التَّعليم العالي، ومفهوم الجودة الأكاديميَّة، والمقاييس الكمِّيَّة المستخدمة في التَّصنيف، والعمليَّة التَّعليميَّة، ونتائج التَّعليم، والتَّعلُّم، وإنتاجيَّة البحث، والإسهامات الفكريَّة، والموارد المؤسَّسيّة، والخدمات المقدَّمة للمساعدة؛ وبذلك، يُعَدُّ التَّميُّز الأكاديميُّ أمراً ضروريّاً لنجاح المؤسَّسة، واستدامتها على المدى الطَّويل؛ لأنَّه يعكس رسالة الجامعة، وقيمها، وأهدافها.

وعلى الرَّغم من اختلاف تلك التَّصـــنيفات في الأســـاليب، والطُّرق، والقياس، والتَّقييم، إلّا أنَّها تتَّفق على مفهوم البحث العلميّ، والجودة للجامعة، وبخاصَّـــة أنَّ بعضـــهم يرى الجودة، والتَّصـــنيف وجهين لعملة واحدة (زعبي وسلامة، 2020).

وهناك نوعان رئيســان لتَّصــنيف الجامعات بشــكل عام: أحدهما يتَّصــل بالجامعة ككلّ، وأمّا الآخر؛ فيعنى بمجالات، ومواضيع محدَّدة:

1- التَّرتيب العامّ للجامعة:

يتناول التَّصـــنيف العامّ مجموعة واســـعة من المجالات، الَّتي تغطّي أنشـــطة الجامعة كلّها، وتهدف إلى إعطاء درجة شاملة، تشمل جوانب الجامعة كافَّة، بدءاً من مخرجات البحث، وانتهاءً بنسبة الطَّلبة والموظَّفين، ونتائج الخرّيجين.

2- تصنيف مجال، أو موضوع:

تركِّز هذه التَّصـــنيفات على أداء الجامعات في تخصُّـــص أكاديميّ، أو مجال دراســـيّ معيَّن، وغالباً ما تختلف تصنيفات مجال الموضوع بصورة كبيرة عن التَّصنيفات العامَّة، ومن الشَّائع كثيراً، حصول الجامعات العشر الأولى، على درجات ضعيفة في بعض الموادّ، في حين يمكن لنظيرتها ذات التَّصنيف الأدنى، أن تتصدَّر التَّصنيف العالميّ في موضوع فرديّ.

ويشير السَّهليّ (2019) إلى تصنيف للجامعات، والمراكز البحثيَّة، يظهر على النَّحو الآتي:

أ- **التَّصنيف الشّامل أو الجامع:** يعتمد على إعطاء كلِّ مؤشِّر من مؤشِّرات التَّقويم درجة معيَّنة، ومن ثَمَّ تُجمع هذه الدَّرجات بناءً على وزن محدَّد لكلِّ مؤشِّر، وتخضع لعمليَّة حسابيَّة؛ لتحديد النَّتيجة الكلِّيَّة للمؤسَّسة العلميَّة، أو البحثيَّة، وغالباً ما يُطَبَّق هذا النَّوع من التَّصنيفات بصورة شائعة بين الجامعات؛ لتقييم جودة الأداء، والتَّأثير في المجال الأكاديميّ، والبحثيّ بالاعتماد على تحديد الأوزان النَّسبيَّة لكلِّ مؤشِّر وفق أهمِّيَّته، وتأثيره على الجودة الشّاملة للمؤسَّسة العلميَّة، وعادة ما تتضمَّن المؤشِّرات المُقيَّمة في هذا النَّوع من التَّصنيفات جوانب متعدِّدة، مثل: البحث العلميّ، والتَّعليم، والتَّأثير الاجتماعيّ، والابتكار، والتَّواصل مع المجتمع، فضلاً عن جوانب أخرى تختلف باختلاف معايير التَّقويم المستخدمة، ومهما يكن من أمر هذا التَّصنيف؛ فإنَّه يعمل على رسم صورة شاملة لأداء المؤسَّسات العلميَّة، والبحثيَّة، وتوفير إطار للموازنة بين تلك المؤسَّسات في مختلف الأنشطة الأكاديميَّة، والبحثيَّة، والمجتمعيَّة.

ب-**التَّصنيف الجزئيّ:** يستند إلى برنامج محدَّد، أو مجال معرفيّ معيَّن في أحد فروع المعرفة، ويجري فيه تصنيف المؤسَّسات، والجامعات وفق أدائها، أو تخصُّصها في هذا البرنامج، أو المجال المعرفيّ، كما يمكن أن تمتدَّ مظلَّة هذا التَّصنيف لتشمل المستويات المختلفة للتَّعليم العالي، بدءاً من البرامج الأكاديميَّة الفرديَّة، ووصولاً إلى المؤسَّسات الكبرى، وتبدو فوائد التَّصنيف الجزئيّ جليَّة في توفير صورة دقيقة، لتخصُّصات المؤسَّسات، والجامعات، ومساعدة الطَّلبة، والباحثين في اختيار المؤسَّسة الَّتي تلبّي احتياجاتهم التَّعليميَّة، والبحثيَّة بصورة أفضل، فضلاً عن توفيره إطاراً للمؤسَّسات؛ لتقييم أدائها في مجالات معرفيَّة محدَّدة، والسَّعي نحو تحسينها.

ت-**التَّصنيف المختلط، أو المتعدِّد:** يقدِّم مفهوماً متكاملاً؛ إذ يجمع بين مختلف المؤشِّرات، والمعايير الَّتي قد يصعب فصلها، أو تصنيفها بصورة فرديَّة، ومن ثَمَّ يدمجها تحت مظلَّة واحدة؛ لتشكيل نظرة شاملة حول الأداء، أو الجودة في مختلف جوانب الجامعات، أو المؤسَّسات التَّعليميَّة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتضمَّن التَّصنيف المختلط عناصر متعدِّدة، كالأداء الأكاديميّ، والبحث العلميّ، والتَّميُّز في التَّعليم، والتَّعلُّم، وتخضع هذه

العناصر للتَّحليل بصورة متكاملة؛ لتقديم صورة شاملة تعكس مستوى الجامعة، أو المؤسَّسة التَّعليمية، وعلى الرَّغمَ من قلَّة استخدام هذه الطَّريقة النّادرة في تصنيف الجامعات، والمؤسَّسات التَّعليميَّة؛ بسبب تعقيدها، وصعوبة تطبيقها بفاعليَّة إلّا أنَّها –إن طُبِّقت– تقدِّم نظرة شاملة، وشموليَّة، تعكس مختلف جوانب الأداء والجودة في المؤسَّسات التَّعليميَّة.

منهجيَّة التَّصنيفات العالميَّة والمعايير الَّتي تعتمد عليها:

على الرَّغم من اختلاف المنهجيَّات، الَّتي تعتمدها هيئات الاعتماد، والتَّصنيفات العالميَّة للجامعات في المعايير، والمؤشِّرات، إلّا أنَّ هناك تشابهاً كبيراً يظهر فيما بينها؛ لذا، ارتأت الباحثة أن تركِّز في هذه الدِّراسة على أبرز خمسة تصنيفات عالميَّة، هي: تصنيف (التّايمز) (THE)، وتصنيف (شنغهاي) (ARWU)، وتصنيف (ويبومتريكس) (WeboMetriccs) الإسبانيّ، وتصنيف (لايدن) للجامعات (CWTS Leiden Ranking)، وتصنيف (كيو إس) (QS)، مع التَّركيز على التَّصنيف الأخير؛ لملاءمته للجامعات الفلسطينيَّة ، لموضوعيَّته.

وتسعى الجامعات الفلسطينيَّة سعياً حثيثاً؛ لتحقيق المعايير، والمؤشِّرات الخاصَّة بهذا التَّصنيف من أجل تحسين ترتيبها في القوائم العالميَّة للجامعات، الَّتي تصدر سنويّاً بصورة دوريَّة، وبخاصَّة أنَّ تحقيقها مثل هذه المعايير يشكِّل دافعًا لها، يعكس بوضوح جودة مخرجاتها التَّعليميَّة، ونوعيَّتها؛ ما يُطوِّر مواقعها في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS)، ويقدِّم دليلاً قويّاً على نوعيَّة مخرجاتها، ويُحسِّن سمعتها الأكاديميَّة، وتنافسيَّتها العالميَّة، وفيما يأتي عرض لهذه التَّصنيفات:

1. تصنيف التّايمز لجامعات العالم Times Higher Education World University Ranking:

يوفِّر التَّصنيف البريطانيّ العالميّ للجامعات قائمة لأفضلها على مستوى العالم، وتُعَدُّ (التّايمز للتَّعليم العالي) (Times Higher Education) مجلَّة متخصِّصة في مجال التَّعليم العالي، والبحث العلميّ، وقد تأسَّست في عام (1971)؛ لتكون جزءاً من مجموعة الصُّحف البريطانيَّة (ذا تايمز) (The Times)، وتختصُّ هذه المجلَّة بتقديم تقارير، وتحليلات حول التَّعليم العالي، وتصنيف الجامعات، والمؤسَّسات الأكاديميَّة على مستوى العالم (THE,2023) .

ويقوم (التّايمز) بإنشـــاء تصـــنيفات لتقييم أداء الجامعة على المســـتوى العالميّ، ويوفّر هذه البيانات للطَّلبة، وأســـرهم، والأكاديميّين، وقادة الجامعات، والحكومات، وأرباب الصّـــناعة منذ عام (2004)، وعادة ما يصدر هذا التَّصنيف في (أيلول) من كلّ عام، ويركّز على مَهَمَّة البحث في إطار مسؤوليّاتها الأساسيَّة: التَّدريس (بيئة التَّعلُّم)، وبيئة البحث (الحجم، والدَّخل، والسُّمعة)، وجودة البحث (مخرجات البحث)، والصِّـــناعة (نقل المعرفة)، والتَّوقُّعات الدَّوليَّة (الموظَّفين، والطَّلبة، والأبحاث)، ويســـتخدم(18) مؤشِّـــر أداء، جرت معايرته بعناية؛ لتوفير الموازنات الأكثر شـــمولاً، وتوازناً (THE,2023) .

ويعتمد هذا التَّصـــنيف على قاعدة بيانات غنيَّة لنشـــر ســـلســـلة من التَّصـــنيفات الإقليميَّة، والموضـــوعيَّة؛ ما يوفّر رؤى أعمق لمجموعة واســـعة من الجامعات، في مقابل مجموعة واســـعة من المهامّ، وتشمل تصنيفات كلّ من: الجامعات العربيَّة، والجامعات الآسيويَّة، وجامعات أمريكا اللّاتينيَّة، والسُّمعة العالميَّة، والجامعات، ويقوم تصنيف (التّايمز) بتصنيف الجامعات، وتأثيرها وفق أهداف الأمم المتَّحدة للتَّنمية المستدامة، ويأخذ بعين الاعتبار الدَّخل الصِّناعيّ؛ بوصفه مؤشِّراً من مؤشِّرات أداء الجامعات الَّذي يعتمد على قدرة الجامعة على جذب التَّمويل، والدَّعم من القطاع الصِّناعيّ، والشَّركات والمؤسَّسات الأخرى؛ لأنَّ الدَّخل الصِّناعيّ مؤشِّر مهمّ، يدلُّ على قوَّة الرَّوابط، والشَّراكة ما بين الجامعة والصِّـــناعة، ويمكن أن يُظهر مدى تأثير الجامعة على الابتكار، والتَّطوير التّقنيّ في المجتمع (زعبي وسلامة، 2020).

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ تصنيف التّايمز للجامعات، يعتمد على(18) مؤشِّراً، تتوزَّع على خمسة مجالات رئيسة، يوضِّحها الجدول (1) الآتي:

الجدول (1) مؤشِّرات تصنيف (التّايمز) للجامعات

المجال	المعيار	الوزن
التَّعليم Teaching (The Learning Environment)	- السُّمعة التَّعليميَّة 15% - نسبة الطَّلبة لأعضاء التَّدريس 4.5% - نسبة حملة الدكتوراة 5.5% - نسبة الدكتوراة / البكالوريوس 2% - معدَّل الدَّخل للكادر الأكاديميّ 2.5 %	%29.5
جودة البحث (research Citations influence)	- تأثير الاستشهادات (سكوبس) 15% - قوَّة البحث 5% - أثر البحث 5% - تميُّز البحث 5%	%30
بيئة البحث Research (Volume, Income and) Reputation	- سمعة البحوث 18% - عدد البحوث للكادر الأكاديميّ 5.5% - دخل البحث للكادر الأكاديميّ 5.5%	%29
الصِّناعة Industry Income	- البحوث في براءات الاختراع 2% - دخل الصِّناعة 2%	%4
التَّوجُّهات الدَّوليَّة International Outlook (Staff, Students, Research)	- أبحاث دوليَّة مشتركة 2.5% - الكادر الأكاديميّ الدَّوليّ 2.5% - نسبة الطَّلبة الدَّوليّين 2.5% - فرص الدِّراسة في الخارج 0%	%7.5
المجموع الكلّيّ		%100

source: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2024-methodology

2. التَّصنيف الأكاديميّ لجامعات العالم(Academic Ranking of World Universities(ARWU)) :

يُعرَف تصـنيف (شـنغهاي) للجامعات رسـميّاً باسـم (تصـنيف أكاديميَّة التَّصـنيف العالميّ للجامعات) (Academic Ranking of World Universities)، وتصدره جامعة (جياوتونغ) في (شنغهاي) في الصّـين كلَّ عام، بعد إطلاقه لأوّل مرَّة في عام(2003)؛ ما يجعل منه واحداً من أقدم التَّصـنيفات الدَّوليَّة للجامعات، الَّذي ارتبط فيما بعد، من خلال هيئة اسـتشـاريَّة لتحليل معلومات حول التَّعليم العالي، وبات يصدر في شهر (آب) من كلّ عام، ولعلَّ أهمّ ما يميِّز تصنيف (شنغهاي)، تركيزه على البحث الأكاديميّ، والإنجازات العلميَّة؛ إذ يعتمد بصـورة رئيسـة على معايير، كعدد جوائز النّوبل، وميداليات(Fields) الَّتي أحرزها أعضـاء هيئة التَّدريس، والباحثين في الجامعة، فضـلاً عن عدد الأبحاث المنشـورة في مجلّات علميَّة مرموقة، وعدد الاقتباسـات العلميَّة، ويجري تصـنيف أفضـل (1000) جامعة في العالم وفق معايير محدَّدة، ويُنشّـر اسـم(500) جامعة فقط حسـب أفضـليَّتها، وبكلمات أخرى، يُعَدُّ تصنيف (شنغهاي) من بين التَّصنيفات الأكثر تأثيراً، واحترافيَّة في مجال تصنيف الجامعات على المسـتوى العالميّ، ويعتمد في الأسـاس على الأبحاث العلميَّة، المنشـورة في المجلّات العلميَّة الرّائدة، وغالباً ما تُنْشَر هذه الأبحاث باللُّغة الإنجليزيَّة، وقد تُقبَل الأبحاث المنشورة بلغات أخرى أيضـاً، ولكن، يُفَضَّـل وجود ملخَّص موسَّع باللُّغة الإنجليزيَّة، يصـاحب الأبحاث المنشورة، وأمّا منهجيَّة (شنغهاي)؛ فتقوم على (6) مؤشِّرات في(4) مجالات، يوضِّحها الجدول (2) الآتي:

الجدول (2) مؤشِّرات تصنيف (شنغهاي) للجامعات

المجال	المعيار	الوزن
جودة التَّعليم	خرّيجو الجامعة الحائزون على جوائز (نوبل – فيلدز)	(%10)
جودة الكلِّيَّة	جودة أعضاء هيئة التَّدريس	(%20)
	جودة أعضاء هيئة التَّدريس، والباحثين من ذوي الاستشهادات	.(%20)
مخرجات البحث	الأوراق المنشورة في مجلَّة العلوم والطَّبيعة	(%20)
	الأوراق المنشورة في مجلَّة العلوم والطَّبيعة	(%20)
الأداء الأكاديميّ للفرد	حصَّة الفرد من أداء الجامعة البحثيّ	(%10)
المجموع الكلّيّ		%100

source: https://www.shanghairanking.com/methodology/arwu/2023

3.تصنيف (ويبومتريكس) العالميّ للجامعات (Webometrics Ranking of World Universities):

يصدر هذا التَّصنيف من المجلس العالي للبحث العلميّ، الَّذي يُعَدُّ أكبر هيئة بحثيَّة عامَّة في (إسبانيا) (Consejo Superior de Investigaciones Científicas)(CSIC) ، وتعني بالانجليزية (Spanish National Research Council) وهي واحدة من بين المنظَّمات البحثيَّة الأساسيَّة الأولى في (أوروبّا)، وأمّا بداية نشـــره فكانت عام(2004)، ويتألَّف المركز الأعلى للبحث العلميّ (**CSIC**) من(126) مركزاً، ومعهداً، موزَّعة في أنحاء إســـبانيا كلّها، ويؤدّي دوراً مهمّاً في إيجاد باحثين، وفنِّيّين جدد في مختلف جوانب العلوم، و(التّكنولوجيا)، وبخاصَّـة أنَّه يقوم بالتَّصـنيف مرَّتين سنويّاً، ويصـدر تقريرين في (شـهري كانون الثّاني)، و(تمّوز)؛ ما يعني تجديده كلّ سـتَّة أشـهر، يجري فيها التَّصـنيف وفق معايير التَّأثير، أو الحضـــور العلميّ الافتراضـــيّ (نزعي وبلحاج، 2016). ويعتمد على قياس أداء الجامعات؛ من خلال مواقعها (الإلكترونيَّة)، ويصـنِّف حالياً(20000) مؤسَّسـة تعليميَّة للتَّعليم العالي في (200) دولة، ويهدف إلى تعزيز النَّشر العلميّ (الإلكترونيّ)؛ من خلال مواقع الجامعات، ما يتيح تبادل الثَّقافات بين الدُّول، ومشاركتها (الصَّديقيّ، 2014).

وممّا تجدر الإشـارة إليه، أنَّ تصـنيف (ويبومتركس) يعتمد على البيانات، والمعلومات المتاحة عبر (الإنترنت)؛ إذ تُســـتَخدَم محرِّكات البحث، وقواعد البيانات (الإلكترونيَّة)؛ لجمع البيانات المتَّصـــلة بالجامعات، والمؤسَّسـات البحثيَّة، وتحليلها إلى مجموعة متنوِّعة من المؤشِّرات، والمعايير، وأمّا عمليَّة جمع البيانـات؛ فتقوم على تقنيّات (الويـب ســـكرابينغ)(Web Scraping)، والاســـتعلامـات الآليَّة (Automated Queries)، وأمّا تحليلها؛ فيكون بوســـاطة خوارزميّات، لإنتاج التَّصـــنيفات، والتَّقارير النِّهائيَّة كما يوضحها الجدول (3):

الجدول (3) مؤشرات تصنيف (ويبومتركس) للجامعات

المعيار	المؤشِّر	الوزن
التمييز	عدد الأبحاث من بين أعلى(10٪) تم الاستشهاد بها في كل مجال من التخصصات.	(%40)
الشفافية	الأبحاث المحكَّمة، والرَّسائل، والملخَّصات المنشورة تحت موقع الجامعة، وعدد الاقتباسات.	(%10)
سهولة الوصول	الرَّوابط النَّشـــعُبيَّة الَّتي تقود الزّائر إلى مواقع (الإنترنت) ومحرِّكات البحث، وظهور موقع الجامعة بهذه المحرِّكات، والظُّهور بسهولة عند البحث على(الإنترنت).	(%50)
	المجموع الكلِّيّ	%100

source :https://www.webometrics.info/en/Methodology

4.تصنيف(لايدن) للجامعات (CWTS Leiden Ranking):

عمل مركز (كلوتر) دراســـات العلوم، و(التّكنولوجيا) (Center for Science and Technology Studies) (CWTS) في جامعة (لايدن)، في (هولندا)، على تطوير تصـنيف لايدن، (CWTS) مركز أبحـاث متخصِّـــص في مجـال دراســـات العلوم و(التّكنولوجيـا)، ويُعَدُّ التَّصـــنيف العلميّ لأكثر من(1400)جامعة كبرى حول العالم؛ ما يجعل منه أداة قيِّمة تقدِّم للمستخدمين فهماً أفضل حول الأداء العلميّ للجامعات العالميَّة، وبخاصَّـــة أنَّه يعتمد على تحليل إحصـــائيّ للعديد من المؤشِّـــرات، مثل الاقتباسـات العلميَّة، والأبحاث، والاكتشـافات، والاختراعات، ومعامل التَّأثير الخاصّ بالدَّوريّات العلميَّة (CWTS, 2024). وتشير سماح أحمد (2018)، إلى ترتيب الجامعات في هذا التَّصنيف وفق أدائها حسـب المؤشِّـرات؛ ما يسـمح للمسـتخدمين بفحصـه في فترة زمنيَّة معيَّنة، وفق مجال علميّ محدَّد، وحسـب البلد، كما يمكن تخصـيص المؤشِّـرات المفضَّـلة لديهم، وبذلك، يوفِّر هذا التَّصـنيف للباحثين، والطَّلبة، والمهتمّين بالتَّعليم العالي إمكانيَّة الوصول إلى معلومات دقيقة، تتَّصل بجودة الأبحاث، والأداء العلميّ للجامعات في أنحاء العالم كافَّة.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ تصنيف (لايدن) لا يستخدم أيَّة بيانات يحصل عليها مباشرة من الجامعات؛ إذ يعتمد على البيانات الببليوغرافيَّة الخاصَّـــة بالمنشـــورات العلميَّة، وبخاصَّـــة المقالات المنشورة في المجلّات العلميَّة، ويستخدم حاليّاً (Web of Science) مصدراً أساسيّاً لهذه البيانات، ويتَّبع نهجاً دقيقاً للغاية في تحديد منشـورات الجامعة، وأمّا مؤشِّـرات الوصـول المفتوح فيه؛ فتسـتخدم بيانات مباشـرة من (OpenAlex)، وفيما بعد، يقدِّم تصـنيف (لايدن) بياناته لصـانعي السِّـياسـات، ومديري الأبحاث، والباحثين، والصَّـــحفيّين، وأيّ شـــخص آخر مهتمّ بالأداء العلميّ للجامعات، وإن كان من المتوقَّع أن تكون المعلومات الَّتي يقدِّمها ذات قيمة قليلة للطَّلبة، الَّذين يُنصَـــحون بعدم الاعتماد عليه؛ كونه لا يأخذ أداء الجامعات من حيث التَّدريس في الاعتبار(CWTS, 2024).

وأمّا معايير تصنيف (لايدن)، ومؤشِّراته (CWTS):

- الجامعة صـــاحبة أكبر عدد من المنشـــورات في المجلّات (Scoups,SINCE) على مدى فترة من الزَّمن (5 سنوات تقريباً).
- عدد الاستشهادات لكلّ منشور (العدّ الجزئيّ للمنشورات).
- الأثر العلميّ للأبحاث (حاصل ضرب إجماليّ عدد المنشورات في التَّأثير النِّسبيّ لمجال معيَّن).

- الأبحاث التَّعاونيَّة للجامعة (حاصل قسمة عدد الاستشهادات لكلّ منشور على متوسِّط التَّأثير في مجال معيَّن).
- الوصول المفتوح إلى منصَّات النَّشر.
- الموازنة بين الجنسين من حيث المنشورات.

وبكلمات أخرى، فإنَّ تصـــنيف (لايدن)، إنَّما يركِّز على الأداء البحثيّ، والتَّعاون العلميّ بين الجامعات، ويمتاز بأنَّه يمتنع عن تجميع أبعاد مختلفة للأداء الجامعيّ في مؤشِّر واحد (CWTS, 2024).

5.تصنيف(كيو إس) للجامعات (QS World University Rankings):

يُعَدُّ تصـــنيف (QS) واحداً من أهمِّ تصـــنيفات الجامعات حول العالم، وهو تابع لشـــركة (كواكواريلي سيموندز)(Quacquarelli Symond) ، وهي شركة استشاريَّة بريطانيَّة متخصِّصة في مجال التَّعليم العالي، وتقديم الخدمات ذات الصِّلة، فقد تأسَّست هذه الشَّركة في عام (1990)، في المملكة المتَّحدة، بوســـاطة كلّ من (جون أوكواكواريلي JohnQuacquarelli) ، ونيك ســـيموندز Nick) (Simmonds، وفي البداية، كان الهدف الرَّئيس للشَّركة متمثِّلاً في تقديم خدمات الاستشارات، والتَّدريب للجامعات، والمؤسَّسات التَّعليميَّة في المملكة المتَّحدة، ومع مرور الوقت، تطوَّرت الشَّركة؛ لتصبح منظَّمة رائدة عالميّاً في مجال تصنيف الجامعات، والتَّعليم العالي؛ إذ يختصّ (QS) في تقديم مجموعة من الخدمات، والأبحاث المتَّصلة بالتَّعليم العالي، وتقييم أداء المؤسَّسات التَّعليميَّة، والاستشارات في مجالات التَّعليم، والتَّدريب، وتعتمد تصـــنيفات (QS) على معايير متعدِّدة، تهدف إلى تقييم جودة الجامعات في مختلف أنحاء العالم، وتميّزها (El Noby,2017).

وتُعَدُّ تصنيفات (QS) للجامعات مرجعاً مهمّاً للطَّلبة، والباحثين، وأرباب العمل، يساعدهم عند البحث عن الجامعات المناسبة لدراستهم، أو التّعاون معها، إذ تسهم هذه التَّصنيفات في تعزيز المنافسة الدَّوليَّة، والتَّعاون الأكاديميّ بين الجامعات، وتحسين جودة التَّعليم العالي على المستوى العالمي(دندري ،2012).

ويصدر تصنيف (QS) تقريراً عامّاً عن الجامعات في شهر(حزيران) من كلّ عام؛ باستخدام مؤشِّـــرات مركَّبة تبحث في مجالات متعدِّدة، وله فروع في كلّ من: (ســـنغافورة، وباريس، ومومباي، وبوخارست، وشتودجارت)، ويركِّز هذا التَّصنيف على التَّخصُّصات الَّتي تضمُّ (5) مجالات: (العلوم،

والفنون، والإنسانيّات، والطِّبّ، والتّكنولوجيا، والهندسة، والعلوم الاجتماعيَّة والإداريَّة، والعلوم الطَّبيعيَّة والحياتيَّة) (QS,2023).

- التَّصنيفات الإقليميَّة لأفضل(500) جامعة في أقاليم مختلفة: (أمريكا، وأوروبّا، وآسيا، وإفريقيا، والعالم العربيّ).
- تصنيفات لأفضل خرّيجين.

ويهدف تصنيف World University Rankings (QS) إلى تعزيز الجودة، والتَّميُّز في التَّعليم العالي على المستوى العالميّ، وتشجيع الابتكار، والتَّطوير في المؤسَّسات التَّعليميَّة، كما يعمل على تقديم تصوُّر شامل، وموضوعيّ حول أداء الجامعات على المستوى العالميّ، في مجموعة متنوِّعة من المجالات، وبصورة عامَّة، يسعى هذا التَّصنيف إلى:

1. تقديم معيار موضوعيّ لتقييم جودة التَّعليم العالي: إذ يهدف (QS) إلى توفير أداة موضوعيَّة للطَّلبة والباحثين، وأرباب العمل؛ لتحديد الجامعات الَّتي تتميَّز بجودة التَّعليم، والبحث في مجالات محدَّدة.
2. تعزيز المنافسة الدَّوليَّة، والتَّعاون الأكاديميّ: من خلال تقديم تصنيفات تفصيليَّة للجامعات في مختلف أنحاء العالم.
3. توفير معلومات لصنّاع القرار: إذ يساعد تصنيف (QS) الجامعات، والمؤسَّسات التَّعليميَّة على فهم نقاط القوَّة، والضَّعف في أدائها؛ ما يساعدها في تحسين الجودة، وتطوير البرامج الأكاديميَّة، وتحديد الأولويّات في الاستثمار.
4. توجيه الطَّلبة، والباحثين: يُعَدُّ (QS) مصدراً مهمّاً للمعلومات للطَّلبة، والباحثين؛ فالطَّلبة يبحثون عن جامعات مناسبة لدراستهم، والباحثون يحاولون اختيار الجامعات المناسبة لتطوير مسيرتهم الأكاديميَّة، والبحثيَّة.

وممّا هو جدير بالذِّكر، أنَّ النُّسخة العشرين من تصنيفات (QS) العالميَّة للجامعات، قد تضمَّنت (1500) مؤسَّسة (جامعة) في (104) مواقع. ولعلَّ الأمر اللّافت للانتباه، أنَّ هذا التَّصنيف هو الوحيد من نوعه، الَّذي يركِّز على قابليَّة التَّوظيف، والاستدامة، وقياس الإنتاجيَّة البحثيَّة، وأمّا نتائجه؛ فتُعْرَضُ عادة بصورة قائمة ترتيبيَّة، تُظهر الجامعات المصنَّفة وفق مرتبتها، كما أنَّه يوفِّر تفاصيل إضافيَّة، حول أداء كلِّ جامعة، في المؤشِّرات المختلفة المقيَّمة، وفضلاً عن ذلك، يتيح هذا التَّرتيب

للطَّلبة والأكاديميّين، وأرباب العمل فَهْم موقع كلّ جامعة، وتقييم أدائها بناءً على المعايير المحدَّدة فيه (QS,2023). ويُقدِّم تصنيف (QS) قوائم ترتيبيَّة، لأوَّل (500) جامعة في العالم، وفق أدائها؛ عبر مجموعة متنوِّعة من المؤشِّرات، وتُعرَض هذه القوائم تحت عنوان: (QS World University Rankings) أو (تصنيف QS للجامعات العالميَّة). وفيما يتَّصل بتلك الجامعات الواقعة خارج الـ(500) الأولى؛ فإنَّها عادة ما تُقسم إلى فئات، أو مجموعات إضافيَّة، وقد تتضمَّن هذه الفئات (مجموعة 501–550)، أو (مجموعة 551–600)، ...، وهكذا، وفق التَّرتيب، والأداء؛ ما يساعد على فَهْم المرتبة النِّسبيَّة للجامعات الَّتي تأتي بعيداً عن قائمة الـ(500) الأولى، ويوفِّر نظرة شاملة حول أدائها في الموازنة مع الجامعات الأخرى في المستوى نفسه. وأمّا منهجيَّة تصنيف (كيو إس)؛ فتتمثَّل في ستَّة معايير متَّبعة حتّى عام(2023)، وفي هذا العام(2024) أجرى هذا التَّصنيف تحسيناً منهجيّاً؛ بإضافة ثلاثة مقاييس جديدة، هي: (الاستدامة، ونتائج التَّوظيف، وشبكة الأبحاث الدَّولية)؛ لتصبح تسعة معايير، موزَّعة في خمسة مجالات، كما هي بالجدول (4) :

الجدول (4) مؤشِّرات تصنيف (QS) للجامعات

المجال	المعيار	الوزن
(البحث والاكتشاف)	السُّمعة الأكاديميَّة	(%30)
	استشهادات أعضاء هيئة التَّدريس	(%20)
(قابليَّة التَّوظيف والنَّتائج)	سمعة الجامعة لدى مؤسَّسات الأعمال	(%15)
	نتائج التَّوظيف	(%5)
(الخبرة التَّعليميَّة)	نسبة أعضاء هيئة التَّدريس إلى الطَّلبة	(%10)
(المشاركة العالميَّة)	نسبة أعضاء هيئة التَّدريس الدَّوليّين	(%5)
	شبكة البحوث الدَّوليَّة	(%5)
	نسبة الطَّلبة الدَّوليّين في الجامعة	(%5)
(الاستدامة)	مؤشِّر الأثر الاجتماعيّ، والبيئيّ في الجامعة	(%5)
المجموع		%100

source::https://www.topuniversities.com/employability-rankings/methodology

وهكذا، يستخدم تصنيف (QS) مؤشِّرات قياس تتمتَّع بالموضوعيَّة، وتتَّصل بمهامّ الجامعات كلّها، من كالتَّعليم، والبحث العلميّ، وخدمة المجتمع، وسُمعة الخرّيجين في سوق العمل، والبُعْد الدَّوليّ لأعضاء هيئة التَّدريس، والطَّلبة الدَّوليّين.

أ. السُّمعة الأكاديميَّة (Academic Reputation)(30%):

يُعَدُّ مؤشِّر السُّمعة الأكاديميَّة عنصراً رئيساً في تصنيف (QS)؛ إذ يشكِّل(30%) من وزنه، ويتيح تقييم الجامعات الدَّوليَّة وفق تميُّزها الأكاديميّ؛ ما يجعل منه جانباً رئيساً، يميِّز هذا التَّصنيف عن غيره من التَّصنيفات الأخرى؛ إذ يسعى إلى الإجابة عن السُّؤال الرَّئيس، حول أيَّة جامعة تظهر التَّميُّز الأكاديميّ .وتُوَظَّفُ السُّمعة الأكاديميَّة؛ من خلال استطلاع آراء الأكاديميّين المرموقين عالميّاً، ممَّن يستندون إلى خبراتهم، وتخصُّصاتهم الإقليميَّة لتقديم تقييماتهم، وبالتّالي، يسلِّط هذا المؤشِّر الضَّوء على جودة البحوث الّتي تقدمها الجامعة، بالإضافة إلى نهجها في الشَّراكات الأكاديميَّة، وتأثيرها الاستراتيجيّ، وإبداعها التَّعليميّ، وأثرها الاجتماعيّ الَّذي تتركه على التَّعليم، والمجتمع.

ب. استشهادات أعضاء هيئة التَّدريس (Citations per Faculty)(20%):

تسهم درجة الاستشهادات لكلِّ كلِّيّة بنسبة(20%) في درجة تصنيف الجامعة العالميَّة، وهو مقياس للكثافة النِّسبيَّة، وحجم الأبحاث المُعَدَّة في الجامعة، مع الأخذ في الاعتبار حجم تلك الجامعة؛ وبذلك، تُعَدُّ الاستشهادات مقياساً مفهوماً جيّداً، ومقبولاً على نطاق واسع لقوَّة البحث.

ويقيِّم هذا المؤشِّر تأثير الأبحاث المنشورة في مجال، أو موضوع معيَّن، ومن ثَمَّ يدلّ على تأثير العمل العلميّ، الَّذي تقوم به الجامعات، ونوعيَّته، ويُنظَر عادة إلى الأوراق البحثيَّة الَّتي يجري الاستشهاد بها كثيراً بإنجاز أكبر؛ ما يعني وجود علاقة طرديَّة بين الاستشهادات، والجودة، والتَّأثير.

وتُعَدُّ نقاط البحث، والتَّأثير الَّتي تنشرها المؤسَّسات الأكاديميَّة، عاملاً مهمّاً في تقييم جودتها، وتأثيرها؛ إذ يُستخدَم معدَّل الاستشهادات لكلِّ ورقة بحثيَّة؛ بوصفه مؤشِّراً يدلُّ على هذا التَّأثير، والنَّوعيَّة، كما يُطَبَّق هذا المعيار في تصنيف الجامعات، حسب المناطق المختلفة، وكذلك في تصنيف الموضوعات (QS,2023).

أمّا تصنيف الجامعات حسب المناطق؛ فيُطلَب تقديم ما لا يقلّ عن(100) استشهاد لكلّ ورقة بحثيَّة؛ لضمان استبعاد الأعداد غير المعتادة من تلك الأوراق، وهناك حدود عدديَّة مفروضة على كلّ موضوع في تصنيفات الموضوعات؛ لضمان التَّنوُّع، والتَّوازن، وتجري معالجة تلك الاستشهادات، والأوراق البحثيَّة وفق إجراءات ، أمّا في تصنيف المواضيع؛ فتحصل الاستشهادات النّاتجة عن الأبحاث المنشورة في المجلّات المتخصِّصة على وزن إضافيّ، بينما تقلِّل الجامعات ذات الأوراق البحثيَّة القليلة من عدد الاستشهادات تدريجيّاً؛ ما يتيح تقديم تقييم أكثر دقَّة للتَّأثير، والأبحاث المنتجة في كلّ موضوع.

ت. سمعة صاحب العمل (Employer Reputation) (15%):

يُعَدُّ عنصر سمعة صاحب العمل فريداً من نوعه، بين التَّقييمات الدَّوليَّة الحاليَّة؛ لأنَّه يتناول العنصر المهمّ المتمثِّل في قابليَّة التَّوظيف، ولعلَّ الأمر اللّافت للانتباه، أنَّ هذا التَّصنيف يركِّز على هذا الجانب الحيويّ من الرِّحلة التَّعليميَّة للطّالب؛ إذ يغادر غالبيَّة طلبة المرحلة الجامعيَّة الجامعة بعد حصولهم على الدَّرجة الأولى؛ بحثًا عن عمل؛ ما يجعل سمعة جامعتهم بين أصحاب العمل في مقدِّمة الاعتبارات، وبذلك، يُعَدُّ مؤشِّر سمعة صاحب العمل مقياساً رئيساً لتصنيف الجامعات العالميَّة(QS) ، الَّذي يحمل وزناً قدره(15%) في تصنيف الجامعات العالميَّة، وأوزانًا مختلفة في التَّصنيفات الأخرى الَّتي تنتجها، ومهما يكن من أمر هذا المؤشِّر؛ فإنَّ السُّمعة تدفع أصحاب العمل إلى الاستحواذ على جودة الخرّيجين، فضلاً عن أنَّ استطلاعاتها، يمكن أن تقدِّم رؤى قيِّمة حول مكانة الجامعات، وبخاصَّة أنَّها ذاتيَّة الطّابع، ويمكن أن تتأثَّر بمجموعة من العوامل، مثل التَّحيُّز الجغرافيّ (QS,2023).

ث. نسبة أعضاء هيئة التَّدريس إلى الطَّلبة(Faculty Student Ratio) (10%):

تُعَدُّ نسبة أعضاء هيئة التَّدريس مؤشّراً رئيساً في العديد من تصنيفات(QS)، ويسعى هذا المؤشِّر إلى العمل لبيئة التَّعلُّم، والتَّدريس في الجامعة ، ويؤكِّد الصِّلة الوثيقة بين الطَّرفين: هيئة التَّدريس، والطَّلبة، وأنَّه كلَّما زادت موارد أعضاء هيئة التَّدريس المتاحة للطَّلبة، مثل التَّدريس، والإشراف، وتطوير المناهج، كانت أفضل، ويمكن حساب هذه النِّسبة، بقسمة عدد أعضاء هيئة التَّدريس، على عدد الطَّلبة.

ج. نسبة أعضاء هيئة التَّدريس الدَّوليَّة (International Faculty Ratio) (5%):

ينظر هذا المؤشِّر إلى نسبة أعضاء هيئة التَّدريس الدَّوليّين إلى إجماليّ عدد الموظِّفين، فإذا ما كانت المؤسَّسة تجذب عدداً كبيراً من هؤلاء الأعضاء؛ فإنَّها ستحقِّق فوائد عديدة في مجالات البحث، وتنوُّع التَّدريس، والتَّعاون، ويجري حساب عدد أعضاء هيئة التَّدريس، ممَّن يسهمون في التَّدريس الأكاديميّ، أو البحث، أو كليهما في الجامعة، لمدَّة لا تقلّ عن ثلاثة أشهر، وكذلك يُحسَبُ عدد أولئك الَّذين يحملون جنسيّات أجنبيَّة؛ كونهم يشكِّلون نسبة من إجماليّ أعضاء هيئة التَّدريس، ولكن، لا بدَّ من ملاحظة الأمور الآتية في هذا المعيار:

- تحديد مصطلح (الدَّوليّ) حسب الجنسيَّة.
- مراعاة الجنسيَّة المزدوجة؛ إذ ينبغي أن تكون المعايير الحاسمة فيها: كالحصول على الجنسيَّة بالولادة، أو عبر جواز السَّفر الأوَّل.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّه لا يجري احتساب أعضاء هيئة التَّدريس الدَّوليّين الزّائرين من أصل أجنبيّ، بينما يحتَسَبُ في إطار هذه الفئة أعضاء جامعة أخرى، غير تلك، قيد التَّقديم، ، إلى نسب أعضاء هيئة التَّدريس، والطَّلبة الدَّوليّين، والتَّعاون، مؤكِّداً استخدام التَّوقُّعات العالميَّة لتقييم درجة المشاركة الدَّوليَّة، ما يعكس أهمِّيَّة الاتِّصال العالميّ، والتَّنوُّع في مشهد التَّعليم العالي الحديث، وضرورة الانتباه إلى أنَّ مؤشِّرات التَّدويل، قد لا تلتقط بصورة كاملة جودة البرامج، والتَّعاون الدَّوليّ، وفاعليَّتها؛ ما يدفع تلك التَّصنيفات إلى تقديم تقييم موضوعيّ، للجامعات المتنوِّعة في المهامّ، ونقاط القوَّة، ومجالات التَّركيز؛ ومن ثَمَّ يصبح الأمر صعباً أمام تطوير نظام تصنيف قابل للتَّطبيق عالميّاً، وإن كان الهدف الرَّئيس من هذا التَّصنيف هو توفير معلومات للطَّلبة، تعينهم على اختيار الجامعات؛ ما يجعله أداة لتقييم الأداء المتميِّز لها(دندريّ،2012) .

ح. نسبة الطَّلبة الدَّوليّين (International Students Ratio)(5%):

يُعَدُّ مؤشِّر الطَّلبة الدَّوليّين، وتنوُّع جنسيّاتهم، من مؤشِّرات الاستمراريَّة، والتَّنوُّع، المهمَّة في تقييم المؤسَّسات الأكاديميَّة، ويُستخدم في العديد من تصنيفات الجامعات؛ لفهم التَّنوُّع الثَّقافيّ، والوطنيّ داخل الحرم الجامعيّ، وبخاصَّة أنَّ تحديد نسبة الطَّلبة الدَّوليّين، وتنوُّع جنسيّاتهم يشكِّل تطوُّراً مهمّاً في التَّصنيف؛ إذ يتيح إطلالة أعمق على التَّنوُّع الوطنيّ في المؤسَّسات التَّعليميَّة.

فإذا ما كانت المؤسَّسة تجذب عدداً كبيراً من الطَّلبة الدَّوليّين من مختلف الجنسيّات؛ كان لذلك تأثير إيجابيّ على التَّواصل الثَّقافيّ، والتَّبادل العلميّ؛ ما يعني أنَّ هذا التَّنوُّع مؤشِّر يدلُّ على جاذبيَّة تلك المؤسَّسة وجاهزيَّتها لاستقبال طلبة من جنسيّات مختلفة، وتلبية احتياجاتهم، وأمّا حساب هذا المؤشِّر؛ فيمكن إجراؤه من خلال مجموعة من الخطوات الحسابيَّة، تتضمَّن حساب نسبة الطَّلبة الدَّوليّين، ونسبة تنوُّع جنسيّاتهم، ودمجهما في مقياس متوازن، مع ملاحظة اعتماد هذا الحساب على الجنسيَّة في تعريف (الطّالب الدَّوليّ)، واستثناء طلبة التَّبادل، والتَّعلُّم عن بُعد، منه.

خ. شبكة الأبحاث الدَّوليَّة (International Research Networks) (5%):

تُعَدُّ International Research Networks (IRN) مقياساً مهمّاً، يُستخدم لقياس المشاركة العالميَّة والتَّعاون البحثيّ بين المؤسَّسات الأكاديميَّة عبر الحدود؛ إذ يهدف (IRN) إلى تقدير ثراء شراكات البحث الدَّوليَّة للجامعات؛ ما يعكس مقدرتها على تنويع شبكاتها البحثيَّة عبر مختلف الجغرافيّات، ويهتمّ مؤشِّر (IRN) في تصنيفات الجامعات العالمية، وتصنيفات الجامعات حسب المنطقة، والموضوع، بالشَّراكات البحثيَّة المستدامة، الَّتي تتضمَّن ثلاثاً، أو أكثر من الأوراق البحثيَّة المشتركة خلال خمس سنوات، كما يُطبَّق هذا المؤشِّر في تصنيفات الموضوعات، للمواضيع الَّتي تمتلك حجماً مناسباً من الأوراق البحثيَّة، وأمّا خطوات معالجة هذا المؤشِّر؛ فتتضمَّن تطبيق الصّيغة المحدَّدة على الأوراق البحثيَّة، وتحويل النَّتائج إلى درجات لتوحيد التَّقييم بين الجامعات، وتهدف هذه الخطوات إلى ضمان توزيع متساوٍ للدَّرجات عبر المؤشِّرات، وتسهيل الموازنة بين الجامعات، وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ إصدارات تصنيف (QS) العالميّ للجامعات(2024/2023)، قد وفَّر هذا المؤشِّر مع وزن؛ ما أتاح للجامعات موازنة أدائها بصورة أفضل، وبخاصَّة في ظلّ تطبيق إجراءات لضمان تقارب التَّصنيف بعدالة، وموازنة الجامعات، بناءً على أدائها الفعليّ.

د. نتائج التَّوظيف (Employment Outcomes) (5%):

تلبيةً لاحتياجات الطَّلبة، الرّاغبين في بناء حياة مهنيَّة ناجحة بعد التَّخرُّج؛ قامت(QS) بتطوير مؤشِّر نتائج التَّوظيف؛ لتقدير مقدرة المؤسَّسات التَّعليميَّة على توفير فرص توظيف ممتازة لخرّيجيها، مع التَّركيز على تنمية قادة المستقبل المؤثِّرين في مجالات تخصُّصاتهم، وفي سبيل ذلك، دُمِج مؤشِّران رئيسان، هما:

1. **مؤشِّر توظيف الخرّيجين:** يقيس قدرة المؤسَّسة على توظيف خرّيجيها في سوق العمل.
2. **مؤشِّر تأثير الخرّيجين:** يعكس تأثير الخرّيجين في مجتمع العمل، ومقدرتهم على إحداث تغيير في مجالات عملهم.

ذ. الاستدامة (Sustainability) (5%):

بدءاً من إصدار (2024) لتصنيفات (QS)العالميَّة للجامعات، أدرجت (QS) معياراً جديداً لأداء الاستدامة بنسبة 5%، جاعلة منه جزءاً من منهجيَّتها المتطوِّرة؛ ما يزيد من ميِّزته بوصفه أوَّل تصنيف يدمج الاستدامة في جدول التَّصنيفات الرَّئيسة؛ ما يؤكِّد أهمِّيَّة هذا الموضوع للطَّلبة، والجامعات، وصانعي السِّياسات، وبخاصَّة أنَّ توافر الاستدامة، حالة فريدة للطَّلبة تظهر التزام الجامعات؛ إذ تبحث عن أدلَّة خارجيَّة، بدءاً من التَّأثير الَّذي يحدثه الخرّيجون في العلوم والتّكنولوجيا؛ لحلّ قضايا المناخ، ووصولاً إلى تأثير الأبحاث المعدَّة، عبر أهداف التَّنمية المستدامة السَّبعة عشر للأمم المتَّحدة، ويعمل على تقييم الأثر الاجتماعيّ، والبيئيّ للجامعات بوصفها مركزاً للتَّعليم، والبحث، فضلاً عن كونها عنصراً رئيساً من أرباب العمل؛ الَّذين يواجهون تحدِّيات الاستدامة. ويحتوي على فئتين، هما: التَّأثير البيئيّ، والأثر الاجتماعيّ، وتبلغ قيمة كلّ فئة منهما(50%)، يجري دمجها فيما بعد، وإضافة تعزيز الإدارة، وإعادة قياس النَّتائج من(1) إلى(100)؛ لتكوين النَّتيجة، والرُّتبة الإجماليَّة.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ تصنيف (كيو اس) يصدر تصنيفات مختلفة، ومتعدِّدة، وقد يصنِّف الجامعات بناء عليها(QS ,2023)، وهي على النَّحو الآتي:

1- تصنيف الجامعات نجوم (QS Stars University Ratings):

هو نظام تصنيف جامعيّ، يساعد الطَّلبة، والباحثين على اختيار الجامعة المناسبة؛ بناءً على الموضوعات الَّتي تهمّهم، وتحصل فيه كلّ مؤسَّسة على تقييم إجماليّ من(0 إلى 5+ نجوم)، فضلاً عن من(0 إلى 5 نجوم)، في ثماني فئات رئيسة على الأقلّ من أصل (13) فئة.

2- تصنيف QS العالميّ حسب الموضوع (QS World University Rankings by Subject):

يعتمد تصنيف (QS) على الاستشهادات البحثيَّة، واستخدامها، إلى جانب نتائج الدِّراسات الاستقصائيَّة العالميَّة الكبرى لأصحاب العمل، والأكاديميّين، ويقدِّم هذا التَّصنيف قائمة بالجامعات الأفضل حول العالم في التَّخصُّص الَّذي يُختار، والبحث عنه وفق الموضوع؛ فعلى سبيل المثال، أعطى التَّصنيف لعام (2023)، (54) تخصُّصاً، تجمعها خمسة مجالات موضوعية واسعة؛ من شأنها مساعدة الطَّلبة على تحديد الجامعات الرّائدة في موضوع معيَّن.

3- تصنيف QS أفضل المدن الطُّلّابيَّة (QS Best Student Cities):

يوفِّر تصنيف (QS) نظرة عامَّة عن أفضل المدن الطُّلّابيَّة؛ بوصفها أفضل الأماكن للعيش، والدِّراسة حول العالم، في ظلّ الاهتمام بمجموعة من العوامل، مثل القدرة على تحمُّل التَّكاليف، والرَّغبة، وآراء الطَّلبة الحاليّين، وفيما يتَّصل بدورة تصنيف(2024)؛ فقد تصدَّرت(لندن) التَّرتيب الأَول؛ كونها موطناً للعديد من الجامعات الرّائدة، بما في ذلك(UCL) جامعة (كوليدج لندن)،(وإمبريال كوليدج لندن)، و(كينجز كوليدج لندن).

4-تصنيفات QS للجامعات حسب المنطقة (QS University Rankings by Region):

يوفِّر قوائم لمعرفة أفضل الجامعات في بعض المناطق الأسرع نموّاً في العالم، وباستخدام تصنيف (QS) العالميّ حسب المنطقة؛ يمكن إلقاء نظرة فاحصة على تلك الجامعات في مناطق محدَّدة، مثل(أمريكا اللّاتينيَّة، ومنطقة البحر الكاريبيّ، وآسيا، والمنطقة العربيَّة وأوروبَّا)؛ بهدف تعميق فهم التَّطوُّرات في التَّعليم العالي هناك. .

5-تصنيفات (QS) للاستدامة (QS Sustainability Rankings):

يقدِّم هذا التَّصنيف كشفاً بالجامعات العالميَّة، الَّتي تقود الطَّريق في مجال الاستدامة الاجتماعيَّة، والبيئيَّة باستخدام منهجيَّة تتألَّف من مؤشِّرات مصمَّمة لقياس قدرة الجامعة على معالجة أكبر التَّحدِّيات البيئيَّة، والاجتماعيَّة، والحوكمة في العالم (Environmental, social, and governancel) (ESG)، ويضمُّ تصنيف (QS) للاستدامة لعام(2024) ما يقرب من(1400) جامعة من أنحاء العالم كافَّة، وأمّا معايير الاستدامة المعتمدة، فهي: (تأثير التَّعليم، وقابليَّة التَّوظيف، والفرص،

والتَّأثير البيئيّ، والمساواة، والحكم، وتبادل المعرفة، والصِّحَّة، والتَّأثير الاجتماعيّ، والاستدامة البيئيَّة، والبحوث البيئيَّة).

6-تصنيفات ماجستير إدارة الأعمال العالميّة (QS Global MBA Rankings):

تكشف تصنيفات(QS Global MBA) عن أفضل برامج ماجستير إدارة الأعمال بدوام كامل في جزءٍ معيَّن من العالم، مع الاهتمام بالخصوصيَّة الجغرافيَّة، للدِّراسة دوليّاً، من خلال قائمة شاملة بأفضل كلِّيّات إدارة أعمال لدراسة الماجستير، إذ يزوِّد الطَّلبة بالمهارات الأساسيَّة لمشهد الأعمال العالميّ المستمرّ في التَّطوُّر.

7-تصنيفات (QS) العالميّة لماجستير إدارة الأعمال (QS Business Masters Rankings):

يوفِّر تصنيف (QS) قائمة شاملة بأفضل كلِّيّات إدارة الأعمال لدراسة برنامج الماجستير المتخصِّص، ولا يزال اختيار هذا البرنامج بدوام كامل.

8-نظام تصنيف خاصّ بالتَّعليم في (الهند)(QS IGAUGE Rating System):

تمتاز أنظمة التَّصنيف في إظهارها الحالة الحقيقيَّة للجامعة، عبر نطاق واسع من الفئات، بدءاً من التَّدريس، والتَّعلُّم، وقابليَّة التَّوظيف، والمسؤوليَّة الاجتماعيَّة، والاعتماد الأكاديميّ، والفنون، والثَّقافة، وتنوُّع أعضاء هيئة التَّدريس، وجودة الكلِّيَّة، والتَّنوُّع الطُّلّابيّ، ووصولاً إلى البحث والابتكار؛ ما يجعل تصنيف (**QS IGAUGE**) نظام التّعليم العالي (الهنديّ)، بخصائصه المميَّزة، تقييماً مهمّاً للكلِّيّات، والجامعات؛ من خلال معايير الرَّكائز الأساسيَّة، الَّتي تجعل أيَّ مؤسَّسة (هنديَّة)، أو جامعة، أو كلِّيَّة عالميَّة المستوى، مع الاهتمام بالعديد من العوامل، الَّتي قد لا تظهر في التَّصنيفات، والتَّقييمات الأخرى.

9-تصنيفات التِّجارة الدَّوليَّة (QS)(QS International Trade Rankings):

تعرض البرامج الَّتي تعزِّز مهارات الطَّلبة، وتؤهِّلهم للعمل في مجال التِّجارة الدَّوليَّة عبر استخدام معايير متنوِّعة، تقيِّم الجامعات بناءً على محتوى البرنامج، وممارسات التَّدريس المبتكرة، والتَّحضير للتَّوظيف، وأمّا المؤشِّرات الَّتي يجري تقييمها؛ فتشتمل على محتوى البرنامج، وجودة التَّدريس في مجال التِّجارة الدَّوليَّة، وخبرة أعضاء هيئة التَّدريس، وسُمعة الجامعة، وأصحاب العمل، وكذلك

عائد الاســتثمار للخرّيجين، ويمكن للطَّلبة الباحثين عن فرص في مجال التِّجارة الدَّوليَّة الاســتفادة من هذه التَّصـــــنيفات؛ للعثور على البرامج الَّتي تلبّي احتياجاتهم، وتمكّنهم من النَّجاح في هذا المجال، وبذلك، فإنَّ هذه التَّصـنيفات، تجسِّـد شـراكة قيِّمة مع مؤسَّـسـة (هينريش)، الَّتي تعزِّز التِّجارة العالميَّة المستدامة، وتقدِّم دعماً للبحث والتَّعليم.

10-تصنيفات (QS) لتوظيف الخرّيجين (QS Graduate Employability Rankings):

توفِّر قائمة بالجامعات الَّتي تنتج الخرّيجين الأكثر توظيفاً، وأولئك الَّذين يتمتَّعون بـ (المهارات الشَّخصيَّة) المطلوبة لمكان العمل الحديث، وفي ظلّ المنافسة الشَّرسة حول أدوار الخرّيجين في أنحاء العالم كافَّة؛ فإنَّه ينبغي على الطَّلبة أن يفكِّروا بجدِّيَّة، في كيفيَّة قيام جامعتهم بإعدادهم بالقدر الكافي للعمل بدوام كامل؛ من خلال ربطهم بأصحاب العمل العالميّين، وضمان تطوير ما يلزمهم من مهارات، ومعرفة . وجدول (5) لقائمة تصنيفات (QS).

الجدول (5) قائمة تصنيفات (QS)

QS World University Rankings	تصنيفات (QS) العالميّ للجامعات
QS World University Rankings by Subject	تصنيفات(QS) العالميَّة للجامعات حسب الموضوع
QS Stars Rating System	نظام تصنيف نجوم (QS)
QS Best Student Cities	أفضل المدن الطُّلّابيَّة (QS)
QS University Rankings by Region	تصنيفات (QS) للجامعات حسب المنطقة
QS Sustainability Rankings	تصنيفات (QS) للاستدامة
QS Global MBA Rankings	تصنيفات ماجستير إدارة الأعمال العالميَّة
QS IGAUGE Rating System	نظام تصنيف خاصّ بالتّعليم في الهند
QS Business Masters Rankings	تصنيفات (QS) العالميَّة لماجستير إدارة الأعمال
QS International Trade Rankings	تصنيفات التِّجارة الدَّوليَّة (QS)
QS Graduate Employability Rankings	تصنيفات (QS) لتوظيف الخرّيجين

اعداد الباحثة

منهجيَّة التَّصنيف:

بدأ نشـر تصـنيف(QS) منذ عام(2004)؛ بتحديد أربع ركائز رئيسـة تسـهم في بناء جامعة عالميَّة المستوى، تتمثَّل في: البحث، والتَّدريس، وقابليَّة التَّوظيف، والتَّدويل، وإضافة تسعة مؤشِّرات لها قيمة عدديَّة من(1) إلى(100)، ولكلّ مؤشِّـــر منها وزن معيَّن، وعند إضـــافة تلك المؤشِّـــرات يمكن الحصـول على درجة إجماليَّة، تتراوح قيمتها بين(1) و(100)، ومن ثَمَّ تُدرَج الجامعات بترتيب تنازليّ؛ إذ تأتي الجامعة الَّتي حصلت على أعلى الدَّرجات في المركز الأوَّل في التَّرتيب، وتقوم (QS-WUR) (QS-World University Rankings) بنشر قاعدة بيانات، تحتوي على مؤشِّرات النَّتيجة، والتَّصـنيف لكلّ جامعة، والنَّتيجة الإجماليَّة، والتَّصنيف العالميّ(QS,2023).

سلبيّات التَّصنيف:

تدلُّ الأرقام التَّرتيبيَّة الموضَّحة في التَّصنيف العالميّ، على مكانة الجامعة، وقدرتها التَّنافسيّة؛ ما يدعو إلى ضـــرورة توخّي التَّصـــنيف الدَّوليّ الدِّقَّة والعناية في فحص الأنظمة، والنَّتائج؛ من أجل التَّفسـير، والتَّحليل، وبخاصَّـــة أنَّ أنظمة التَّصـــنيف العالميَّة المختارة ليســت مثاليَّة في قياس التَّعليم العالي، والأداء المؤسّسـيّ، ومنحهم المراكز التَّرتيبيَّة، بعد تحليل إسـهام المؤشِّـرات في التَّرتيب النِّهائيّ للجامعات (Rauhvargers,2013). ويؤكِّد النُّقّاد أنَّ التَّصـــنيفات في كثير من الأحيان، تبالغ في تبســيطها الطَّبيعة الحقيقيَّة للمؤسَّســات التّعليميَّة؛ إذ يشــير كيالي (Kayyali ,2023)، إلى طبيعة المنهجيّات المســتخدمة في تصــنيف الجامعات، وأنَّها غالباً ما تكون معقَّدة، ومنطوية على مزيج من الكمِّيَّة، والتَّدابير النَّوعيَّة، كما يوجِّه انتقادات أخرى للتَّصـــنيفات؛ كونها قد تتَّجه إلى التَّركيز المفرط على إنتاج البحوث، وإن كان ذلك على حساب الجوانب الحاسمة الأخرى للجودة الأكاديميَّة، والتَّدريس، والمشاركة المجتمعيَّة، ويرى أنَّ التَّعامل مع إسهامات بعض المؤشِّرات، في النَّتيجة النِّهائيَّة للتَّصنيف، قد تشوبه المبالغة في تقدير تلك الإسهامات، أو التَّقليل من شأنها، ومن ثَمَّ، فإنَّه يحذِّر الجهات المعنيَّة بالتَّعليم العالي، وعلى المســتويات كافَّة، من اســتخدام الأرقام التَّرتيبيَّة السَّــطحيَّة، وتفســيرها، واتِّخاذ القرارات العامَّة بناءً على ذلك فقط؛ إذ لا بدَّ من أن اختيار المؤشِّــرات لكلّ تصــنيف، وفحص النِّظام بانتظام؛ لتجنُّب التَّحيُّزات الزّائدة عن الحاجة.

تشير الباحثة إلى أنَّ هذه المنهجيَّات، تهدف إلى التقاط جوانب متنوِّعة من الأداء الجامعيّ، كالإنتاج الأكاديميّ، والسُّمعة، والتَّدويل؛ ما يساعد أنظمة التَّصنيف على تقديم تفسيرات مختلفة للنَّتائج، بناء على العوامل (الببلوميتريَّة)، مثل عدد الأوراق البحثيَّة، والاستشهادات، والتَّمويل، مع مراعاة تنفيذ ذلك بصورة متكرِّرة؛ لتوضيح مدى إنتاجيَّة الجامعات، وتأثيرها.

وفي ضـــوء ما تقدَّم، يمكن القول: إنَّ التَّصـــنيفات العالميَّة للجامعات، تؤدّي دوراً حيويّاً في تحسين المقدرة التَّنافسيَّة للجامعات؛ إذ يُعَدُّ تصنيف الجامعة مرمى لقوَّة الجامعة، أو ضعفها، من حيث البحث العلميّ، وجودة التَّعليم، وتأثيرها العالميّ.

كما وترى الباحثة أن وجود الجامعات العربيَّة، في هذه التَّصـــنيفات، أو غيابها عنها، يعكس الواقع الحاليّ للتَّعليم العالي في تلك البلدان، ولعلَّ غياب بعض الجامعات العربيَّة عن هذه التَّصنيفات، مردُّه إلى تلك التَّحدِّيات الَّتي تواجهها في مجالات؛ مثل التَّمويل، والبحث العلمي، وجودة التَّعليم، ومع ذلك، فإنَّ بعض الجامعات العربيَّة، قد بذلت، ولا تزال تبذل جهوداً ملحوظة؛ لتحسين مستواها، وتعزيز وجودها في تلك التَّصـنيفات العالميَّة؛ من خلال اسـتثمارها في البحث العلميّ، وتحسـين جودة التَّعليم والبنية التَّحتيَّة الجامعيَّة، وخاصَّـة أنَّ الوجود في تلك التَّصـنيفات يُعَدُّ تحدِّياً، وفرصـة في الوقت نفسـه؛ إذ يشير إلى مكانة الجامعة في المشـهد العالميّ، ويعكس جهودها، وتحدِّياتها في مجال التَّعليم العالي، والبحث العلميّ.

المحور الثّالث: الجامعات المرموقة في التَّصنيفات العالميَّة (QS)

من خلال الاستفادة من تجارب الدول الناجحة وممارساتها الفاعلة، يمكن للجامعات استلهام الأفكار وتبني أفضل الممارسات التي تسهم في تطوير جودة التعليم، والبحث العلمي. فكان نشر قائمة بأفضل (100) جامعة عالمياً، يشكل دافعاً قوياً للجامعات لتحسين أدائها، وتحقيق التميز الأكاديمي؛ لرفع مستوى الجامعات، وتحسينه، وبخاصَّة أنَّ المنافسة الكبرى فيما بينها، تعزِّز رغبة كلّ منها في تحقيق التَّفوُّق، وتطوير المستوى؛ لتكون في إطار أفضل المؤسَّسات التَّعليميَّة على مستوى العالم، ولكن، تحسُّن وضع جامعة ما، لا يعني بالضَّرورة تدهور غيرها، بل يشجِّعها على العمل الجادّ، وبذل الجهد؛ لتحقيق المعايير المطلوبة؛ فإذا ما كان هناك متَّسع لكثير من الجامعات لتحقيق تلك المعايير؛ فإنَّ ذلك يعزِّز الفرص للتَّقدُّم، والتَّحسُّن في مختلف المؤسَّسات التَّعليميَّة، ومن هنا، يُعَدُّ هذا التَّنافس فرصة لتحسين

جودة التَّعليم، وتعزيز البحث العلميّ؛ ما يعكس التَّقدُّم، ويحفِّز على العمل الجادّ والإبداع، ومن ثَمَّ تدعو هذه الرُّؤية إلى التَّفاؤل والحفاوة، بدلاً من التَّشاؤم والقلق (التّباك، 2011).

ويؤكِّد كيالي (Kayyali,2023)، أنَّ هذه التَّصنيفات، قد لا تعكس التَّنوُّع، ونقاط القوَّة الفريدة للجامعات بصورة واضحة، وكاملة؛ إذ يتطلَّب فَهْم تصنيف الجامعات تقييماً نقديّاً لمنهجيّاتهم، ولكن، من الضَّروريّ الإقرار، والاهتمام بجوانب عديدة من الجودة الأكاديميَّة؛ لأنَّها محور التَّعليم العالي، وعامل رئيس للطَّلبة، والأساتذة، والإداريّين، وصانعي السِّياسات؛ ما يجعل تقييمها أمراً بالغ الأهمِّيَّة؛ لضمان توفير البيئة المناسبة للتَّعلُّم، والتَّنمية الفكريَّة، وإنتاج الخرّيجين بمهارات عالية، وهذا ما تؤكِّده أهمِّيَّة التَّعليم، والأنشطة، والبرامج، الَّتي تقدِّمها الجامعات بفاعليَّة؛ إذ تشير إلى الجودة الأكاديميَّة، وتعمل على إشراك العناصر كلّها: الملموسة، والمجرَّدة، الَّتي من شأنها أن تؤثِّر على مخرجات الطَّلبة التَّعليميَّة، وخبراتهم، بصورة واضحة.

وترى الباحثة أنَّه من الأهمِّيَّة ، أن تتحدَّث عن الجامعات العشر الأولى على العالم، حسب تصنيف (كيو إس)؛ فقد ازدادت المنافسة فيما بينها؛ لقياس التَّفوُّق العلميّ والعمليّ لها على مستوى العالم؛ وخضعت (1400) جامعة من الجامعات ذات الأداء القويّ لهذه المنافسة الشَّديدة، ضمن المعاييرالتّسع الموضوعة.

المراكز العشرة الأولى لعام (2023–2024)(QS,2023):

1. معهد ماساتشوستس للتّكنولوجيا – الولايات المتِّحدة الأمريكيَّة – (MIT).
2. جامعة كامبريدج – المملكة المتِّحدة – University of Cambridge.
3. جامعة أوكسفورد – المملكة المتِّحدة – University of Oxford.
4. جامعة هارفارد – الولايات المتِّحدة الأمريكيَّة –Harvard University.
5. جامعة ستانفورد – الولايات المتِّحدة الأمريكيَّة –Stanford University.
6. إمبريال كوليدج لندن – المملكة المتِّحدة – Imperial College London.
7. المعهد الفيدراليّ للتّكنولوجيا – ETH سويسرا – ETH Zurich.
8. جامعة سنغافورة الوطنيَّة – سنغافورة – Singapore.
9. جامعة لندن العالميَّة – المملكة المتِّحدة – University College London.

10.جامعة كاليفورنيا في بيركلي– الولايات المتّحدة الأمريكيَّة –California Institute Berkeley University of.

لقد وضع تصنيف(QS) هذه الجامعات في تحدٍّ كبير يدفعها إلى الاهتمام بالمحافظة على مراكزها، بزيادة حجم تمويلها المرصود بميزانيّات ضخمة؛ ليتوّج نضالاً، ومثابرة، وجهوداً، وسعياً حثيثاً؛ من أجل تحقيق الجودة، والسُّمعة الأكاديميَّة، والقدرة التَّنافسيَّة محلّيًا، وعالميّاً، كما منح الحقَّ لتلك الجامعات الَّتي تميَّزت، بأن تتبوَّأ قمَّة الهرم في التَّصنيف، وتكون رمزاً للإنجاز القوميّ؛ ما يدفعها إلى انتهاج سياسات تربويَّة؛ لتحقيق معايير(QS).

فقد احتفظ معهد (ماساتشوستس للتَّكنولوجيا) بالمركز الأوَّل، وتربَّع عليه للعام الثّاني عشر على التَّوالي، وحصلت جامعة كامبريدج على المركز الثّاني، بينما جاءت جامعة(أكسفورد) في المركز الثّالث، فيما شغلت جامعة (هارفارد) المركز الرّابع، وجاءت جامعة ستانفورد في المركز الخامس، ومعنى ذلك، أنَّ الجامعات الأمريكيَّة والبريطانيَّة، قد صُنِّفت أفضل(10) جامعات على مستوى العالم، مع وجود، وحضور لافتيْن لجامعة من (آسيا)، حالفها الحظُّ لأوَّل مرَّة؛ لتدخل في إطار أفضل(10) جامعات في العالم، وهي جامعة (سنغافورة) الوطنيَّة، الَّتي حقَّقت المركز الثّامن؛ بتقدُّمها بثلاثة مراكز، بعد وجودها في المركز الحادي عشر العام الفائت، كما تقدَّم(ETH Zurich)، إلى المركز السّابع؛ منتقلاً إليه من المركز التّاسع العام الماضي.(QS 2023) .

1. **معهد ماساتشوستس للتّكنولوجيا** – (الولايات المتِّحدة الأمريكيَّة) – (100/100) **Massachusetts Institute of Technology (MIT)**

يُعَدُّ معهد(ماساتشوستس للتّكنولوجيا) (MIT) واحدًا من أفضل الجامعات الخاصَّة في (كامبريدج) بالولايات المتِّحدة، وقد حقَّق المرتبة الأولى في تصنيف(QS) العالميّ لعام 2024؛ إذ حصل المعهد على الدَّرجة(100%)، وحافظ على المركز الأوَّل(12) عاماً؛ ما يؤكِّد أنَّه واحد من المعاهد المتقدِّمة عالميّاً في مجال التّكنولوجيا، فقد تأسَّس عام(1861)، ويضمُّ أكثر من(11,731) طالباً، منهم(3808) من الطَّلبة الدَّوليّين، كما يشتمل على(2,925) عضو هيئة تدريس: (دوليّين بنسبة 55%، ومحلِّيّين بنسبة 45%)، وتبلغ نسبة الطَّلبة إلى أعضاء هيئة التَّدريس(4:1)، وبكلمات أخرى، فإنَّ هذا المعهد، يمثِّل جامعة مستقلَّة، وتعليميَّة، ومختلطة، وممنوحة من القطاع الخاصّ، تعتمد مبدأ الابتكار التَّعليميّ بوصفه

جوهر الفلسفة التَّعليميَّة، وتنقسم هذه الجامعة إلى خمس كلِّيّات: (الهندسة المعماريَّة والتَّخطيط، والهندسة، والعلوم الإنسانيَّة، والفنون، والعلوم الاجتماعيَّة، والإدارة، والعلوم)، إلى جانب كلِّيَّة واحدة:وهي (الحوسبة).

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ (العقل، واليد)، هو الشِّعار المثير للتَّفكير لمعهد(ماساتشوستس للتِّكنولوجيا)، الَّذي يلخِّص مَهَمَّة هذه المؤسَّسة الشَّهيرة؛ لتعزيز المعرفة في العلوم، والتّكنولوجيا، وعلى الرَّغم من وجود منح لهما، إلّا أنَّ هذه المجالات ليست الخيط الوحيد لتميُّز(MIT)؛ إذ يلتحق نحو(20 %) من الطَّلبة الجامعيّين في معهد (ماساتشوستس للتّكنولوجيا) بالفرق الرِّياضيَّة، ومع (33) رياضة جامعية، يفتخر هذا المعهد بواحد من أوسع البرامج الرِّياضيَّة بين الكلِّيّات في العالم، وبخاصَّة أنَّ الحياة الجامعية فيها تتَّسم بثقافة فنِّيَّة نابضة بالحياة؛ إذ يوجد(12) متحفاً، ومعرضاً في الحرم الجامعيّ، تجذب نحو(125000) زائراً كلّ عام، ويشارك الطَّلبة في أكثر من(60) مجموعة للموسيقى، والمسرح، والكتابة، والرَّقص، كما يضمُّ المعهد أعضاء هيئة تدريس فائزين بجائزة (بولتزر)، وزملاء (غوغنهايم) (MIT, 2023).

ويقع معهد(ماساتشوستس للتّكنولوجيا) على مساحة(168) فدّاناً من الأراضي، الَّتي تمتدُّ لأكثر من ميل على طول جانب (كامبريدج) من حوض نهر تشارلز، ويمتاز الحرم الجامعيّ بمعالم غاية في الجمال، فضلاً عن المباني ذات الأساليب المعماريَّة المميَّزة، بدءاً بالكلاسيكيَّة الجديدة، وانتهاءً بالحداثة، شرع خرّيجو المعهد على المضيّ قدماً في إطلاق أكثر من(30) ألف شركة نشطة، وإيجاد (4.6) مليون فرصة عمل، وتوليد نحو(1.9) تريليون دولار، من الإيرادات السَّنويَّة، فلا عجب أنَّ أمَّة من خرّيجي معهد ماساتشوستس للتّكنولوجيا، ستكون معادلة لعاشر أكبر اقتصاد في العالم.

مبّررات تميُّز (ماساتشوستس للتّكنولوجيا):

يمتاز معهد (ماساتشوستس للتّكنولوجيا) بقوّته في مجاله؛ فهو مدرسة للطَّلبة الأقوياء بصورة استثنائيَّة، وأولئك الَّذين يحبّون الرِّياضيات، والعلوم، والتّكنولوجيا، والعمل الجادّ؛ إذ يطرح المعهد كثيراً من الواجبات الصَّعبة؛ لينجح شخص ما في حلّ إحداها كلّ بضع سنوات، ويضمُّ هذا المعهد هيئة تدريس، ودورات، وطلبة على مستوى عالميّ، ولكن، ما يميّز معهد(ماساتشوستس للتّكنولوجيا) هو ثقافته، بالموازنة مع الهيئات، والكلِّيّات الطُّلّابيَّة الأخرى؛ إذ يمتلك مجتمع المعهد عقليَّة (إنجاز المَهَمَّة)، وينظر إليها بعين الأهمِّيَّة، ويراها جزءاً من أساس مؤسَّسته، فالموازنة واقعة بين شعار جامعة (هارفارد)

(الحقيقة)، وشعار معهد (ماساتشوستس للتّكنولوجيا) (العقل، واليد)؛ ما يعني أنَّ المعهد لا يقتصر على الاكتشاف فحسب، بل إنَّه يُعنى بالتَّقدُّم أيضاً، وبخاصَّة أنَّ لديه أكبر عدد من الشَّركات النّاشئة لكلّ فرد، الَّتي تقدِّر الثَّقافة، والذَّكاء، والإبداع، والشَّغف بالعمل؛ كونها متعدِّدة التَّخصُّصات، وتمتاز بتاريخ طويل من الجهود لإنشاء مبادرات ذات تخصُّصات متنوِّعة؛ لمعالجة المشكلات الكبيرة؛ ما يسمح للطَّلبة بأخذ أيَّة دورات تهمُّهم، فلا يتعيَّن على الطّالب التَّسجيل في قسم، أو مدرسة لتلقّي الدّروس، بل يعمل مع أستاذ أو أحد أعضاء هيئة التَّدريس في أحد الأبحاث الرّائدة، ويكون عمله بصورة وثيقة (غالباً ما يكون فرديّاً) مع خبير عالميّ في مشكلة واقعيَّة (MIT, 2023).

كما يتَّسم معهد (ماساتشوستس للتّكنولوجيا) بكونه رائداً في ترخيص براءات الاختراع الخاصَّة به، والعمل جنباً إلى جنب مع الشَّركات؛ لمعرفة التَّحدِّيات الَّتي تواجهها، وتمويل كثير من الأبحاث الَّتي تجريها الشَّركات فيه، وخير مثال على ذلك (مختبر Medial Lab الشَّهير)، ولعلَّ هذا النَّشاط البحثيّ هو ما يمنح المعهد ميِّزة تنافسيَّة ذات فلسفة، تتمحور حول البحث الَّذي لا يساعد المجتمع؛ حتّى يجري تسويقه.

2. جامعة(كامبريدج – المملكة المتِّحدة) – (University of Cambridge) (99.2/100)

تُعَدُّ جامعة كامبريدج واحدة من أقدم الجامعات في العالم، والمراكز الأكاديميَّة الرّائدة، فقد تأسَّست عام (1209)، وتمتاز بأنَّها غنيَّة بالتّاريخ؛ فسمعتها في الإنجاز الأكاديميّ المتميّز معروفة في أنحاء العالم كافَّة، كما تعكس الإنجاز الفكريّ لطلبتها على مدى أكثر من ثمانية قرون، فضلاً عن الأبحاث الأصليَّة ذات المستوى العالميّ، الَّتي أجراها موظَّفوها، كما أنَّ مباني الكلِّيّات، والجامعات الشَّهيرة في(كامبريدج)، تجذب الزَّوار من أنحاء العالم كافَّة، وأمّا متاحفها ومجموعاتها؛ تعطي فكرة مثيرة عن الأنشطة العلميَّة للأكاديميَّين، والطَّلاب فيها.

وتقع (كامبريدج) في إنجلترا، في المملكة المتَّحدة، وتضمُّ(5,502) من أعضاء هيئة التَّدريس، (الدَّوليّين بنسبة 52%، والمحلِّيّين بنسبة 48%)، كما تضمَّ(21,180) طالباً جامعيّاً، منهم(7973) طالباً دوليّاً، وتبلغ نسبة الطَّلبة إلى أعضاء هيئة التَّدريس(4:1)، وتتَّخذ وكالة ضمان الجودة، والمراجعين الخارجيّين الآخرين للتَّعلُّم، والتَّدريس، من مثل الممتحنين الخارجيّين، سمعة هذه الجامعة أساساً للمنافسة، والتَّقييم؛ وبخاصَّة أنَّها من المعايير العالية، الَّتي تبلورت نتيجة فرص

التَّعلُّم المقدَّمة في (كامبريدج)، ومواردها الواســـعة؛ إذ تحتوي على مكتبات، ومتاحف، وثروة من الأنشـــطة الرّياضـــيَّة، والثَّقافيَّة، ينظِّم معظمها النَّوادي، والجمعيّات الفرديَّة، الَّتي يديرها موظَّفون، وطلبة؛ ما يعني أنَّ التَّدريس لا يقتصر على المحاضرات، والنَّدوات، والدُّروس العمليَّة، الَّتي يقودها أشـخاص هم خبراء عالميّون في مجالهم فحسب، بل يشـمل أيضـاً تعليماً أكثر تخصـيصـاً، تنظِّمه الكلِّيّات المتنوّعة.

وتضـمُّ (كامبريدج) (31) كلِّيَّة، (3) منها مخصَّصـة للنِّسـاء (نيوهول، ونيونهام، ولوسـي كافنديش)، تعمل على إيواء الطَّلبة المســـجّلين في المقرَّرات الدِّراســـيَّة، أو البحثيَّة في الجامعة، وتعليمهم، وتجمع كلّ كلِّيّة في داخلها الموظَّفين والطَّلبة من التَّخصُّصات جميعها معاً؛ ليعملوا على إجراء التَّبادل الحُرّ للأفكار؛ وتقديم إســـهام كبير في تحديد (كامبريدج) بوصـــفها مركزاً للابتكار والتّكنولوجيا، وعلى الرَّغم من أنَّ هذه الجامعة لا تقدِّم دورات في الفنون الإبداعيَّة، أو الرِّياضـة، إلّا أنَّها تقدِّم تقليداً قويّاً للإنجاز في مثل هذه المجالات؛ إذ يواصل العديد من الطَّلبة السّابقين اكتساب مكانة دوليَّة؛ بوصـفهم فنّانين، ورياضـيّين، تتضـمَّن قيام هؤلاء الفنّانين الطَّموحين بإثراء تعليمهم بمستوى عالٍ من النَّشاط خارج المحاضرات (Cambridge, 2023).

3. جامعة أكسفورد Oxford (98.9/100):

تُعَدُّ أكســـفورد مركزاً رائداً عالميّاً للتَّعلُّم، والتَّدريس، والبحث؛ بل أقدم جامعة في العالم النّاطق باللُّغة الإنجليزيَّة، ويمكنها أن تدَّعي وجودها المستمرّ مدَّة تسعة قرون، فأغلب الظَّنّ أنَّها تأسَّست عام (1096)، وتقع في (أكســـفورد)، في (إنجلترا)، في المملكة المتَّحدة، وتضـــمُّ هذه الجامعة(6,598) عضـو هيئة تدريس، و(22,152) طالباً جامعيّاً وخرّيجاً، كما تشـتمل على(44) كلِّيَّة، وقاعة، وأكبر نظام مكتبات في المملكة المتَّحدة، وتقدِّم(48) درجة جامعيَّة في مجموعة واسـعة من التَّخصُّصـات، بدءاً من العلوم التَّقليديَّة، وانتهاءً بالعلوم الإنســـانيَّة والقانون، واللُّغات، والفنون الجميلة، ويمكن للطَّلبة دراســـة برامج مشـــتركة، مثل الفلســـفة، واللّاهوت، وعلم الآثار، والأنثروبولوجيا، ولعلَّ الأمر اللّافت للانتباه في جامعة(أكسفورد)، أنَّها لا تمتلك حرماً جامعيّاً رئيساً، بل إنَّ مبانيها، ومرافقها منتشرة حول وسـط المدينة، الَّذي يعود تاريخه إلى العصـور الوسـطى، وفيها أربعة أقسـام أكاديميَّة، هي: العلوم الإنسانيَّة، والرِّياضيّات والفيزياء وعلوم الحياة، والعلوم الطِّبِّيَّة، والعلوم الاجتماعيَّة.

وتكمن قوَّة الجامعة في العلوم؛ إذ تشـــغل المرتبة الأولى في العالم في مجال الطِّبّ، وتهتمُّ بالموســيقى، الَّتي تشــكِّل حياة موســيقيَّة قويَّة فيها، إلى جانب النَّوادي، والجمعيّات الَّتي تغطّي أنواع الموســيقى كلّها، من موســيقى الجاز، إلى الموســيقى الكلاســيكيَّة، والفولكلوريَّة، كما تتَّســم أكســفورد بمكانتها الرّياضــيَّة العالية؛ إذ يشــارك أفضــل المجدِّفين كلّ عام في ســباق القوارب الشَّــهير عالميّاً، مع جامعة (كامبريدج) على نهر (التّايمز).(Oxford 2023).

ولعلَّ الأمر اللّافت للانتباه، أنَّ (أكســـفورد) تمتلك شـــبكة من الخرّيجين، تضـــمُّ أكثر من (250.000) فرد، منهم أكثر من(120) حائزاً على ميداليَّة أولمبيَّة، و(26) فائزاً بجائزة نوبل، و(7) شـــعراء حائزين على جوائز، وأكثر من (30) قائداً من قادة العالم الحديث (منهم بيل كلينتون، وأونغ ســان ســو تشــي، وإنديرا غاندي، و(26) رئيس وزراء للمملكة المتَّحدة)، ومن أبرز أســماء المفكِّرين، والعلماء البارزين لدى(أكسفورد)(تيم بيرنرز لي، وستيفن هوكينج، وريتشارد دوكينز).

وأمّا المقدرات البحثيَّة الرَّئيســة في (أكســفورد)؛ فقد أنشــأت خلال القرن العشــرين، وأوائل القرن الحادي والعشـــرين، قدرات بحثيَّة جديدة كبرى في العلوم الطَّبيعيَّة، والتَّطبيقيَّة، بما فيها الطِّبّ، ومن خلال القيام بذلك، عزَّزت دورها التَّقليديّ؛ بوصـــفها مركزاً دوليّاً للتَّعلُّم، ومنتدى للنِّقاش الفكري (Oxford 2023).

4. جامعة(هارفارد) (Harvard) (98.3/100):

تمثِّل أقدم مؤسَّســة للتَّعليم العالي في الولايات المتَّحدة(الأمريكيَّة)؛ إذ يجعلها تأثيرها، وثروتها وتصــنيفاتها واحدة من أعرق الجامعات في العالم، وتقع في (ماســاتشــوســتس)، في الولايات المتَّحدة (الأمريكيَّة)، وأمّا تأسيسها؛ فقد كان عام (1636)، وتضمُّ(4,565) عضو هيئة تدريس، و(23,936) طالباً جامعيّاً، وخرّيجاً، كما تشــتمل على(10) مدارس مانحة للدَّرجات العلميَّة، بالإضـــافة إلى معهد (رادكليف) للدِّراســات المتقدِّمة، ومســرحين، وخمســة متاحف، وتُعَدُّ موطن أكبر نظام مكتبات أكاديميَّة في العالم، والأمر اللّافت للانتباه، أنَّ طلبتها ينشــطون حول الحرم الجامعيّ، وخارجه؛ لوجود أكثر من (400) جمعيَّة طلّابيَّة رسميَّة، بما فيها من الفرص اللّامنهجيَّة، والمنهجيَّة، والرِّياضيَّة على الملعب في استاد جامعة (هارفارد)، كما أنَّها مشهورة بتعزيز أنشطة ريادة الأعمال، والكتابة، والتَّحرير في صحيفة (هارفارد) اليوميَّة؛ ما يجعل الحياة الطُّلّابيَّة تجربة غنيَّة، ومجزية ذات مكانة مرموقة؛ إذ يضــمُّ خرّيجو

جامعة (هارفارد) ثمانية من رؤســـاء أمريكا، والعديد من رؤســـاء الدُّول الأجنبيَّة، و(62) ملياردياراً، و(359) من علماء رودس، و(242) من علماء مارشـــال، إضـــافة إلى حائزين على جوائز، مثل: (بولتزر، أو جوائز نوبل، أو جوائز الأوســـكار، أو الميداليّات الأولمبيَّة)، الَّتي فاز بها (108) من خرّيجي جامعة (هارفارد) (Harvard,2023) .

5. جامعة (ستانفورد) (Stanford University) (98.1/100):

تأسَّست جامعة (ستانفورد) منذ ما يقارب من (150) عاماً على أساس متين من الهدف المجتمعيّ، وتوفِّر للطَّلبة فرصة للتَّفاعل مع الأفكار الكبيرة؛ لعبور الحدود المفاهيميَّة، والتَّخصُّصيَّة، والتَّحوُّل إلى مواطنين عالميّين، يتبنّون تنوُّع الفكر، والخبرة، ونقدِّم لهم برامج أكاديميَّة واسعة، وعميقة، عبر سبع مدارس ومجالات متعدِّدة، كالفنون، والعلوم الإنسانيَّة، والعلوم الطَّبيعيَّة والاجتماعيَّة، والهندسة، والاستدامة، والطِّبّ، والقانون، والتَّعليم، والأعمال. ولعلَّ اتِّساع نطاق التَّميُّز، وثقافة الابتكار في الجامعة؛ قد وضعها بصورة فريدة في مكانة، تمكِّنها من جذب أفضل أعضاء هيئة تدريس في العالم، والاحتفاظ بهم، ممَّن يقدِّمون للطَّلبة المعرفة، والأدوات اللّازمة لاكتشاف أفكار جديدة، وتبنّيها، والاستعداد لمهن ناجحة وحياة خدميَّة، وبذلك، يمكن لشبكة خرّيجي جامعة ستانفورد المتميِّزة، ومجتمع الخرّيجين المشاركين، أن يقدِّموا للطَّلبة إمكانيَّة الوصول مدى الحياة إلى الموجّهين، والأقران، ممَّن يساعدون في إنشاء شراكات مع العالم خارج الحرم الجامعيّ؛ ما يعزِّز مرَّة أخرى الإسهامات الجماعيَّة.

وتقع جامعة (ستانفورد) في كاليفورنيا، في الولايات المتَّحدة (الأمريكيَّة)، وأمّا تأسيسها؛ فقد كان عام(1855)، وتضمُّ(4,697) عضو هيئة تدريس، و(16,673) طالباً جامعيّاً، وخرّيجاً، وتُعَدُّ مكاناً للاكتشاف، والإبداع، والابتكار، والرِّعاية الطِّبِّيَّة ذات المستوى العالميّ، وتلتزم بمهمَّتها التَّأسيسيَّة، المتمثِّلة في إفادة المجتمع من خلال البحث، والتَّعليم؛ إذ تسعى هذه الجامعة جاهدة نحو إيجاد مستقبل مستدام للجميع، وتحفيز الاكتشافات، وتسريع التَّأثير المجتمعيّ لأبحاثها، وتعليم الطَّلبة بوصفهم مواطنين عالميّين(Stanford, 2023)

وتمتدُّ جامعة ستانفورد على مساحة(8,180) فدّاناً، وتمثِّل واحدة من أكبر الجامعات في الولايات المتَّحدة؛ إذ تشتمل على(18) معهداً بحثيّاً متعدِّد التَّخصُّصات، و(7) كلِّيّات، هي: كلِّيَّة الدِّراسات العليا في إدارة الأعمال، وكلِّيَّة علوم الأرض، والطّاقة، والبيئة، وكلِّيَّة الدِّراسات العليا في التَّربية، وكلِّيَّة الهندسة،

وكلِّيَّة العلوم الإنسانيَّة/ والعلوم، ومدرسة القانون، وكلِّيَّة الطِّبّ، كما تضمُّ هذا الجامعة (20) حائزًا على جائزة(نوبل) في مجتمعها، وتُصَنَّف بانتظام بين أفضل ثلاث جامعات في العالم، وتحظى الرِّياضة فيها بشعبيَّة كبيرة؛ إذ يستمتع الطَّلبة، وأعضاء هيئة التَّدريس، والموظَّفون بأحدث المرافق التَّرفيهيَّة، وبرامج الصِّحَّة، فضلاً عمّا تقدِّمه الجامعة من(36) نادياً رياضيّاً للاسكواش، و(33) نادياً رياضيّاً، بالإضافة إلى فصول أكاديميَّة للتَّربية البدنيَّة، والألعاب المائيَّة، والألعاب الدّاخليَّة، وبرامج المغامرات، ويشار إلى الفرق الرِّياضيَّة باسم (ستانفورد كاردينال)، وإضافة إلى ما تقدَّم، تتمتَّع هذه الجامعة بتقاليد غنيَّة في تعزيز الإبداع، والفنون؛ لوجود منطقة فنون نابضة بالحياة في الحرم الجامعيّ، ومتحفين عالميَّين، يستضيفان معارض منتظمة(Stanford, 2023).

6. جامعة (إمبريال كوليدج لندن) (Imperial College London) (97.8/100):

تُعَدُّ واحدة من أفضل عشر جامعات على مستوى العالم، وتتمتَّع بسمعة دوليَّة متميِّزة في التَّدريس، والبحث، وتلتزم بتطوير الجيل القادم من الباحثين، والعلماء، والأكاديميّين؛ من خلال التَّعاون عبر التَّخصُّصات، وتقع هذه الجامعة في قلب (لندن)، وتتعدَّد فيها تخصُّصات التَّعليم، والبحث والتَّرجمة، والتَّسويق، وتسخِّر العلوم، والابتكار؛ لمواجهة التَّحدِّيات العالميَّة، إذ إنَّها تمتلك نسبة أكبر من الأبحاث الرّائدة عالميّاً بالموازنة مع أيَّة جامعة أخرى في المملكة المتَّحدة، وذلك وفق إطار التَّميُّز البحثيّ ؛ ففي أحدث النَّتائج تأكيد على مكانتها؛ بوصفها جامعة بحثيَّة عالميَّة المستوى، بل إنَّها تشغل المرتبة الأولى في المملكة المتَّحدة بصورة عامَّة.

وتقع جامعة(إمبريال كوليدج)، في إنجلترا، في المملكة المتَّحدة، وأمّا تأسيسها؛ فقد كان عام (1855)، وتضمُّ(4,017) عضو هيئة تدريس، و(20,860) طالباً جامعيّاً، وخرّيجاً، وتركِّز على العلوم، والهندسة، والطِّبّ، والأعمال، وتقدِّم تعليماً يعتمد على الأبحاث، ويضع الباحث أمام تحدِّيات العالم الحقيقيّ دون إجابات سهلة، إلى جانب التَّعليم الَّذي يفتح كلَّ شيء أمام الأسئلة وفرص العمل؛ عبر فروق متعدِّدة الثَّقافات، والجنسيّات، ولعلَّ أحد العناصر الأكثر تميُّزاً في التَّعليم الإمبراطوريّ، هو انضمام الطَّلبة إلى مجتمع من الباحثين ذوي المستوى العالميّ، والتَّركيز على التَّطبيق العمليّ لأبحاثهم، وبخاصَّة في مواجهة التَّحدِّيات العالميَّة؛ فالمستوى العالي متعدِّد التَّخصُّصات هو ما يجعل الأبحاث فعّالة للغاية، وممّا يشهد على المكانة المرموقة لهذه الجامعة، وإسهامات موظَّفيها في مجالات تخصُّصاتهم، عدد الفائزين منهم بالجوائز، والحائزين على جائزة (نوبل) والزَّمالات المرموقة، مثل:

(الجمعيَّة الملكيَّة، والأكاديميَّة الملكيَّة للهندســـة، وأكاديميَّة العلوم الطِّبِّيَّة) (Imperial College London 2023).

7. (زيورخ) – (المعهد الفيدراليّ السّويسريّ للتّكنولوجيا) (93.3/100)
(Swiss Federal Institute of Technology) – (ETH Zurich):

جامعة تقنيَّة وعلميَّة، تلتزم بمجموعة واسعة من التَّخصُّصات، وتغطّي أقسامها السِّتَّة عشر نطاقاً علمياً واســعاً، وتعمل المبادرات الاســتراتيجيَّة، ومراكز الكفاءة، والشَّــبكات على تعزيز التَّعاون متعدِّد التَّخصُّصــات، وبذلك، يجمع التَّعليم في(ETH Zurich) بين النَّظريَّة القويَّة، والتَّطبيق العمليّ. وتقع هذه الجامعة في (زيوريخ)، في (ســويســرا)، وأمّا تأســيســها؛ فقد كان عام (1855)، وتضــمُّ (2,950) عضــو هيئة تدريس، و(21,761) طالباً جامعيّاً، وخرّيجاً، و(22) من الحائزين على جائزة (نوبل)، و(2) من الفائزين بميداليّات (فيلدز)، و(3) فائزين بجائزة (بريتزكر)، وفائز بجائزة (تورينج)، ومن أبرز خرّيجيها (ألبرت أينشــتاين)، وتهتمُّ بإجراء البحث العلميّ في مواضــيع تتراوح بين الهندســة، والعمارة، والكيمياء، والفيزياء، وتعتمد معظم برامج الدَّرجات العلميَّة على أســس رياضــيَّة قويَّة، وعلى الرَّغم ممّا يواجه الطَّلبة في(ETH) من أعباء عمل مكثَّفة، إلّا أنَّه بإمكانهم إيجاد وقت للأنشـــطة الثَّقافيَّة، والتَّرفيهيَّة، وحضـــور العديد من النَّدوات، والمؤتمرات المنتظمة في الحرم الجامعيّ؛ إذ تجلب أفضـــل العقول للتَّحدُّث في العلوم، فضـــلاً عن المشـــاركة في مجموعة كبيرة من الألعاب الرِّياضـــيَّة المتنوِّعة المتوافرة في الحرم الجامعيّ، الَّتي تمكِّن طلبة(ETH) من تمرين أجسادهم؛ ما جعلهم يعرضون أفضل حركاتهم منذ ثمانينات القرن التّاسع عشر، في (Polyball)، ذلك الحدث الكرويّ الكلاسيكيّ، ولا يقتصـر الأمر على الرِّياضــة فحسـب، بل تهتمُّ هذه الجامعة بالموسـيقى، وتخصِّـص وقتاً في شــهر (نوفمبر) من كلّ عام، لإقامة حفلات (الأوركسـترا)، والفرق الموسـيقيَّة في المبنى الرَّئيس لها (ETH, 2023).

8. جامعة سنغافورة الوطنيَّة (National University of Singapor) (92.7/100):

تقدِّم جامعة سـنغافورة الوطنيَّة تجربة عالميَّة، وآسـيويَّة واسـعة، وعميقة، وصـارمة؛ ما يجعل التَّعليم فيها الأفضل على مستوى آسيا، والعالم، وممّا يميِّزها، أنَّ التَّسجيل فيها صالح لمدَّة (20) عاماً من تـاريخ القبول الجـامعيّ؛ فـالخرّيجون مؤهَّلون تلقـائيّـاً للالتحـاق بـدورات التَّعلُّم مـدى الحيـاة.

وتقع الجامعة في سنغافورة، وأمّا تأسيسها؛ فقد كان عام(1980)، وتضمُّ(4,396) عضو هيئة تدريس، و(31,241) طالباً من طلبة البكالوريوس، والدِّراسات العليا، وتشتمل على (17) كلِّيَّة ومدرسة، في(3) أفرع جامعيَّة، كما يتضمَّن تعليمها التَّحويليّ منهجاً دراسيّاً واسع النِّطاق؛ إذ يعمل أكثر من (38000) طالباً، من (100) دولة، على إثراء المجتمع بوجهات نظرهم الاجتماعيَّة، والثَّقافية المتنوِّعة، ومن جهة أخرى، تسعى جامعة سنغافورة الوطنيَّة نحو إيجاد بيئة داعمة، ومبتكرة؛ لتعزيز المشاريع الإبداعيَّة داخل مجتمعها.

وأمّا المدارس الـ 17 فيها؛ فتتوزَّع على: الآداب، والعلوم الاجتماعيَّة، والحوسبة، والتَّعليم المستمرّ مدى الحياة، وطبّ الأسنان، والتَّصميم، والبيئة، ومدرسة(ديوك–NUS) الطِّبّيَّة، والهندسة، والعلوم التَّكامليَّة الهندسيَّة، وقانون الدَّواء، والموسيقى، والصِّحَّة العامَّة، والسِّياسة العامَّة، والعلوم، وبرنامج طلبة الجامعة في كلِّيَّة (ييل–NUS)، وتمتاز جامعة سنغافورة الوطنيَّة باعتمادها نهجاً متكاملاً متعدِّد التَّخصُّصات للبحث، والعمل مع شركاء من الصِّناعة، والدولة، والأوساط الأكاديميَّة؛ لمعالجة القضايا الحاسمة، والمعقَّدة ذات الصِّلة بآسيا، والعالم. وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ الباحثين في مدارس جامعة سنغافورة الوطنيَّة، وكلِّيّاتها، يغطّون (30) معهداً، ومركزاً بحثيّاً على مستوى الجامعة، إضافة إلى مراكز التَّميُّز البحثيَّة، بما فيها من مجموعة واسعة من المواضيع: كالطّاقة، والاستدامة البيئيَّة، والعلاج والوقاية من الأمراض الشّائعة بين الآسيويّين، وإدارة المخاطر، ومرونة النُّظم الماليَّة، ولعلَّ أحدث تركيز بحثيّ للجامعة، يتمثَّل في استخدام علوم البيانات، وأبحاث التَّحسين، والأمن السّيبرانيّ؛ لدعم مبادرة (Smart Nation) في سنغافورة (NUS, 2023).

9. كلِّيَّة لندن الجامعيَّة (UCL University College London) (92.4/100):

تأسَّست جامعة (لندن) عام (1836)، بعد أن حصلت على أوَّل ميثاق ملكيّ لها؛ وكانت بمثابة مجلس امتحانات لمنح الدَّرجات العلميَّة للطَّلبة من كلِّيَّتين: كلِّيَّة لندن الجامعيَّة، وكلِّيَّة (كينجز) لندن، ولكن، أعيد تشكيلها عام (1900) في الهيكل الفيدراليّ، وعلى مدى القرنين الماضيين، نما اتِّحاد جامعة لندن؛ ليكون أحد أكبر الهيئات الطُّلّابيَّة، وأكثرها تنوُّعاً في العالم؛ إذ يضمُّ أكثر من(250) ألف طالب من (190) دولة، ويعمل على تقديم أفضل تعليم عالٍ في المملكة المتَّحدة، ولا تزال هذه الجامعة تقدِّم التَّعليم الرّائد عالميّاً؛ إذ تقدِّم أكثر من(675) برنامجاً للدِّراسات العليا، والبحثيَّة، والتَّعليم الأوَّليّ للمعلِّمين عبر مجموعة واسعة من التَّخصُّصات. وتقع هذه الجامعة في لندن، في المملكة المتَّحدة، وتضمُّ

(7,328) عضو هيئة تدريس، و(36,903) من طلبة البكالوريوس، والدِّراسات العليا، وتمتاز بوجود (30) حائزاً على جائزة (نوبل) بين موظَّفيها، وطلبتها السّابقين؛ وتُصنَّف أفضل جامعة في المملكة المتَّحدة، من حيث القوَّة البحثيَّة في إطار التَّميُّز البحثيّ (UCL, 2023).

10. جامعة(كاليفورنيا، بيركلي) (University of California, Berkeley) (90.4/100):

كان تأسيس هذه الجامعة عام (1868)، وفيها (3,457) عضو هيئة تدريس، يعمل منهم (1525) عضواً بدوام كامل، وفيها(42,094) طالباً من طلبة البكالوريوس، والدِّراسات العليا، وأمّا تميُّزها؛ فنابع من تنوُّع برامجها؛ إذ تقدِّم(100) برنامج للدِّراسات العليا في مجالات: (البنيان، والفنّ، وإدارة الأعمال، وعلوم الكمبيوتر، والهندسة الكهربائيَّة، والتَّعليم، والصّحافة، والقانون، والرِّياضيات، والرِّعاية الاجتماعيَّة).

وقد تضمَّن تصنيف هذا العام للجامعة، مقاييس تعتمد على الاستدامة، ونتائج التَّوظيف، وشبكة الأبحاث الدَّوليَّة، وتُعَدُّ هذه الجامعة موطناً لبعض أعظم العقول في العالم، ممَّن يقودون أكثر من(130) قسماً أكاديميّاً، و(80) وحدة بحثيَّة متعدِّدة التَّخصُّصات، ويعالجون التَّحدِّيات الأكثر أهمِّيَّة في العالم، أنَّ جامعة (كاليفورنيا) في بيركلي، قد ظلَّت أكثر من(150) عامًا، تعيد تصوُّر العالم من خلال تحدّي التَّقاليد، وتوليد قيمة فكريَّة، واقتصاديَّة، واجتماعيَّة فريدة، وتضمُّ عدداً من الفائزين بجائزة (نوبل)، يزيد عددهم عن (26) عضواً، إضافة إلى الفائزين بجوائز أخرى، وعددهم(35) خرّيجاً، والاهتمام بالخرّيجين أمر طبيعيّ في هذه الجامعة؛ فقد صمَّم موقع لهم، باسم: (My Berkeley)، وهو موقع مركزيّ عبر الإنترنت، يتيح الوصول إلى الخدمات الجامعيَّة، وأدوات التَّواصل، وخيارات التَّعلُّم مدى الحياة، وفرص التَّطوُّع للمجتمع الدّيناميكيّ، وفيه أكثر من (550) ألف خرّيج حيّ في أنحاء العالم كافَّة، وتسعى الجامعة، في خططها المستقبليَّة، نحو توسيع هذا الموقع؛ ليشمل مجموعة من الحلول، الَّتي تدعم احتياجات خرّيجيها، بما في ذلك التَّوجيه، والوظائف، والتَّدريب الدّاخليّ (Berkeley, 2023).

المحور الرّابع: الجامعات الفلسطينيَّة (Palestinian Universities) :

تعود الجذور التّاريخيَّة لنظام التَّعليم العالي في دولة فلسطين، إلى سنوات الثَّلاثينّات والأربعينّات، عندما بدأ عدد من الطَّلبة بالالتحاق بمؤسَّسات التَّعليم العالي؛ ففي أعقاب الاحتلال

الإسرائيليّ برزت تغيُّرات اقتصاديَّة، واجتماعيَّة؛ ما دفع المجتمع الفلسطينيّ إلى الاعتماد على نفسه في التَّخطيط، وبناء مؤسَّساته، وبخاصَّة التَّعليميَّة، وقد كانت أولى المبادرات عام(1971)؛ بإنشاء كلِّيَّة الشَّريعة في الخليل، ومن ثَمّ افتتاح الجامعات في سنوات متتالية: بيت لحم، وبيرزيت، والنَّجاح الوطنيَّة، وجامعة القدس، والقدس المفتوحة، فالأهليَّة ببيت لحم، وجامعة الاستقلال، ثمَّ جامعة خضوريّ؛ ما دفع رؤساء البلديّات، ومجمَّع النّقابات، ورؤساء الجامعات، ومجالس أمنائها إلى إنشاء مجلس التَّعليم العالي عام (1990)، الَّذي جمع الجامعات، والكلِّيّات، وأصبح أمراً واجباً، وملزماً أخذُ موافقة مجلس التَّعليم العالي؛ لافتتاح أيَّة كلِّيَّة، أو تخصُّص جديد (هيئة التَّحرير، 2012).

وهكذا، فإنَّ تأسيس المؤسَّسات التَّعليميَّة العالية في فلسطين، يعكس تطوُّراً حضاريّاً، وثقافيّاً مهمّاً، ويعبِّر، في الوقت نفسه، عن رغبة في تعزيز الهُوِيَّة الوطنيَّة، ومواجهة التَّحدِّيات السِّياسيَّة والثَّقافيَّة، الَّتي تواجه الشَّعب الفلسطينيّ، فعلى الرَّغم من الظُّروف الصَّعبة الَّتي عاشها الفلسطينيّون، إلّا أنَّهم قد تمكَّنوا من إقامة مؤسَّسات تعليميَّة، تمثِّل نقطة تميُّز، وإبداع في التَّعليم، وتشجِّع على الابتكار، والبحث العلميّ، وتطوير المجتمع بما يتلاءم مع تطلُّعاته، واحتياجاته، وفضلاً عن ذلك، تعمل هذه المؤسَّسات على تعزيز القيم الوطنيَّة، والثَّقافيَّة الفلسطينيَّة؛ من خلال برامجها التَّعليميَّة، والبحثيَّة، وخدماتها المجتمعيَّة، وبذلك، يمثِّل تأسيس مثل هذه المؤسَّسات التَّعليميَّة في فلسطين ركيزة أساسيَّة في بناء المجتمع، ويعكس الإصرار على البقاء والتَّطوُّر، على الرَّغم من التَّحدِّيات الصَّعبة الَّتي تواجه الفلسطينيّين.

وأمّا وزارة التَّربية والتَّعليم؛ فقد تأسَّست عام (1994)، بعد أن تسلَّمت السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة؛ نتيجة اتِّفاق أوسلو المبرم بين منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، وسلطة الاحتلال، وأمّا وظائفها؛ فتتمثَّل في الإشراف على نموّ التَّعليم العالي؛ من خلال مجالسها، وهيئاتها، وإدارتها، وفي عام(2002)، دُمجت وزارة التَّعليم العالي، والبحث العلميّ مع وزارة التَّربية والتَّعليم، وصارتا وزارة واحدة، تشرف على مراحل التَّعليم جميعها، بدءاً من رياض الأطفال، وانتهاءً بالتَّعليم الجامعيّ، وتوالى الدَّمج والفصل فيما بينهما؛ تبعاً للحكومات المتعاقبة (وزارة التربية التّعليم العالي الفلسطينيّة ، 2023).

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ وزارة التَّعليم العالي الفلسطينيَّة، قد حدَّدت مهامَّها الرَّئيسة؛ للنُّهوض بالتَّعليم والبحث العلميّ، على النَّحو الآتي (هيئة التَّحرير، 2012):

- تحسين جودة التَّعليم العالي.
- تحسين الأجهزة الإداريَّة في مؤسَّسات التَّعليم العالي، وتطويرها.
- تجذير التَّفاعل بين مؤسَّسات التَّعليم العالي، والقطاع الخاصّ.
- التَّركيز الشُّموليّ على البُعد التَّطبيقيّ للتَّعليم العالي الفلسطينيّ.
- التَّركيز على البحث العلميّ؛ بوصفه أحد مقوِّمات التَّعليم العالي.

وأمّا الأهداف الاستراتيجيَّة وزارة التربية التّعليم العالي الفلسطينيّة (2023)؛ فقد حدَّدتها على النَّحو الآتي:

- ضبط الجودة، وتحسين نوعيَّة مخرجات مؤسَّسات التَّعليم العالي.
- رفع نسبة الالتحاق، وبخاصَّة للفئات المهمَّشة، والمناطق المهدَّدة.
- إصلاح إدارة التَّعليم العالي، وتطويرها، والارتقاء بمستوى البحث العلميّ.
- ضمان الفاعليَّة في التَّنمية المستدامة، وتعزيز التَّوجُّه نحو التَّعليم التّقنيّ.

هيكليَّة التَّعليم العالي في فلسطين:

تتكوَّن هيكليَّة التَّعليم العالي من الإدارات والمؤسَّسات التّابعة، وفي السِّياق نفسه، يمكن تقسيم هذه الهيكليَّة إلى عدَّة مستويات (وزارة التَّربية والتَّعليم العالي، 2023):

- **المستوى الوزاري:** يشمل الوزارة ذاتها، والإدارات التّابعة لها، مثل إدارات: التَّخطيط، والسِّياسات التَّعليميَّة، والإشراف على الجامعات، والمعاهد، والمراكز التَّعليميَّة العالية الأخرى.
- **المستوى الجامعيّ:** يشمل الجامعات، والمعاهد، والمراكز التَّعليميَّة العالية الفرعيَّة التّابعة للوزارة، الَّتي تتضمَّن: الإدارات، والأقسام، والمعاهد البحثيَّة، والأقسام الأكاديميَّة المختلفة.
- **الهيئات البحثيَّة والتّقنيَّة:** تشمل الهيئات الوطنيَّة، والمؤسَّسات البحثيَّة، والتّقنيَّة المستقلَّة، الَّتي تسهم في تطوير البحث العلميّ، والتّقنيّ، وتقديم الخدمات في مجالات محدَّدة.
- **المكاتب والإدارات الفنِّيَّة والقانونية:** تشـــمل المكاتب التَّقليديَّة، مثل: المكتب الإعلاميّ، والقانونيّ، والماليّ، ومكاتب الدَّعم الفنِّيّ، والإداريّ.

- **المؤسَّسات التَّعليميَّة الخاصَّة، والمؤسَّسات الأخرى ذات الصِّلة:** تشمل الجامعات، والمعاهد الخاصَّة، والمراكز التَّعليميَّة العالية ذات الاستقلاليَّة التّامَّة عن الجهات الرَّسميَّة، فضلاً عن الهيئات، والمؤسَّسات العاملة في مجالات تطوير التَّعليم، والبحث العلميّ.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ القانون رقم (6) لعام (2018)، ينظِّم التَّعليم العالي في فلسطين؛ بتوفير الإطار القانونيّ اللّازم لتنظيم مؤسَّساته في البلاد، وإدارتها، والنَّصِّ على حقّ كلّ مواطن في استكمال تعليمه العالي، وتحديد الوضع القانونيّ لمؤسَّسات التَّعليم العالي، وتصنيفها إلى أنواع مختلفة، هي: الحكوميَّة، والعامَّة، والخاصَّة، و(الأونروا) (الحسنات،2022).

ويقوم مجلس التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم العالي بوضع الأنظمة، والتعليمات التي تنظم عمل جميع مؤسسات التعليم العالي في فلسطين. وتقدم الوزارة الدعم والتمويل لمؤسسات التعليم العالي الحكومية بشكل كامل، بينما تقدم تمويلًا جزئيًا لمؤسسات التعليم العالي غير الحكومية. وعلى الرغم من استقلالية معظم مؤسسات التعليم العالي، إلا أنها ملتزمة بتطبيق التعليمات، والأنظمة التي يقرها الوزارة، ومجلس التعليم العالي، مما يضمن تنظيم العملية التعليمية، وسيرها وفقًا للمعايير، والمبادئ المعتمدة. (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2023).

مؤسَّسات التَّعليم العالي في فلسطين:

يرى السّطريّ (2011)، أنَّ تميُّز الجامعات الفلسطينيَّة في بداياتها بحجمها الصَّغير، قد جعلها أفضل من النّاحية التَّربوية قياساً إلى الجامعات الكبيرة؛ إذ يشعر الطَّلبة بانتماء أكبر، ويبنون علاقات متينة مع الهيئة التَّدريسيَّة، وأمّا التَّوزيع الجغرافيّ لتلك الجامعات الفلسطينيَّة؛ فقد أسهم في نهضة المجتمعات المحلِّيَّة الَّتي تستضيفها.

وانطلاقاً من هذا الأساس، تُعَدُّ الجامعات، والمعاهد، والكلِّيّات، بصورة عامَّة، مصدراً للثَّقافات، وتقدير مدى تقدُّم الشُّعوب، ومقدرتها على مواجهة التَّحدِّيات؛ فالتَّعليم في نظر الشَّعب الفلسطينيّ جزء من الصُّمود، والتَّحدّي للاحتلال، وممارساته؛ ما يلقي واحدة من المسؤوليّات الكبيرة على عاتق التَّعليم العالي الفلسطينيّ، تتمثَّل في الحفاظ على الهُوِيَّة الفلسطينيَّة، والتَّصدِّي لمحاولات تدمير الشَّعب الفلسطينيّ.

وتتَّسم مؤسَّسات التَّعليم العالي بتوفير بيئة تعليميةً، والاعتماد على هياكل أكاديميَّة، وإداريَّة متخصِّصة؛ لضمان تقديم التَّعليم بأعلى مستويات الجودة، وتوفير فرص للطَّلبة؛ لاكتساب المعرفة والمهارات اللّازمة لممارسة مختلف المهن، والمجالات، وتشجيع البحث العلميّ، والابتكار، ويمكن تصنيف هذه المؤسَّسات إلى الأنواع الآتية (وزارة التربية التّعليم العالي الفلسطينيّة، 2023):

– مؤسَّسات التَّعليم العالي الحكوميَّة: تتبع وزارة التَّعليم العالي، والبحث العلميّ في دولة فلسطين، وتهدف إلى توفير التَّعليم العالي للطَّلبة الفلسطينيّين، وتطوير المقدرات البشريَّة في المنطقة، وتُعَدُّ جزءاً أساسيّاً من البنية التَّحتيَّة للتَّعليم في فلسطين.

– مؤسَّسات الأونروا للتَّعليم العالي: تُعَدُّ مؤسَّسات مهمَّة في توفير التَّعليم العالي للّاجئين الفلسطينيّين؛ إذ تقدِّم درجات الدّبلوم المتوسِّط، والبكالوريوس، والدَّورات التَّدريبيَّة المهنيَّة، والتّقنيَّة، وتؤدّي دوراً حيويّاً في تحسين فرص التَّعليم للفلسطينيّين المهمَّشين.

– المؤسَّسات الخاصَّة في التَّعليم العالي: يموِّلها القطاع الخاصّ، والمؤسسات غير الحكوميَّة، والأفراد، وتُعَدُّ مبادرات مهمَّة لتوفير فرص التَّعليم العالي للطَّلبة، وتقديم برامج تعليميَّة متنوِّعة ومرنة، تلبّي احتياجاتهم.

تشير الباحثة، وبصورة عامَّة إلى أن هذه المؤسَّسات في النِّظام التَّعليميّ الفلسطينيّ تتكامل ؛ لتوفير فرص التَّعليم العالي للشَّباب، وتطوير الموارد البشريَّة في فلسطين. وكغيرها من المجالات، فإنَّ الحياة الجامعيَّة في فلسطين، تواجه عدداً من التَّحدِّيات؛ إذ يعيش الفلسطينيّون ظروفاً، وأوضاعاً صعبة للغاية، من حصار، ودمار على كافة الأصعدة؛ ما يؤدّي إلى واقع تربويّ صعب، وقاسٍ، يضع الميدان، والعمل التَّربويّ في مواجهة تحدِّيات جمَّة، ويدفع صانعي السِّياسات إلى توجيه المسار نحو تطوير التَّعليم أفقيّاً، ورأسيّاً، بما يتوافق، ورؤى الدولة الفلسطينيّة، وفلسفتها.

وتؤكِّد الدِّراسة الَّتي أصدرها المجلس الاقتصاديّ الفلسطينيّ للتَّنمية، والإعمار بكدار (2020)، حول أزمة التَّعليم العالي في فلسطين، والجهود المبذولة من أجل التَّطوير؛ وصنع سياسات تربويَّة قادرة على تخطّي الفجوات العلميّة، والتِّكنولوجية، من جهة، والتَّوافق مع حاجة المجتمع الفلسطينيّ، من جهة أخرى، ، بوجود عدَّة تحدِّيات تواجه هذا القطاع، منها:

1. **النِّسبة المنخفضة من الشَّباب الملتحقين بالبرامج العلميَّة:** تشير الدِّراسة إلى أنَّ ما نسبته (20%) فقط من طلبة التَّعليم العالي في فلسطين ملتحقون بالبرامج العلميَّة.
2. **الهياكل الإداريَّة الضَّعيفة في الجامعات:** يشير التَّقرير إلى ضرورة إصلاح الخلل في الهياكل الإداريَّة للجامعات؛ ما يتطلَّب إجراء تحسينات في التَّخطيط، والإدارة؛ لضمان تقديم خدمات تعليميَّة عالية الجودة.
3. **تحدِّيات تأثيرات المستقبل:** يشير التقرير إلى أهمية التعليم العالي في بناء مستقبل مستدام للمجتمع الفلسطيني، خاصة مع نسبة عالية من الشباب في السكان، وبالتالي يجب التركيز على إيجاد حلول لتحسين جودة التعليم العالي، وزيادة الفرص الدراسية للشباب.

وفي ضوء التَّحدِّيات المذكورة، فإنَّ إصلاح التَّعليم العالي؛ يتطلَّب اتِّخاذ إجراءات فاعلة، انطلاقاً من تطوير السِّياسات التَّعليميَّة، وتعزيز الاستثمار في التَّعليم العلميّ، والتّقنيّ، وتحسين الهياكل الإداريَّة، والحوكمة، فضلاً عن دعم البحث العلميّ، وتوفير البنية التَّحتيَّة اللّازمة لتعزيز التَّطوُّر، والتَّقدُّم في قطاع التَّعليم. وكما يشير جرار (2014) إلى أنَّ التَّعليم العالي في فلسطين، يواجه نوعين رئيسين من التَّحدِّيات، هما:

1. **مشكلة التَّمويل:** تعاني مؤسَّسات التَّعليم العالي في فلسطين من عجز في موازناتها؛ إذ لا تستطيع زيادة الإيرادات من خلال رفع أقساط الطَّلبة؛ بسبب فقر المجتمع الفلسطيني؛ ما يؤدّي إلى صعوبة توفير رواتب مناسبة لأعضاء هيئة التَّدريس، ويسهم في هجرة مثل تلك الكفاءات العلميَّة؛ بحثاً عن وظائف توفِّر لهم مزايا ماليَّة أكبر.
2. **جودة التَّعليم العالي:** يؤثِّر نقص التَّمويل على رواتب الهيئة التَّدريسيَّة؛ ما ينعكس سلباً على نوعيَّة التَّعليم العالي المقدَّم؛ إذ يمكن للتَّخلُّف في تلك الرَّواتب أن يؤثِّر على استقطاب الكفاءات العلميَّة، والحفاظ عليها؛ ما يؤدّي في النِّهاية إلى تراجع جودة التَّعليم، وفقدان الجامعات أعضاء هيئة تدريس ذوي كفاءة عالية.

ويشير عثمان (2020)، في قراءته النَّقديَّة، إلى متطلَّبات الخروج من أزمة التَّعليم العالي في فلسطين، متمثِّلة في بذل جهود شاملة، ومتكاملة، وتعزيز التَّعاون، والشَّراكات بين الجامعات، والقطاعات الحكوميَّة، والخاصَّة، والمجتمع المدنيّ، فضلاً عن تعزيز التَّعاون الدَّوليّ والتَّبادل الأكاديمي، والثَّقافيّ مع الجامعات، والمؤسَّسات الأخرى، على الصَّعيدين: الإقليميّ، والدَّوليّ، وتشجيع

البحث العلميّ، والابتكار، ودعمه؛ بوصفه جزءاً أساسيّاً من مَهَمَّة الجامعات، وتوفير البيئة المناسبة والموارد اللّازمة لتطوير البحث العلميّ، كما أنَّه من الأهمِّيَّة بمكان، وضع تشريعات، وأنظمة فرعيَّة، تحدِّد بدقَّة كيفيَّة تشكيل مجالس الجامعات، وتعيين رؤسائها، وتحديد صلاحيّاتهم؛ بما يتماشى مع المبادئ، والقيم المعتمدة على الشَّفافيَّة، والحوكمة الرَّشيدة في المؤسَّسات التَّعليميَّة، وبخاصَّة في ظلّ الدَّور المهمّ، الَّذي يمكن أن يؤدّيه القانون العامّ في توجيه هذه العمليّات، وتقديم الإطار القانونيّ اللّازم ؛ لتطبيق مبادئ العدالة، والنَّزاهة في جوانب إدارة الجامعات كلّها.

وأمّا هيكليَّة الجامعات؛ فيشير إليها محمّد (1999)، مؤكِّداً اعتماد معظمها في إدارتها على نظام المجالس، الَّتي تتكوَّن من الآتية:

- مجلس الأمناء: يمثِّل واجهة، ويوفِّر التَّمويل أحياناً، ويتكوَّن من شخصيّات اعتباريَّة، تؤدّي دوراً في المجتمع، وتهتمُّ بالعمليَّة التَّعليميَّة، ولا توجد أيَّة معايير لاختيارهم.
- مجالس التَّعليم، والكلِّيّات: يُعَدُّ مجلس الجامعة، أو الكلِّيَّة، الهيئة الإداريَّة التَّنفيذيَّة الأعلى في المؤسَّسة، ويضمُّ الرَّئيس، ونوّابه في المجالات المختلفة، وعدداً من عمداء الكلِّيّات، ويكون مسؤولاً عن سير الأمور اليوميَّة، والقبول، والموازنات، والتَّرقيات، والرّقابة، وقضايا الجامعة كلّها، ومنها الأكاديميَّة.
- المجلس الأكاديميّ: يتكوَّن من العمداء، ومندوبي الدَّوائر الأكاديميَّة، ويشرف على سير العمليَّة الأكاديميَّة، وكلّ ما يتَّصل بالبرامج، والمساقات، والعلامات، وتوجيه التَّحذيرات، والتَّنبيهات الأكاديميَّة للطَّلبة، والفصل، ولكنَّه، لا يتدخَّل في التَّنظيم الإداريّ، أو التَّطوير.
- مجلس الكلِّيَّة: يقوم كلّ مجلس بوضع سياسته الخاصَّة بكلِّيَّته، ويوصي بفتح فروع وتخصُّصات جديدة، ويتشكَّل من رؤساء الدَّوائر، ويقتصر عمله في مسار عمل الكلِّيَّة فقط.

يرى بركات (2016) في مؤسّسات التَّعليم العالي في فلسطين، أنَّها تتمتَّع باستقلاليَّة إداريَّة وماليَّة إلى حدّ ما؛ بحكم الاحتلال، ومع ذلك، فإنَّ التَّعليم الَّذي يُعَدُّ استراتيجيَّة بقاء، قد تأثَّر سلباً بالوضع السِّياسيّ، وحال دون نموِّ مؤسَّساته، أو تطوّرها، منذ النَّكبة، وحتّى الانتفاضة الثّانية من تاريخ النِّضال الفلسطينيّ، ولعلَّ أبرز المشكلات الَّتي تعاني منها تلك المؤسَّسات، تتمثَّل في نوعيَّة التَّعليم، وقدرته التَّنافسيَّة المحلِّيَّة، والإقليميَّة، ولكن، تغيَّرت الأحوال بمجيء السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة؛ إذ سنَّت العديد

من القوانين؛ لتشكِّل إطاراً لإصلاح قطاع التَّعليم العالي، وتطويره، في إطار دعم المؤسَّسات الوطنيَّة، ومساندتها؛ من أجل بناء الدَّولة الفلسطينيَّة المرتقبة .

نصَّت المادَّة (10)، من القانون رقم (11) لسنة (1998)، الصّادر عن السُّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، بشأن التَّعليم العالي، على أنَّ مؤسَّسات التَّعليم العالي، تُصنَّف من حيث التَّأسيس إلى: مؤسَّسات التَّعليم العالي الحكوميَّة، وتنشأ بقرار من مجلس الوزراء الفلسطينيّ، وتتبع للوزارة إداريّاً، وماليّاً وقانونيّاً، ومؤسَّسات التّعليم العالي العامَّة: (مؤسَّسات غير هادفة لتحقيق الرِّبح)، وتنشأ بموجب أحكام هذا القانون، ومؤسَّسات التَّعليم العالي الخاصَّة: (منها الرِّبحيَّة، وغير الرِّبحيَّة، وهي مسجَّلة وفق قانون الشَّركات)، وتنشأ بموجب أحكام هذا القانون. وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ فلسطين تضمُّ (21) جامعة، منها (9) جامعات عامَّة، و(8) جامعات خاصَّة، و(4) جامعات حكوميَّة، وفيما يتَّصل بالجامعات الـ (14) الموجودة في الضِّفَّة الغربيَّة، فيوضِّحها الجدول (6) الآتي:

الجدول (6): توزُّع الجامعات الفلسطينيَّة (الضِّفَّة الغربيَّة) حسب نوعها، وسنة التَّأسيس، والعاملين، والطَّلبة، والبرامج

النَّوع	الجامعة	التَّأسيس	الطَّلبة	الأكاديميّون	الكلّيّات	البرامج
جامعات عامَّة	الخليل	1971	10112	650	11	107
	بيرزيت	1972	14743	560	9	127
	بيت لحم	1973	3298	212	6	45
	النَّجاح الوطنيَّة	1977	25000	1425	11	219
	القدس	1978	12712	934	17	110
	القدس المفتوحة	1991	37087	911	8	39
	بوليتكنك فلسطين	1999	4815	134	10	83
حكوميَّة	العربيَّة الأمريكيَّة	2000	11051	503	14	119
	فلسطين التّقنيَّة / خضوريّ	2007	10757	315	10	102
	الاستقلال	2007	1320	33	5	13
	نابلس التّقنيَّة	2021	337	30	5	2
جامعات خاصَّة	فلسطين الأهليَّة	2007	2770	110	7	44
	الزَّيتونة	2018	357	29	4	19
	دار الكلمة	2021	357	27	5	25
المجموع				5873		

المصدر:(وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطينية،2023).

ترتيب الجامعات الفلســـطينيَّة(الضـــفة الغربية– المحافظات الشـــمالية) في التَّصـــنيف العالميّ للجامعات(QS) عالمياً وعربياً :

دخلت جامعات فلســـطينيَّة في تصـــنيف (QS) العالميّ، في العام (2024)، وفيما يأتي معلومات عن ترتيب تلك بين الجامعات العربيَّة عالمياً، وعربياً ، وفق هذا التَّصنيف:

1- جامعة النجاح الوطنية:

تقع في مدينة (نابلس)، شمال الضفة الغربية، وفي عام (1918) شهد بداية مسيرتها فقد تأسست كمدرسة ابتدائية تحت اسم مدرسة النجاح الوطنية، وكانت تضم كافة المراحل الدراسية من الابتدائية الى الثانوية، وبقيت الى عام (1941) ثم تحولت إلى كلية، وتضم معهداً لإعداد معلمين الى جانب المراحل التعليمية الثلاث؛ ولازدياد أعداد الطلبة المقبلين على التعليم العالي، فقد قلصـــت من أعداد الطلبة من المراحل التعليم العام لتتحول من كلية إلى جامعة عام (1977). ومنذ ذلك الحين، نمت الجامعة لتصبح واحدة من أبرز المؤسسات التعليمية في فلسطين، والمنطقة، حيث استمرت في تقديم التعليم العالي بمستوياته المتميزة، وتطورت لتشمل مجموعة واسعة من التخصصات والبرامج الأكاديمية.حلت جامعة النجاح الوطنية في فئة(1001–1200) عالمياً،(51–60) عربياً، وتصنيف خمس نجوم (QS) وهي أكبر جامعة في فلسطين، وواحدة من أكبر الجامعات، وأقدمها في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. وتضم حالياً أكثر من (20000) طالباً موزعين على(11) كلية، و(300) بروفسور، كما تشمل الجامعة(114) برنامج بكالوريوس، و(70) برنامج ماجستير، و(9) برامج دكتوراة. تقع جامعة النجاح التي يديرها مجلس أمناء في مدينة نابلس شـــمال الضـــفة الغربية. بالإضافة إلى كلية هشام حجاوي التكنولوجية، وكلية الشرف، وكلية النجاح الوطنية للمجتمع. حصلت جامعة النجاح على العديد من الجوائز في العلوم، والإنسانيات منذ تأسيسها، تعكس هذه الجوائز الجهود المتضـــافرة، وطموحات إدارة الجامعة. حصـــلت جامعة النجاح على شـــهادة التميز الأوروبية من المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة(EFQM) ؛ لتكون الجامعة أول جامعة فلسطينية تتبنى البرنامج الأوروبي للمؤســـســـة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM)، وتنضـــم إلى نخبة من الجامعات العربية، والأوروبية الملتزمة لهذا البرنامج، وحصلت سبعة برامج هندسية فيها، على اعتماد مجلس الاعتماد للهندسة، والتكنولوجيا(ABET) ، كونها البرامج الأولى، والوحيدة في فلسطين التي تحصل على هذا الاعتماد الدولي(www.najah.edu).

2- جامعة بيرزيت:

تقع في مدينة رام الله على بعد(20) كم شمال غرب القدس ، ويعود تاريخ الجامعة إلى عام(1924) عندما تأسست كمدرسة في بلدة بيرزيت، ثمّ تحولت إلى كلية عام (1942)، وأصبحت جامعة في عام (1972). وهي الآن جامعة فلسطينية متميزة ذات حرم جامعي حديث.إنّ جامعة بيرزيت، طوال وجودها، هي نتاج العمل، والعقول، والموارد الفلسطينيّة. تطورت الجامعة استجابة لمتطلبات التّعليم العالي المتزايدة في فلسطين. وعلى الرغم من كل الصعاب بما في ذلك القيود الصارمة على التطوير الأكاديمي، والحرية التي يفرضها الاحتلال العسكري الإسرائيلي تجسد الجامعة قصة نجاح ملهمة لجميع الفلسطينيين. احتفلت الجامعة بتخريج أول دفعة لها عام (1976)، وهو نفس العام الذي انضمت فيه إلى اتحاد الجامعات العربية، وانضمت إلى الاتحاد الدولي للجامعات عام(1977).

بحلول نهاية السبعينات، وحتى الثمّانينات، شهدت جامعة بيرزيت نهضة أكاديمية، حيث أطلقت المزيد من البرامج الأكاديميّة، وبنت كلياتها، والمكتبة الرئيسة، وواصلت تقاليدها في التواصل المجتمعي من خلال بناء معاهدها، ومراكزها العديدة دخلت جامعة بيرزيت الألفية الثالثة، معتمدة بكل ثقة على إرث التميز الأكاديمي، وحرمها الجامعي المصمم بشكل جيد، وحصدت العديد من الجوائز المحلية، والدولية. وحلت جامعة بيرزيت في (1201-1400) عالمياً، ولا ذكر للترتيب العربي، ، وتضم الجامعة حالياً أكثر من (15000) طالباً موزعين على(9) كليات، وتطرح الجامعة (76) برنامج بكالوريوس، و(39) برنامج ماجستير، وبرنامج دكتوراة واحد .

توفر الجامعة، من خلال كلياتها الثمّاني (الآداب، والعلوم، والأعمال، والاقتصاد، والقانون، والإدارة العامة، والهندسة، والتكنولوجيا، والصيدلة، والتمريض، والمهن الصحية، والتّعليم، والدراسات العليا) ثروة من البرامج الأكاديميّة التي تنتهي بدرجة البكالوريوس. وتقدم هذه الكليات بالإضافة إلى كلية الدراسات العليا عددًا من برامج الدراسات العليا التي تؤدي إلى درجة الماجستير. وتقدم الجامعة أيضًا درجة الدكتوراة، برنامجاً في العلوم الاجتماعية. تتمتع جامعة بيرزيت بتاريخ حافل في المشاركة المجتمعية، والتواصل، تتراوح البرامج المجتمعية التي تقدمها بين تعليم القراءة، والكتابة، ومبادرات الصحة العامة، والمجتمعية في الثمّانينات، إلى تطوير وسائل الإعلام، والإصلاحات القضائية، والمرأة، والتّعليم المستمر، ودراسات البيئة، والمياه، والتنمية، والتّعليم، والصحة، والتطوير التكنولوجي، والصناعات الدوائية في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر. تعمل المعاهد والمراكز الأحد عشر في

الجامعة على تعزيز العلاقة مع المجتمع المدني من خلال الانخراط في المجالات التي تعكس أهداف التنمية في فلسطين (www.birzeit.edu).

3- جامعة القدس:

تقع في مدينة القدس، في عام (1931)، اتخذ قادة العالم الإسلامي في لقاء قمة جمعهم، والذي عُقِدَ في القدس، قراراً بإنشاء جامعةٍ عربية في القدس، لتكون منارةَ علمٍ مجاورةً للمسجد الأقصى المبارك، وفي عام(1966)، تأسست كلية الدعوة، وأصول الدين في بلدة بيت حنينا شرقي القدس، وترأس مجلس أمنائها سماحة الشيخ عبد العظيم سلهب. وفي عام (1977)، تأسست إدارة مركزية للجامعة في مدينة القدس، برئاسة الدكتور حاتم الحسيني، وكلية العلوم، والتكنولوجيا عام (1979)، وفي تلك الأثناء، قامت السيدة هند الحسيني بتأسيس دار الطفل العربي، في حي الشيخ جرّاح، لرعاية الأيتام من أبناء الشهداء، واللاجئين بعد نكبة العام (1948). ومن ثم تطورت الدار لتصبح كلية آداب للبنات، وانضمت لجامعة القدس في العام (1981). ودمجت مجالس أمناء الكليات الأربع في مجلسٍ موحد. ثم تم تأسيس أول كلية حقوق فلسطينية، والتي انضمت إلى جامعة القدس في العام(1996)، وفي عام(1994) بقرار من الرئيس ياسر عرفات، تم إنشاء أول كليةٍ فلسطينيةٍ للطب في جامعة القدس.

حلت جامعة القدس في فئة(1001-1200) عالمياً،(71-80) عربياً. وخمس نجوم في تصـــنيف(QS) الكليات والبرامج، تقدم جامعة القدس حالياً أكثر من (65) برنامجاً جامعي و(45) برنامجًا للدراسات العليا، يتمّ تدريسها من خلال كلياتها الخمسة عشر المانحة للدرجات العلمية. تشمل كليات جامعة القدس الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة، والقانون، والمهن الطبية، والآداب والعلوم الإنسانية، والأعمال والاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا، والقرآن، والدراسات الإسلامية، والتربية، والصحة العامة، والدراسات المزدوجة (بالشراكة مع الحكومة الألمانية). (بارد) القدس، وكلية الدراسات العليا.

يسجل في جامعة القدس حوالي (9500) طالباً جامعياً، و(2500) طالب دراسات عليا، ليصل عدد الطلاب إلى(12000) طالباً بدوام كامل، تشكّل الطالبات في جامعة القدس أكثر من(55%) من مجموع الطلاب. تبلغ نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس(1:14)، ولجامعة القدس أربعة فروع رئيسة في القدس: حرم البلدة القديمة، وحرم بيت حنينا، وحرم الشيخ جراح، وحرم أبو ديس (المعروف

بالحرم الرئيسي). كما تحتفظ الجامعة بالعديد من المراكز التّعليمية في مدينة غزة، وفي دورا في الخليل. وتهدف جامعة القدس من خلال هذه المراكز، إلى تعزيز فرص الوصول إلى التّعليم للشرائح المهمشة في المجتمع الفلسطيني، والتي لولا ذلك لن تكون قادرة على مواصلة التّعليم العالي.

أما المبادرات الأكاديميّة: فقد أخذت جامعة القدس زمام المبادرة في تأسيس أول كليات الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والمهن الصحية، والقانون في فلسطين، فقد أنشأت جامعة القدس أيضًا أول كلية للفنون، والعلوم الحرة في منطقة الشرق الأوسط بأكملها. تأسست كلية (بارد) القدس كجزء من شراكة مستمرة مع كلية (بارد) في (نيويورك)، وتمنح درجة البكالوريوس في الآداب، والعلوم، والماجستير في التدريس، والتي تمنحها كل من جامعة القدس وكلية (بارد)، وبدعم من الحكومة (الألمانية)، أسست جامعة القدس أيضًا برنامجاً أكاديمياً تجريبياً، يُعرف باسم أعضاء هيئة التدريس 'الدراسات المزدوجة'، على غرار النهج (الألماني) المتمثل في دمج التعلم الأكاديمي مع التدريب العملي، يظل برنامج الدراسات المزدوجة فريدًا من نوعه في العالم العربي بأكمله. ويلتحق به حاليًا أكثر من (200) طالباً جامعياً بدوام كامل. ولضمان حصول جميع الطلبة الذين يستوفون المتطلبات الأكاديميّة على التّعليم الذي يستحقونه، تحتفظ جامعة القدس بأكبر برنامج للمساعدات المالية بين الجامعات الفلسطينيّة، حيث يتلقى أكثر من(55%) من طلابها مساعدات مالية (www.alquds.edu).

4- الجامعة العربية (الامريكية):

تقع في مدينة جنين، شمال الضفة الغربية، أنشات كأول جامعة خاصة في فلسطين عام(2000) لها فرع في مدينة رام الله، حصلت الجامعة على شهادة الجودة (ISO9001) وذلك عام (2015)، تضم (16) كلية يلتحق يها أكثر من (11000) طالباً، وفيها أكثر من (1300) أكاديمياً، وإدارياً وتمنح طلبتها شهادة البكالوريوس، ولديها برامج لدرجة الماجستير، وطرحت برنامج للدكتوراة، وقد حلت **الجامعة العربية الامريكية** فئة(131-150) عربياً في تصنيف(QS) (www.aaup.edu).

5- جامعة فلسطين التقنية – خضوري :

تقع جامعة فلسطين التقنية في مدينة طولكرم شمال الضفة الغربية، ولها فرع في مدينة رام الله، بدأت كمدرسة ثانوية في عام(1931)، ثم إلى كلية زراعية، في عام(1961)، كما وتم تاسيس

وحدة فيها لإعداد معلمين في التخصصات العلمية (الرياضيات، والعلوم)؛ ليصبح اسمها المعهد الزراعي – طولكرم، وذلك في فترة الاحتلال الإسرائيلي، ثم تم إضافة تخصصات أدبية (العلوم الانسانية)، إلى أن أصبحت جامعة في عام(2007) لتمنح درجة البكالوريوس، وتضم (9) كليات، وفيها أكثر من(5000) طالباً، حلت في التصنيف (QS) عربياً، في الفئة(131–150)(www.ptuk.edu.ps).

6– جامعة بيت لحم :

تقع في مدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، أول جامعة مسجلة رسمياً في فلسطين. تضم (6) كليات، يلتحق بها أكثر من (3300) طالباً، وطالبة، وتضم (313) عضواً أكاديمياً، وإدارياً. حصلت على تصنيف بين الجامعات العربية؛ فقد حلت في الفئة (171–200)عربياً.(www.bethlehem.edu).

7–جامعة بوليتكنك فلسطين:

تقع في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، حصلت جامعة بوليتكنك فلسطين على ثلاث نجوم دون ترتيب دولي، وترتيب(171–200) عربيًا، تأسست هذه الجامعة في عام(1978) بمبادرة رابطة الجامعيين في محافظة الخليل، حيث بدأت ككلية فنية هندسية تمنح درجة الدبلوم. على مدى السنوات اللاحقة، شهدت تطورًا كبيرًا حيث بدأت في منح درجة البكالوريوس في بعض البرامج الهندسية عام (1991). وفي عام(1999)، تحولت إلى جامعة متكاملة تتألف من أربع كليات تمنح درجات الدبلوم، والبكالوريوس في عدّة برامج أكاديميّة مواكبةً لاحتياجات المجتمع، بدأت الجامعة في طرح برامج ماجستير في عام (2006). تعكس رحلة الجامعة هذه التطورات الهامة، والتزامها بتقديم التّعليم العالي المتميز. وتطرح الجامعة حالياً(41) برنامج بكالوريوس، و(10) برامج ماجستير، وبرنامج دكتوراه واحد، ويتخرج من الجامعة سنوياً(1650) طالباً، وطالبة. تُركز جامعة بوليتكنك فلسطين على استخدام اللغة العربية الفصيحة في الميادين العلمية، وتتبنى هذه اللغة في السياقات الأكاديميّة، ومع ذلك، تستخدم اللغة الإنجليزية في تدريس الغالبية العظمى من برامج الجامعة، يعكس هذا الاختيار تميز جامعة بوليتكنك فلسطين كجامعة تكنولوجية تطبيقية، حيث يتيح للطلبة فهم المفاهيم التقنية، والعلمية بفاعلية، ويعزز تحضيرهم للمشاركة في مجالات التكنولوجيا، والابتكار.

تولي جامعة بوليتكنك فلسطين اهتماماً كبيراً للتعاون، وتبادل الخبرات مع الجامعات الفلسطينيّة والعربية، والإسلامية، والعالميّة في مجالات متعددة للعلوم، والتكنولوجيا، وتتمتع الجامعة بعلاقات وثيقة مع العديد من الجامعات، والهيئات البحثية، حيث تنظم علاقاتها من خلال توقيع اتفاقيات تعاون، وتوأمة. هذا التفاعل يســـهم في تحقيق تقدم ملموس في ميدان العلوم، والتكنولوجيا، حيث يتيح التبادل الثقافي، والأكاديمي بين الجامعة، وشركائها فرصًا لتطوير البحث العلمي، وتحسين جودة التّعليم، يُظهر هذا التوجه الواعي نحو التعاون الدولي، والتواصل مع مؤسسات التّعليم العالي الأخرى، مما يسهم في تعزيز التطور، والابتكار في مختلف الميادين الأكاديميّة تتميز الجامعة بوجود عدد كبير من المختبرات العلمية التي تضمن توفر أفضل الأجهزة العلمية لدعم الدّراسة العلمية المتخصصة، وإجراء التجارب العملية، بالإضافة إلى الدّراسة النظرية. تولي الجامعة اهتماماً كبيراً بتحديث مختبراتها بشكل دوري، وتضمن استخدام وسائل التكنولوجيا في عمليات التعلم. يُولي التركيز الأكبر للجامعة لتوسيع استخدام التكنولوجيا في العملية التّعليمية، وتقدم الجامعة أيضًا عدداً كبيراً من مختبرات الحاسوب لخدمة العملية التّعليمية، والبحث العلمي، فضلاًعن ذلك، تُوفر الجامعة خدمة (الإنترنت) لضمان التواصل، والاتصال مع المكتبات، ومراكز الأبحاث للحصـــول على المعلومات من مصـــادر علمية متنوعة، وتقدم مكتبة الجامعة خدمة المراجع (الإلكترونية)، وقواعد البيانات العلمية (الإلكترونية) العالميّة للطلبة، والباحثين، مما يسهم في توفير الوسائل اللازمة للبحث، والتطوير العلمي(www.ppu.edu) .

أما الجامعات الفلسطينية في(قطاع غزة – المحافظات الجنوبية) جامعتي الاقصى والازهر دون ترتيب عالمي، ودون نجوم مع ترتيب 171–200 عربيا، والجامعة الاسلامية، دون ترتيب عالمي، ودون نجوم، مع ترتيب 131–150 عربيا. والجدول(7) يرتب الجامعات الفلسطينة وفق (QS).

جدول (7): **ترتيب الجامعات الفلسطينية وفق تصنيف (QS) لدورة(2023–2024)**

الجامعة	QS عالميًا	QS عربيًا
النجاح الوطنية	1001–1200	51–60
بيرزيت	1201–1400	61–70
القدس	1001–1200	71–80
الجامعة العربية الأمريكية		131–150
فلسطين التقنية – خضوري		131–150
بيت لحم		171–200

بوليتكنك فلسطين		200-171
الاقصى		200-171
والازهر		200-171
الجامعة الاسلامية		150-131

المصدر :اعداد الباحثة

حصلت اثنتان من الجامعات الفلسطينيّة وهما: جامعة القدس، وجامعة النجاح الوطنية في نظام التقييم العالميّ(**QS Stars Rating**) على تصنيف خمس نجوم(QS) ووفق المعايير الآتية:

المعايير التي تقيم الجامعة في هذا التصنيف خمس نجوم (QS):

- التطوير الأكاديمي، والذي يعنى بالتّعليم، والتعلم، وبجودة التّعليم التي تتميز بها الجامعة، والذي بدوره ينعكس إيجاباً على المخرجات التربويّة.
- التوظيف الذي يعبر عن نسب التوظيف العالية لخريجي التطبيقية.
- معيار التدويل الذي يظهر جلياً بتواجد(54) جنسيات للطلبة فيساهم في انفتاحهم على الحضارات، والثقافات المختلفة.
- معيار الشمولية الذي يعكس الاهتمام بمساعدّة الطلبة ذوي الدخل المحدود، وتوفير الخدمات لطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- معيار الخدمات، والبنية التحتية لخدمة للطلبة.
- معيار المسؤولية المجتمعية الذي يسهم في تعزيز مهارات التواصل لدى الطلبة، وتنمية روح التعاون من خلال العمل التطوعي، والأنشطة، والفعاليات التي تخدم المجتمع المحلي.
- معيار التّعليم (الإلكتروني) خلال منصات التّعليم (الإلكتروني)، وشبكات الحاسوب، والاتصال التي توفرها الجامعة.
- معيار البيئة التّعليمية؛ من حيث نسبة أعداد الطلبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية، وبرامجهم الدراسية، ونسبة أعداد الطلبة المتخرجين من البرامج، إلى أعداد الطلبة الملتحقين في البرامج الأكاديميّة.
- المعيار الخاص، وهو اختيار واحد من البرامج الأكاديميّة في الجامعة؛ لإظهار قوة، وتميّز للحصول على تصنيف خمس نجوم في هذا التقييم.

وبين موقع (QS) (2023) أنّ عدم ظهور عشـرات الآلاف من الجامعات في العالم، في التصـنيف العالمي للجامعات، لا يعني أنها "سيئة" – أو أنها ليست ضمن هذا المستوى الأعلى. فاستبعاد مؤسسة مرموقة بشكل خاص، قد يكون سببه هو أن الجامعة غير مؤهلة للإدراج في التصنيف، وذلك بسبب كونها متخصـصـة جدًا، أو تقوم بالتدريس على مسـتوى واحد فقط، أو عدم إنتاج ما يكفي من الأبحاث التي تم الاسـتشـهاد بها بشـكل كبير، تحصـل العديد من الكليات التي لا تظهر في التصـنيف العالميّ الشـامل للجامعات على فرصة للتألق في التصنيف الإقليمي، أو تصنيفات المواد الدراسية.

ثانيا: الدّراسات السابقة ذات الصّلة:

تعرض الباحثة في هذا الجزء الدّراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدّراسة، وقد تم تصنيفها إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية، كما تم ترتيبها وفقا لأقدميّة نشرها، وذلك على النحو الآتي:

أ. الدّراسات العربيّة السابقة ذات الصّلة:

هدفت دراسـة الإبراهيمي (2009) إلى تعرف درجة فاعلية تقويم أداء أعضـاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؛ لتحقيق الميزة التنافسـيّة لجامعاتهم، ومعرفة درجة اختلاف وجهات النظر باختلاف متغيرات الجامعة، والرتبة الأكاديميّة، والتخصـص، والخبرة. واعتمدت الدراسـة المنهج الوصـفي. وتكوَّن مجتمع الدراسـة من أربع جامعاتٍ أردنيَّةٍ، وتكوَّنت عينة البحث من (426) عضـو هيئة تدريس، واختيرت العينة بالطريقة العنقوديّة، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ معظم أراء هيئة التدريس في تقويم الأداء متوسطةٌ بالمقياس كاملًا، كما أظهرت أنَّ هناك فروقًا في تقديرات أعضـاء هيئة التدريس؛ يعزى إلى متغير (المسـمى الوظيفي) لصـالح فئة (أسـتاذ)، ومتغير التخصـص لفئة (الإنسـانية)، وأظهرت النتائج أنه لا توجد فروقٌ في تقديرات أعضـاء هيئة التدريس باختلاف الجامعة، أو الخبرة.

أجرى الصـالح (2012) دراسـة سـعت إلى التركيز على فهم مفاهيم، ومجالات، واستراتيجيّات بناء الميزة التنافسـية في الجامعات الحكومية السـعودية، وتحديد المتطلبات الأسـاسـية لكل من هذه المجالات، والاستراتيجيات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسـة، المكون من (206) من أعضـاء مجالس الجامعات السـعودية

المختلفة. توصلت الدراسة إلى أن أعضاء مجالس الجامعات يدركون مفهوم الميزة التنافسية بشكل مرتفع جداً، وأن مجالات البحث العلمي، والتعليم التقني، وإنتاج المعرفة هي الأكثر أهمية لبناء الميزة التنافسية في الجامعات السعودية. كما أظهرت الدراسة أن المتطلبات الخاصة بكل من هذه المجالات، والاستراتيجيات لها أهمية كبيرة في بناء الميزة التنافسية، ولم يتم رصد فروق في الاستجابات بناءً على الدرجة الأكاديمية، أو التخصص الأكاديمي للمشاركين في الدراسة. ولكن تم رصد فروق في الاستجابات بناءً على المتغيرات الأخرى؛ مثل سنوات الخبرة، والجامعة التابعة لها المشارك.

وقام حورية واللهيبي (2013) بدراسةٍ هدفت إلى تعرف على واقع التخطيط؛ لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات، والتوصل إلى تصورٍ مقترحٍ لتهيئة الجامعة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات، اعتمدت الدارسة المنهج النوعي، إذ أجريت مقابلاتٌ نوعيَّةٌ مع عيّنةٍ قصديَّةٍ، تمثلت في (24) مستجيباً، جميعهم من أصحاب القرار، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة في المدينة المنورة، من مختلف كليات الجامعة. وتوصلت الدارسة إلى وجود إجماع على سياسات التصنيف بين مؤسسات التصنيف العالمي للجامعات من ناحية الأهداف، وأساليب جمع البيانات، والمعايير، والمؤشرات المستخدمة في التصنيف، كما توصلت إلى أنَّ هناك توجهاً عاماً في الجامعة للمنافسة في التصنيف العالمي للجامعات، وكشفت الدارسة عن وجود تحديات للتصنيف العالمي للجامعات، قد تحول دون مشاركة التصنيفات العالمية للجامعات، تتعلق بالموارد البشرية، والنواحي الإدارية، والنواحي المادية.

أجرت سهير حواله وسارة المتولي (2014) دراسة تسعى إلى تسليط الضوء على المؤشرات المستخدمة في أهم التصنيفات العالمية للجامعات، مع التركيز بشكل خاص على وضع الجامعات المصرية ضمن هذه التصنيفات. استندت الدراسة إلى عرض شامل لأبرز التصنيفات العالمية للجامعات، ومعاييرها، وقامت بتحليل لهذه المعايير، وتقييم مدى توافقها مع واقع الجامعات المصرية. أظهرت نتائج الدراسة غياب العديد من الجامعات المصرية، أو تأخرها في هذه التصنيفات، وتشير النتائج إلى وجود أسباب متعددة، ومتشعبة لهذا الوضع، يتعلق جزء منها بالمشكلات الداخلية في الجامعات المصرية ذاتها، في حين يعود الجزء الآخر إلى طبيعة المؤشرات المستخدمة في التصنيفات، وعدم صلاحيتها لجميع الجامعات.

هدفت دراسة حسن (2014) إلى التعرف على واقع القدرة التنافسية في الجامعات المصرية، ودور تدويل التعليم في زيادتها، والارتقاء بها، واستخدم المنهج الوصفي المسحي التطويري. وتكونت عينة الدراسة من (225) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، وأظهرت نتائج الدراسة أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية، جاءت متوسطة مقارنة بالجامعات العالمية، وأن تدويل التعليم له دور في زيادة القدرة التنافسية للجامعات، وتحسين أدائها للحصول على مراكز متقدمة محلياً، وعالمياً، كما وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور واقع القدرة التنافسية للجامعات بين الكليات العملية، والكليات النظرية، ولكن وجدت فروق دالة إحصائياً لصالح الكليات النظرية، في محور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات، ومتطلبات تدويل التعليم، ووجدت فروقاً دالة إحصائياً، بين مجموعات الدراسة، لصالح الأساتذة المساعدين في محور واقع القدرة التنافسية، ومحور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية، ولا توجد أي فروق دالة إحصائياً في محور متطلبات تدويل التعليم. وفي ضوء هذه النتائج قام الباحث بوضع تصور مقترح لتطبيق آليات تدويل التعليم في الجامعات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية.

هدفت دراسة بلحاج (2015) إلى التركيز على العلاقة بين السياسة التربويّة، والتنمية الاجتماعية على جميع المستويات باستخدام المنهج الوصفي، والتاريخي، والتحليل الرياضي للبيانات، وأهم النتائج التي توصلت إليها وجود علاقة، وأن السياسة التربويّة نابعة من فلسفة المجتمع، وأنها أهم ركائز التطور، وأوصت إلى ضرورة مراجعة علميّة منهجيّة لسياساتها التربويّة من أجل الاستثمّار البشري بنوعية عالية، ورفع مستوى الوعي، والتطور للفرد الجزائري.

وهدفت دراسة كريمان عبد العزيز (2015) إلى الكشف عن تأثير النشر الدولي كمعيار لتصنيف الجامعات عالمياً، وتقييم تأثير ذلك على ترتيب جامعة القاهرة في التصنيفات العالمية، سواء على مستوى الجامعات العالمية، أو الجامعات العربية، أو الجامعات المصرية في كل تصنيف. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت أشهر التصنيفات العالمية للجامعات مثل تصنيف شنغهاي، وتصنيف التايمز، وتصنيف الويبومتركس، وتصنيفQS . أظهرت نتائج الدراسة أهمية هذه التصنيفات في تعزيز القدرة التنافسية للجامعة، وزيادة جاذبيتها للطلبة، والمنظمات المهتمة بالبحث العلمي، وكشفت نتائج الدراسة عن غياب الجامعات العربية، والجامعات المصرية في بعض التصنيفات، بينما وجدت في التصنيفات الأخرى. هذا ويشير إلى أهمية العمل على تعزيز البحث

العلمي، وتطويره، والنشـــر الدولي في الجامعات العربية، والمصـــرية لتعزيز مكانتها على الصـــعيدين المحلي، والعالمي، وتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية.

وأجرى مظلوم وآل فيحان (2015) دراسـة هدفت إلى فهم واقع جودة التعليم في جامعة بغداد، وتوطين نظام (QS) مؤشراته بشكل نهائي، وبالتالي الوصول إلى مراحل متقدمة في الترتيب، والحفاظ عليه، من خلال المتابعة، والتحســـين، بهدف تحديد نقاط القوة، والضـــعف لتعزيز الأولى، ومعالجة الثانية، وبالتالي تحقيق التقدم في الترتيب العالمي؛ لتحقيق هذا الهدف، اسـتخدم الباحثان مجموعة من الأدوات بما في ذلك بناء قائمة فحص، وإجراء مقابلات شـــخصـــية مع المعنيين بالجودة في جامعة بغداد. أظهرت نتائج الدراســة أن هناك تأثيراً كبيراً لأطراف العملية التعليمية، بما في ذلك الأكاديميين، والطلاب، وأصـــحاب العمل، والجامعات النظيرة، على ترتيب الجامعة في التصـــنيف العالمي للجامعات(QS).

سـعت دراسـة القضـاة (2015) إلى بناء تصـور مقترح لمتطلبات تدويل التّعليم في الجامعات الأردنية العامة بهدف تحقيق التنافســـية العالمية. ولتحقيق هذا الهدف، تم تطوير أداة تتألف من(67) فقرة للكشف عن درجة التوافر، والأهمية لمتطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية العامة. شمل مجتمع الدراسة القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية العامة. حيث بلغ عددهم(633) قائداً أكاديمياً، وتم اختيار عينة عشوائية منهم من الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، بإجمالي (290) قائداً أكاديمياً. وبعد تحليل البيانات، كشـفت الدراسـة أن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية العامة من وجهة نظر القادة الأكاديميين ضـعيفة، حيث جاءت جميع الأبعاد بدرجة توافر ضـــعيفة. ومن ناحية أخرى، جاءت أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية العامة من وجهة نظر القادة الأكاديميين عالية، حيث جاءت جميع الأبعاد بدرجة أهمية عالية.

أجري عبد المجيد (2015) دراسة؛ هدفت إلى التحدث، واستعراض، وتقييم التّعليم المصريّ، وتحليل السبب الكامن وراء الضعف، والوضع الخطيرلتردي التّعليم، وتقديم مقترح متكامل من السياسات لتحسين التّعليم، والنهوض به، وتوصلت الدراسة الى أن الوضع للتعليم المصري خطير، ويتطلب ثورة حقيقية تتضافر فيها جهود الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وعمل إصلاحات كاملة للنظام، للتصدي للمشاكل، والخروج من الازمة.

أجرت سمر القطناني (2016) دراسة، هدفت إلى تطوير سياسات تربويّة مقترحة لتحقيق الميزة التنافسيّة المستدامة في الجامعات الأردنيّة الحكوميَّة في ضوء التصنيفات العالميّة للجامعات. تكوَّنت عينة الدّراسة من (111) من القيادات الأكاديميّة في الجامعات الأردنية الحكومية، والمتمثلين في رؤساء الجامعات، ونوابهم وعمداء الكليات، أشارت نتائج الدّراسة إلى أن واقع الميزة التنافسيّة المستدامة في الجامعات الأردنيَّة الحكوميَّة جاء بدرجة متوسطة، كما أظهرت نتائج الدّراسة أن واقع السياسات التربويّة الحالية في الجامعات الأردنية الحكومية، ومدى توافقها مع سياسات التصنيفات العالميّة للجامعات جاء أيضاً بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير نوع الكلية، في مجال البحث العلمي فقط، وقد كانت الفروق لصالح الكليات العلمية، بينما لم تُشِر النتائج لوجود فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لكل من متغيِّريّ المركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة. وفي ضوء ذلك طوَّرت الباحثة عدداً من السياسات التربويّة؛ لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الجامعات الأردنية الحكوميَّة، في ضوء التصنيفات العالميّة للجامعات، وقامت بالتأكد من مدى ملائمتها للتطبيق في الجامعات الأردنية الحكوميّة.

وأما دراسة زيتوني (2016) أتت بتقييم السياسة التّعليميّة في الجزائر في ولاية (سعيدة)" دراسة استخدم فيها المنهج التحليلي، والتاريخي. وكان مجتمع الدّراسة من الإداريين، و(البيداغوجين) من موظفي مديرية التربية وكانت عينة الدّراسة عشوائية من(60) موظفاً استخدمت الباحثة المقابلة، والاستبانة كأدوات للدراسة وأظهرت النتائج وجود العديد من الاخلالات في السياسة التّعليمية.

وهدفت دراسة غادة الشربيني (2016) إلى محاولة إبراز التصنيفات العالميّة للجامعات، والمعايير التي تعتمد عليها، وموقع الجامعات العربيّة منها، والتحديات العالميّة التي تواجه الجامعات العربيّة، ومستقبل الجامعات العربية في سياق التصنيفات الدوليّة. ولتحقيق أهداف الدّراسة فقد اعتمدت الدّراسة على المنهج الوصفي، والإجراءات التي تتضمن التصنيفات العالميّة، ومعاييرها، وموقع الجامعات العربية من التصنيفات الدوليّة، والتحديات التي تواجه الجامعات العربيّة، ومستقبل الجامعات العربيّة في سياق التصنيفات الدوليّة، وأظهرت نتائج الدّراسة أن التحديات التي تواجهها الجامعات العربيّة في وصف عام، وشامل تتمثل بحداثة عهدها؛ إذ أن ثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين؛ لذلك فإن الجامعات تستغرق وقتا لكي ترسخ بنيتها المؤسسية، وتجويد دورها المعرفي، لذلك فإن التحديات التي تواجهها للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية التي تعد ركيزة لتحقيق التنمية

الشاملة تتضمن الآتي: انفجار المعرفة، ونموها السريع، والثورة التكنولوجيّة، وتناقص في الهيئة التدريسيّة المؤهلة، الاتجاه نحو عولمة التّعليم، وتدني البحوث العلميّة، وضعف العلاقة بين التّعليم، وسوق العمل. فالتفكير في مستقبل الجامعات العربية يفرض عليها أن تتعامل مع معادلة ثلاثية الأطراف وهي: جودة التّعليم، والتقدم العلمي، والتكنولوجي، والزمن على نحو يفرض عليها حالة من التغيير، والتطوير، والتحديث المستمر، وهذا يستدعي المراجعة، والتقويم المستمر لأنماطها، وأساليبها، إذ لا تستطيع الجامعات أن تكون منفصلة عن التغييرات العالميّة، وغير مشاركة فيها، أو غير مواكبة لها.

وأجرى أبو العينين، وآخرون (2017) دراسة، هدفت إلى تحسين ترتيب جامعة(بنها) في التصنيفات الدولية للجامعات (QS). ولتحقيق الهدف من الدّراسة فقد قام الباحثون بتغطية النتائج المتوفرة على مواقع التصنيفات لعام(2016)، وقد اعتمدت هذه الدّراسة في جمع البيانات على قاعدّة بيانات (سكوبس) (Scopus)، و(Scival). وأظهرت نتائج الدّراسة بأن هناك علاقة مهمة جداً بين نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين، والسمعة الأكاديميّة للجامعة، والنشر العلمي، وتحديداً في النشر العلمي الدوليّ، والتدريس عن بعد وطلبة البكالوريوس، والدراسات العليا.

هدفت دراسة دهان، وبوعتروس (2017) إلى الكشف عن ترتيب الجامعات الجزائريّة، وترتيبها ضمن التصنيفات العالميّة (شنغهاي)، وتصنيف(QS)، (ويبومتركس)، والبحث عن أسباب عدم ظهورها في التصنيفات العالميّة، أو ظهور متدني في بعضها، وقدمت الحلول، واعتمدت المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج غياب الجامعات الجزائرية عن تصنيف (QS)، و(شنغهاي)، وذلك بسبب يرجع إلى طبيعة التصنيفات، وخصوصية الجامعات، وأنها حصلت على ترتيب جيد على المستوى الإفريقي، والعربي في تصنيف (ويبومتركس).

وأجرى مصطفى (2018) دراسة، هدفت إلى مناقشة عدد من التساؤلات التي تتعلق بالتصنيفات العالميّة للجامعات، وهل هي جديرة بالاهتمام؟ وهل تعتمد على المبادئ العلمية للجامعات التي تدعى ترتيبها. وأظهرت نتائج الدّراسة أن هذه التصنيفات أصبحت صناعة أكاديمية بامتياز، ذات أهداف تجارية، وربحية تؤثر على اختيار الطلبة للجامعة التي يرغبون الدّراسة فيها، وعلى تمويل الجامعات، ومشاريع البحث، وعلى حجم الديون التي تثقل كاهل الطلاب الذين يستدينون لتحقيق أحلامهم في الدّراسة في جامعات مصنفة عالميّاً. كما أن بعض الجامعات العربيّة، أو العالميّة التي تتبع أساليب ملتوية، وتدفع أموالاً تقل، أو تكثر حسب قدرتها التفاوضية، والمادية لتتعاقد مع أساتذة مشهورين من أجل رفع

رصيدها، وسمعتها لتحقيق تلك الغاية. كما يعدّ تصنيف الجامعات من ناحية عمليّة، وعلميّة تصنيفاً غير موضوعيّ، ولا علميّ، إذ إنها تعتمد على تصنيف جامعات مختلفة في كل شيء تقريباً.

قامت كريمة غياد، ورابح (2019) بدراسة، هدفت إلى تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية في تصنيف (ويبومتركس)، من خلال تحديد أهمية تطبيق التعليم (الإلكتروني) في هذا السياق. يركز تصنيف (ويبومتركس) على درجة التزام الجامعات بالاستفادة من (الإنترنت) لعرض معرفتها، وتبادلها مع الآخرين، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة للتعليم (الإلكتروني) في تحسين ترتيب الجامعات. أظهرت نتائج الدراسة أن التعليم (الإلكتروني) يمثل دعامة أساسية، ومهمة في معايير ترتيب الجامعات وفقاً لتصنيف (ويبومتركس). وبالتالي، يمكن للجامعات الجزائرية تحسين ترتيبها في هذا التصنيف من خلال تبني، وتطبيق التعليم (الإلكتروني) بشكل فعال. استخدمت الدراسة منهجية الأسلوب الوصفي والتحليل الاستنتاجي، حيث تم دراسة واقع التعليم (الإلكتروني) في الجامعات الجزائرية، فضلاً عن عرض أهم مؤشرات تصنيف (ويبومتركس) للجامعات وتحليلها.

هدفت دراسة السهلي (2019) التعرف إلى واقع السياسات التربوية للعملية التعليمية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في الجامعات السعودية، والكشف عن التحديات التي تواجه تطوير السياسات التربوية للعملية التعليمية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والوقوف على متطلبات تحقيق القدرة التنافسية في الجامعات السعودية، ومن ثم تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير السياسات واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، اعتمدت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة من مجتمعها، المتمثل في أعضاء هيئة التدريس مَن يحملون مؤهل الدكتوراه في كلٍ من جامعتي: الملك سعود، والملك عبدالعزيز، بعينة بلغت (302)، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أبرزها: أن واقع السياسات التربوية للعملية التعليمية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، في الجامعات السعودية جاء بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج إلى موافقة أفراد عينة الدراسة، على التحديات التي تواجه تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية، قدمت الدراسة استراتيجية مقترحة لتطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية، في ضوء متطلبات القدرة التنافسية، كما قدمت عددا من التوصيات الخاصة والعامة، ومقترحات بحثية مستقبلية.

وأجرى زعبي، وسلامة (2020) دراسة، هدفت إلى تعرف درجة تطبيق الجامعات الأردنية لمعايير تصنيف الجامعات العالميّة؛ ولتحقيق هدف الدّراسة استخدمت الدّراسة المنهج الوصفي المسحي

التطويري. وأظهرت نتائج الدّراسة، أن الدرجة الكليّة لتطبيق الجامعات الأردنية لمعايير تصنيف الجامعات العالميّة من وجهة نظر القادة الأكاديميين، متوسطة وفي المجالات جميعها. كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيّاً لصالح المسمى الوظيفي، وكذلك لمسمى الرتبة الأكاديميّة، أما بالنسبة لمتغير نوع الجامعة، فلم تظهر النتائج وجود فروق دالة إحصائيا في معياري (جودة التدريس/ التّعليم، والبحث العلمي/ الإنتاج البحثي، والنشر (الإلكتروني))، بينما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا في معياري (المرافق، والتجهيزات، والاعتمادات الأكاديميّة).

وقامت غدير اللهالي والسعود (2020) بدراسة، هدفت إلى اقتراح سياسات تربويّة؛ لتدويل الجامعات الأردنية، في ضوء التصنيفات العالميّة للجامعات. وقد استخدم الباحثان المنهج المسحي التطويري، وتكونت عينة الدّراسة من (312) قيادياً، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة، وقد أظهرت نتائج الدّراسة توافر متطلبات التدويل في الجامعات الأردنية، في ضوء التصنيفات العالميّة، وجاءت بدرجة متوسطة.

هدفت دراسة داليا يوسف (2020) إلى تعرف التمّيز البحثي لجامعة أكسفورد؛ بهدف وضع اقتراحات، وإجراءات لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات المصرية؛ لرفع ترتيبها على مستوى الجامعات العالمية. تناولت الدراسة أيضًا إلقاء الضوء على معايير تصنيف الجامعات عالميًا، وتحليل وضعية البحث العلمي في الجامعات المصرية، والتحديات التي تواجهها، والتي تعوق التميز البحثي بها. يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل النظم لتحليل منظومة البحث العلمي في الجامعات المصرية، وتحديد العوامل التي تؤثر على التميز البحثي. أظهرت الدراسة النتائج أن البحث العلمي في الجامعات المصرية. يعاني من بعض العوامل التي تقيد التميز البحثي، مثل قلة الأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل المجتمع، وعدم وجود قاعدة بيانات للمشاريع البحثية، وضعف الصلة بين مؤسسات المجتمع في مجالات مختلفة. قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات المقترحة؛ لتفعيل التميز البحثي في الجامعات المصرية، بهدف تنفيذ رؤية مصر (2030) التي تهدف إلى وجود عشر جامعات على الأقل ضمن أفضل (500) جامعة في العالم ومن بين أفضل (20) مؤسسة تعليم عالٍ في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالميًا.

هدفت دراسة الشريف (2020) إلى فحص مدى توافق معايير التصنيف العالمية للجامعات، مع واقع الجامعات العربية. استخدمت المنهج الوصفي المسحي، اعتمدت الاستبانة أداة للدراسة،

وأظهرت الدراســـة أن هناك بعض المعايير في التصـــنيفات العالمية التي لا تتناســـب تمامًا مع واقع الجامعات العربية، فعلى سبيل المثال؛ فإن التركيز على حصول الباحثين على جوائز (نوبل)، والتحكم في البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية، قد يحرم العديد من الجامعات العربية من الدخول في التصنيفات العالمية، على الرغم من التحديات التي تواجهها. وبناءً على هذه النتائج، اقترحت الدراسـة، إما إضـافة معايير خاصــة بالجامعات العربية إلى المعايير العالمية، أو العمل على إنشــاء تصــنيف عالمي جديد يأخذ في اعتباره الخصـوصـية، والاحتياجات الخاصــة للدول العربية والإسـلامية. هذا يهدف إلى تقديم نظام تصـنيف، يعكس بشـكل أفضـل جودة الجامعات العربية وإسـهامها في مجالات البحث، والتعليم والتطوير المجتمعي، ويتيح لها فرصًا أكبر للتميز، والاعتراف العالمي.

تناولت دراسة العربي (2020) استراتيجية مقترحة لتحسين تصنيف جامعة حائل، في تصنيف (كيو إس)، بهدف تحقيق رؤية المملكة 2030. وذلك من خلال فهم أطر تصنيف (كيو إس)، ومعاييره للجامعات العالمية، والمحكمات المســـتخدمة في تقييم الجامعات، وتحديد الجهود التي تبذلها جامعة حائل لتحسين ترتيبها في التصـنيفات العالمية، بما يتماشـى مع رؤية (2030). اعتمدت الدراسـة على المنهج الوصـــفي، والتحليلي، ووجدت أن جامعة حائل تتمتع بســـمعة جيدة في المجتمع، وتمتلك عدداً كافياً من أعضـاء هيئة التدريس الذين يسعون؛ لتحسين كفاءاتهم، وبرامجهم الأكاديمية لتلبية احتياجات سـوق العمل. وأشـارت الدراسـة إلى وجود قلة في عدد الشـراكات البحثية، والمجتمعية للجامعة، ونقص في برامج تبادل الطلاب، وعدم تدويل أعضاء هيئة التدريس.

وقام حمدان (2021) بدراســـة، هدفت إلى اقتراح تصـــور إداري لتحســـين ترتيب الجامعات الأردنية العامة، وفق التصـنيف العالميّ للجامعات (QS)، في ضـوء تجربة الجامعات (الكندية). تكونت عينة الدّراسة من (285) قائداً أكاديمياً من الجامعات الأردنية العامة. واعتمد الاستبانة أداة للدراسة، أشارت نتائج الدّراســة إلى أن واقع تطبيق معايير التصــنيف العالميّ للجامعات (QS) في الجامعات الأردنية العامة لتحســـين ترتيبها في هذا التصـــنيف، في ضـــوء تجربة الجامعات (الكندية)، من وجهة نظر القيادات الأكاديميّة في الجامعات الأردنية العامة، جاءت بدرجة متوســـطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير (المركز الوظيفي، والجامعة).

هدفت دراسة البصير (2021) إلى تقديم تصور مقترح لاستقلالية الجامعات السعودية، بهدف تحقيق الميزة التنافسية، وذلك استنادًا إلى الخبرات (الأمريكية، والبريطانية). تم استخدام المنهج الوصفي

في الدراسة، واعتمدت على استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم تطبيق الدراسة على عينة تتكون من(56) خبيراً أكاديمياً. وأظهرت نتائج الدراسة تمثلت بأبعاد استقلالية الجامعات، في البعد الإداري، والبعد المالي، والبعد الأكاديمي. كانت درجة أهمية هذه الأبعاد في تحقيق الميزة التنافسية، من وجهة نظر أفراد الدراسة، عالية. وأوجدت الدراسة أن هناك صعوبات تواجه استقلالية الجامعات في تحقيق الميزة التنافسية. وموافقة أفراد الدراسة على مقترحات تفعيل استقلالية الجامعات، لتحقيق الميزة التنافسية، كانت عالية، قدمت الدراسة تصور مقترح لاستقلالية الجامعات السعودية، بهدف تحقيق الميزة التنافسية، والذي يشمل المنطلقات، والأهداف، والمتطلبات، ومراحل التنفيذ، والصعوبات المحتملة، وآلية التقويم.

هدفت دراسة ليلى العزيبي(2022) إلى اقتراح سياسات تربوية؛ لتفعيل تدويل الجامعات الليبية العامة في ضوء تجارب جامعات الدول المتقدمة، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج المسحي التطويري، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية، منه بلغ عددها (362) عضو هيئة تدريس، من مجتمع الدراسة، من جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الليبية العامة، وعددهم (1551)، وأسفرت النتائج عن درجة توافر متطلبات تدويل الجامعات الليبية، في ضوء تجارب الدول المتقدمة منخفضة للمحاور جميعها، وفقًا لمقياس أداة الدراسة. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدّراسة، حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل الجامعات الليبية العامة، في ضوء تجارب جامعات الدول المتقدمة؛ تعزى لمتغيرات نوع الكلية، والمركز الوظيفي، وعن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدّراسة، حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل الجامعات الليبية العامة في ضوء تجارب جامعات الدول المتقدمة؛ تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية على المحور الخامس "الحراك الدولي للطلبة في الجامعات الليبية"، اقتُرحت سياسات تربوية؛ لتفعيل تدويل الجامعات الليبية في ضوء تجارب الدول المتقدمة، في ضوء نتائج الدراسة.

ب. الدراسات الأجنبية السابقة ذات الصلة:

قام تيربين (Turpin, 2007) بدراسة، هدفت إلى عقد مقارنة بين مؤسسات التّعليم العالي في استراليا في ضوء العولمة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن. وتوصلت الدّراسة إلى أن التدويل يعد ناتجاً، وعاملاً مساهمًا في العولمة، وأن الجامعات في (استراليا) قد تجاوبت مع تحديات العولمة؛ بتبنيها مبادئ، واستراتيجيات عملية جدية، وأنها تنتهج نهجاً تسويقياً للتعليم الجامعيّ (الاسترالي)، وتسعى إلى ملاحقة الأسواق الدوليّة، في جذب المزيد من الطلبة الأجانب إليها.

أجرى سوتر (Sowter,2008) دراسة "ملحق (التايمز) للتعليم العالي، و(Quacquarelli Symonds (THES – QS) تصنيفات الجامعات العالميّة: التطورات الجديدة في التصنيف". ولتحقيق هدف الدّراسة؛ استخدمت هذه الدّراسة منهجية مناقشة قرار استخدام الأرقام المكافئة بدوام كامل لأعضاء هيئة التدريس، والموظفين في الجامعات، وتحليل ارتباط كل مؤشر والدور الذي يؤديه الغرض لهذه التصنيفات. وقد أظهرت نتائج هذه الدّراسة بأن التطورات الرئيسة الجديدة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) لعام(2007) يحتاج إلى جهد مستمر؛ لتحسين التدابير المستخدمة في التصنيف، وبخاصة التغييرات الدقيقة للمنهجية الخاصة بالتصنيف، بالإضافة إلى التغييرات في نهج جمع البيانات، التي تم تبنيها من تصنيف (QS) إذ سيكون لذلك تأثير على نتائج تقييم الجامعات في السنوات التي تلي عام (2007).

قام ستيفن (Stephen,2011) بدراسة، هدفت إلى إلقاء الضوء على المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة، والجامعات؛ من أجل الدخول في التصنيفات العالميّة، وأوضحت النتائج أن هناك مشكلات تعيق الوصول لمستوى عال في التصنيفات، ومن أبرزها: مدى تطور المواقع (الإلكترونية)، والبحثية للكادر البشري في الجامعة، ومستوى الدعم المعنوي، والمادي للبحث العلمي، وحجم الدوريات الصادرة من الجامعة.

وأجرى تشلدرس (Childress, 2011) دراسة، هدفت إلى التعرف على واقع خطط التدويل في مؤسسات التعليم العالي في(ماليزيا)، استخدم الباحث المنهج الوصفي. وأظهرت الدراسة تعدد مجالات تدويل التعليم الجامعي في (ماليزيا)؛ ليشمل التبادل الطلابي، وبرامج الدراسات في الخارج، التعاون في مجال المناهج، وإضفاء البعد الدولي عليها، تأسيس مشروعات للبحث العلمي المشترك، وتطوير

شـــبكات المعلومات بين الجامعات، وأكدت الدراســـة على تعزيز التفاهم، والتعاون الدولي، ونقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدمًا إلى الدول الأقل تقدمًا.

أجرى هوانغ (Huang,2012) دراسة، هدفت إلى تقديم مناقشة شاملة للمؤشرات، والأوزان المعتمدة في مسح (QS). كما تناولت العديد من المناقشات، التي أثيرت في الأوساط الأكاديميّة، حول مناظرات هذا التصنيف العالميّ للجامعات. وأظهرت نتائج الدّراسة أن تصنيفات الجامعات العالميّة، قد أصبحت محور تركيز العالم منذ أن أصدرت جامعة (شنغهاي) (جياو تونغ) أول ترتيب للجامعات عام (2003)، كما أظهرت نتائج هذه الدّراسة: بأن هذه التصنيفات تنتهج في تقيميها للجامعات طريقتين هما: أساليب القياسات الببلوميترية، وأسلوب مراجعات الأقران، وإن كلتا الطريقتين حسابات رقمية. فالبيانات المستخدمة بواسطة القياسات (الببلوميترية bibliometric) كانت أكثر موضوعية، في حين أن البيانات التي تستخدم أساليب مراجعة الأقران، كانت أكثر ذاتية، ويمكن أن تثير بسهولة مشكلات من المعالم والمعلومات غير الواضحة، كما أظهرت النتائج أن(50٪) من مؤشرات التصنيف(QS)، تركز على سمعة الجامعة التي تم قياسها من خلال مراجعات الأقران، بينما قيم الـ(50٪) للمؤشرات الأخرى تركز على جودة التدريس، والتوقعات الدولية بعد فحص شامل لكل مؤشر. وخلصت هذه الدّراسة أيضا إلى أن المؤشرات المستخدمة في تقييم الجامعة قد تفتقر إلى الصلاحية في عملية حساب الاستبيان العائد لسمعة الجامعة، كما فشلت المؤشرات في التصنيف العالميّ (QS) في التحكم في عدد الاستبانة ، ومؤهلاته، مما أدى إلى تحيز في الاختيار، إذ اسهمت دول من جامعات ال (كومنولث) بنسبة(32 ٪) من الاستبانة الخاصة بتقييم الجامعة، بينما احتلت الدول الآسيوية المحصورة في عدد قليل فقط من البلدان، وبنسبة(22٪)، وقد حدثت حالات مماثلة في مراجعة سمعة الخريجين لدى صاحب العمل، إذ لم يكن توزيع مجالات المستجيبين، وصناعاتهم متساوياً، ولم تتحقق الاستطلاعات بشكل شامل. فضلاً عن ذلك، حصلت العديد من الجامعات على نفس درجات المؤشر، والتي فشلت في عكس اختلافات الأداء داخل الجامعات، علاوة على ذلك، كانت هناك تغييرات جذرية في البيانات المعتمدة، وكشفت عن عدم دقة البيانات الإحصائية.

تهدف دراسة لنهان (Linhan, 2012) التي أجريت في الصين إلى فهم العلاقة بين تدويل مؤسسات التعليم العالي والسوق، من خلال تحليل تجربة جامعة (صينية(محددة. استخدمت الدراسة منهجية دراسة الحالة، وقامت بجمع البيانات من خلال سلسلة من المقابلات الشخصية، وتحليل محتوى الخطط

الاستراتيجية للتدويل. أظهرت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين توجه الجامعة نحو التدويل، وقدرتها على التكيف مع تحديات، واحتياجات السوق، كما أكدت النتائج على دور العوامل الرئيسة الستةالآتية في نجاح عملية التدويل: السمعة المؤسسية، والانخراط في تحالفات خارجية، وتطبيق برامج دراسية متقدمة، ومستويات الجودة والخبرة لأعضاء هيئة التدريس، ولإدارة الفعالة للطلاب واستجابة متميزة لمتطلبات السوق هذه النتائج تسلط الضوء على أهمية عوامل متعددة في تحقيق نجاح عملية التدويل، وتحقيق أهدافها.

وقام ديزمبو (Dzvimbo, 2013) بدراسة، هدفت ألى التعرف على واقع إسهامات نظم التّعليم في مجالات التعاون الدولي الثنائي، والمتعدد الأطراف في أفريقيا؛ ولتحقيق أهداف الدّراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي، وتوصلت الدّراسة إلى تقديم عدد من الأنشطة لتحقيق التعاون الدولي بين جامعات التّعليم العالي، ومؤسساته، ومنها: العمل على دعم المؤسسات الإقليمية القائمة في مجال التّعليم العالي مثل: اتحاد مجالس البحث العلمي، وتفعيل دورها في تطوير، وتنفيذ النشاطات، والبرامج المشتركة بين مؤسسات التّعليم العالي، والجامعات، وحثها على اتخاذ الإجراءات العملية للربط فيما بينها في إطار التوأمة الجامعية متعددة الأطراف، وذلك للاستفادة المشتركة من الموارد، والإمكانات، والمرافق المتوفرة.

وهدفت دراسة اتحاد الجامعات، والكليات (الكندية) (Association of Universities and Canadian Universities in the World Survey".Colleges of Canada,2014") إلى تطوير صورة شاملة عن كيفية تعامل الجامعات (الكندية) مع العالم؛ لاستكشاف مجموعة من الأولويات، والسياسات المؤسسية، وقد استخدمت الدّراسة المنهج الاستقصائي المسحي لخمسة أبعاد: البعد المؤسسي للتدويل (The institutional dimension of internationalization)، والشراكات، والأنشطة الموسمية في الخارج (Institutional partnerships and activities abroad)، وتنقل الطلبة(Student mobility)، والتدريس، والتعلم، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس(Teaching, learning and faculty engagement)، والتعاون الدولي في مجال البحوث(International research collaboration). وعلى الرغم من إضافة العديد من الموضوعات، والعوامل الجديدة التي تشكّل أنشطة تعكس مشهد التّعليم العالي الدولي المتطور، إلا أن المسح قد شمل العديد من الأسئلة التي طُرحت في استبانة(AUCC) لعام(2006)، كما استند المسح إلى أسئلة من استطلاعات مماثلة أجرتها رابطات جامعية وطنية ودولية أخرى؛ لتمكين إجراء مقارنات قيمة بين المناطق، وقد تم تعزيز الأسئلة من خلال مناقشات مع لجنة استشارية مرموقة دولياً. وقد

استخدمت الدّراسة أداة الاستبانة (الإلكترونية) لجمع البيانات للجامعات الأعضاء، والتي تضم(97) جامعة عامة، وخاصة، وجامعات لا تهدف للربح، وطلب من الرئيس التنفيذي (الرئيس، والمدير، ورئيس الجامعة) الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالبعد المؤسسي، وأوليات التدويل، ثمّ الإجابة عن الأسئلة المتعلقة في الأبعاد الأخرى من كبار المسؤولين المعنيين في كل مؤسسة، وقد كانت الاستجابة ممتازة، وبلغت 80% من الأعضاء. وقد قدمت نتائج هذه الدّراسة لمحة عامة عن أولويات الجامعات (الكندية)، وأنشطتها؛ لتوفير نظرة ثاقبة على الأنماط المكانية الناشئة؛ لتمكين أصحاب المصلحة من تقييم أي أجزاء من العالم تقوم الجامعات (الكندية) بأنشطتها الدولية فيها، والنظر فيما إذا كانت تلك الأولويات تتماشى داخلياً داخل المؤسسات، ومع الأولويات، والفرص، والمخاطر الخارجية.

هدفت دراسة بول (Paul, 2014) للتعرف إلى واقع تدويل التعليم في الجامعات (الألمانية)، واستهدفت الدراسة تطبيق نموذج الإدارة الاستراتيجية فيها، كونه أداة تحليلية مفيدة في فهم عملية تطبيق تدويل التعليم داخل الجامعات (الألمانية)، واستخدم الباحث المنهج التحليلي. وأظهرت النتائج أن التدويل في الجامعات(الألمانية) موجود، ومُفعل. وإن الجامعات تسعى حثيثاً في جذب المزيد من الطلاب الأجانب، وأكدت الدراسة على عوامل مهمة لتحقق النجاح منها: الاتجاه الإيجابي من جانب هيئة التدريس تجاه عملية التدويل، ووجود دعم فعّال من جانب الإدارة العليا، ووجود مؤسسات مشاركة.

أجرى شويكينديك (Schwekendiek, 2015) دراسة، هدفت إلى تحسين سمعة مؤسسات التّعليم العالي (الألمانية)، و(الكورية) في التصنيفات العالميّة للجامعات في جميع أنحاء العالم، وقد ادخلت إصلاحات كبرى بهدف تمويل البحث، بالإضافة إلى ذلك، اختارت (ألمانيا) تقديم جامعات النخبة، والأساتذة المبتدئين. وقد أظهرت النتائج التي قدمها التصنيف العالميّ للجامعات (QS) إن ترتيب الجامعات (الألمانية) لم يتحسن خلال الفترة الملاحظة، وأن هذا ربما يرجع إلى حقيقة أن (ألمانيا) تفتقر إلى نظام الترويج لترقية أعضاء هيئة التدريس الذين ينشرون الأبحاث، والذي يمتد خلال الفترة من التخرج إلى أن يصبح الخريج عضو هيئة تدريس، ويحمل منصباً أكاديمياً. وعلى النقيض من ذلك، فقد نفذت (كوريا) عددًا من الإصلاحات "السريعة" مثل مناهج اللغة الإنجليزية الإلزامية، والأساتذة الأجانب، وتخصيص حصص للطلبة الأجانب في الجامعات (الكورية)، والتي أدت جميعها إلى اهتمام الدولة (الكورية) بالنشر، وجعلت النشر في المجلات المحكمة المعترف بها إجبارياً، وقد حسنت بشكل كبير

من مخرجات الأبحاث في (كوريا)، وساهمت– على ما يبدو– في صعودها الحاد في تصنيفات (QS) العالميّة.

وهدفت دراسة لجينيفر (Jennifer, 2015) مؤشرات الجودة في مؤسسات التّعليم العالي، وتأثيرها على التنافسية العالميّة؛ للكشف عن مؤشرات الجودة في مؤسسات التّعليم العالي في(الفليبين) كأثرٍ للتنافسية العالميّة، باستخدام المنهج المقارن باستخدام تصنيف (التايمز) للتعليم العالي، ووزن المخططات لتصنيف الدرجات مقارنةً بالتصنيفات العالميّة، وأظهرت النتائج أنَّ مؤسسات التّعليم العالي في الفلبين متدنية المستوى بين مؤسسات التّعليم العالي الآسيويَّة، والعالميّة، ووفقاً لتقرير التصنيف الذي خرجت به الدّراسة، فقد أشارت النتائج أنَّ النسبة الأعلى كانت لضعف الكوادر التدريسية وفق تصنيف التايمز (THE)، تليه نسبة عدم معادلة الشهادات للطلبة الذين يحصلون على شهادات خارج بلدهم وفقًا لتصنيف التايمز (THE)، وإلى عدم وجود تنسيقٍ فيما بين مؤسسات التّعليم العالي في الفلبين، ومؤسسات التّعليم في دول أخرى، وعدم وجود تبادلٍ دوليٍّ للهيئة التدريسية لغايات سد الفجوة في الجامعات، وأشارت النتائج أنَّه يجب على هيئة اعتماد الجامعات، والكليات في (الفلبين) رصدُ المزيد من الاهتمام لمؤشرات الجودة، والمرافق العامة، والمصادر المالية للمؤسسات، واعتماد إسهامات المجتمع المحلي، والدول المجاورة ودولٍ أخرى متقدمةٍ للوصول إلى مستوياتٍ تنافسيَّةٍ عالميَّةٍ.

وأجرى سـيدورنكو وجورباتوفا (Sidorenko & Gorbatova, 2016) دراسـة بهدف تحليل واقع قدرة الجامعات (الروسـية) على تلبية متطلبات وزارة التربية والتّعليم؛ لتحقيق مراكز متقدمة في التصـنيفات العالميّة للجامعات، في ضـوء التصـنيفات العالميّة للجامعات، وتحديدًا تصـنيف (QS). واستخدم الباحثان المنهج التحليلي حيث قام بتحليل الدراسات ذات الصلة، وتوصلت نتائج الدّراسة إلى وجود فجوة بين إمكانات الجامعات (الروسية)، ومتطلبات التصنيفات العالميّة خاصة في مجال الحراك الأكاديمي للطلبة، ولأعضاء هيئة التدريس، ومتطلبات تدويل برامج التّعليم العالي.

وفي دراسة هو، وجاكوب (Hou &Jacob, 2017) بعنوان ما الذي يساهم في تصنيف أعلى في مؤسسات التّعليم العالي، ومقارنة بين ثلاثة تصنيفات عالمية، كانت هذه الدّراسة لا تتعارض مع أنواع التصنيف العالميّ للجامعات، ولكنها تدعو إلى دراسة تأثيرات مؤشراتها على الترتيب النهائي للجامعات، باستخدام تحليل الانحدار، تبحث هذه الدّراسة في مساهمة المؤشر في تصنيف الجامعات في أنظمة تصنيف الجامعات العالميّة، بما في ذلك التصنيف الأكاديمي للجامعات العالميّ(ARWU) ،

وتايمز للتعليم العالي(THE) ، وتصنيفات جامعة (كيو إس) العالميّة. تظهر النتائج أنه في نظام(ARWU)، تنبأت ثلاثة مؤشرات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس الذين فازوا بجوائز(نوبل)، وميداليات (فيلدز) والأبحاث المنشورة في مجلة(Nature and Science)، وفي مجلات مؤشر الاستشهاد العلمي ومجلات مؤشر الاستشهاد للعلوم الاجتماعية بترتيب الجامعات بالنسبة لنظامي(QS)،و(THE)، كان المساهمون الأكثر قوة في تصنيف الجامعات هم مؤشرات السمعة القائمة على الخبراء.

أجرى بلاس والمومني (Balas & Momani,2018) دراسة، هدفت إلى تقييم فائدة أنظمة التصنيف، وتحديد الفرص لدعم جودة البحث، وتحسين الأداء، ولتحقيق هدف الدّراسة تم إجراء مراجعة منهجية لأنظمة التصنيف الجامعي، للتحقق من أداء البحوث، ومقاييس الجودة الأكاديميّة تشمل متطلبات الأهلية، حيث تم إدراج ما لا يقل عن (100) مؤسسة تعليمية تمنح الدكتوراة، يتمّ إنتاجها حاليًا على أساس مستمر، وتشمل كلا من الجامعات (الأمريكية)، والعالميّة، ونشر منهجية حساب الرتب باللغة الإنجليزية، وحساب الرتب بشكل مستقل، ويجب أن تتضمن أنظمة التصنيف أيضًا بعض مقاييس نتائج البحث. تم استخلاص المؤشرات، ومناقضتها مع متطلبات تحسين الجودة الأساسية، وكذلك تم إجراء استكشاف أساليب التجميع، وصحة البحوث، ومؤشرات الجودة الأكاديميّة، ومدى ملاءمتها لتحسين الجودة في أنظمة التصنيف، وأظهرت النتائج بأنه قد تم تحديد (24) نظاماً للتصنيف، وأن(13) من نظم التصنيف قد تم تقييمها، وكانت مؤهلة، كما أن ستة أنظمة من بين ال (13) تصنيفاً، تركز بنسبة (100%) على الأداء البحثي، وقد كان(76%) من إجمالي التصنيف تنسب لمؤشرات البحث،و(24%) يعزى إلى الجودة الأكاديميّة، أو التدريس، وهناك سبعة أنظمة تعتمد على استطلاعات السمعة، و / أو جوائز أعضاء هيئة التدريس، والخريجين. تؤثر التصنيفات على الاختيار الأكاديمي، إلا أن مقاييس الأداء البحثي هي أكثر المؤشرات أهمية، وقد أظهرت نتائج الدّراسة إلى أن هناك حاجة إلى حركة موثوقة لتحسين الجودة في الأبحاث التي تضع مقاييس جديدة، وهي مفيدة للمؤسسات لتقييم الأداء، والقّيمة الاجتماعية وتحسينها ، ويجب التأكيد على الجودة، والكمية لتأكيد مبادرات، ونتائج تحسين أداء البحوث والتي تعود بالنفع على المجتمع من خلال الاكتشاف العلميّ، والنتائج الاقتصاديّة، وتأثير الصحة العامة.

أجرى يامادا (Yamada,2018) دراسة، أوضحت سياسة التّعليم العالي (اليابانية)، وتركيزها في فترة التسعينات على الاقتصاد و(الليبرالية) الجديدة بطبيعتها من السياسة السابقة، وتتميز بالنزعة الحكومية، والإدارية. وأوضح انخفاض المنح التشغيلية للجامعات الوطنية منذ أن أصبحت مؤسسات

جامعية وطنية، وازدياد سيطرة الدولة على الجامعات الخاصة، يمكن تلخيص الاتجاهات الملحوظة في سياسة التّعليم العالي اليابانية من خلال كلمات رئيسة مثل تخفيض المخصصات المالية في التّعليم العالي'، و'المساءلة'، و'التقييمات'. ويكشف استطلاع أجرته مؤسسة الترويج، والمساعدّة المتبادلة للمدارس الخاصة في (اليابان) عام(2013) أن تقييمات الجامعات الخاصة لأوضاعها المالية تختلف باختلاف الحجم، والتاريخ، والموقع، ومجالات الدّراسة الممثلة في الجامعة، وأن هناك أوجه عدم مساواة مختلفة بين المؤسسات العامة، والخاصة، وبين المؤسسات الخاصة.

أجرى بلوتشي وآخرون (Bellucci et al,2019) دراسة، هدفت هذه الدّراسة إلى بيان فيما إذا كان التفاعل عبر (الإنترنت) من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، يُستخدم كآلية للمحاسبة الحوارية، وإشراك أصحاب المصلحة من الجامعات ذات التصنيف العالي في تصنيفات الجامعات العالميّة(QS). وقد استخدمت هذه الدّراسة منهجية كمية تستند إلى تحليل المحتوى، لحسابات (Facebook) و(Twitter) لأفضل(200) جامعة في تصنيفات (QS) العالميّة. وقد أظهرت نتائج هذه الدّراسة أن العديد من الجامعات، تستفيد من وسائل التواصل الاجتماعي؛ لتوفير المعلومات العامة وإشراك أصحاب المصلحة؛ إذ يسلط ذلك الضوء على بعض العلامات المبكرة للمحاسبة الحوارية ومحاولات الجامعات ذات التصنيف العالي لخلق مساحات لأصحاب المصلحة الذين يتمّ تجاهل آرائهم في المحاسبة التقليدية.

أجرى سوبرين (Soobrayen,2020) دراسة، والغرض منها تحليل السياسات التاريخية، ووصف الطرق التي تشكّل بها الجهات الفاعلة المتعددة، سياسة تدويل التّعليم العالي الوطنية، داخل الولايات المتحدة، والتقاط الاتجاه الناشئ في سياسة تدويل التّعليم العالي، على المستوى الوطني؛ المستوى بين عامي (2000)، و(2019). جمعت البيانات من مصادر متعددة على المستوى الوطني، وبشكل أساسي من المنظمات داخل قطاعات صنع السياسات العامة، والخاصة، والطوعية، المنهج المستخدم في هذه الدّراسة هو المنهج التاريخي الأفقي، والرأسي. تهدف الدّراسة إلى وصف: (1) كيفية تشكيل السياسة في عملية صنع السياسات التعددية؛ (2) تحديد العوامل التي أثرت على مسار السياسة؛ و(3) تحديد مبررات السياسة بين عامي (2000)، و(2019).

وهدفت دراسة لويولا ومدينا وفالدز وشو(Loyola, O., Medina-, M., Valdez, R. & Choo, R, 2020) إلى، تقديم دراسة علمية قائمة على نمط التباين للتصنيف العالميّ (QS) للجامعات؛ ولتحقيق أهداف الدّراسة، تم استخدام المنهج التحليلي التركيبي، من خلال قاعدّة بيانات مجمعة، تحتوي على (34)

سمة تصف مؤشرات البحث الأساسية لأفضل(200) جامعة في تصنيف(QS). وقد أظهرت النتائج بأن استخدام (18) مصنفًا حديثًا في قاعدّة البيانات التي تم تجميعها؛ بأن أفضل(100) جامعة في التصنيفات العالميّة للجامعات (QS) يمكن فصلها عن باقي الجامعات المقارنة، مما يحقق متوسط دقة يبلغ (71%)، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام خوارزمية تعديل نمط التباين، ليتمّ استخراج مجموعة من الأنماط التي تصف أفضل (100) جامعة بناءً على الميزات العلمية. وأوضحت النتائج أيضاً نهجاً يمكن استخدامه كتصور للأنماط المستخرجة لتسهيل عملية صنع القرارات من رؤساء الجامعات، في صياغة استراتيجيات تحسين، وترتيب جامعاتهم، وتقييمها في التصنيف العالميّ للجامعات (QS).

أجرى فوزي وآخرون (Fauzi,Tan,Daud Awalludin,2020) دراسة، تستعرض هذه مراجعة سردية تلقي الضوء على عدد من التناقضات في المنهجيات المطبقة على تصنيف الجامعات. تمت مراجعة خمس أدوات تصنيف رئيسة مطبقة عادة على جامعات العالم، وهي Quacquarelli) (Symonds) (QS، و(Times Higher Education) (THE)، والتصنيف الأكاديمي للجامعات العالميّة (ARWU)، وتصنيف لايدن، وتصنيف(Webometrics) ، والتي أظهرت العديد من العيوب في التصنيف، تسببت في حدوث تناقضات في ترتيب الجامعات، في تصنيفات مختلفة، ووضعت اقتراحات لدمج معايير، ومؤشرات متعددة لتحسين تصنيف التمارين.

أجرى علي (Ali ,2021) ورقة بحثية بمنظور عام، حول التصنيف المؤسسي وإطار التصنيف، وفوائد التصنيف، والعيوب المنهجية للتصنيف، وأفضل نهج لمؤسسة عالمية المستوى. ناقشت في هذه الورقة بشكل أساسي المنظور العام، حول التصنيف المؤسسي، وإطار التصنيف، وفوائد التصنيف والعيوب في منهجية التصنيف. وأوضح أن دقة التصنيف تعتمد على مدى دقة، تقديم البيانات وأمانتها وفقًا لمنهجية التصنيف، ومدى دقة تقديم الزملاء لإجاباتهم، ومدى كفاءة وكالات التصنيف في التحقق من صحة البيانات المقدمة، وتقييمها، وإعطاء مزيد من التركيز على بيئة التدريس، والتعلم،وأصولها، والمراجعة الدورية للمناهج المقدمة، وتعزيز موارد البنية التحتية، ونتائج الخريجين في الحد الأدنى من الوقت المحدد، وقابلية التوظيف، بما في ذلك ريادة الأعمال والدراسات العليا، والتقييم، والتقييمات المنتظمة، والأبحاث والنتائج، والتعاون والدورات الجديدة.إنّ العرض لما يقتضيه السوق أشار إلى أن التصنيف ضروري للتخطيط الاستراتيجي، وتعزيز الشفافية المؤسسية، وتحفيز ثقافة الجودة في التّعليم، ويؤثر على الشراكات، والتعاون الوطني، والدولي. وأفاد التصنيف، وهو مظهر من مظاهر المنافسة

العالميّة، ويستخدم كأداة سياسية. تثير التصنيفات جدلاً مهمًا حول جودة مؤسسات التّعليم العالي، وأدائها، وهو أحد مظاهر التصنيف هو لبناء كفاءة مؤسسية تنافسية للجامعات، ذات المستوى العالميّ.

أجرى هويت (Hewitt,2021) دراسة عن العوامل المؤثرة على القدرة التنافسيّة في تمارين تصنيف الجامعات: دروس من (البرازيل)، أصبح تصنيف الجامعات الدولية والوطنيّة شائعاً، فقدم خدمة لأصحاب المصلحة، والمستفيدين من الطلبة، والمؤسسات، والحكومات. وهذا أوجد تدقيقاً متزايداً من الأكاديميين والمراقبين الآخرين، الذين دعا الكثير منهم إلى ذلك التشكيك في سلامة المنهجيات المستخدمة، وبالتالي نتائج العملية. على نقيض ذلك، ولم يتمّ إيلاء الكثير من الاهتمام نسبياً للعوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على قدرة مؤسسة معينة للمنافسة ضمن تمرين تصنيف معين، مثل حالة الشركة، و/أو الموقع الجغرافي، و/أو الوصول إلى الموارد. بناء على العمل السابق الذي فحص تأثير هذه العوامل الخارجية، وتجري الدّراسة تحليلاً كميًا لأفضل ممارسة لتصنيف الجامعات المعروفة في (البرازيل)، وهو فهم تأثير هذه المتغيرات، سواء داخل السياقات الوطنية الأخرى، أو خارجها.

أجرى ايسلي وآخرون (Easley , et al., 2021) دراسة عن عوامل الجودة المدركة في التّعليم العالي، أوضحت الدّراسة أنّ تصنيف الجامعات أصبح بمثابة مؤشراً للجودة، والتميز. تبحث الجامعات باستمرار عن طرق لتحسين تصنيفاتها، لتقيس الجامعات الأكثر تميزًا. وقد تم استطلاع آراء كبار المديرين من مؤسسات التّعليم العالي العامة، لمدة أربع سنوات في الولايات المتحدة فيما يتعلق بتصوراتهم للعوامل التي يعدّونها الأكثر أهمية عند تقييم الجودة في مؤسسة التّعليم العالي. وقد صنف المشاركين المتخرجين، والاحتفاظ بهم على أنهما المؤشر الأكثر أهمية للجودة، وتمت مقارنة نتائج الاستطلاع أيضًا بمنهجيات تصنيفات(US News and World Report) ، وتصنيفات (تايمز) للتعليم العالي العالميّة، وتصنيفات (كواكواريلي سيموندز) العالميّة، وكانت النتائج أن عوامل الجودة الملموسة التي حددها المشاركون في الاستطلاع لا تتماشى مع منهجيات أي من هذه التصنيفات الثلاثة.

في دراسة شوين (Shuiyun, 2021) بعنوان هل يمكن أن يسهم التصنيف في ضمان جودة التّعليم العالي؟ فحص الترتيب التأديبي (الصيني). تناولت الدّراسة قضية جودة التّعليم من خلال استكشاف آلية التصنيف كقوة خارجية، تؤثر على تغيير الجامعة. وقد حققت في حالة التصنيف التأديبي الصيني(CDR) وقد أظهرت النتائج أن سلوك الجامعة تغير إلى حد ما، من حيث تخصيص الموارد، والسياسات الداخلية، وإعطاء الأولوية للمجالات الأكثر أهمية بالنسبة للجامعات للحصول على

تصنيفات أعلى. وأوضحت الدّراسة أن مساهمات تلك التغييرات في ضمان الجودة، وتحسينها لم تكن واضحة للغاية سواء على المستوى المؤسسي، أم النّظامي، وكانت نتيجة للتفاعل بين مؤسسات التّعليم العالي، وخطط التصنيف الخارجية، وأن التصنيفات لها قيود متأصلة، كقوة خارجية في المساهمة في ضمان الجودة في التّعليم العالي.

هدفت دراسة بوليا وآخرون (Polyakov, et al., , 2021) إلى تسليط الضوء على العوامل الرئيسة التي تحدد ريادة الجامعات العالميّة، الرائدة في تصنيف الجامعات الدولية، مما يسمح بضمان التنافسية في سوق الخدمات التّعليمية العالميّة. كان الأساس التجريبي لإيجاد عوامل القيادة الجامعية الرئيسة، وهي عبارة عن مزيج من القيم العددية لمعايير تجميع التصنيفات الدولية الرئيسة(QS)، و(THE) وقد غطى التحليل أفضل(50) جامعة مأخوذة وفقًا لتصنيف (QS)، وللمقارنة، تم إجراؤه استنادًا إلى بيانات(2020–2021). إذ سيؤدي الجمع بين معايير (QS)، و(THE) إلى تحسين جودة المعايير لتحديد العوامل الرئيسية في قيادة الجامعة. ولتحقيق أهداف الدّراسة، استخدمت منهجية التحليل من خلال الجمع بين معايير(QS) و(THE)، وقد حددت الدّراسة العوامل الرئيسة الآتية للقيادة الجامعية: "الطلاب الدوليون" (QS)، و"التدريس" (THE)، و"الاقتباسات" (THE)، و"الاقتباسات لكل كلية" (QS)، و"عضو هيئة تدريس لكل طالب "(QS)، و"دخل الصناعة "(THE)،" البحث "(THE)، و"النظرة الدولية "(THE). بالنسبة لجميع المجموعات ذات القدرة التمييزية القصوى لعام(2021)، تم تحديد العوامل الآتية : "الاقتباسات لكل كلية" (QS)، و"الطلاب الدوليين" (QS)، و"الكلية الدولية" (QS)، و"الاقتباسات" (THE)، و"الدولية النظرة المستقبلية "(THE)،و"التدريس "(THE)، و"سمعة صاحب العمل "(QS)، و"البحث "(THE)، و" الصناعة، والدخل "(THE). وقد أشارت النتائج، إلى أنه يمكن استخدام هذه النتائج من الجامعات لتبرير قرارات الإدارة الجامعية، والتسويق، وتقييم البيئة التنافسية، ووضع تدابير؛ لتحسين المواقف التنافسية. وأشارت أيضا إلى أن البحث المستقبلي، يهدف إلى إنشاء العلاقات بين عوامل هذه القيادة، والتي يمكن أن تكون أساساً لبناء خرائط معرفية؛ لزيادة القدرة التنافسيّة.

وأجرى كيالي (Kayyali,2023) دراسة، بعنوان: العلاقة بين التصنيف، والجودة الأكاديميّة، فأوضح أن تصنيف الجامعات، له تأثير متزايد على كيفية رؤية الناس للتميز الأكاديمي للتعليم العالي، واستكشاف العلاقة المعقدة بين التصنيف، والتميز الأكاديمي، إلى جانب كيفية تأثير ذلك على سياسة التّعليم العالي، وممارساته. وسلط الضوء على أهمية التصنيفات، وتأثيرها على صنع القرار، واستعراض

منهجيتها، ومقاييسها، وتأثيراتها. تناولت هذه الدّراسة التفاصيل حول كيفية تأثير التصنيفات على مؤسسات التّعليم العالي، بما في ذلك كيفية تأثيرها على الأولويات المؤسسية، وضرورة اتخاذ القرارات المبنية على المهمة، ومناقشات حول آراء الطلبة تتعلق بالتصنيفات، والمعايير الأكاديميّة، وركزت على أهمية إشراك الطلبة في عملية التقييم، واستكشاف الصعوبات، والإمكانات للسياسة، والممارسات مع التركيز على موضوعات المساواة، وشفافية البيانات، والرأي العام، وسلطت الضوء على فهم دقيق للتصنيفات والجودة الأكاديميّة، وأهمية اعتماد مناهج شاملة تعطي الأولوية لنجاح الطلبة، والتنوع والمهام المؤسسية. ومن خلال الاعتراف بالقيود المفروضة على التصنيفات، وتبني تدابير التقييم البديلة، يمكن لواضعي السياسات والمؤسسات تعزيز تقييم أكثر شمولية، ودقة للجودة الأكاديميّة في التّعليم العالي.

ملخَّص الدِّراسات السّابقة، وموقع الدِّراسة الحاليَّة منها:

تكشف مراجعة الدِّراسات السّابقة ذات الصِّلة بموضوع الدِّراسة الحاليَّة، عن اتِّجاه واضح نحو الاهتمام المتزايد بالتَّنافسيَّة العالميَّة، في مجال التَّعليم العالي، وأهمِّيَّة الانخراط في الأنشطة البحثيَّة، والأكاديميَّة على المستوى الدَّوليّ، وبخاصَّة للجامعات، الَّتي تسارع إلى ميدان المنافسة العالميَّة؛ بانتهاج كثيرٍ من السِّياسات، والاستراتيجيّات، وينعكس هذا الاتِّجاه على تحسين ترتيب الجامعات في التَّصنيفات العالميَّة، وبخاصَّة تلك الَّتي تشغل مواقع متأخِّرة في قوائم التَّصنيفات.

وتسعى الجامعات إلى تحسين جودة تعليمها وبحثها، وبالتّالي سمعتها، وتقديرها في المجتمع العلميّ العالميّ، من خلال اعتمادها المعايير الَّتي تحدِّدها التَّصنيفات العالميَّة للجامعات؛ ما يؤدّي إلى تحسين ترتيب تصنيفها، ويجذب مزيداً من الطَّلبة، والباحثين الدَّوليّين، ويعزِّز التَّبادل الثَّقافيّ، والعلميّ، ويسهم في التَّنمية الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة للدُّول، ورفد المليارات لاقتصادها الوطنيّ، وتحسين مستوى المعيشة للمواطن، ومن ثَمَّ تصبح جامعات منتجة.

وممّا لا شكَّ فيه، أنَّ هذا النَّهج يتطلَّب استثمارات كبيرة في التَّعليم العالي، والبحث العلميّ، وتوجيه الجهود نحو تحقيق المعايير العالميَّة للجودة والتَّميُّز، إضافة إلى وجوب الاهتمام بضمان توافر بيئة داعمة، ومشجِّعة للبحث العلميّ، والإبداع داخل الجامعات، وتوافر الموارد اللّازمة، ودعم البنية التَّحتيَّة العلميَّة، و(التّكنولوجيَّة).

وقد استفادت الباحثة من عرض الدِّراسات السّابقة ذات الصِّلة بموضوع الدِّراسة الحاليَّة؛ من خلال زيادة وعيها بالموضوع، وتطويرها أداة الدِّراسة، والمعايير الَّتي تُبنى عليها ميّزتها التَّنافسيَّة، وترتيبها في التَّصنيفات العالميَّة للجامعات، وبخاصَّة تصنيف(QS)، وتحديد المجتمع، والعيِّنة؛ من خلال الأدب النَّظريّ، والدِّراسات السّابقة الَّتي عرضتها؛ إذ اهتمَّت هذه الدِّراسات بمواضيع: جودة التَّعليم، والميّزة التَّنافسيَّة، والاستثمار البشريّ، كما تناولت المعايير، والمؤشِّرات للتَّصنيفات العالميَّة للجامعات، والتَّحدِّيات، والصُّعوبات الَّتي تواجه الجامعات، وصياغة المقترحات الَّتي يمكنها أن تحسِّن من ترتيب الجامعات في تلك التَّصنيفات العالميَّة، وأمّا نتائج هذه الدِّراسات؛ فقد أظهرت بوضوح، أهمِّيَّة إضفاء البُعد الدَّوليّ على وظائف الجامعات؛ لكي تستطيع تأدية وظائفها، ومهامّها، وأهدافها بتنافسيَّة، وكفاءة عاليتين، وأكَّدت أهمِّيَّة البوّابات (الإلكترونيَّة)، والنَّشر الدَّوليّ.

أمّا أوجه التَّشابه والاختلاف ما بين هذه الدِّراسة الحاليَّة، من جهة، والدِّراسات السّابقة، من جهة أخرى؛ فتتمثَّل في الهدف. فالدِّراسة الحاليَّة تهدف إلى اقتراح سياسات تربويَّة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات(QS)، استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، بينما تباينت أهداف الدِّراسات السّابقة، وتراوحت ما بين معرفة درجة توافر معايير، ومؤشِّرات ومتطلَّبات، وفهم واقع الجامعات، وتهيئتها لتحقِّق ترتيباً عالياً في التَّصنيفات العالميَّة، ومنها: تشلدرس (Childress, 2011)، ودراسة سيدورنكو وجورباتوفا (Sidorenko & Gorbatova,2016)، ودراسة مصطفى (2020)، وديزمبو (Dzvimbo, 2013) ودراسة بول (Paul, 2014)، ودراسة (Yamada, 2018)، ودراسة حسن (2014)، ودراسة حوريَّة واللّهيبيّ (2013)، ودراسة مظلوم وآل فيحان (2015).

وهناك دراسات عملت على تقديم سياسات مقترحة، وبناء تصوّر لنماذج وتصوُّرات وخطط مستقبليَّة؛ للدُّخول في التَّصنيفات العالميَّة للجامعات، مثل دراسة القضاة (2015)، ودراسة سمر القطنانيّ (2016)، ودراسة حمدان (2021)، ودراسة السّهليّ (2019)، ودراسة اللّهاليّ والسُّعود (2020)، ودراسة البصير (2021)، والعربيّ (2020).

وإضافة إلى ما تقدَّم، هناك دراسات هدفت إلى توضيح المؤشِّرات المستخدمة في التَّصنيفات العالميَّة، وتحليلها، وبيان أهمِّيَّتها، كدراسة سهير حواله، وسارة المتولّي (2014)، ودراسة كريمان عبد

العزيز (2015)، وزيتوني (2016)، ودراسة غادة الشّربينيّ (2016)، ودراسة شويكينديك (Schwekendiek, 2015) ، ودراسة أبو العينين وآخرون (2017).

وأمّا الدِّراسات الَّتي توضِّح الجودة، وتأثيرها على التَّنافسيَّة، والتَّصنيف العالميّ؛ فتمثِّلها دراسة جينيفر (Jennifer, 2015)، ودراسة الإبراهيميّ (2009)، ودراسة الصّالح (2012)، ودراسة هويت(Hewitt, 2021)، ودراسة بوليا كوف وآخرون (Polyakov et al., 2021).

وفضلاً عن ذلك، هناك دراسات ركَّزت على معايير تحسين وجودها، و ترتيبه في التَّصنيف الدَّوليّ، كدراسة كريمة غيّاد ورابح (2019)، ودراسة داليا يوسف (2020)، ودراسة تيربين (Turpin, 2007)، ودراسة بلوتشي وآخرون (Bellucci et al, 2019).

وأمّا التَّحدِّيات الَّتي تواجه الجامعات في التَّصنيفات العالميَّة؛ فقد عالجتها دراسات متعدِّدة، منها دراسة عليّ (Ali, 2021)، ودراسة عبد المجيد (2015)، ودراسة ستيفن (Stephen, 2011)، ودراسة كيالي (Kayyali, 2023).

وفيما يتَّصل بالدِّراسات الَّتي عملت على تقييم أنظمة التَّصنيف، هناك دراسات كثيرة، كدراسة بلاس والمومنيّ (Balas & Momani, 2018)، ودراسة فوزي وآخرون (Fauzi, Tan, Daud Awalludin, 2020)، ودراسة مصطفى (2018).

وأمّا الدِّراسات السّابقة الَّتي هدفت إلى توضيح أهمِّيَّة التَّدويل في التَّصنيفات العالميَّة؛ فتمثِّلها دراسة لنهان (Linhan, 2012)، ودراسة بول (Paul, 2014)، ودراسة بلوتشي وآخرون (Bellucci et al, 2019)، ودراسة كريمان عبد العزيز (2015) والعزيبي(2022).

ومن حيث منهج الدراسة فإن الدراسة الحالية استخدمت المنهج **المسحي التطويري** وقد تشابهت بعض الدراسات في استخدام نفس المنهج، فيما تنوعت الدراسات السابقة فمنها دراسة حسن (2014) ودراسة القطناني (2016)، ودراسة السهلي (2019) ودراسة اللهالي والسعود (2020). ودراسات استخدمت **المنهج النوعي** كدراسة لينهان (Linhan, 2012) ودراسة حورية واللهيبي (2013). دراسات استخدمت **المنهج المقارن** كدراسة تيربين (Turpin, 2007) ودراسة (Jennifer, 2015) ودراسة سوبرين Soobrayen,2020).

ودراسات استخدمت المنهج **الوصفي التحليلي** كدراسة تشلدرز (Childress, 2011)، ودراسة ديزمبو (Dzvimbo, 2013) ، ودراسة سيدورنكو وجورباتوفا (Sidorenko & Gorbatova, 2016)، ودراسة بول (Paul, 2014). ودراسة داليا يوسف(2020) ودراسة الشريف (2020) ودراسة العربي(2020) ودراسة البصير (2021) ودراسة كريمة غياد ورابح (2019).

أوضحت الدراسات السابقة الكثير من المعارف، والبيانات، والمعلومات الهامة، وأكدت بتركيز على أن البحث العلمي، والنشر في فهارس قواعد البيانات العالميّة، وطرح برامج، وتخصصات مشتركة بين الجامعات المحلية، والجامعات العالميّة تقود إلى السمعة الأكاديميّة، والبحث المتميز، والسمعة الوظيفية للخريجين، مما يساهم بشكل واضح وكبير تحسين سمعة الجامعات في الوصول إلى مراكز متقدمة في التصنيفات العالميّة للجامعات، وتحديداً تصنيف (QS) وهذا ما يتطابق وموضوع الدّراسة الحالية.

كما وتحققت عدّة فوائد جراء مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدّراسة الحالية، أولاها التعرف على أكثر التصنيفات العالميّة للجامعات انتشارا وهي: تصنيف (QS)، والتايمز (THE) ،وشنغهاي (Shanghai) ، وتصنيف ويبومتركس (Webometrics)، وبينت أن التصنيفات الأكثر ملاءمة لواقع الجامعات العربية هو تصنيف (QS) نظراً لموضوعتيه، واحتوائه على معايير، ومؤشرات قياس تناسب الثقافة العربية، وقابلة للتطبيق في حال توافرت القيادات الأكاديميّة، وقد هدفت جميع الدراسات السابقة إلى تحسين مواقع الجامعات في التصنيفات العالميّة للجامعات في ضوء التجارب العالميّة. وعلى سبيل المثال، هدفت دراسة دهان وبوعتروس (2017) إلى تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية، ودراسة أبو العنيين، هدفت إلى تحسين موقع جامعة بنها في تصنيف (QS) وغيرهما من الدراسات التي هدفت إلى تحسين ترتيب الجامعات المصرية والسعودية.

وتختلف الدّراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الشمول والتوسع في بحث الموضوع في مؤسسات التّعليم العالي وتحديدًا الجامعات، ما يميز هذه الدّراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها ربما تكون الوحيدة –حسب علم الباحثة– التي سعت إلى اقتراح سياسات تربويّة تهدف إلى تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيفات العالميّة للجامعات.

كما وتختلف في مجتمعها إذ أنها ضمت عينة ممثلة للجامعات الفلسطينيّة توزعت على القيادات الأكاديميّة لهذه الجامعات، مما يجعلها تتميز باقتراح تصور إداري لتحسين مواقع الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات كيو إس (QS) مع الأخذ بعين الاعتبار آراء، ووجهات نظر هذه القيادة الأكاديميّة، مما يجعلها قابله للتطبيق بكل سهولة، وبالتالي عكس الشهرة والسمعة للجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) مما يسهم ذلك في تحقيق الرفاه الاقتصاديّ وتحسين معيشة الأفراد من خلال ايجاد فرص العمل.

واختلفت هذه الدّراسة عن الدراسات السابقة ذات العلاقة؛ بأنها تقترح تصوراً إداريّاً لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) بناء على نتائج الدّراسة هذا من ناحية، ووفقا لتجارب الجامعات المرموقة في العالم التي تتميز بالظهور في مواقع متقدمة في التصنيف العالميّ (QS) للجامعات، ويتمّثل هذه التميز في الإفادة من الآليات والطرائق، والأساليب التي تتبعها، وتطبقها هذه الجامعات للوصول إلى أفضل المراكز في التصنيفات العالميّة، وتم تضمين هذه الطرائق والأساليب للتصور المقترح للجامعات الفلسطينيّة لأعضاء هيئة التدريس الفلسطينيّة. بالإشارة إلى أن هذه موضوعية، وواقعية، ويمكن تطبيقها بكل سهولة. وتختلف هذه الدّراسة أيضا عن الدراسات السابقة ذات العلاقة بأن التصور الذي تقترحه، قد تم بناؤه على شكل خطوات خاصة بكل مجال من مجالات الدّراسة، يمكّن الجامعات الفلسطينيّة من تنفيذها بسهولة، ومنطقية. وبناء على هذه الخطوات تم وضع خطة للاسترشاد بها عند تطبيق التصور المقترح، تتضمن هذه الخطة: الواقع الحالي للجامعات الفلسطينيّة، والبديل المستقبلي، وكيفية تطبيق البديل المستقبلي، ومعوقات تطبيق البديل المستقبلي، والحلول المناسبة للتغلب على المعوقات، مما يسهل على الجامعات الفلسطينية تطبيقها لتحسين ترتيبها في التصنيف العالميّ للجامعات (QS).

الفصل الثالث

الطريقة، والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة، والإجراءات

تضمن هذا الفصل وصفًا للإجراءات التي اتبعتها الباحثة لتحقيق أهداف هذه الدّراسة، من حيث توضيح منهج الدّراسة، ووصف مجتمعها، وعينتها، والأداة المستخدمة فيها، وكيفية إعدادها، وتطويرها وإجراءات التحقق من صدقها، وثباتها، وتصحيحها، والمعالجة الإحصائيّة المنبثقة عنها، كما يشتمل على تحديد متغيرات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

منهجيّة الدّراسة:

استخدمت الباحثة في هذه الدّراسة المنهج الوصفي المسحي التطويري؛ بهدف بناء سياسات تربويّة مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة. ونظراً لخصوصية هذا النوع من الدراسات، فإن هذه الدّراسة قد سارت وفق المراحل الآتية، من أجل تحقيق أهدافها:

المرحلة الأولى: مسح الخلفية النظرية لموضوع الدّراسة

وتم في هذه المرحلة جمع الأدب النظري الكامل لهذا الموضوع؛ (لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة)، وذلك باستعراض المصادر، والمراجع، والدوريات، والمواقع (المواقع الإلكترونية) العالميّة الرسميّة للتصنيفات العالميّة ذات العلاقة، والاطلاع على ما كتب في المؤلفات، والدراسات العربية، والأجنبية، واختيار ما يلائم الدّراسة من الأدب التربوي، وعرضه لمفهوم السياسات التربويّة وأهمية صناعتها، وخصائصها، وأهدافها، ومراحلها، ومعوقاتها، وسياسات في الوطن العربي، وفلسطين، وكذلك التصنيفات العالميّة للجامعات ومعاييرها .

المرحلة الثانية: فرز المتغيرات التي يبنى عليها السياسات المقترحة

وفي هذه المرحلة تم استنباط المتغيرات الأساسية اللازمة لبناء سياسات تربويّة مقترحة، وفرزها؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، من خلال تحليل أدب الدّراسة، واختيار النقاط والجوهرية، كأساس لبناء السياسات.

المرحلة الثالثة: جمع البيانات اللازمة لبناء السياسات

وفي هذه المرحلة، تعرض الباحثة وصفًا لمجتمع الدّراسة، وكيفية اختيار العينة، وتطوير أداتها وكيفية تصميمها وتطبيقها، وطرق التأكد من صدقها، وثباتها التي استخدمت لتحقيق أهداف الدّراسة، ومعالجتها إحصائياً بغرض تحليل البيانات، واستخراج النتائج، وذلك على النحو الآتي:

مجتمع الدارسة:

تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع القادة الأكاديميين في الجامعات الفلسطينيّة (المحافظات الشمالية)، خلال العام (2024/2023)، والجدول (8) يبين توزع مجتمع الدّراسة حسب نوع الجامعة، والإقليم، والمركز الوظيفي. **جدول (8) توزع افراد مجتمع الدّراسة حسب نوع الجامعة، والاقليم، والمركز الوظيفي**

نوع الجامعة	الجامعة	إقليم	رئيس الجامعة	نائب رئيس	عميد	نائب عميد	رئيس قسم	المجموع
عامة	جامعة النجاح الوطنية	شمال	1	7	11	–	73	92
	جامعة بيرزيت	وسط	1	6	10	3	54	74
	جامعة الخليل	جنوب	1	2	20	1	26	50
	جامعة القدس	وسط	1	6	19	14	76	116
	جامعة بوليتكنك فلسطين	جنوب	1	5	12	–	18	36
	جامعة بيت لحم	جنوب	1	6	6	–	9	22
خاصة	الجامعة العربية الأمريكية	شمال	1	6	16	–	63	86
	جامعة دار الكلمة للفنون والثقافة	جنوب	1	5	5	7	2	20
	جامعة فلسطين الأهلية	جنوب	1	6	7	–	12	26
	جامعة الزيتونة للعلوم والتكنولوجيا	وسط	1	–	5	–	5	11
حكومية	جامعة الاستقلال	وسط	1	3	5	5	19	33
	جامعة فلسطين التقنية خضوري	شمال	1	3	13	9	59	85
	جامعة نابلس للتعليم المهني	شمال	1	4	5	–	2	12
المجموع								**663**

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التّعليم العالي الفلسطيني (2022)

عينة الدّراسة:

تم اختيار عينة الدّراسة، باستخدام أسلوب العينة الطبقية العنقودية العشوائية. إذ قامت الباحثة بتقسيم المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) الى ثلاثة أقاليم: الشمال، والوسط، والجنوب، وقامت باختيار جامعتين من كل إقليم بالطريقة العشوائية، مع مراعاة تمثيل نوع الجامعة (عامة، وخاصة، وحكومية) وعليه فقد وقع الاختيار على الجامعات الآتية:

الجامعة العربية الأمريكية (خاصة) وجامعة خضوري (حكومية) لتمثل إقليم الشمال، وجامعة الاستقلال (حكومية) وجامعة بيرزيت(عامة) لتمثل إقليم الوسط، وجامعة بوليتكنك فلسطين (عامة) وجامعة فلسطين الأهلية (خاصة) لتمثل إقليم الجنوب. كما قامت الباحثة بمسح جميع القادة الأكاديمين في هذه الجامعات، والجدول(9) يوضح توزع أفراد عينة الدراسة حسب الأقاليم، والجامعة، ونوعها، والمركز الوظيفي.

الجدول: (9) يوضح توزع أفراد عينة الدراسة حسب الأقليم والجامعة ونوعها و المركز الوظيفي

الاقليم	الجامعة	نوعها	رئيس	نائب رئيس	عميد	نائب عميد	رئيس قسم	المجموع
الشمال	الجامعة العربية الأمريكية	خاصة	1	6	16		63	86
	جامعة فلسطين التقنية	حكومية	1	3	13	9	59	85
الوسط	جامعة الاستقلال	حكومية	1	3	5	5	19	33
	جامعة بيرزيت	عامة	1	6	10	3	54	74
الجنوب	جامعة بوليتكنك فلسطين	عامة	1	5	12	-	18	36
	جامعة فلسطين الأهلية	خاصة	1	6	7	-	12	26
	المجموع		6	29				340

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التّعليم العالي الفلسطيني (2022)

ونظرا لقلة عدد رؤســـاء الجامعات الذين اســـتجابوا لأداة الدراســـة فقد تم دمج هذه الفئة مع فئة نواب الرئيس، الجدول (10) يوضح توزع أفراد عينة الدّراسة حسب متغيرات الدراسة:

الجدول (10) توزع أفراد الدّراسة تبعًا للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية	الكلي
المركز الوظيفي	رئيس جامعة/نائب رئيس	12	7.5	160
	عميد / نائب عميد	53	33.1	
	رئيس قسم	95	59.4	
الرّتبة الأكاديميّة	أستاذ	15	9.3	160
	أستاذ مشارك	19	11.9	
	أستاذ مساعد	83	51.9	
	محاضر	43	26.9	
نوع الكلية	علوم إنسانيّة	98	61.2	160
	علوم طبيعيّة	62	38.8	
نوع الجامعة	حكومية	61	38.1	160
	عامّة	69	43.1	
	خاصّة	30	18.8	
الجنس	ذكر	126	78.8	160
	أنثى	34	21.2	
المجموع		160	100.0	

أداة الدّراسة:

لتحقيق أهداف الدّراسة قامت الباحثة بتطوير أداة الدّراسة، بالرجوع إلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدّراسة، وكذلك بالإفادة من أدوات الدارسات السابقة، ذات الصلة بموضوع تحسين ترتيب الجامعات وفق التصنيفات العالميّة للجامعات، في ضوء التجارب العالميّة، كدراسة غادة الشربيني (2016) ودراسة سمر قطناني (2016)، ودراسة حمدان (2021)، ودراسة العزيبي (2022)، وما أشارت إليها. فضلا عن استشارة متخصصين في الإدارة التربويّة في الجامعات الأردنية، والقادة الأكاديميين في الجامعات الفلسطينيّة، وهيئة اعتماد مؤسسات التّعليم العالي، ومجلس التّعليم العالي. وتكونت الأداة من قسمين رئيسين:

- **القسم الأول**: ويحتوي على البيانات الشخصية المتعلقة بأفراد عينة الدّراسة (المتغيرات الوسيطة) وتشمل:
  - **نوع الكلية:** علوم إنسانية، وعلوم طبيعية.
  - **الرتبة الأكاديميّة:** أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومحاضر.
  - **المركز الوظيفي:** رئيس، ونائب رئيس، وعميد، ونائب عميد، ورئيس قسم.
  - **نوع الجامعة:** حكومية، وعامة، وخاصة.
  - **الجنس:** ذكر، وأنثى.

القسم الثاني: يمثل هذا القسم مقياس واقع توافر متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة. وقد تكون من (45) فقرة موزعة على خمسة مجالات (انظر الملحق (1)، أداة الدّراسة في صورتها الأولية)، وفي ما يأتي الجدول (11) يبين توزع فقرات أداة الدّراسة على مجالات الدّراسة:

الجدول (11) يبين توزع فقرات الدّراسة على مجالات الدّراسة

رقم المجال	المجالات	أرقام الفقرات
1	البحث والاكتشافResearch and Discovery	12-1
2	قابلية التوظيف والنتائج Employability and Outcomes	21-13
3	المشاركة العالميّةGlobal Engagement	30-22
4	الخبرة التّعليميةLearning Experience	40-31
5	الاستدامةSustainability	45-41

وتضمنت كل فقرة اختيار درجة تقدير أفراد عينة الدّراسة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، على مقياس متدرج من نوع (ليكرت) الخماسي من (1-5)، وهي: (عالية جدا، وتعادل 5 درجات)، و(عالية، وتعادل 4 درجات)، و(متوسطة، وتعادل 3 درجات)، و(منخفضة، وتعادل درجتان)، (منخفضة جدا، وتعادل درجة واحدة) (انظر الملحق (1) أداة الدّراسة بصورتها الأولية).

صدق أداة الدّراسة:

للتأكد من صدق أداة الدّراسة، استُخدم صدق المحتوى (Validity Content) من خلال عرضها على (10) محكمين من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة، والكفاءة المختصين في الإدارة التربويّة، وأصول التربية، وعلم الاحصاء، في بعض الجامعات الأردنية، والفلسطينيّة و(الأمريكية)، (أنظر الملحق (2): أسماء محكمي أداة الدّراسة)، وقد طلبت الباحثة من جميع المحكمين، التأكد من مدى ملاءمة فقرات أداة الدّراسة لموضوعها، ولمجالاتها، ووضوح الفقرات، وصحة الصياغة اللغوية، وإبداء أية ملاحظات يرونها ضرورية. تم اعتماد معيار (8) محكمين، لبيان صلاحية الفقرات، وملاءمتها، وانتمائها إلى مجالها؛ لتبقى ضمن المجال، واتفاق اثنين منهم على الأقل، على عدم وضوحها لتعديلها. وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون؛ من حذف، وتعديل صياغة بعض الفقرات. تم حذف ست فقرات، ودمج خمس فقرات مع الفقرات المتماثلة في المعنى، بعد مراجعتها بدقة، وعناية، كما تم إعادة صياغة بعض الفقرات صياغة لغوية، أنظر الملحق (3) أداة الدّراسة في صورتها النهائية، مكونة من (45) فقرة.

ثبات أداة الدّراسة:

طبقت أداة الدّراسة على (35) قائداً أكاديمياً من مجتمع الدارسة، ومن خارج عينتها، كما حسب معامل الثبات باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha) لمجالات الأداة، والجدول (12) يبين قيم معاملات الثبات. وتتراوح هذه القيم بين(92.) في حدها الأدنى، وبين (95.) في حدها الأعلى، وهي قيم مرتفعة، ومناسبة لأغراض الدّراسة. وبتحقق الباحثة من صدق أداة الدّراسة وثباتها، تكون الأداة قد استقرت في صورتها النهائية.

الجدول (12) معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) مجالات الدّراسة

المجالات	ثبات الاتساق الداخلي
المجال الأول: البحث والاكتشاف	0.912
المجال الثاني: قابلية التوظيف والنتائج	0.915
المجال الثالث: المشاركة العالميّة	0.907
المجال الرابع: الخبرة التّعليمية	0.902
المجال الخامس: الاستدامة	0.934

يبين الجدول (12) أن معامل ثبات(كرونباخ ألفا) لاستبانة درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) قد تراوحت معاملاته للمجالات، بين (0.902–0.934)، وبالتالي فإن الاستبانة ذات ثبات مناسب، حيث تكونت الاستبانة من (45) فقرة، ويوضح الملحق (3) الاستبانة بصورتها النهائية).

تصحيح الاستبانة

بهدف تصحيح الاستبانة، تم اعتماد تدريج (ليكرت) الخماسي لقياس درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، و تم تحديد معيار الحكم على متوسطات تقدير درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة على النحو الآتي:

طول الفئة= الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس / عدد المستويات

=5–1/3=1.33 وعليه فإن المتوسط الحسابي ذو درجة تطبيق :

- من (1.00– 2.33) يعد مستوى منخفض.
- من (2.34– 3.67) يعد مستوى متوسط.
- من (3.68– 5.00) يعد مستوى مرتفع.

متغيرات الدّراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة: اشتملت الدّراسة على متغير مستقل واحد، هو: تصورات أفراد عينة الدّراسة، لواقع تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS)استنادا إلى تجارب الجامعات المرموقة.

- **المتغيرات المستقلة الوسيطة:** اشتملت الدّراسة على المتغيرات المستقلة الوسيطة الآتية:

أ.المركز الوظيفي: وله ثلاث مستويات:(رئيس الجامعة / ونائب رئيس، وعميد كلية/ نائب عميد كلية، ورئيس قسم أكاديمي).

ب .الجامعة: وله ثلاث مستويات (حكومية، وعامة، وخاصة).

ت. نوع الكلية: وله مستويان (علوم إنسانية، وعلوم طبيعية).

ث.الرتبة الأكاديميّة وله أربع مستويات(أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومحاضر).

ج.الجنس: وله مستويات (ذكر، وانثى).

- **المتغيرات التابعة:** اشتملت الدّراسة على متغير تابع واحد، هو: واقع تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة.

المعالجة الإحصائية:

- تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) للإجابة عن أسئلة الدّراسة الحالية، على النحو الاتي:

للإجابة عن السؤال الأول: ما درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS)؛ استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة من وجهة نظر القيادات الأكاديميّة في هذه الجامعات الفلسطينيّة؟

تم احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لواقع توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات QS استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، من وجهة نظر القيادات الأكاديميّة في هذه الجامعات الفلسطينيّة في ضوء تجارب الدول المتقدمة .

- **السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدّراسة لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS)استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة تعزى لمتغيرات: (المركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس)؟**

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار تحليل التباين الخماسي (Five Way ANOVA)، لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدّراسة على أداة درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات QS استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

- **السؤال الثالث: ما السياسات التربويّة المناسبة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى جارب الجامعات المرموقة؟** تمّ بناء السياسات التربويّة المقترحة، من خلال نتائج الدّراسة التي حصلت عليها الباحثة، من تحليل استجابات أفراد عينة الدّراسة على فقرات الأداة المستخدمة في هذه الدّراسة، اعتماداً على مراجعة الأدب النظري، والدراسات السابقة ذات الصلة.

السؤال الرابع: ما درجة ملاءمة السياسات التربويّة المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة من وجهة نظر الخبراء، والمختصين؟ تم عرض السياسات المقترحة على عدد من المحكمين، وذوي الاختصاص في الجامعات الفلسطينيّة، والأردنية، وتم الأخذ ببعض مقترحاتهم لتعديل السياسات المقترحة؛ لتخرج بشكلها المناسب.

المرحلة الرابعة: مرحلة اقتراح سياسات تربوية:

تم تقديم سياسات تربويّة مناسبة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات **(QS)** استناداً إلى جارب الجامعات المرموقة. اعتماداً على نتائج الدّراسة الميدانية، والأدب النظري ذو العلاقة. وبنائها على شكل خطوات، وإجراءات متسلسلة، ومنظمة، ومنطقية.

المرحلة الخامسة: التأكد من مدى ملاءمة السياسات التربويّة المقترحة:

تم التأكد من ملاءمة السياسات التربويّة المقترحة، من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة، والاختصاص، وذلك للتحقق من صدقها، وواقعيتها، ووضوحها، وقابليتها للتنفيذ، وتم الأخذ ببعض مقترحاتهم.

إجراءات تطبيق الدّراسة:

لتحقيق أهداف الدّراسة، اتبعت الباحثة الخطوات الآتية:

- مراجعة الأدب النظري، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدّراسة.
- تم تطوير أداة الدّراسة (الاستبانة) تبعاً للخطوات المشار إليها سابقاً، وقد تم تطبيقها على عينة الثبات. وبعد التحقق من صدقها، وثباتها، استقرت في صورتها النهائية كما يظهر في الملحق (3).
- تم تحديد مجتمع الدّراسة، واختيار العينة بالطريقة العنقودية الطبقية العشوائية وفقًا للخطوات السابقة.
- تم توزيع أداة الدّراسة (الاستبانة) على أفراد المجتمع حسب جدول زمني، والبالغ عددهم (340) من القيادات الأكاديميّة، من الجامعات الفلسطينيّة.
- تم جمع إجابات أفراد عينة الدّراسة، وكان عدد النسخ الصالحة للمعالجة الإحصائية (160) استبانة.
- تم تفريغ استجابات أفراد عينة الدّراسة في جداول خاصة في ذاكرة الحاسوب؛ بغرض التحليل الإحصائي.
- إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخراج النتائج.
- عرض النتائج، وكتابة تقرير بشكله النهائي وإصدار التوصيات.

الفصل الرابع

نتائج الدّراسة

الفصل الرابع

نتائج الدّراسة

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدّراسة وفقاً لأسئلتها، وذلك على النحو الآتي:

نتائج السؤال الأول والذي ينص على : ما درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة من وجهة نظر القيادات الأكاديميّة في هذه الجامعات الفلسطينيّة؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة والجدول (13) يبين النتائج.

الجدول (13)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات QS استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، الرتبة، ودرجة التوافر

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
1	البحث والاكتشاف	3.72	0.71	1	مرتفع
2	قابلية التوظيف والنتائج	3.67	0.83	2	مرتفع
4	الخبرة التّعليمية	3.46	0.81	3	متوسط
3	المشاركة العالميّة	3.33	0.82	4	متوسط
5	الاستدامة	3.27	0.96	5	متوسط
	الكلي	3.52	0.74		متوسط

يتضح من الجدول (13) أن المتوسّطات الحسابيّة لتقديرات أفراد عينة الدّراسة، على مجالات توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادا إلًى تجارب الجامعات المرموقة، جاءت بدرجة متوسطة، وقد تراوحت هذه المتوسطات ما بين (3.27–3.72)، وجاء بالمرتبة الأولى المجال الأول: "البحث، والاكتشاف" بمتوسط حسابي (3.72)،

ثمّ المجال الثاني "قابلية التوظيف، والنتائج" بمتوسط حسابي (3.67)، وجاء في المرتبة الأخيرة المجال الخامس "الاستدامة"، بمتوسط حسابي (3.27)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة: (3.52)، بانحراف معياري (0.74)، وبمستوى متوسّط. كما قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات كل مجال من مجالات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

أولًا: مجال البحث والاكتشاف:

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال البحث، والاكتشاف، ويوضح ذلك الجدول (14).

الجدول (14) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدّراسة، على فقرات مجال البحث، والاكتشاف

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
1	تسعى جامعتي للارتقاء بمركزها التنافسي بين الجامعات العالميّة	4.21	.93	1	مرتفع
4	تنشر الأبحاث العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي بمجلات علمية محكمة	4.13	.90	2	مرتفع
12	تقدم جامعتي تعليم متميز برسوم جامعية معقولة لجذب الطلبة المتميزين	4.05	.97	3	مرتفع
2	تراعي جامعتي المعايير العالميّة في مخرجاتها التّعليمية.	4.00	.91	4	مرتفع
5	يسعى الرئيس، وأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات الدولية للتعريف بجامعتي	3.93	.97	5	مرتفع
3	توفر جامعتي تعليما، وتعلما (إلكترونياً) في تقديم المساقات التّعليمية حسب المعايير العالميّة المعتمدة.	3.88	.88	6	مرتفع
6	تشترك جامعتي في مصادر المعلومات العالميّة	3.74	1.04	7	مرتفع
9	توظف جامعتي نخبة من أعضاء الهيئة التدريسية الحاصلين على درجات علمية من جامعات عالمية	3.74	.99	7	مرتفع
8	تمتلك الأبحاث العلمية المنشورة من جامعتي سمعة عالمية	3.61	.96	9	متوسط
7	توفر جامعتي التمويل الكافي للاستثمّار في البحث العلمي.	3.25	1.13	10	متوسط
11	تتبنى جامعتي سياسة رشيدة لجذب الباحثين المتميزين لتعزيز الابتكار في مجالاتها البحثية	3.23	1.07	11	متوسط
10	تعمل جامعتي على ترجمة أبحاث محكمة	2.91	1.22	12	متوسط
	مجال البحث، والاكتشاف ككل	3.72	0.71		**مرتفع**

يتضـــح من الجدول (14) أن مســـتوى مجال البحث، والاكتشـــاف كان مرتفعاً؛ حيث بلغ المتوســـط الحسـابي (3.72)، أما المتوسـطات الحسـابية لتقديرات أفراد عينة الدّراسـة، على فقرات مجال البحث، والاكتشـاف تراوحت ما بين (2.91–4.21)، وكانت الفقرة التي حصـلت على أعلى متوسـط حسـابي، هي الفقرة (1): " تسـعى جامعتي للارتقاء بمركزها التنافسـي بين الجامعات العالميّة" بمتوسـط حسـابي (4.21)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (10): " تعمل جامعتي على ترجمة أبحاث، محكمة" بمتوسط حسابي (2.91).

ثانيًا: مجال قابلية التوظيف والنتائج:

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية: والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال قابلية التوظيف: والنتائج، ويوضح ذلك الجدول (15).

الجدول (15) المتوسطات الحسابية، والانحرافات لتقديرات أفراد عينة الدّراسة، على فقرات مجال قابلية التوظيف، والنتائج

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
20	تعمل جامعتي على تطوير موقعها(الإلكتروني) من أجل ترسيخ هويتها	3.97	1.01	1	مرتفع
16	تقدم برامج تعليمية جديدة تواكب العصر لتلبية حاجات سوق العمل	3.91	0.99	2	مرتفع
14	تعقد جامعتي لطلبتها ورش تدريب خاصة في المهارات الحياتية لإعدادهم لسوق العمل بكفاءة	3.83	1.07	3	مرتفع
18	تهدف سياسات التّعليم في جامعتي إلى تحقيق تعليم نوعي متميز عالميا	3.83	0.93	3	مرتفع
21	تعمل جامعتي على تطوير موقعها (الإلكتروني) من أجل علامتها التجارية	3.72	1.09	5	مرتفع
13	توفر جامعتي مراكز خدمات توظيف لإعداد، وتأهيل طلبتها لسوق العمل.	3.49	1.10	6	متوسط
19	تتعاقد جامعتي مع القطاعات المختلفة في المجتمع لإعداد مشاريع بإشراف أكاديمي	3.49	1.06	6	متوسط
17	تجري جامعتي استطلاع رأي لأصحاب العمل لمعرفة كفاءة خريجيها وأخذ ملاحظاتهم للتحسين.	3.47	1.12	8	متوسط
15	تتعاقد جامعتي مع أصحاب العمل لتدريب طلبتها بعقود مدفوعة الأجر تنتهي بالتشغيل	3.31	1.26	9	متوسط
	مجال قابلية التوظيف والنتائج ككل	3.67	0.83		**مرتفع**

يتضح من الجدول (15) أن مستوى مجال قابلية التوظيف، والنتائج كان مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.67)، أما المتوسطات الحسابية للتقديرات أفراد عينة الدّراسة، على فقرات مجال قابلية التوظيف، والنتائج، تراوحت ما بين (3.31-3.97)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة (20): "تعمل جامعتي على تطوير موقعها (الإلكتروني) من أجل ترسيخ هويتها"، بمتوسط حسابي (3.97)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (15): "تتعاقد جامعتي مع أصحاب العمل لتدريب طلبتها بعقود مدفوعة الأجر تنتهي بالتشغيل" بمتوسط حسابي (3.31).

ثالثًا: مجال المشاركة العالميّة:

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال المشاركة العالمية، ويوضح ذلك الجدول (16).

الجدول (16) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدّراسة، على فقرات مجال المشاركة العالميّة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
27	تفعل جامعتي اتفاقيات شراكة مع جامعات عالمية رائدة للتبادل الدولي للطلبة	3.63	0.98	1	متوسط
26	تتعاون جامعتي مع المنظمات الدولية متل هيئات المجتمع الدولي، ومؤسساته	3.56	1.00	2	متوسط
30	تتضمن خطط جامعتي لمناهجها التّعليمية بعدًا عالميًا لإعداد خريجين عالميين .	3.48	1.09	3	متوسط
24	تفعل جامعتي اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع الجامعات العالميّة	3.45	1.12	4	متوسط
28	تقدم جامعتي مجموعة متنوعة من برامج التدريب الميداني المهني للطلبة في الخارج	3.44	1.08	5	متوسط
29	تقدم جامعتي منحاً تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالميّة	3.39	1.08	5	متوسط
25	تستقطب جامعتي الباحثين بفكرة التعاون البحثي المشترك محلياً، وإقليمياً، وعالمياً	3.26	1.06	7	متوسط
22	تنظم جامعتي مؤتمرات دولية بشكل دوري.	3.04	1.08	8	متوسط
23	تعد جامعتي خطة استراتيجية لاستقطاب الطلبة الدوليين من كافة أقطار العالم	2.75	1.21	9	متوسط
	مجال المشاركة العالميّة ككل	3.33	0.82		**متوسط**

يتضح من الجدول (16) أن مستوى مجال المشاركة العالميّة، كان متوسّطًا حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.33)، أما المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدّراسة على فقرات مجال المشاركة العالميّة، تراوحت ما بين (2.75-3.63)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، هي الفقرة (27):" "تفعل جامعتي اتفاقيات شراكة، مع جامعات عالمية رائدة للتبادل الدولي للطلبة،" بمتوسط حسابي (3.63)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي، هي الفقرة (23): "تعد جامعتي خطة استراتيجية لاستقطاب الطلبة الدوليين من كافة أقطار العالم،" بمتوسط حسابي (2.75).

رابعاً: مجال الخبرة التّعليمية:

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال الخبرة التعليمية، ويوضح ذلك الجدول (17).

الجدول (17) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدّراسة، على فقرات مجال الخبرة التّعليمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
40	تضع جامعتي معايير دقيقة لترقية أعضاء هيئة التدريس	3.96	1.09	1	مرتفع
37	تسعى جامعتي إلى تطوير أداء أعضاء الهيئة الأكاديميّة بصورة مستمرة.	3.65	0.99	2	متوسط
32	تلتزم جامعتي بتناسب أعداد أعضاء الهيئة التدريسية مع عدد الطلبة	3.59	1.03	3	متوسط
31	تفعل جامعتي المشاركة الدولية لأعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات	3.58	1.00	4	متوسط
39	تدعم جامعتي الابتكار الأكاديمي	3.56	1.15	5	متوسط
33	تلتزم جامعتي بالعبء التدريسي لأعضاء الهيئة التدريسية دون أية أعباء تدريسية إضافية	3.44	1.18	6	متوسط
35	تلتزم الجامعة بابتعاث الطلبة للحصول على درجات علمية من جامعات دولية	3.29	1.21	7	متوسط
36	تفعل جامعتي اتفاقيات تعاون دولية لجامعات رائدة لتبادل أعضاء هيئة تدريس	3.25	1.15	8	متوسط
38	تسعى جامعتي الى منع هجرة الأدمغة لتستفيد من خبراتها.	3.18	1.17	9	متوسط
34	تستقطب جامعتي أعضاء هيئة تدريس متميزين دوليًا للعمل فيها	3.08	1.14	10	متوسط
	مجال الخبرة التّعليمية ككل	3.46	0.81		**متوسط**

يتضح من الجدول (17) أن مستوى مجال الخبرة التّعليمية كان متوسّطًا؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.46)، أما المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدّراسة، على فقرات مجال الخبرة التّعليمية، تراوحت ما بين (3.08-3.96)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، هي الفقرة

(40): " تضع جامعتي معايير دقيقة لترقية أعضاء هيئة التدريس"، بمتوسط حسابي (3.96)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي هي الفقرة (34): " تستقطب جامعتي أعضاء هيئة تدريس متميزين دوليًا للعمل فيها" بمتوسط حسابي (3.08).

خامساً: مجال الاستدامة:

قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على فقرات مجال الاستدامة، ويوضح ذلك الجدول (18).

الجدول (18) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدّراسة، على فقرات مجال الاستدامة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوافر
43	تواصل جامعتي الاهتمام بالأبحاث الخاصة بالتنمية المستدامة.	3.46	1.01	1	متوسط
42	تهتم جامعتي بالتغيرات المؤثرة بالبيئة الخارجية.	3.36	1.07	2	متوسط
41	تتعاون جامعتي مع الجهات المعنية لوضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم	3.22	1.07	3	متوسط
44	تستخدم جامعتي نتائج الابحاث العلمية البيئية في حل مشكلاتها البيئية بصورة مستمرة	3.16	1.09	4	متوسط
45	تستقطب جامعتي باحثين متميزين؛ لإثراء البحث العلمي لدعم التنمية المستدامة	3.14	1.14	5	متوسط
مجال الاستدامة ككل		3.27	0.96		**متوسّط**

يتضح من الجدول (18) أن مستوى مجال الاستدامة كان متوسّطًا؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.27)، أما المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدّراسة، على فقرات مجال الاستدامة، تراوحت ما بين (3.14- 3.46)، وكانت الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي، هي الفقرة (43): "تواصل جامعتي الاهتمام بالأبحاث الخاصة بالتنمية المستدامة" بمتوسط حسابي (3.46)، وكانت الفقرة التي حصلت على أقل متوسط حسابي، هي الفقرة (45): " تستقطب جامعتي باحثين متميزين ؛لإثراء البحث العلمي لدعم التنمية المستدامة"، بمتوسط حسابي (3.14).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدّراسة، لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى لمتغيرات المركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ لتقديرات أفراد عينة الدراسة، على درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعاً لمتغيرات: المركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس، والجدول (19) يبين هذه النتائج.

الجدول (19) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة، لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة تبعًا لمتغيرات: المركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس.

المتغير	مستويات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المركز الوظيفي	رئيس جامعة/نائب رئيس	3.85	0.68
	عميد / نائب عميد	3.59	0.71
	رئيس قسم	3.44	0.75
الرّتبة الأكاديميّة	أستاذ	3.59	0.58
	أستاذ مشارك	3.67	0.72
	أستاذ مساعد	3.41	0.78
	محاضر	3.65	0.71
نوع الكلية	علوم إنسانيّة	3.43	0.69
	علوم طبيعيّة	3.67	0.79
نوع الجامعة	حكومية	3.28	0.71
	عامّة	3.57	0.72
	خاصّة	3.90	0.70
الجنس	ذكر	3.55	0.76
	أنثى	3.42	0.67

يبين الجدول (19) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة والجنس. ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية ذات دلالة إحصائية، تم استخدام تحليل التباين الخماسي (5 Way ANOVA)، والجدول (20) يبين هذه النتائج.

الجدول (20) تحليل التباين الخماسي (5 Way ANOVA) للفروق في المتوسطات الحسابية، لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة تبعًا للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	مربع إيتا (حجم الأثر)
المركز الوظيفي	1.465	2	.732	1.477	.232	.019
الرتبة الأكاديميّة	1.196	3	.399	.804	.493	.016
نوع الكلية	1.090	1	1.090	2.200	.140	.014
نوع الجامعة	6.872	2	3.436	6.931	.001	.085
الجنس	.104	1	.104	.209	.648	.001
الخطأ	74.361	150	.496			
الكلي	87.011	159				

يبين الجدول (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى (α=0.05) لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات QS استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى لمتغيرات المركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، والجنس، حيث بلغت قيمه ف بالترتيب (1.477، 0.804، 2.200، 0.209) غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى (α=0.05) في درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى لنوع الجامعة، حيث بلغت قيمة ف

(6.931)، وهي قيم دالة إحصـائياً، عند مسـتوى دلالة (0.05)، وقد بلغ حجم أثر نوع الجامعة على درجة توافر السياسـات التربويّة الفاعلة، لتحسـين ترتيب الجامعات الفلسـطينيّة، في التصـنيف العالميّ للجامعات(QS) اسـتنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة (8.5%). ولمعرفة لصـالح من كانت هذه الفروق، تم استخدام اختبار (شيفيه) (Sheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (21) يبين هذه النتائج.

الجدول (21) نتائج اختبار(شيفيه) (Sheffe) للمقارنات البعدية للفروق في درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة تبعاً لنوع الجامعة

نوع الجامعة	عامّة	خاصّة
حكومية	0.29-	*0.61-
عامّة	-	0.32-

*** دال احصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)**

يبين الجدول (21) وجود فروق ذات دلالة إحصـائية، في درجة توافر السـياسـات التربويّة الفاعلة لتحسـين ترتيب الجامعات الفلسـطينيّة، في التصـنيف العالميّ للجامعات(QS)، اسـتنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعاً لنوع الجامعة، حيث كان الفروق لصـالح الجامعات الخاصـة، مقارنةً بالجامعات الحكومية، وعدم وجود فروق بين الجامعات العامة، وكل من الجامعات الحكومية والخاصة.

تحليل مجالات الاستبانة:

للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تبعًا للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس، والجدول (22) يبين هذه النتائج.

الجدول (22) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجالات درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعًا للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس.

المتغيرات			البحث والاستكشاف	قابلية التوظيف والنتائج	المشاركة العالميّة	الخبرة التّعليمية	الاستدامة
المركز الوظيفي	رئيس جامعة/ نائب رئيس	المتوسط الحسابي	3.93	4.12	3.47	3.97	3.65
		الانحراف المعياري	.63	.76	.69	.75	.82
	عميد/نائب عميد	المتوسط الحسابي	3.72	3.78	3.41	3.58	3.29
		الانحراف المعياري	.76	.78	.80	.73	1.01
	رئيس قسم	المتوسط الحسابي	3.70	3.55	3.27	3.32	3.20
		الانحراف المعياري	.70	.84	.84	.83	.94
الرتبة الأكاديميّة	أستاذ	المتوسط الحسابي	3.67	3.61	3.47	3.60	3.56
		الانحراف المعياري	.60	.74	.59	.59	.62
	أستاذ مشارك	المتوسط الحسابي	3.84	3.76	3.55	3.65	3.41
		الانحراف المعياري	.66	.90	.71	.79	1.01
	أستاذ مساعد	المتوسط الحسابي	3.66	3.58	3.20	3.31	3.11
		الانحراف المعياري	.77	.84	.84	.85	.99
	محاضر	المتوسط الحسابي	3.82	3.82	3.45	3.60	3.40
		الانحراف المعياري	.66	.81	.87	.78	.94
نوع الكلية	علوم إنسانية	المتوسط الحسابي	3.67	3.58	3.24	3.33	3.13
		الانحراف المعياري	.66	.80	.77	.78	.89
	علوم طبيعية	المتوسط الحسابي	3.81	3.81	3.49	3.65	3.48
		الانحراف المعياري	.80	.86	.87	.83	1.03
نوع الجامعة	حكومية	المتوسط الحسابي	3.51	3.42	3.08	3.24	2.95
		الانحراف المعياري	.72	.83	.75	.77	.89
	عامة	المتوسط الحسابي	3.76	3.67	3.45	3.49	3.37
		الانحراف المعياري	.63	.79	.79	.82	.97
	خاصة	المتوسط الحسابي	4.07	4.18	3.59	3.83	3.67
		الانحراف المعياري	.76	.70	.89	.74	.87
الجنس	ذكر	المتوسط الحسابي	3.73	3.71	3.36	3.48	3.33
		الانحراف المعياري	.75	.86	.81	.84	.95
	أنثى	المتوسط الحسابي	3.70	3.51	3.25	3.36	3.01
		الانحراف المعياري	.58	.70	.87	.69	.96

يبين الجدول (22) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لدرجة مجالات توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس. ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية ذات دلالة إحصائية، تم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، والجدول (23) يبين هذه النتائج.

الجدول (23) تحليل التباين المتعدد (MANOVA) للفروق في مجالات درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تبعًا للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية	مربع إيتا (حجم الأثر)
المركز الوظيفي	البحث والاستكشاف	.698	2	.349	.718	.490	.009
	قابلية التوظيف والنتائج	3.428	2	1.714	2.845	.061	.037
	المشاركة العالميّة	.288	2	.144	.226	.798	.003
	الخبرة التّعليمية	3.941	2	1.970	3.357	.037	.043
	الاستدامة	1.437	2	.718	.865	.423	.011
الرتبة الأكاديميّة	البحث، والاستكشاف	.652	3	.217	.447	.720	.009
	قابلية التوظيف، والنتائج	1.657	3	.552	.917	.434	.018
	المشاركة العالميّة	1.666	3	.555	.872	.457	.017
	الخبرة التّعليمية	1.967	3	.656	1.117	.344	.022
	الاستدامة	2.161	3	.720	.867	.460	.017
نوع الكلية	البحث، والاستكشاف	.513	1	.513	1.055	.306	.007
	قابلية التوظيف، والنتائج	1.115	1	1.115	1.851	.176	.012
	المشاركة العالميّة	.728	1	.728	1.142	.287	.008
	الخبرة التّعليمية	1.686	1	1.686	2.872	.092	.019
	الاستدامة	2.712	1	2.712	3.266	.073	.021
نوع الجامعة	البحث، والاستكشاف	5.966	2	2.983	6.139	.003	.076
	قابلية التوظيف، والنتائج	10.176	2	5.088	8.447	.000	.101

	المشاركة العالميّة	5.653	2	2.826	4.436	.013	.056
	الخبرة التّعليمية	6.104	2	3.052	5.200	.007	.065
	الاستدامة	9.706	2	4.853	5.844	.004	.072
الجنس	البحث، والاستكشاف	.011	1	.011	.022	.882	.000
	قابلية التوظيف، والنتائج	.253	1	.253	.421	.518	.003
	المشاركة العالميّة	.166	1	.166	.261	.611	.002
	الخبرة التّعليمية	.008	1	.008	.013	.909	.000
	الاستدامة	1.774	1	1.774	2.136	.146	.014
الخطأ	البحث، والاستكشاف	72.896	150	.486			
	قابلية التوظيف، والنتائج	90.357	150	.602			
	المشاركة العالميّة	95.569	150	.637			
	الخبرة التّعليمية	88.037	150	.587			
	الاستدامة	124.561	150	.830			
الكلي	البحث، والاستكشاف	81.207	159				
	قابلية التوظيف، والنتائج	109.111	159				
	المشاركة العالميّة	106.321	159				
	الخبرة التّعليمية	104.812	159				
	الاستدامة	145.964	159				

يبين الجدول (23) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى (α=0.05) في درجة مجالات توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى للرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، والجنس، حيث كانت جميع قيم(ف) غير دالة إحصائياً، عند مستوى دلالة (0.05).

كما يوضح الجدول (23) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى (α=0.05) في درجة المجالات (البحث، والاستكشاف، وقابلية التوظيف، والنتائج، والمشاركة العالميّة، والاستدامة) من مجالات توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات QS استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى للمركز الوظيفي، حيث كانت قيم (ف) غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى

(α=0.05) في درجة مجال الخبرة التّعليمية؛ تعزى للمركز الوظيفي، حيث بلغت قيمة ف (3.357)، وهي قيمة دالة إحصائياً، عند مستوى دلالة (0.05)، وقد بلغ حجم الأثر (4.3%)، ولمعرفة لصالح من كانت هذه الفروق، تم استخدام اختبار(شيفيه) (Sheffe) للمقارنات البعدية، والجدول (24) يبين هذه النتائج.

الجدول (24) نتائج اختبار(شيفيه) للمقارنات البعدية للفروق في درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تبعاً للمركز الوظيفي

المركز الوظيفي	عميد/نائب عميد	رئيس قسم
رئيس جامعة/ نائب رئيس	0.39	*0.64
عميد/نائب عميد	-	0.26

*** دال احصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)**

يبين الجدول (24) وجود فروق ذات دلالة إحصائية، في درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تبعاً للمركز الوظيفي، حيث كان الفروق لصالح رئيس الجامعة/ أونائب الرئيس مقارنةً برئيس القسم، وعدم وجود فروق بين عميد/أو نائب عميد، وكل من رئيس الجامعة/أو نائب الرئيس، ورئيس القسم.

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تبعاً لنوع الجامعة، وأظهر الجدول (24) هذه النتائج بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في درجة مجالات توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى لنوع الجامعة، حيث كانت جميع قيم (ف) غير دالة إحصائياً، عند مستوى دلالة (0.05)، وقد تراوح حجم الأثر (5.6%-10.1%)، ولمعرفة لصالح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية، والجدول (25) يبين هذه النتائج.

الجدول (25) نتائج اختبار شيفيه Sheffe للمقارنات البعدية للفروق في درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعاً لنوع الجامعة.

المجالات	نوع الجامعة	عامّة	خاصّة
البحث، والاستكشاف	حكومية	0.25-	*0.56-
	عامّة	-	0.31-
قابلية التوظيف، والنتائج	حكومية	0.24-	*0.76-
	عامّة	-	*0.51-
المشاركة العالميّة	حكومية	*0.37-	*0.51-
	عامّة	-	0.14-
الخبرة التّعليمية	حكومية	0.25-	*0.59-
	عامّة	-	0.34-
الاستدامة	حكومية	*0.42-	*0.72-
	عامّة	-	0.30-

*** دال احصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)**

أظهرت النتائج الفروق في المجالين (البحث، والاستكشاف، الخبرة التّعليمية) لصالح الجامعات الخاصة مقارنةً بالجامعات الحكومية، وعدم وجود فروق بين الجامعات العامة، وكل من الجامعات الحكومية، والخاصة. وكانت الفروق في المجال (قابلية التوظيف، والنتائج) لصالح الجامعات الخاصة، مقارنةً بالجامعات الحكومية، والعامة، وعدم وجود فروق بين الجامعات العامة، والجامعات الحكومية.

وكانت الفروق في المجالين (المشاركة العالميّة، والاستدامة) لصالح الجامعات الخاصة، والعامة، مقارنةً بالجامعات الحكومية، وعدم وجود فروق بين الجامعات العامة، والجامعات الخاصة.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما السياسات التربويّة المناسبة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؟**

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج معاملات ارتباط (بيرسون) لقياس العلاقة بين كل مجال من مجالات الاستبانة، والدرجة الكلية للاستبانة، والجدول (26) يبين هذه النتائج.

الجدول (26) معاملات ارتباط (بيرسون) بين كل مجال، وبالدرجة الكلية للاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط
البحث، والاستكشاف	12	.912**
قابلة التوظيف، والنتائج	9	.914**
المشاركة العالميّة	9	.936**
الخبرة التّعليمية	10	.928**
الاستدامة	5	.882**

* دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول(26) أن معاملات ارتباط المجالات بالدرجة الكلية للاستبانة، تراوحت بين (0.882-0.936)، وجميعها دالة إحصائياً، عند مستوى دلالة (0.05)، كما تم حساب معاملات ارتباط (بيرسون) بين الفقرات، وكل من المجال الذي تنتمي إليه، والاستبانة ككل، والجدول (27) يبين هذه النتائج.

الجدول (27) معاملات ارتباط (بيرسون) بين الفقرات، وكل من المجال الذي تنتمي إليه، والاستبانة ككل

المجال	الفقرة	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالاستبانة	الفقرة	ارتباط الفقرة بالمجال	ارتباط الفقرة بالاستبانة
البحث، والاستكشاف	1	.776**	.673**	7	.734**	.648**
	2	.805**	.750**	8	.749**	.717**
	3	.717**	.649**	9	.635**	.634**
	4	.715**	.627**	10	.663**	.618**
	5	.758**	.654**	11	.755**	.736**
	6	.764**	.668**	12	.539**	.476**
قابلية التوظيف، والنتائج	13	.811**	.743**	18	.791**	.786**
	14	.816**	.742**	19	.704**	.681**
	15	.784**	.705**	20	.785**	.705**
	16	.826**	.726**	21	.706**	.628**
	17	.746**	.665**			
المشاركة العالميّة	22	.731**	.691**	27	.713**	.737**
	23	.700**	.578**	28	.734**	.655**
	24	.841**	.783**	29	.817**	.689**
	25	.794**	.779**	30	.697**	.794**
	26	.743**	.694**			
الخبرة التّعليمية	31	.736**	.764**	36	.785**	.730**
	32	.739**	.674**	37	.804**	.777**
	33	.607**	.483**	38	.778**	.669**
	34	.742**	.715**	39	.759**	.698**
	35	.670**	.624**	40	.698**	.678**
الاستدامة	41	.886**	.772**	44	.911**	.818**
	42	.901**	.789**	45	.869**	.777**
	43	.882**	.765**			

* دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ** دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول (27) أن معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الذي تنتمي إليه، تراوحت بين (0.539–0.911)، أما معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للاستبانة، فقد تراوحت بين (0.476–0.818) وجميعها دالة إحصائياً، عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على صدق البناء.

في ضوء نتائج الدراسة، وفي ضوء مراجعة الباحثة للأدب النظري، ونتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة المرتبط بتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية وفق التصنيف العالمي للجامعات (QS) في ضوء تجارب الجامعات المرموقة، قامت الباحثة ببناء سياسات تربوية مقترحة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي (QS) على النحو الآتي:

اسم السياسات:

سياسات (ابتهاج البكري، 2024)، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة.

توطئة:

تعد أنظمة التصنيفات العالمية للجامعات جزءاً مهماً من تطور العولمة في مجال التعليم العالي، مع زيادة الطلبة الذين يسعون إلى الدراسة في الخارج، أصبح من الأهمية، بمكان توفير أدوات تقييم موضوعية لجودة الجامعات، وتميزها في جميع أنحاء العالم.

وتوفر تصنيفات الجامعات مثل(QS)، و(THE)، و(ARWU) معايير، ومؤشرات محددة يتم من خلالها تقييم الجامعات، وترتيبها، ويتم نشر هذه التصنيفات بشكل دوري، وسنوي، مما يسمح للطلبة والباحثين، والمؤسسات التعليمية بمراجعة، وتحليل أداء الجامعات على المستوى العالمي، إضافة لذلك فإن هذه التصنيفات تسهم في تعزيز المنافسة بين الجامعات، وتحفيزها على تحسين جودة تعليمها وبحثها، وخدماتها الأخرى، كما أنها توفر معايير مقارنة مهمة للطلبة، وأولياء الأمور، عند اتخاذ قرارات حول الجامعات التي يفضلون الالتحاق بها، ويتم استخدام هذه التصنيفات أيضاً، كأداة لتقييم جودة التعليم العالي على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي، وتحديد النقاط القوية، والضعف في النّظام التعليمي للبلدان المختلفة، مما يساعد في تحسين السياسات التعليمية، وتعزيز التميّز الأكاديمي على كافة الاصعدة .

وفي الدول العربية بشـــكل عام، وفلســـطين بشـــكل خاص، لا بدّ لأنظمة التعليم العالي أن تسـتجيب للتحديات السـريعة، والتغيرات المسـتمرة، وأن تتبنى نهجاً يتيح لها التحول من البيئة المحليّة إلى البيئة العالميّة، فالعولمة لم تعد خياراً، بل أصـبحت ضـرورة لضـمان جودة التعليم العالي، وقدرة الجامعات على المنافســـة على الصـــعيد الدولي، ولتحقيق هذا، يجب على الجامعات تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات، والمعرفة مع الجامعات الأخرى على الصعيد العالمي، فضلاً عن تطوير برامج دراســـية، وبحثية تلبي احتياجات الســـوق العالمية، وتعزز الابتكار، والتطوير في مختلف المجالات العلمية، والتكنولوجية. كما ينبغي أيضـــاً تعزيز الاســـتثمار في تطوير البنية التحتية العلمية، وتقنيات التعليم الحديثة لتوفير بيئة تعليمية ملائمة للتعلم، والبحث، والابتكار. ومن هنا تحتاج دول العالم إلى مراجعة مسـتمرة، ودورية لسـياسـاتها التعليمية لمواكبة التحولات السـريعة في المجتمعات العالمية. وقد قامت العديد من الدول بإحداث تجديدات في أنظمتها التعليمية، والإدارية لتعزيز جودة التعليم العالي، وتحسين تنافسيته، وهذا يتضح من صعود الجامعات إلى ترتيب عالٍ في التصنيف.

ومن بين الجوانب التي تم مراجعتها وتجديدها:

- جودة المؤسسات، وتحسينها؛ بتطوير سياسات، وبرامج لضمان جودة التعليم العالي، وتحفيز المؤسسات على السعي نحو التميز الأكاديمي، والبحثي.
- تمويل التعليم العالي، والإنفاق، وذلك بتحديث أســـاليب تمويل التعليم العالي؛ لتوفير التمويل اللازم للتحسين المستمر، والتطوير في المؤسسات التعليمية.
- الطابع الدولي للجامعات: وذلك بتعزيز التعاون الدولي، وتبادل الطلبة، والباحثين، والمعرفة مع الجامعات الأخرى؛ لزيادة الانفتاح، وتعزيز التنوع الثقافي، والأكاديمي.
- مراجعة الأولويات، والضـــرورات في المناهج، والأهداف، وتحليل احتياجات الســـوق، وتطوير المناهج، والبرامج التعليمية لتلبية احتياجات الطلبة، ومتطلبات سوق العمل.
- تطوير المهارات، وذلك بتعزيز التدريب، والتطوير المهني لأعضـــاء هيئة التدريس، والإدارة الجامعية لتعزيز كفاءتهم، ومهاراتهم في مواكبة التطورات الحديثة في مجال التعليم العالي. ومن هنا لا بدّ من أن تعمل الجامعات الفلســطينية، باســتمرار على تحســين انتاجها العلمي لأعضـاء هيئة التدريس، ونشـر الأبحاث في المجلات العلمية العالمية المفهرسـة ضـمن قواعد البيانات العالمية، قاعدة بيانات (Scopus) للوصـــول إلى المســـتوى العالمي، وتحديداً في

ترتيب هذه الجامعات، والذي يتطلب هذا مزيدًا من تضـــافر الجهود؛ للاســـتفادة من خبرات الجامعات، وتجاربها في الدول المتقدمة، لتحقيق معايير التصنيف العالمي للجامعات (QS).

أظهـرت نتـائج الدراسـة أن درجـة تطبيـق معـايير التصـنيف العـالمي للجامعـات(QS) فـي الجامعـات الفلسـطينية، لتحسـين ترتيبهـا فـي هـذا التصـنيف اسـتناداً إلـى تجربـة الجامعـات المرموقـة، مـن وجهـة نظـر القيـادات الأكاديميـة، فـي الجامعـات الفلسـطينية، بدرجـة متوسـطة. واسـتنادًا إلـى هـذه النتـائج، قامـت الباحثـة ببنـاء سياسـات تربويـة؛ لتحسـين ترتيـب الجامعـات الفلسـطينية وفـق اسـتنتاجات الدراسـة. إن إعـداد السياسـات التربويـة المقترحـة لتحسـين ترتيـب الجامعـات الفلسـطينيّة فـي التصـنيف العـالميّ للجامعـات (QS)؛ اسـتنادًا إلـى تجـارب الجامعـات المرموقـة يتطلـب عمليـة متكاملـة، ومنظمـة لضـمان تحقيـق الأهـداف المنشـودة، كمـا يوضـح الشكل (2) خطوات بناء سياسات تربوية مقترحة.

خطوات بناء السياسات المقترحة

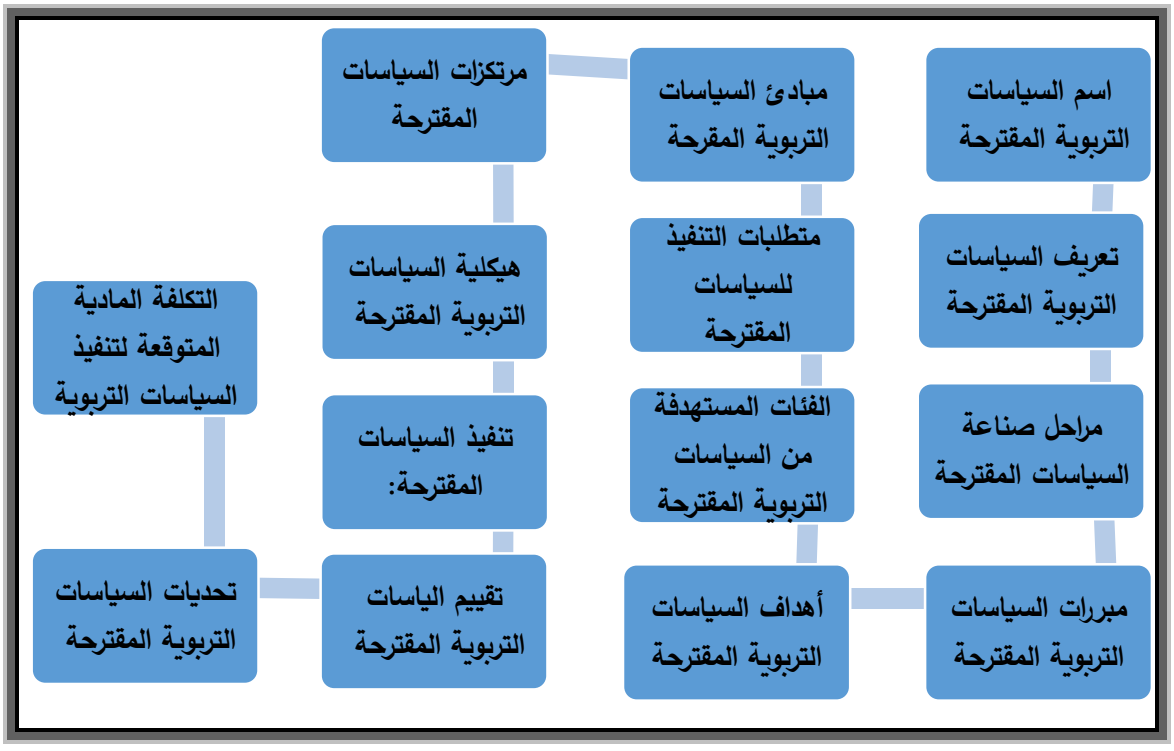

الشكل (2) خطوات بناء السياسات المقترحة

طبيعة السياسات التربوية المقترحة:

سياسات تربوية مقترحة؛ **لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة.**

الرؤية: بيئة أكاديمية رائدة وجامعة متميزة تتميز بالتصنيف العالي على المستوى المحلي، والعالمي في البرامج الأكاديمية، والتدريبية، والبحثية، والاستشارية، تهتم هذه الجامعة بدعم الإبداع، والاختراع، وتسهم بفاعلية في تحقيق التنمية.

الرسالة: ايجاد بيئة أكاديمية ذات كفاءة عالية، وفعالية متميزة، تلبي متطلبات القدرة التنافسية، ومعايير التصنيفات العالمية، ومؤشرات الاعتماد الأكاديمي. تتسم هذه البيئة، بالتزامها بتحقيق التنمية المستدامة، وتخريج كوادر بشرية مؤهلة، وقادرة على المنافسة على الصعيدين المحلي، والعالمي.

تعريف السياسات التربوية المقترحة:

تعرف الباحثة السياسات التربوية المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة، على أنها مجموعة من المبادئ، والإجراءات، والاستراتيجيات، والأسس المستقبلية التي تنبثق من الفكر، والنهج التربوي. وهذه السياسات تهدف إلى توجيه الجامعات الفلسطينيّة، في سعيها نحو تفعيل تحسين ترتيب تصنيفها في التصنيف العالمي، مع الأخذ بما يوافقها من تجارب الجامعات المرموقة في هذا المجال، والاستفادة منها بشكل إيجابي، وفعّال، مع مراعاة السياق الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي في فلسطين، وضمان توافقها مع تطلعات المجتمع الفلسطيني، وتجنب الجوانب السلبية التي قد تتعارض مع ثقافة المجتمع الفلسطيني، وتطلعاته، وآماله.

مراحل صناعة السياسات المقترحة:

1. **المرحلة الأولى:** بناء أدبيات الدراسة، من خلال استعراض مفاهيم تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) ومبرراتها، وأهدافها، وعناصرها، وتحليل التجارب العالمية، وتحليل الدراسات السابقة العربية، والأجنبية، وتجارب الجامعات المرموقة، والمتقدمة في هذا المجال

واستعراض الدراسات السابقة، والتّعرف على كل ما يتعلق بالتصنيف من خلال تجميع البيانات، وتوفير المعلومات كمّاً، ونوعاً.

2. **المرحلة الثانية:** تحليل نماذج للجامعات العالمية المرموقة، والتي تحتل المراكز العشرة الأولى المستعرضة في الإطار النظري، والتعرف إلى عناصرها، وفرز متغيراتها، وتحديد العناصر المتوافقة مع بيئة الجامعات، والبيئة الفلسطينية، وتكون متماشية مع السّياسة العامّة للدّولة، وفلسفة المجتمع والتّوجه (الأيديولوجي).
3. **المرحلة الثالثة:** جمع المعلومات من الواقع، ودراسته؛ لمعرفة درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة، في الجامعات الفلسطينيّة، من خلال أداة الدراسة: "الاستبانة"، والتي تم إعدادها بدقة، آخذين بالاعتبار، جميع العوامل، والمعايير في صياغتها، وتطبيقها على القادة الأكاديميين في ست جامعات فلسطينية (حكومية، وعامة، وخاصة) من ثلاثة أقاليم.
4. **المرحلة الرابعة:** اختيار السياسة المناسبة، بعد تحليل نتائج الدراسة الميدانية، ورسم السياسات المقترحة في صورتها الأولية، بعد تحديد أهدافها، ومبرراتها، وتحديد التحديات، وسبل التغلب عليها.
5. **المرحلة الخامسة:** تحكيم السياسات التربوية المقترحة، من خلال عرضها على خبراء، وعلماء في هذا المجال لتقييم مناسبتها، وتحقيقها لأهدافها، من أجل الوصول لسياسة تربويّة قابلة للتنفيذ في الميدان التّربويّ، ومتابعة المؤشرات لمتابعة تحقيق الجودة في التّعليم.
6. **المرحلة السادسة:** اعتماد السياسات المقترحة. في صورتها النهائية، بعد أخذ آراء المحكمين، والتأكد من إمكانية التنفيذ، وضمان التنفيذ الفعّال، والمستمر، والإفادة منها في تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) والاستفادة من السياسات المقترحة لتعزيز تنافسيتها، وريادتها في ساحة التعليم العالي العالمية.

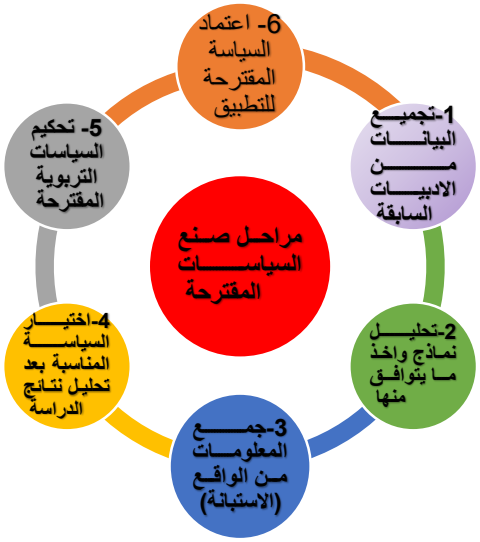

الشكل (3) المراحل الست لصنع السياسة المقترحة

مبررات السياسات التربوية المقترحة:

عمدت الباحثة إلى تقديم السياسات التربوية المقترحة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة، انطلاقًا من المبررات الآتية:

- عدم وجود خطط الاستراتيجية، ورؤيا واضحة في خطط الجامعات الفلسطينية وأهدافها الاستراتيجية، وهذا يتضح بعدم وجودها على سلم التصنيفات، وتحقيق التنافسية، وبعدها الدولي الذي يحول دون تواجدها العالمي.
- عدم المطابقة بين المعايير العالمية، ومعايير الجامعات الفلسطينية التي تدعم التنافسية العالمية لتصنيف الجامعات، وتحسين جودة التعليم فيها.
- ضعف التواصل الدولي مع الجامعات، والمؤسسات العالمية.
- ضعف البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، وعدم تبنيها أنظمة بحثية، ولاستقطاب باحثين متميزين لإثراء البحث العلمي لدعم التنمية المستدامة.
- منع هجرة الأدمغة من قادة أكاديميين، والاستفادة منها.

- تنمية مهارات الطلبة لتتناسب مع احتياجات سوق العمل الدولي، بما في ذلك تعلم اللغات العالمية، واكتساب مهارات التواصل، والتعاون الدولي
- تقديم برامج متنوعة من التدريب الميداني المهني للقادة الأكاديميين، والطلبة.
- اهتمام الجامعات الفلسطينية بتحقيق مراكز تنافسية عالمية.
- زيادة الطلب على التعليم الجامعي قد يؤثر على الجودة، والتميّز.

- واستناداً إلى هذه المبررات، يمكن للجامعات الفلسطينية تحديد، السياسات التربوية المقترحة وتنفيذها لتحقيق التنمية، والتقدم في ظل التحديات العالمية الحديثة.

أهداف السياسات التربوية المقترحة:

تهدف إلى الحفاظ على سمعة الجامعات الفلسطينية الأكاديمية، وتحسينها بشكل مستمر من خلال تحليل دقيق لهذه السمعة، ومعالجة جميع الملاحظات السلبية التي قد تؤثر عليها، كما تسعى لتعزيز سمعة خريجيها في سوق العمل من خلال بناء علاقات وثيقة، وتعاون مشترك مع أصحاب العمل، والمؤسسات التشغيلية. فضلاً عن ذلك، تستثمر الجامعات في البحث العلمي، والتعاون الدولي لتقديم حلول للمشكلات العالمية، والمحلية. تسعى أيضًا لتطوير شراكات دولية، والتواصل مع هيئات ضمان الجودة لاعتماد برامجها، ومنح الشهادات المهنية. وتهدف إلى ادراج فلسطين كوجهة للدراسة على الصعيدين المحلي، والعالمي. ويكون ذلك من خلال ما يأتي:

أ. أهداف عامة:

- تكوين نظام موحد، ومرجعي تسير عليه الجامعات الفلسطينية؛ لتحقيق الجودة، والتنافسية العالمية.
- إعداد رؤية مستقبلية لما يجب أن يكون عليه التعليم الجامعي في فلسطين، في ضوء التنافسية العالمية في ترتيب الجامعات، والأداء المميز لتوجيه الجهود والاستراتيجيات نحو تحقيق الهدف.
- إعداد خطة عمل تنفيذية لتحقيق أهم متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيفات العالمية.
- معالجة التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية، في سبيل تحقيق أهدافها في مجال تحسين جودة التعليم العالي، وترتيب الجامعات في التصنيف في فلسطين.

ب. أهداف خاصة

تتعلق بالسياسات التربوية الخاصة بالجامعات المعروفة (العملية التعليمية، والبحث العلمي، والمسؤولية المجتمعية، والبعد الدولي)، وهي الوظائف الثلاث المتعارف عليها في الجامعات وعلى النحو الآتي:

- الاهتمام بالعملية التعليمية التعلمية؛ من أجل رفد المجتمع بكوادر متخصصة، ومحترفة في جميع مجالات العلوم، والمعرفة .
- تطوير البحث العلمي؛ لتعزيز مكانة الجامعات الفلسطينية، على الساحة العالمية؛ بتطوير التوجهات الاستراتيجية الإقليمية، والعالمية للبحث العلمي.
- رفع مستوى إدراك الوعي، وتعزيزه بتوعية أعضاء هيئة التدريس والطلبة بأهمية اتباع سياسات تربوية واضحة في الجامعات الفلسطينية، بكافة أنواعها؛ للارتقاء بمستوى أدائها، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام.
- تفعيل التعاون، والشراكة الدولية بتحديد آليات تفعيل التعاون، والشراكة الدولية بمبدأ التبادل، والتكامل بين الجامعات الفلسطينية، والجامعات العربية، والعالمية المرموقة، والرائدة لتعزيز التبادل الثقافي، والأكاديمي، والبحثي.

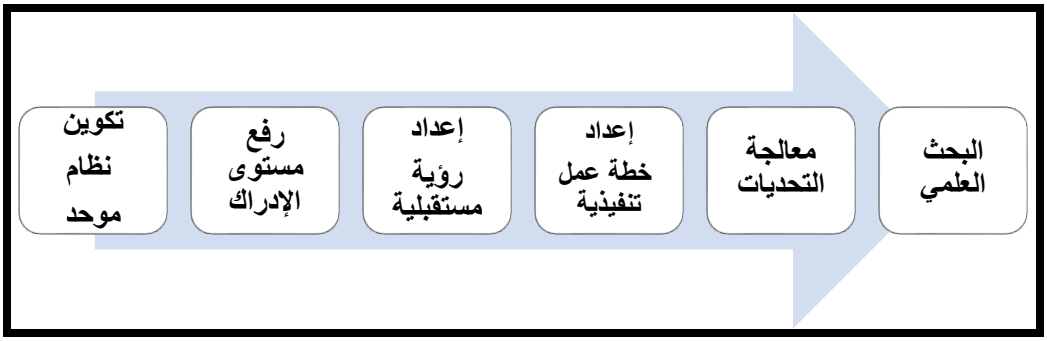

الشكل (4) أهداف السياسات التربوية المقترحة

الفئات المستهدفة من السياسات التربوية المقترحة:

توجد عدة جهات مسؤولة، ومستهدفة في عملية تطبيق السياسات التربوية المقترحة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيف العالمي(QS)، وهي كالآتي: .

1. وزارة التعليم العالي الفلسطينية: وهي الجهة المسؤولة عن رسم سياسة التعليم العالي للجامعات، ومن خلال تزويد أصحاب القرار بسياسات تربوية مقترحة، يمكن توفير أرضية مناسبة؛ لإجراء تحسين ترتيبها في التصنيف العالمي، وتوجيهها للعالمية.
2. أصحاب القرار في الجامعات الفلسطينية: لهم دور مهم في اتخاذ القرارات التي تسهم في تعزيز مقدرة الجامعات على التنافسية العالمية، من خلال التوجه للتعاون الدولي، والتبادل المعرفي، وعقد اتفاقيات الشراكة، والتوأمة مع الجامعات العالمية.
3. الباحثون والخبراء وطلبة الدراسات العليا: يعدّون أيضًا جزءاً مهماً من الفئات المستهدفة من السياسات التربوية المقترحة، حيث يمكن أن يساهموا في تحقيق أهدافها، وتنفيذها بشكل أكثر فاعلية.

شكل (5) الفئات المستهدفة من السياسات التربوية المقترحة

متطلبات التنفيذ للسياسات المقترحة:

1. المتطلبات البشريّة ذات الكفاءة العاليّة، والخبرة.
2. المتطلبات الماديّة التمويل، والبنية التحتيّة المناسبة.
3. المتطلبات الإداريّة، وأنظمة قوانين، وتعليمات واضحة؛ لتطبيق السياسات التربوّية المقترحة.

الشكل (6) متطلبات التنفيذ للسياسات المقترحة

مبادئ السياسات التربوية المقترحة:

إنّ مبادئ السياسات التربوية المقترحة لتصنيف الجامعات، يمكن أن تختلف باختلاف السياق، والأهداف التعليمية، والاقتصـادية، والثقافية لكل دولة، أو منطقة. بعض المبادئ العامة التي يمكن أن تشملها هذه السياسات:

1. الجودة التعليمية (التنافسية): يجب أن تكون جودة التعليم، والبحث العلمي هي المعيار الأساسي لتصنيف الجامعات، ويجب أن يكون للجامعات سجل حافل في تقديم برامج تعليمية ذات جودة عالية، والمساهمة في إنتاج البحث الأصلي، والمبتكر، وامتلاك مزايا تنافسية تؤهلها للمنافسة العالمية، وجذب الطلبة، وأعضاء هيئات تدريس، والباحثين.

2. التنوع والشمولية: يجب أن تعكس السياسات التربوية في تصنيف الجامعات التنوع، والشمولية، مع التأكيد على الوصول المتساوي للتعليم العالي لجميع شرائح المجتمع.

3. التحفيز للابتكار، والبحث العلمي: ينبغي أن تعزز السياسات التربوية الابتكار، والبحث العلمي من خلال توفير التمويل، والموارد اللازمة، وتوفير بيئة تشجع على الابتكار، والإبداع.

4. التقييم، والمراقبة: ينبغي أن تتضمن السياسات التربوية آليات فعالة لتقييم جودة الجامعات وأدائها، ومراقبتها، وذلك من خلال معايير محددة، وعمليات تقييم موضوعية.

5. الشـراكات الاسـتراتيجية (التشـاركية): يمكن أن تعزز السـياسـات التربوية التعاون بين الجامعات والصـــناعة، والدولة، والمجتمع المحلي، وإقامة العلاقات التعاونية الدولية ما بين جامعات عالمية، والجامعات الفلسطينية.

6. التنسـيق الوطني، والإقليمي، والعالمي (المعيارية): ينبغي أن تتبنى السـياسـات التربوية تنسـيقاً، وتعاوناً، وطنياً، وإقليمياً، وعالميا؛ لتحقق المعايير العالمية.

7. الشفافية والمساءلة: يجب أن تكون السياسات التربوية شفافة، ومبنية على مبادئ المساءلة، حيث يتم نشر معلومات حول أداء الجامعات، وتصنيفاتها بشكل عام، ومتاح للجمهور.

تلك هي بعض المبادئ التي يمكن أن تكون جزءاً من سياسات تصنيف الجامعات، ومن المهم أن يتم تنفيذها بشكل متوازن، ومنسجم مع احتياجات كل بلد، أو منطقة، وظروفها.

مرتكزات السياسات المقترحة:

الأسـاس الذي يتم الاعتماد عليه في بناء، أو تطوير نظام، أو منهج، أو اسـتراتيجية، وتمثل جوانب مختلفة يمكن أن تؤثر على تصـــنيف الجامعات، وتوجيهها نحو تحســـين الأداء الأكاديمي، والبحثي والاجتماعي، والاقتصادي، والتي تتضمن الآتي:

- التنمية المستدامة: تركز على تقييم دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة؛ من خلال البنى التحتية، وبرامجها التعليمية، والبحثية، والمبادرات الاجتماعية، والبيئية.
- البحث العلمي، والابتكار: تشـجيع الجامعات على البحث العلمي، والابتكار، وقياس أدائها في هذا الجانب من خلال عدد الأبحاث المنشـورة، والبراءات، والمشـاريع (التكنولوجية)، والأبحاث المنتجة.
- التمويل، والموارد: وذلك من خلال تقييم قدرة الجامعة على توفير الموارد المالية، والبشـــرية اللازمة لتحقيق أهدافها الأكاديمية، والبحثية. والبحث عن موارد تمويلية، ودعم مادي من خلال التعاون، والشراكات مع المؤسسات، والهيئات.
- التقييم، والتحسين المستمر: تعزيز ثقافة التقييم، والتحسين المستمر في الجامعات، بما في ذلك تحليل البيانات، واسـتخدام النتائج لتحسـين أداء الجامعات بشـكل مسـتمر، والمبنية على خطط استراتيجية علمية؛ لتحقيق الأهداف المنشودة.

هيكلية السياسات التربوية المقترحة:

1- إنشاء هيكل مؤسسي لإدارة عمليات الدخول ومتابعتها؛ لتحسين ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية بوضع سياسات تربوية تدعم الجهود وتوجهها وتنسقها على جميع المستويات المحليّة، والإقليميّة، والعالميّة.

- وضع أهداف، ومبادئ: تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها؛ لضمان تحسين ترتيبها في تصنيف الجامعات العالمي، مثل تعزيز الجودة التعليمية، وتعزيز التنافسية العالمية، ووضع المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها السياسات التربوية المقترحة، مثل الشمولية، والشفافية، والمساءلة.
- تحديد المعايير والمؤشرات: تحديد المعايير والمؤشرات التي ستستخدم لتصنيف الجامعات، والتركيز عليها بما في ذلك الجودة التعليمية، والبحث العلمي، والتأثير الاجتماعي، والابتكار، وغيرها، ووضع معايير موضوعية وقياسية يمكن التحقق منها وتعزيز الشفافية.
- تقنين عملية التصنيف: وضع إطار قانوني، وتنظيمي لعملية تصنيف الجامعات العالمية، بما في ذلك تعيين الجهات المسؤولة، ووضع الإجراءات، والمعايير، وتطوير نظام للتقييم، والمراقبة لضمان احترافية عملية تحسين الترتيب وشفافيتها في التصنيف العالمي للجامعات.
- تعزيز التعاون الدولي: تعزيز التعاون والتبادل الدولي بين الجامعات، والمؤسسات التعليمية، والبحثية في مختلف الدول، وإقامة شبكات ومنصات للتبادل الأكاديمي، والعلمي؛ لتعزيز التعاون الدولي.
- تقييم وتطوير مستمر: تقييم النتائج المحققة من عملية تصنيف الجامعات، وتطوير السياسات، والإجراءات بناءً على الخبرات المكتسبة، وتحديث الأنظمة والمعايير وتطويرها بانتظام؛ لمواكبة التطورات العالمية، وتحسين جودة التعليم.

2- تحليل الوضع الحالي، والاحتياجات: تقييم شامل للوضع الحالي، ومعرفة التحديات، والفرص، تحديد الاحتياجات، والمتطلبات لجامعات الفلسطينية؛ لتطويرها ولتحسين ترتيبها في تصنيف الجامعات العالمي.

3- تقديم الدعم والتمويل: توفير الدعم المالي، والموارد اللازمة؛ لتنفيذ عملية تصنيف الجامعات على المستوى العالمي بشكل فعّال، وتطوير برامج تدريب، وتطوير للكوادر العاملة في مجال تصنيف الجامعات.

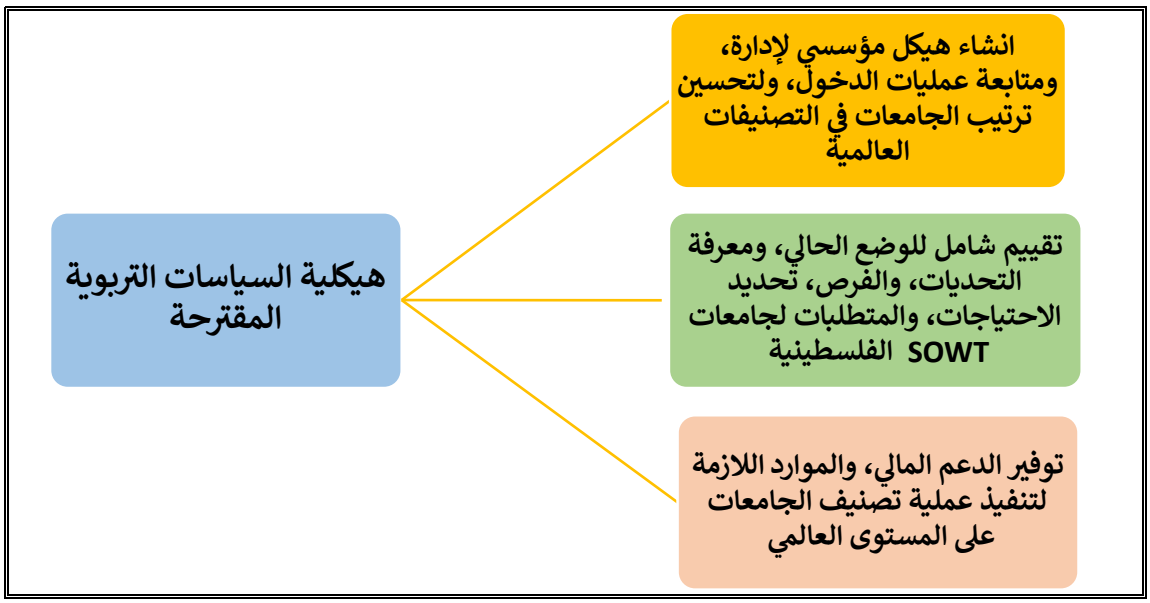

الشكل (7) هيكلية السياسات التربوية المقترحة

السياسات التربوية المقترحة:

تحدد عناصر السياسات التربوية المقترحة، من خلال تحديد متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيف العالمي، وذلك بمراجعة الأدب النظري، والدراسات السابقة؛ واستناداً لنتائج الواقع تتضمن عدة عناصر، وهي على النحو الآتي:

1. سياسات إدارية، وتنظيمية مقترحة للجامعات الفلسطينية.
2. سياسات مقترحة للسمعة الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية
3. سياسات مقترحة للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.
4. سياسات مقترحة للتمويل في الجامعات الفلسطينية.
5. سياسات مقترحة للبعد الدولي (أعضاء تدريس، وطلبة).
6. سياسات مقترحة للاستدامة في الجامعات الفلسطينية.

الجدول (28) السياسات المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيف العالمي للجامعات (QS)

1. سياسات إدارية، وتنظيمية مقترحة للجامعات الفلسطينية.
مؤشر السياسة المقترحة
1. تمتلك الجامعة فلسفة، ورؤية واضحة تقودها للريادة.
2. تتخذ الجامعة شعاراً يتحقق من خلال رؤيتها، ورسالتها .
3. تستخدم الجامعة تحليل (SWOT) للجامعات لتحسين ترتيبها في التصنيف العالمي.
4. تضع الجامعة خطة استراتيجية ذات أهداف محددة لتحسين ترتيب الجامعة في التصنيفات العالمية .
5. تضع الجامعة خطة استراتيجية لأنشطة، وبرامج محددة.
6. تحدد الجامعة الموارد اللازمة، والعدد الكافي من مواردها البشرية.
7. تؤكد الجامعة على قيم الإبداع، والابتكار، والتشاركية، والتنافسية، والمنهجية العلمية، والمسؤلية المجتمعية في أمورها.
8. تؤسس الجامعة، وتطبق مؤشرات أداء ذات أهداف طموحة، ومراقبة تحقيقها دوريا، ودمجها ضمن الخطط الاستراتيجية.
9. تختار الجامعة نواب الرئيس، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام الأكاديمية من الباحثين المتميزين.
10. تحدث موقع الجامعة (إلكترونياً)، وتحديث صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل المحتوى والملاحظات.
11. تشكل الجامعة لجنة لمتابعة، وتقييم تطبيق مبادئ الحاكمية من شفافية، ومساءلة، ومتابعة التصنيفات العالمية ومعاييرها.
12. تنشئ الجامعة وحدات للإشراف على استقطاب الطلبة، والباحثين، وأعضاء هيئة التدريس المتميزين دوليًا.
13. تنشئ الجامعة وحدات إدارية تشرف على مشروعات الشراكة، والتعاون، والتوأمة العلمية مع جامعات، ومنظمات دولية.
14. تدعم الجامعة التعاون الأكاديمي الدولي مع الجامعات العالمية الرائدة.
15. تراعي الجامعة إعداد كوادر وطنية تتمتع بكفايات عالمية.
16. تلتزم الجامعة بقبول أعداد محدودة من الطلبة تتناسب مع امكانيات الجامعات المتاحة، وأعداد الهيئة التدريسية.
17. تقوم الجامعة بتعديل نظام الترقيات بناء على معايير واضحة، ومنح الترقيات لمن يستحق.
18. تلتزم الجامعة باعادة تصميم الهرم والسلم الوظيفي لإرساء مبدأ تكافؤ الفرص في التقدم المهني والارتقاء الوظيفي.
19. تعمل الجامعة على تقديم حوافز مادية، ومعنوية دعماً للكفاءات، وحفاظاً عليها للحد من هجرتها.
20. مخاطبة هيئات الإعتماد المؤسسي، والبرامجي العالمية؛ لاعتماد برامج الجامعات الفلسطينية بناء" على المعايير والمؤشرات التي تحددها هذه الهيئات، وتحميل المسؤولية لنائب الرئيس المختص، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام الأكاديمية، والهيئة الإدارية.

2.سياسات مقترحة للسمعة الاكاديمية .
مؤشر السياسة التربوية
21.تسلح الجامعة الطلبة بالمهارات اللازمة للقرن (21)، مثل التفكير الناقد، وحل المشكلات، والتواصل الفاعل.
22. تقوم الجامعة بتحسين البنية التحتية، والمرافق.
23.تعمل الجامعة على تلبية المعايير العالمية لضبط الجودة، ومتابعة تطبيقها.
24.تعزيز الجامعة العلاقات الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية.
25. تقوم الجامعة بإستحداث برامج أكاديمية عالية الجودة تقدم تعليماً نوعياً يتناسب مع حاجات سوق العمل.
26. تطور الجامعة الخطط، والبرامج الأكاديمية وفق المعايير العالمية، وإدخال التحسينات لضمان الجودة، والفاعلية.
27.تعمل الجامعة على تطوير المناهج، والمقررات الجامعية بما يتوافق مع تطورات العصر، واحتياجات سوق العمل، وذلك ببعد دولي بما يشمل تكامل (التكنولوجيا) في عملية التعليم، وتوظيف أساليب تدريس مبتكرة وتفاعلية.
28.تعمل الجامعة على اعتماد أساليب حديثة، وفعالة تضمن مخرجات تعليمية عالية الجودة.
29.تبني الجامعة المناهج القائمة على المهارات للنجاح في سوق العمل العالمي.
30.تقوم الجامعة بتدريب دولي وتوفير فرص للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس من خبراء دوليين لتحسين المهارات .
31.تعزيز الجامعة اللغات الأجنبية؛ بتشجيع الطلبة على تعلم لغات أجنبية، لزيادة مقدرتهم على التواصل في بيئات دولية.
32.تقوم الجامعة ببناء علاقات وثيقة مع قطاعات سوق العمل، والهيئات والنقابات المهنية المتمثلة لهذه القطاعات بهدف إقامة علاقات وطيدة تعزز سمعة خريجي الجامعة، وتوظيفهم.
33.تتبع الجامعة سياسات حديثة في ضمان جودة البرامج الأكاديمية، والمهنية تشمل التقييم الذاتي للبرامج الأكاديمية، والتقييم من الأقران، والتقييم من خبراء خارجيين.
34.تحلل الجامعة السمعة الأكاديمية بشكل دوري.
35. تجري الجامعة استطلاعات دورية مع أصحاب العمل حول كفاءة الخريجين، والمهارات التي يحتاج إليها سوق العمل.
3.سياسات مقترحة للبحث العلمي
مؤشر السياسة التربوية
36.تطور الجامعة, وتحدث التشريعات المنظمة للتعليم العالي, والبحث العلمي بآليات وفقا لمتطلبات العصر بصفة دورية.
37.تحدث الجامعة الأدلة الخاصة بالبحث العلمي في الجامعة.
38.تعمل الجامعة على إنشاء مراكز بحثية، ومراكز للتميز البحثي في الجامعة .
39.تطور الجامعة آليات لاختيار الكوادر اللازمة للبحوث.

40.تضع الجامعة آليات مساءلة للقيادات المعنية بإدارة البحث العلمي.

41.تضع الجامعة خطة توازن أولويات بين النشاط الاكاديمي، والعبء التدريسي، والنشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس.

42.تضع الجامعة آلية لحد هجرة الأدمغة، والاستفادة منها في البحث العلمي.

43. تعمل الجامعة على تطوير الشراكة بين الجامعات في البحث العلمي .

44.تفعيل الجامعة الشراكة المجتمعية في دعم البحث العلمي .

45. تشجع الجامعة ترجمة الأبحاث لعدة لغات، ونشرها (الكترونياً).

46. تشجع الجامعة تفعيل الشراكة بين المؤسسات البحثية لحل قضايا المجتمع.

47.تطوير الجامعة للمكتبات التقليدية، و(الالكترونية)، وتحديث مصادر المعلومات.

48.توفير الجامعة المجلات الدورية العربية، والعالمية ورقيا، و(الكترونياُ).

49.تنشئ الجامعة قاعدة بيانات للمراكز، وللهيئات البحثية.

50.تجهيز الجامعة المعامل البحثية بالمعدات، والفنيين لإجراء البحوث.

51.تضع الجامعة استرايجيات تسويق للبحث العلمي، وتوظيفه.

52.تعمل الجامعة على توفير متطلبات إقامة المؤتمرات المحلية، والدولية.

53.تعمل الجامعة على توفير قنوات تواصل بين الباحثين، والجهات المستفيدة من البحوث.

54.تربط الجامعة البحث بالصناعة، والمجتمع.

55.تعمل الجامعة على وضع سياسة رشيدة للبحث العلمي من توفر التمويل، وتوظيف الباحثين المتميزين للنشر في المجلات العلمية المحكمة، والمفهرسة في قواعد البيانات العالمية.

4.سياسات مقترحة لإضفاء البعد الدولي

مؤشر السياسة المقترحة

56.تعمل الجامعة على استقطاب عدد من أعضاء التدريس الدوليين .

57. تشجع الجامعة تنظيم التبادل الثقافي ما بين الهيئات التدريسية مع الجامعات الرائدة لإغناء خبراتها، وتطوير مهاراتها.

58.توفر الجامعة فرصاً للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس للدراسة، أو العمل في جامعات، ومؤسسات تعليمية دولية.

59. توسع الجامعة نطاق التعاون مع الجامعات، والمؤسسات الأكاديمية في الخارج من خلال المشاريع البحثية المشتركة، والندوات وورش العمل.

60.تقوم الجامعة بتطوير برامج دراسية دولية؛ بإنشاء برامج دراسية مشتركة بين الجامعة المحلية، والجامعات الدولية تمنح الطلبة شهادات مزدوجة، أو معترفاً بها دوليًا.

61. تقوم الجامعة بإنشاء مكاتب الشؤون الدولي بتأسيس وحدات، أو مكاتب مخصصة للشؤون الدولية في الجامعات لتسهيل التواصل، وإدارة البرامج، والمشاريع الدولية.
62. تشجع الجامعة الطلبة الدوليين؛ بتوفير الدعم الأكاديمي، والاجتماعي، والثقافي بجعل الجامعة مكانًا مرحباً، وملائمًا لهم.
63. تعمل الجامعة على تعيين أعضاء هيئة تدريس من خارج البلاد؛ لإثراء التجارب التعليمية، والبحثية في الجامعة بمنظور دولي.
64. تقوم الجامعة بتنظيم دورات في اللغات الأجنبية لتشجيع الطلبة على التحدث بلغات مختلفة لتعزيز التواصل الدولي.

5.سياسات مقترحة للتمويل الجامعي

مؤشر السياسة المقترحة

65. تقوم الجامعة بوضع خطة للاستخدام الأمثل للتمويل، وتعيين لجنة للمتابعة، والرقابة بهذا الخصوص.
66. تقوم الجامعة بتنويع مصادر التمويل للبحث العلمي في الجامعات، وتشكيل صناديق البحث العلمي بمساهمة من المؤسسات، والشركات الخاصة.
67. تنفيذ الجامعة مشاريع استثمارية؛ لدعم التمويل الجامعي، وتحويل الجامعات إلى جامعات منتجة مكتفية مالياً.
68. تعمل الجامعة على الاستفادة من نوادي الخريجين في جمع التبرعات المالية، وتقديم الدعم المادي، والفني عند الحاجة.
69. تعمل الجامعة على الاستفادة من مرافقها كالمزارع، والمستشفيات، والملاعب الرياضية، وذلك من خلال إنتاج المنتجات الزراعية، وبيعها، وتأجير مرافق الجامعة كالملاعب.
70. تعمل الجامعة على إيجاد منح، ودعم للتمويل من جهات خارجية، على أن لا تتدخل في القرارات الجامعية.
71. تعمل الجامعة على رصد اعتمادات مالية؛ لدعم مشاركة الجامعة في قضايا المجتمع الدولي.
72. تقلل الجامعة من البطالة المقنعة بتقليل عدد العاملين الإداريين، والاستفادة القصوى من وقتهم في إنجاز الأعمال.
73. تسعى الجامعة إلى تمويل التعليم؛ من خلال الوقفيات الجامعية.
74. توفر الجامعة تمويل قروض دراسية طويلة الأمد للطلبة المتعثرين مادياً، يتم تسديدها بعد التخرج.
75. تطوير الجامعة آليات تحصيل الرسوم للبحث العلمي في الجامعات.
76. تعمل الجامعة على إعادة تصميم سلم الرواتب، بما يتناسب مع الظروف الراهنة.

6.سياسات مقترحة للاستدامة
مؤشر السياسة التربوية
77.تشجيع الجامعة استخدام الطاقة المتجددة، واستثمارها. 78.تعمل الجامعة على دعم الأبحاث، والمشاريع الابتكارية التي تسهم في تطوير التقنيات، والحلول المستدامة. 79.تعمل الجامعة على تضمين البرامج الأكاديمية في الجامعات مواد تعليمية حول الاستدامة، والمسائل البيئية لتعزيز الوعي، والتفاعل مع هذه القضايا. 80.تشجع الجامعة توفير برامج، وفعاليات تشجع الطلبة، والموظفين على اتباع أساليب حياة مستدامة. 81.تعمل الجامعة على التعاون مع الحكومات المحلية، والمنظمات غير الربحية، والشركات لتطوير، وتنفيذ مبادرات استدامة مشتركة. 82.تعاون الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم. 83.تتبع الجامعة سياسات للحد من النفايات، وتعزيز ثقافة إعادة التدوير.

تنفيذ السياسات التربوية المقترحة:

- لضمان فاعلية تنفيذ السياسات المقترحة، من خلال اتباع الخطوات، والاستراتيجيات، لتنفيذ السياسات المقترحة، وتحقيق النتائج المرجوة في الوقت المحدد.
- وضع خطة تنفيذ مفصلة تحدد الأهداف، والمواعيد النهائية، والمسؤوليات، والموارد المطلوبة لتنفيذ كل سياسة.
- تعيين أشخاص مسؤولين عن تنفيذ كل سياسة، وضمان تنفيذها بالشكل المطلوب.
- تخصيص الموارد اللازمة، سواء أكانت مالية، أم بشرية، أم تقنية، لتنفيذ السياسات بكفاءة.
- توفير التدريب، والتطوير المستمر للموظفين المشاركين في تنفيذ السياسات؛ لضمان فهمهم الكامل للمهام المطلوبة، وكيفية تنفيذها بفاعلية
- إنشاء آليات لرصد أداء تنفيذ السياسات، وتقييمها بانتظام، مع إجراء التعديلات اللازمة إذا لزم الأمر؛ لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

- تشـجيع المشـاركة الفاعلة، لجميع أعضـاء المجتمع الجامعي في عملية تنفيذ السـياسـات، وضـمان شفافية تامة في العمليات، والقرارات المتعلقة بها.
- توجيه جهود للتواصـل مع جميع أعضـاء المجتمع الجامعي؛ لتوعيتهم بأهمية السـياسـات المقترحة، والتزامهم بتنفيذها بشكل فعّال.
- يجب التصدي لأية تحديات، أو عقبات قد تواجه عملية تنفيذ السياسات بشكل فوري، وفاعل، والبحث عن حلول بناءة لتجاوزها.

تقييم السياسات التربوية:

هي عملية جمع المعلومات، والآراء، والانطباعات حول خدمات، أو برامج، أوعمليات معينة، وتقديمها للأشـــخاص، أو الجهات المعنية بهذه الخدمات، أو البرامج؛ لاتخاذ الإجراءات الضـــرورية؛ لتحســينها. تتضــمن التغذية الراجعة جوانب مختلفة مثل: الآراء، والانطباعات، والتقييمات، وتأتي من مجموعة متنوعة من المستفيدين مثل: الطلبة، والموظفين، والعملاء، والشركاء، وغيرهم.

- تعدّ التغذية الراجعة للسـياسـات التربوية المقترحة، أداة هامة لتقييم الأداء، وتحسـين الخدمات والبرامج المقدمة، وتعتمد على تبادل المعلومات بين الجهات المعنية، ومن خلال التغذية الراجعة تحدد نقاط القوة، والضـــعف، وتحدد المجالات التي تحتاج إلى تطوير، أو تحســين، وتقديم الإرشـــادات؛ لاتخاذ القرارات الفاعلة. وهناك بعض الأسـاليب الحديثة التي يمكن اسـتخدامها في تحليل السـياسـات العامة، والتعليم الجــامعي **كنظــام معلومــات الإدارة التربويــة** (Education Management Information System) **(EMIS)** الذي يساعد في جمع البيانات، التعليمية وتحليلها؛ لتقديم تقارير مفصّلة حول أداء الجامعة، وتقييم البرامج والخدمات، وتحليل التكلفة، والفائدة (Cost-Benefit Analysis) (CBA)، والذي يساعد في تقدير العائد المتوقع من الاستثمار في البرامج التعليمية، وتحديد ما إذا كانت النتائج تستحق التكلفة.

التحديات المتوقعة لتطبيق السياسات المقترحة:

هناك عدة تحديات قد تواجه تنفيذ السـياسـات المقترحة في الجامعات الفلسـطينية، ومن أبرز هذه التحديات، وسبل التغلب عليها في الجدول (29) يوضحها بالآتي:

الجدول (29) التحديات المتوقعة لتطبيق السياسات المقترحة، وطرق التغلب عليها

أ- تحديات إدارية	التغلب على هذه التحديات
1-مقاومة التغيير: قد يواجه المقترحون للسياسات مقاومة من بعض أعضاء هيئة التدريس، أو الموظفين، أوالطلبة الذين يفضلون البقاء في الوضع الحالي، ويرون أي تغيير كتحدي لهم.	يجب توعية جميع أفراد المؤسسة بأهمية التغيير، والتوجه نحوه، وتوضيح الأهداف، والمخاطر المحتملة، والفوائد المتوقعة. كما ينبغي توفير التوجيه، والدعم اللازم للمشاركين لفهم السياق، وأثر السياسات المقترحة.
2-عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة: قد تكون هناك صعوبة في توفير الكوادر البشرية المؤهلة، والمدربة بشكل جيد لتنفيذ السياسات المقترحة، خاصة إذا كانت السياسات تتطلب خبرات متخصصة.	يجب الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية، وتدريبهم؛ لتنفيذ السياسات المقترحة بفاعلية. يمكن ذلك من خلال تقديم دورات تدريبية متخصصة، وتطوير البرامج التعليمية المناسبة لتلبية احتياجات المؤسسة.
3- تغييرات البيئة الخارجية: قد تتأثر الجامعات بالتحديات الخارجية، مثل: التغيرات في السياسات الحكومية، أو التشريعات القانونية، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ السياسات بشكل كامل.	يجب أن تكون الجامعات على اطلاع دائم بالتغيرات الخارجية، ومدى تأثيرها على سير العمل، وتطوير استراتيجيات مرنة للتكيف مع التحديات الجديدة.
4-عدم الثقة في إعطاء السلطة، وتمكين الآخرين (التفويض) من القيادات الجامعية.	تشجع على التفويض من خلال منحهم سلطات، وصلاحيات لاتخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات بشكل فعّال.
5-ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وضعف الميزانية المخصصة لأنشطة البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة.	تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، والبحث عن مصادر تمويل بديلة لدعم الأنشطة البحثية. كما ينبغي توجيه جهود؛ لزيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وتطوير البنية التحتية ذات الصلة.
6-الترهل الإداري، والوساطات، والمحسوبيات الموجودة في الجامعة .	أن يتم تعيين الموظفين بناءً على قدراتهم، ومهاراتهم، وذلك من خلال عقد امتحانات تنافسية، وتفعيل مبدأ المساءلة، وتطبيقه بشكل صارم يسهم في الحد من الفساد.
7-القيادة التقليدية، والإجراءات الروتينية في عملية التعيين أعضاء التدريس.	تطبيق إجراءات شفافة، وأن تتضمن المعايير المتعلقة بالكفاءة، والخبرة، والنزاهة، وتشكيل لجان متخصصة تتولى مراجعة طلبات الترشيح، وتقييم المرشحين بناءً على

	المعايير المحددة مسبقًا، وينبغي أن تتكون اللجان من أعضاء ذوي خبرة، وكفاءة مستقلين، وتقييم الأداء، والخبرة العلمية، والبحثية للمرشحين بناءً على معايير دقيقة، وموضوعية.
8-مركزية الإدارة في القرارات الجامعية.	اعتماد أساليب متطورة في إدارة الجامعات، وتعزيز ثقافة، الشفافية، ومبدأ المساءلة، وتشجيع الاستشارة، والمشاركة الفعالة لأفراد الجامعة في عمليات اتخاذ القرارات المهمة، مما يعزز الشمولية، ويعزز الدعم، والتعاون.
9-زيادة الأعباء على أعضاء هيئة التدريس، وعدم التفرغ للممارسة البحث العلمي.	يجب أن يتم النظر في توازن ملائم بين أعباء التدريس، والبحث العلمي، بما يسمح بتقديم أفضل ما لديهم، وتحديد جدول زمني يُخصص للأستاذ الجامعي للقيام بأنشطة البحث العلمي مع توفير الدعم اللازم لأداء أنشطته البحثية، وتوفير الموارد، والمعدات، والمختبرات، وتشجيع الثقافة البحثية الملائمة للأساتذة الجامعيين داخل الجامعة للمشاركة في الأبحاث، ونشر النتائج.
10-غياب نظام لإدارة المشاريع الإبداعية.	تشكيل لجان إدارة المشاريع، وإنشاء مراكز لتطوير المواهب، والإبداع.
ب-تحديات اقتصادية	**التغلب على هذه التحديات**
1-نقص التمويل: قد يكون تنفيذ بعض السياسات المقترحة مرتبطًا بتوفر التمويل الكافي، وقد يكون هذا التمويل غير متاح بالشكل المطلوب؛ مما يعرقل عملية التنفيذ.	تحويل الجامعات الفلسطينية إلى مراكز ريادة المعرفة وتسويق منتجاتها محلياً، وعالمياً، وتقليل التكاليف الإدارية غير الضرورية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة. بناء علاقات قوية مع الشركات والمجتمع المحلي،مما يمكن أن يفتح الباب أمام فرص التمويل، والتبرعات، والشراكات، وجذب الطلبة، والباحثين الموهوبين، وزيادة الأبحاث ذات الجودة العالية، والبحث عن مصادر تمويل إضافية مثل الشراكات مع القطاع الخاص.
2-التحديات (التكنولوجية): قد تتطلب بعض السياسات الجديدة استخدام (التكنولوجيا) الحديثة، أو تطوير نظم معلوماتية جديدة، وهو ما قد يتسبب في تحديات تقنية، ومالية.	تطوير البنية التحتية التكنولوجية في الجامعات، وتحديثها، وتقديم برامج تدريبية، وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس، والموظفين حول استخدام (التكنولوجيا) في التعليم، والبحث، واستخدام تقنيات التحليل الضخم، والذكاء الاصطناعي

	لتحليل البيانات التعليمية، وتشـجيع الأبحاث التكنولوجية،، ودعمها، والابتكارات التقنية التي تسهم في حل التحديات.
3-ضـعف البنية المعلوماتية، و(الإلكترونية)، و(الإنترنت) في الجامعات الفلسطينية، والاتصال مع أقرانهم في الجامعات المحلية، والعالمية.	تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في الجامعات، وتطويرها، وإنشـاء قواعد بيانات عالمية ووحدات ترجمة متعددة اللغات، وتشـجيع على التعاون، وتبـادل المعرفـة، والخبرات مع الجـامعـات الأخرى على مستوى الداخل، والخارج,
ت-تحديات ثقافية	**التغلب على هذه التحديات**
1-التقاليد، والقيم الثقافية: قد تواجه السـياسـات التربوية التقليدية مقاومة من بعض أفراد المجتمع الذين يعتزون بـالتقاليد، والقيم الثقافيـة القديمـة، ويرون التغيير بشكل سلبي.	إقامة جلسـات حوارية، ومنتديات مفتوحة بين الجامعات، وأفراد المجتمع لمنـاقشـة التحـديـات، والاحتيـاجـات، والمخاوف، والبحث عن حلول مشـتركة، ومقبولة للجميع. وشرح الأهداف والمنافع المترتبة عن التغيير في السياسات التربوية بطريقة واضـحة، وموضـوعية؛ لتحقيق فهم أعمق، وقبول أوسع للتغييرات المقترحة.
2-اللغة والثقافة: قد تواجه الجامعات تحديات في توفير بيئة تعليمية متعددة الثقافات، واللغات التي تلبي احتيـاجـات الطلبـة من مختلف الخلفيـات الثقافية.	توفير برامج الدعم النفسي، والاجتماعي التي تساعد الطلبة في التكيف مع البيئة التعليمية المتعددة الثقافات، وتعزز شعورهم بالانتماء، وتطوير المناهج التعليمية؛ لتشمل مضامين، ومواد تعكس مختلف الثقافات، وتعزز التفاهم بين الطلبة من خلفيات ثقافية متنوعة، وتنظيم فعاليات، وأنشطة ثقافية متنوعة تعكس تعدد الثقافات، وتعزز التفاعل الثقافي بين الطلبة.
3-القلق من تلاشـي وضـياع الهوية الدينية، والثقافية، والوطنية للجامعات.	تعزيز القيم الدينية، واتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الهوية الدينية.
4- صعوبات في التواصل الثقافي بين الجامعة، والمجتمع المحلي، أو العـالمي، ممـا يمكن أن يؤثر على فعالية تنفيذ السياسات التربوية.	تشـجيع التفاعل، والتواصـل المسـتمر بين الجامعة، والمجتمع، تنظيم فعاليات، وأنشـطة ثقافية، واجتماعية متنوعة، ومشـتركة تعزز التواصـل، والتفاهم المتبادل. وتعزيز مهارات الاتصال الفعالة بين أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والموظفين في الجامعة؛ لتسـهيل التواصـل مع المجتمع المحلي، والعالمي بشكل فعّال.

5-الاعتقاد بعدم مقدرة الجامعات الفلسطينية، على المنافسة مع الجامعات الدولية.	رفع مستوى جودة التعليم، والبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، من خلال تحسين مناهج الدراسات، وتطوير طرق التدريس، والتقويم، وتشجيع البحث العلمي ذي الجودة العالية. وبناء شراكات، وتعاون مع الجامعات الدولية من خلال برامج تبادل الطلبة، والباحثين، والمشاركة في المشاريع البحثية الدولية، وتنظيم المؤتمرات، والندوات العلمية المشتركة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، والمعلوماتية في الجامعات، وتوفير التدريب، والتطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس، والموظفين.
6-عدم الرغبة بالعمل بروح الفريق، والرغبة في العمل، والتميز الفردي.	توفير بيئة عمل محفزة تقدر، وتثمن جهود الأفراد، وتعزز روح الفريقية، من خلال تقديم المكافآت، والترقيات بناءً على الأداء الجماعي، والفردي. وتشجيع ثقافة العمل الجماعي في الجامعة، وتعزيزه من خلال تنظيم ورش العمل، والجلسات التدريبية، وتحديد أهداف، واضحة للفريق، ولكل فرد فيه.
7- قد يواجه تحدّ في تعزيز الاحترام المتبادل، وفهم الاختلافات الثقافية بين أفراد المجتمع الجامعي.	يتطلب توفير برامج، وأنشطة تثقيفية، وتوعوية.

التكلفة المادية المتوقعة لتنفيذ السياسات التربوية:

يصعب على الباحثة تحديد رقمٍ دقيقٍ للتكلفة المالية المتوقعة، لتنفيذ هذه السياسات التربوية المقترحة؛ لتحقيق الميزة التنافسية؛ ولتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات(QS) وذلك بسبب تداخل الكلف، والتخصصات، وعلى سبيل المثال: فإنَّ كلفة استقطاب نسبةٍ من الأساتذة الدوليين المتميزين، سوف تدخل ضمن بند الرواتب، ومن المتوقع أن يحتاج تنفيذ السياسات التربوية المقترحة، بمتوسط مليون دولار للجامعة، ولا يعدّ المبلغ مبالغاً فيه،على أن يتمّ تنفيذ السياسات بطريقة دقيقة، ومدروسة؛ فستكون العوائد المالية أعلى من كلفة التنفيذ بكثير.

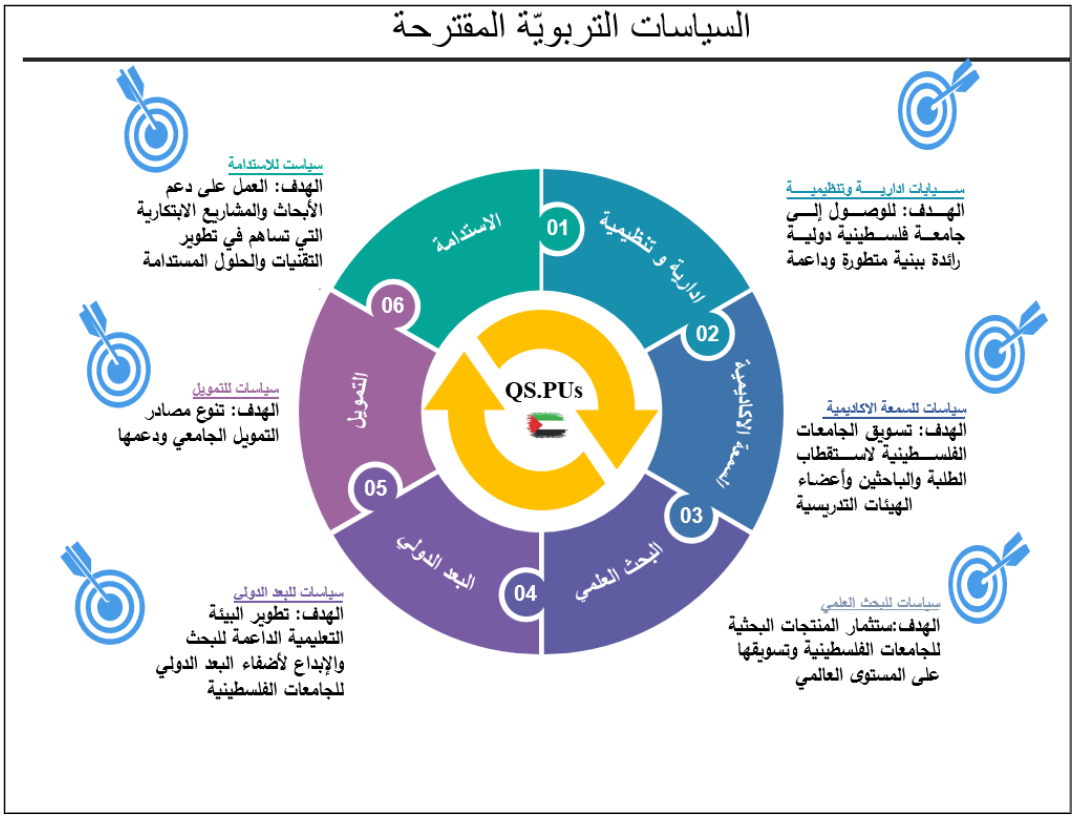

الشكل (8) الشكل التوضيحي للسياسات التربوية المقترحة؛ لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة

السؤال الرابع: ما درجة ملاءمة السياسات التربويّة المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصـــنيف العالميّ للجامعات (QS) اســـتنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة من وجهة نظر الخبراء ، والمختصّين؟

عرضت الباحثة مسوَّدة السياسات التربوية المقترحة، التي تمَّ اقتراحها، والتي تكونت من (93) سياسةً تربويَّةً، توزعت على ستة مجالات، على مجموعةٍ من الخبراء من ذوي الخبرة التربويّة، والإداريّة في الجامعات العربية؛ عددهم (13) كما هو موضح في الملحق (5)،لإبداء رأيهم، وملاحظاتهم في السياسات التربويّة المقترحة، من حيث درجة انتماء العبارات للأبعاد التي وُزعت عليها، ودرجة وضوح عباراتها، وسلامة صياغتها اللغوية، وإمكانية تفعيلها في الجامعات الفلسطينية؛ لتحقيق التنافسية، لتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات. وبعد اجراء التعديلات عليها، تم وضع السياسات كما وردت في الجدول رقم (28) في السؤال الثالث أعلاه.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج، والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي أسفرَت عنها هذه الدراسة، والتي هدفت إلى تطوير سياساتٍ تربويَّةٍ مناسبة؛ لتحقيق تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيف العالمي (QS) استناداً الى تجارب الجامعات المرموقة، والتوصيات المنبثقة من هذه النتائج.

وفيما يأتي مناقشة لنتائج الدراسة، وفقا لأسئلتها:

أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الاول، والذي ينص على: ما درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة من وجهة نظر القيادات الأكاديميّة في هذه الجامعات؟

كشفت نتائج الجدول (13) أن درجة توافر السياسات التربوية الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.52)، والانحراف المعياري (0.74).

وهذا يشير إلى ضرورة مراجعة جميع جوانب العملية التعليمية، والعمل على تحسين المعايير الخمسة، وتطويرها بمؤشراتها التسعة، التي يعتمد عليها تصنيف (QS) في الحكم على مستوى الجامعة ، لبلوغ أعلى المستويات، فالنتيجة بدرجة متوسطة، لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وللوصول للتنافسية، والعالمية، لا بدّ من رفع مستوى الجودة، والتنافسية وفقًا لمعايير التصنيفات العالمي(QS)، ويجب تسليط الضوء على هذه النتيجة، والالتفات إليها، وذلك لأنّ جامعاتنا الفلسطينية، جامعات حديثة العهد، وهي لا تزال في طور البناء، والتمكين، وتعاني من أزمات، وتحديات سياسية، واقتصادية كبيرة، فعملية التعليم في فلسطين، تعرضت لتغييرات، وظروف عديدة، مما أثر على جمود عمليات تطوير التعليم في كل جوانبها، فتمت سيطرة قوى خارجية على فلسطين لفترة طويلة، وتأثرت الحريات، والمصالح القومية للشعب الفلسطيني بذلك. لم يكن للشعب الفلسطيني فرصة لتوجيه تعليمه تاريخيًا، بسبب الأجندة التعليمية للقوى الخارجية، ففي فترة الانتداب البريطاني واصلت هذا النهج بتوجيه أهداف التعليم لخدمة سياسات الانتداب، ومصالحه، وخلقت جيلًا جاهلًا لا يستطيع مواجهة هذه السياسات.

وبعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، زادت سياسات الاحتلال من سياسة التجهيل للشعب الفلسطيني، وتدمير تراثه، وتذويب ثقافته، مما أثر سلباً على التعليم الأكاديمي في فلسطين، ومقدرته على التطور. وبعد ذلك أدى الانقسام السياسي إلى تدهور الحريات بشكل عام، والأكاديمية بشكل خاص، مما أثر على التطور الأكاديمي، والبحث العلمي، وحد من حرية الهيئات التدريسية في التعبير عن آرائهم، وزيادة وعي الطلبة بالبيئة الداخلية، والخارجية، إضافة إلى الضعف الذي تعاني منه الجامعات في ظل غياب السياسات، والخطط الاستراتيجية، الأمر الذي جعل الجامعات الفلسطينية تعاني من العشوائية، والنمطية في العمل. والذي زاد من حدة هذه الصعوبات، والتحديات المعضلات التي تواجه نظام التعليم العالي من الناحية البنيوية هو: نوعية التعليم، والتعلم، وتوفير فرص التعليم العالي لجميع الشرائح المجتمعية، والتمويل، وتحديث البنية التحتية، والجودة ومتابعة الأداء لضمان جودة التعليم والمخرجات الأكاديمية.

أما التحديات الناتجة عن الظروف المحيطة فتشمل: التغيرات التكنولوجية، والتحديات الاقتصادية، والتحولات (الديموغرافية)، والتغيرات السكانية، والتحديات البيئية، والاجتماعية وفيما يأتي بعض العوامل التي تؤثر في تقدم الجامعات الفلسطينية بشكل خاص في الآونة الأخيرة:

- قلة الموارد المالية والبنية التحتية: مما يؤثر على قدرتها على تطوير برامج تعليمية، وبحثية متطورة، وجذب الطلبة، والباحثين الموهوبين.
- الضغط السياسي، والاقتصادي: يؤثر التداخل بين الجوانب السياسية، والوضع المتأزم، والصراع الدائر، والجانب الاقتصادي في البلاد على عمل الجامعات، بما في ذلك تأثير السياسات الحكومية على التمويل، والتعيينات الأكاديمية بميزانيات محدودة.
- قيود الحرية الأكاديمية: تواجه الجامعات الفلسطينية قيودًا على حرية البحث، والتعليم، والتدريس، مما يقيِّد قدرتها على الابتكار، والتطوير في مجالات العلوم، و(التكنولوجيا)، والإنسانيات بسبب الاحتلال.
- نقص الاتصال، والتعاون الدولي: يؤثر نقص الاتصال، والتعاون الدولي على قدرة الجامعات الفلسطينية على الانخراط في برامج بحثية، وتبادل المعرفة، والخبرات مع جامعات عالمية، مما يحد من إمكانية تحسين مستواها في التصنيفات العالمية بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال، واعطاء حرية التنقل، وتأشيرات السفر بحجة أمنهم.
- ضعف الانتماء المؤسسي: يعدّ الانتماء المؤسسي عنصراً مهماً لنجاح أيّة مؤسسة تعليمية، حيث يعزز الأداء الفردي، والجماعي، ويسهم في بناء بيئة تعليمية إيجابية، وملهمة. لذا، يجب على

الجامعات، والمؤسسات التعليمية تبني استراتيجيات؛ لتعزيز الانتماء المؤسسي من خلال توفير بيئة محفزة، وداعمة وتعزيز التواصل، والتفاعل الإيجابي بين جميع أعضاء المؤسسة، والاستثمار برأس مال فكري موجود لدى الجامعة.

- الظروف الاقتصادية، والاجتماعية: تواجه الظروف الاقتصادية، والاجتماعية الصعبة التي تمر بها المنطقة تحديات إضافية، مثل: ارتفاع معدلات البطالة، وضعف البنية التحتية الاجتماعية، مما يؤثر على قدرة الجامعات على جذب الكفاءات، والمواهب وتوفير بيئة تعليمية، وبحثية ملائمة، اذ يتوجب على الجامعات البحث عن مصادر تمويل متنوعة لتتمكن من القيام بأعمالها، وبشكل عام، تتعامل الجامعات الفلسطينية مع مجموعة متنوعة من التحديات، والعقبات التي تعيق قدرتها على الارتقاء في التصنيفات العالمية، وتحسين هذه الوضعية يتطلب جهودًا مستمرة لتحسين البنية التحتية، وزيادة التمويل، وتعزيز حرية البحث، والتعليم، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي، وتحسين الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، فهذه النتيجة تتماشى مع نتائج دراسات سابقة، كدراسة الإبراهيمي(2009)، وستيفن (Stephen,2011)، والحواله ومتولي (2014)، وحسن (2014)، والقطناني (2016)، والشربيني (2016)، ودراسة أبو العنين وآخرون (2017)، والسهلي (2019)، وزعبي وسلامة (2020)، واللهالي والسعود(2020)، وحمدان(2021)، ودراسة العزيبي(2022)، واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسات كدراسة الصالح (2012) التي جاءت بدرجة مرتفعة، ودراسة القضاة(2015) التي جاءت بدرجة منخفضة.

وفيما يأتي مناقشة كل مجال من مجالات أداة الدراسة على حدة:

المجال الأول: البحث، والاكتشاف

يوضح الجدول رقم (14) قيم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية إذ بلغ المتوسط الحسابي العام، لدرجة توافر متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيف العالمي للجامعات (QS) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، القادة الأكاديميين (3.72)، وانحراف معياري بلغ (0.71)، وتعدّ درجة التوافر مرتفعة؛ وتعزى هذه النتيجة إلى إدراك القادة الأكاديميين المرتفع، وسعيهم الدؤوب، وبذلهم جهود كبيرة في تحسين السمعة الأكاديمية للجامعات محلياً وإقليميّاً، وتوفير تعليم بمستوى عال، وأن هذه القيادات تحاول جاهدة، بالرغم من الظروف، والأوضاع السياسية،

والاقتصادية الصعبة، والإمكانات المحدودة، إلا أنها تتطلع إلى تحقيق الجودة، والميزة التنافسية العالية لتتخذ مكاناً عالياً تتوج فيه ما تبذله من جهود، وقدرات، وإبداعات.

أما أعلى متوسط حسابي، فكان للفقرة رقم (1) والتي نصت على " تسعى جامعتي للارتقاء بمركزها التنافسي بين الجامعات العالميّة" بدرجة مرتفعة، بمتوسط حسابي (4.21) وانحراف معياري (0.93) وهذا يؤكد على توجه الجامعات الفلسطينية، وقياداتها نحو تحقيق معايير الجودة العالمية، ونشر الوعي حول التميز الدولي، والتنافسية، وأنها تسير في خطوات صحيحة نحو تحقيق الهدف لتحسين السمعة الأكاديمية، وتثبت التمييز للوصول إلى أعلى المستويات في التصنيفات المحلية، والإقليمية، والعالمية، بالرغم من المعضلات التي تواجهها.

وكما جاءت فقرات المجال(1-4-12-2-5-3-6-9) بدرجة مرتفعة ويتراوح معدل التقديرات بين (4.21-3.74)، لتظهر الفهم المتقدم، والوعي المتزايد، للقادة الأكاديميين المصممين على المشاركة في المنافسة العالمية، حيث تعكس تقديراتهم للفقرات، رغبتهم القوية في الارتقاء بمستوى التعليم إلى أعلى المستويات، مما يوضح درايتهم الكبيرة بالتطورات العالمية، وتصميمهم على المنافسة من أجل التقدم في التصنيفات العالمية، ويؤكد ذلك على حرصهم وانتمائهم العميق لجامعاتهم، وتأثيرهم الإيجابي في المجال الأكاديمي ونشرهم أبحاث في مجلات محكمة، أما الفقرة (12) وتقديم تعليم متميز برسوم جامعية معقولة لجذب الطلبة؛ وهذا يعزى إلى إيمانهم بضرورة تقديم خدمات تعليمية، وإتاحة الفرصة أمام الطلبة الراغبين بمواصلة تعليمهم بظروفهم الاقتصادية الصعبة التي تلبي طموحهم، أما الفقرة (2) والتي نصت على: تراعي جامعتي المعايير العالمية في مخرجاتها التعليمية، تؤكد نتيجة هذه الفقرة الإصرار الواضح؛ والتصميم الكبير؛ لإنتاج مخرجات تعليمية عالمية لتحسين ترتيب الجامعة في التصنيف العالمي، بالرغم من بعدها عن المراكز المتقدمة، وأنها تسعى للحفاظ على العنصري البشري والعمل على جذب الطلبة المتميزين، مقدمة لهم ما يمكّنهم من دخول معترك العالمية، وموفرة لهم مناهج وتعليمًا حسب المعايير الدولية، وبتقديم منح للطلبة المتفوقين أكاديميّاً، وبتدريب كوادرها، وحثهم على البحث العلمي، ليعمل قادة الجامعات الفلسطينية على لإنتاج مخرجات تعليمية بمواصفات عالمية.

أما الفقرات (8-7-11-10) التي تتحدث عن التمويل والابتكار في البحث العلمي وترجمته، فجاءت بدرجة متوسطة، والتي تراوح متوسطها الحسابي بين (3.61-2.91)؛ ويعزى إلى أن

الجامعات الفلسطينية، تفرض عليها قيود بسبب الأوضاع السياسة من حرية السفر، والتنقل للباحثين لعرض أبحاثهم، أو المشاركة في مؤتمرات خارج الدولة، وعدم منحهم تأشيرات للسفر، وأن ضعف الاهتمام بالبحث العلمي يعود إلى عدة أسباب منها: نقص المعلومات، بعدم توفر الدوريات، والمجلات المتخصصة، وضعف التنسيق بين المكتبات، والجامعات لتوفير المصادر الضرورية للبحوث، وضعف الممارسات الإدارية في الجامعات، بعدم تخصيص موازنات لتعزيز البحث العلمي، وضعف التخطيط للبحث العلمي، ومتطلبات التنمية، وعدم تفعيل قانون حماية حقوق المؤلف في فلسطين، وضعف الإجراءات المتابعة للتحكيم، والنشر من عمادات البحث العلمي، وعدم مقدرة بعض أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي، وتوجيه الاهتمام نحوه؛ بسبب الأعباء التدريسية الزائدة عليهم، وعدم وجود الدافعية بسبب غياب التقدير الأدبي ونقص النشر، وضعف الميزانياتن وعدم توفير المال الكافي للاستثمار في البحث العلمي.

وللتغلب على هذه التحديات، فينبغي على القيادات الأكاديمية الفلسطينية وضع سياسة رشيدة لاستقطاب الباحثين، وأن تستثمر الجامعة البحوث كمصدر دخل، وتسهم في إحداث التغيرات الايجابية بحل مشكلات لتحقق الرفاه الاجتماعي للمواطن (بحوث منتجة). وعلى الجامعات تبني سياسات، واستراتيجيات تشجيعية لتعزيز البحث العلمي، بما في ذلك زيادة التمويل المخصص للبحث، وتطوير شراكات مع القطاع الخاص لدعم أنشطة البحث، والتعاون مع الباحثين الدوليين، لتطوير المهارات البحثية. وأن تؤخذ مشاركات أعضاء هيئة التدريس بالأبحاث، ونشرها، ومدى تأثيرها في اعتماد الترقيات لهم، فيعد هذا المجال من أهم المجالات في اكساب السمعة الاكاديمية للجامعة.

المجال الثاني: قابلية التوظيف، والنتائج:

في ضوء النتائج التي أوضحها الجدول (15) أن درجة توافر قابلية التوظيف، والنتائج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة القادة الأكاديميين، جاءت بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي (3.67)، وبانحراف معياري بلغ (0.83)؛ تعزى هذه النتيجة إلى حرص القيادات الجامعية على مواكبة تطورات العصر، والتوجه نحو التنافسية العالمية وهي أحد العوامل المؤثرة في تحسين مرتبة الجامعات الفلسطينية، في التصنيفات العالمية، من خلال التركيز على تطوير البرامج التعليمية، والبحثية، وتعزيز الجودة، والابتكار، فضلاً عن ذلك تؤدي المواقع (الإلكترونية) للجامعات من خلال توفير معلومات شاملة حول البرامج الأكاديمية، والبحثية، والخدمات المقدمة، والفرص المتاحة دوراً مهماً في تعزيز

تواجدها العالمي، وجذب الطلبة، والباحثين الدوليين، وتشـــجع على زيادة التواصـــل، والتبادل الثقافي والأكاديمي مع المجتمع الدولي.

وحتى تحافظ الجامعات الفلسطينية على هذا المستوى المرتفع، ترى الباحثة أن تعمل الجامعات على تعزيز هذه الجوانب من خلال وضع سياسات، واستراتيجيات للتواصل، والتعاون مع سوق العمل، وتعزيز الارتباطات بين الجامعة، والصناعة، وتطوير البرامج التعليمية، والتدريبية لتناسب احتياجات سوق العمل المحلي، مما يمكّنها من الانطلاق نحو العالمية. يمارس الخريجون دوراً بارزاً في تطوير مجتمعاتهم، إذ يزداد مستوى علاقاتهم وقدرتهم على حل المشكلات والقضايا المعقدة بعد اكتسابهم الخبرة العملية. بعضهم قد يتجه للعيش في بلدان أخرى بعد تلقيه فرص عمل مميزة ترفع من مستوى معيشته، ويسهم هؤلاء الخريجون في تطوير الجامعات الفلسطينية التي تخرجوا منها من خلال بناء علاقات مع جامعات عالمية، وتبادل المعرفة والخبرات، كما يمكن لبعض الخريجين الذين أصبحوا من أصحاب رؤوس الأموال أن يقدموا الدعم للجامعات من خلال مساهمتهم في تطويرها ومساعدتها في حل الأزمات المالية التي تواجهها. وهذا ما اتفق مع دراسة حمدان (2021) القطناني (2016).

المجال الثالث: المشاركة العالميّة

في ضوء النتائج التي أوضحها الجدول (16) أن درجة توافر متطلبات المشاركة العالميّة من وجهة نظر أفراد عينة الدراســة القادة الأكاديميين، جاءت بدرجة متوســطة، وبمتوســط حســابي (3.33)، وبانحـــراف معيـــاري بلغ (0.82)؛ تعزى هذه النتيجة إلى عدم وجود استقرار سياسي وأمني أدى لعزوف الطلبة الأجانب عن الالتحاق بالجامعات الفلسـطينية، وعدم وجود سـياسـات، وخطط استراتيجية من قبل الجامعات الفلسطينية، كالسعي لبناء شركات، وعمل اتفاقيات، وبرامج مشــتركة مع جامعات عالميّة رائدة، وأن برامج، والمناهج التعليمية للجامعات الفلســطينية مرتبطة بالهوية، والثقافة الفلسطينية، ولتدويلها، ونقلها للعالمية لا بدّ من أن يعترف بها من هيئات عالمية، ويشــار إلى ســبب آخر في الوصــول إلى هذه النتيجة، هو الميزانيات، والمخصــصــات المالية المحدودة وعدم الجدية، والتخوف من التواصـــل مع الجامعات العالمية، الرائدة، للشـــعور بالفوارق الكبيرة.

كما أن الافتقار بوجود موظفين (مكتب خدمات للأنشطة الدولية وكل ما يتعلق بالبعد الدولي) لهم القدرة والكفاءة للتواصل، وبناء علاقات مع جامعات عالمية، ولا بدّ من الالتفات إلى السياسات التربوية، والأسس المعتمدة في قبول الطلبة الدوليين، واستقطاب الموهوبين منهم، وتقديم منح، وعدم التركيز على تحصل الإيرادات، والأقساط والتركيز على المقتدرين مادياً. وتتفق هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة الصالح (2012)، ودراسة القضاة والسرحان (2017)، ودراسة اللهالي والسعود (2020)، ودراسة مصطفى (2020)، والعزيبي (2022)، ودراسة بلاس والمومني (Balas & Momani, 2018)، ودراسة لولايان وآخرون (Loyola et al,2020)، وحمدان (2021).وتختلف هذه النتيجة مع دراسة سيدورنكو وجورباتوفا (Sidorenko & Gorbatova, 2016) ودراسة تيربين (Turpin, 2007).

المجال الرابع: الخبرة التّعليمية

تبين من الجدول (17) أن درجة توافر متطلبات الخبرة التّعليمية، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة القادة الأكاديميين، جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (0.81) هذه النتيجة، توضح أن جامعاتنا الفلسطينية، تعاني من مشكلة في واقع تميزها على جميع المستويات؛ لافتقارها لسياسات ضابطة، وواضحة، وأنها لا تحول دون هجرة الأدمغة؛ لتستفيد من خبراتها، فلا بدّ من أن تسعى إلى استيعابهم، لأنهم رأس مال فكري حقيقي، ويسهمون في تطوير النّظام الجامعي، ولعل هذه النتيجة تظهر الحاجة الماسة للتنمية المهنية للكادر التدريسي، وتقليل الأعباء عليهم، حتى يقوموا بأعمالهم على أكمل وجه، والعمل على ابتعاثهم للحصول على درجات علمية، وتفعيل الاتفاقيات دولية مع الجامعات العالمية المرموقة، والرائدة، وحضور مؤتمرات.

إن محور "الخبرة التعليمية " يشير بدرجة كبيرة إلى مساهمته الواضحة في معيار السمعة الأكاديمية للجامعة، وهذا ما اشارت به دراسة هو وجاكوب (Hou &Jacob, 2017).

واتفقت الدراسة مع دراسة ستيفن (Stephen,2011) ودراسة ديزمبو (Dzvimbo, 2013) ودراسة القطناني (2016) ودراسة العزيبي (2022) ودراسة حمدان (2021) ودراسة اللهالي والسعود (2021) ودراسة سيدورنكو وجورباتوفا (Sidorenko & Gorbatova, 2016) واختلفت الدراسة مع دراسة شويكيندك (Schwekendiek, 2015).

المجال الخامس: الاستدامة

ويلاحظ أن توافر متطلبات **الاستدامة** من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة القادة الأكاديميين جاء بدرجة توافر متوسطة وبمتوسط حسابي (3.27) وبانحراف معياري (0.96). يعزى ذلك أن الجامعة لا تقدم خدماتها بالصورة التي يجب أن تكون عليها أو ما يوصلها للتميز، ولعدم الوعي والإدراك الكافي من قبل القادة الأكاديميين لبعد أساسي ومهم ليحقق التميز والفرادة بين الجامعات؛ لأنه يسهم بشكل واضح في تحسين السمعة الأكاديمية كجامعة مبتكرة بأدمغة لامعة وخبرات عالية.

لقد قامت (QS) بإدراج معيار الاستدامة بنسبة (5٪) كجزء من منهجيتها المتطورة، وتوفر الاستدامة حالة فريدة للطلبة، تظهر من خلالها التزام المؤسسات فهي تبحث عن أدلة خارجية بدءًا من التأثير الذي يحدثه الخريجون في العلوم، والتكنولوجيا لحل قضايا المناخ، إلى تأثير الأبحاث التي يتم إجراؤها عبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة، يقوم بتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للجامعات كونها مركزًا للتعليم والبحث، فضلاً عن كونها أحد أرباب العمل الرئيسة التي يواجه تحديات الاستدامة التشغيلي. لعل ما تم ذكره يظهر الأهمية الكبيرة لهذا المعيار بالرغم من إدراجه لهذا العام في تصنيف الجامعات العام بالرغم من إفراد تصنيف خاص بالاستدامة (QS) Sustainability Rankings فتزايد الاهتمام، والإقبال على الأبحاث الخاصة بالتنمية المستدامة لأهمية الموضوع عالمياً، ومدى تأثيره على البعد الصحي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي، ومواكبة التطورات، والمستجدات، والمساهمة في الابتكارات، لأن الأبحاث تعدّ من أهم وظائف الجامعات، ووجدت لإيجاد الحلول، والرد على التساؤلات، والإفادة منها، وتقديم خدمات بأسلوب فريد، ومميز، وعدم أخذها كوسيلة من أجل الترقية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدّراسة لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات QS استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة تعزى لمتغيرات: (المركز الوظيفيّ، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكليّة، نوع الجامعة، والجنس)؟

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة والجنس، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية ذات دلالة إحصائية تم استخدام تحليل التباين الخماسي (5 Way ANOVA).

يبين الجدول (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى (α=0.05) لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ تعزى للمركز الوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، والجنس، حيث بلغت قيم(ف) بالترتيب (1.477، 0.804، 2.200، 0.209) غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، هذه النتيجة، تعزى إلى الوعي الموجود لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات وإقرارهم بالواقع المعاش من أزمات، وتحديات، وصعوبات التي أصبحت جزءًا من الحياة المعاشة، والتي تحول من وصول الجامعات الفلسطينية، لترتيب متقدم في التصنيفات العالمية، وهذا يظهر أيضا التشابه الكبير في البيئات الجامعية، والذي لا تغيره المراكز الوظيفية، أو الرتب الأكاديمية أو الكليات، وبغض النظرعن نوع الجنس أيضا.

وفيما يأتي مناقشة نتائج الدراسة حسب متغيراتها:

1- متغير المركز الوظيفي:

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة

تبعا للمركز الوظيفي إذ بلغت قيمة (ف) (3.357)، وهي قيمة دالة إحصـــائياً عند مســـتوى دلالة (0.05)، وقد بلغ حجم الأثر (4.3%)، وجاءت الفروق لصالح رئيس الجامعة/أو نائب الرئيس، مقارنةً برئيس القســـم، وعدم وجود فروق بين عميد/ أو نائب عميد وكل من رئيس الجامعة/أو نائب الرئيس، ورئيس القســـم في مجال الخبرة التعليمية. أما في المجال (البحث، والاســـتكشـــاف، وقابلية التوظيف والنتائج، والمشاركة العالميّة، والاستدامة) فلا يوجد فروق، تعزى لمتغير المركز الوظيفي، ويعود سبب في وجود الفرق لصـــالح رئيس الجامعة / نائب رئيس الجامعة إلى ما يتمتع به القائد الأكاديمي من وعي، وإدراك، وخبرة وبحكم منصبه، ومسؤولياته المتعددة، والكبيرة بأنه يحتاج إلى السعي إلى التميز، والتنافسية بالرغم من التحديات، والصعوبات التي تواجههم لتحقيق ترتيب عالٍ في التصنيفات العالمية.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسـة القطناني (2016)، وحمدان والسـعود (2020)،القضـاة (2016)، وحمدان (2021)، واتفقت نتائج هذه الدارسـة مع نتائج دراسـة الإبراهيمي (2009)، ودراسـة السـهلي (2019)، ودراسة زعبي وسلامة (2020)، والعزيبي(2022).

2-متغير الرتبة الأكاديمية:

أظهرت نتائج الدراســـة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية، عند مســـتوى (α=0.05) في مجالات توافر السياسات التربوية الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيف العالمي للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعاً للرتبة الأكاديمية. ويُرجَح النتيجة إلى أن جميع القادة لديهم نفس الرؤية والتطلعات بغض النظر عن اختلاف رتبهم الأكاديمية، وخبراتهم، ويُظهِر حسّ المسـؤولية، والوطنية العالي لديهم، وسـعي الجميع وحرصـهم لتعزيز المسـتوى التعليمي، ودعم التنافسية للوصـول إلى العالمية. هذا يُظهِر تماسكهم، وتعاونهم، وكل منهم يقوم بدوره في السـعي نحو تحقيق الأهداف المشتركة رغم تجاربهم المختلفة للنهوض بمستوى التعليم في الوطن، وتحدي الظروف القاهرة. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصـلت إليه دراسـة الابراهيمي (2009)، وحسـن (2014)، التي أثبتت وجود فروق لصـالح أسـتاذ، والسـهلي (2019)، والعزيبي (2022)، وزعبي وسـلامة (2020)، أما دراسة القطناني (2016)، والصالح (2012)، اتفقت مع نتائج الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزو لمرتبة الرتبة الأكاديمية.

2- متغير نوع الكلية:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، عند مستوى (α=0.05) حيث كانت قيم(ف) غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05). وهذا يدل على توافق آراء جميع أفراد العينة سواءً في كليات العلوم الإنسانية، أم في كليات العلوم الطبيعية. وتعود هذه النتيجة لتبني الجامعات توجهات ثقافية، واجتماعية. وتعد المساواة بين الكليات العلمية، والأدبية جزءًا من الثقافة المتبعة لديها مما يجعلهم يعملون بجهد متساوٍ لتحقيق الأهداف الأكاديمية، والبحثية في كل منها، مما يعكس على عدم وجود فروق ظاهرة بينهما. فتسعى الجامعات لأن تكون متساوية في توجه سياستها التعليمية بغض النظر عن نوع الكلية، حيث تسعى جميعها إلى توفير بيئة تعليمية متميزة وتقديم برامج تعليمية متنوعة تلبي احتياجات الطلبة، والاعتراف، والتقدير من قبل الجامعة، والمجتمع بشكل عام للكليات المنتجة دون تمييز مما يؤدي إلى تحفيز أعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين في هذه الكليات على بذل المزيد من الجهد والابتكار. وهذا ما اتفقت معه دراسات الصالح (2012) والقضاة (2015) وحسن (2014) والعزيبي (2022) أما الإبراهيمي (2009) فقد كانت النتيجة لصالح العلوم الإنسانية والقطناني (2016) لصالح الكليات العلمية.

4-متغيرنوع الجامعة:

بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة تعزى لنوع الجامعة، حيث بلغت قيمة (ف) (6.931)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وقد بلغ حجم أثر نوع الجامعة على درجة توافر السياسات التربويّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة (8.5%) الفروق لصالح الجامعات الخاصة مقارنةً بالجامعات الحكومية، وعدم وجود فروق بين الجامعات العامة وكل من الجامعات الحكومية، والخاصة.

أ. وقد يعود سبب الفروق لصالح الجامعات الخاصة مرونة الإدارة، واتخاذ القرارات قد تتمتع الجامعات الخاصة بمرونة أكبر في إدارة مواردها، واتخاذ القرارات بسرعة، وفاعلية مما يمكنها من تحقيق نتائج أفضل في وقت أقل مقارنة بالجامعات الحكومية، والعامة.

ب. توجه ريادي نحو التحديث، والتطوير، فالجامعات الخاصـــة أكثر قدرة على تبني التقنيات الحديثة، والتطورات التعليمية الجديدة بسرعة، مما يمكنها من تقديم بيئة تعليمية مبتكرة، وجذابة تجذب الطلبة وتلبي احتياجاتهم بشكل أفضل.

ج. تكييف البرامج مع احتياجات الســـوق قد تكون الجامعات الخاصـــة أكثر قدرة على تكييف برامجها التعليمية مع احتياجات سوق العمل، مما يمكنها من تخريج خريجين مجهزين بالمهارات والمعرفة المطلوبة في سوق العمل الحديث.

د. التركيز على الجودة، والتميز تضع الجامعات الخاصة تركيزًا أكبر على تحقيق معايير الجودة، والتميز التعليمي، ممـا يمكنهـا من تحقيق نتـائج متميزة، وجـذب الطلبـة المميزين، والكوادر الأكاديمية المرموقة.

هـ. التمويل، والموارد المالية تكون الجامعات الخاصـــة قادرة على الاســتفادة من موارد مالية أكبر من خلال الرسوم الدراسية، والتبرعات، والشراكات مع القطاع الخاص، مما يمكنها من استثمار في تطوير البنية التحتية، وتوفير الخدمات الطلابية المتميزة.

و. التســـويق الفعّال :قد تكون الجامعات الخاصـــة أكثر قدرة على التســـويق، والترويج لبرامجها وخدماتها، مما يمكنها من الوصـــول إلى فئات أوســـع من الطلبة، وجذبهم إلى مؤســـســـتها التعليمية. لذلك ينظر إلى المؤسـسـات غير الحكومية على أنها عامل مهم في عملية التغيير، والعجلة التي ستحسم مسالة النجاح في إقامة الدولة، وازدهارها، فأصبحت قوة المجتمع المدني، وقدرته نحو تشكيل مستقبل الدولة.

5-متغير الجنس:

أظهرت نتائج الدراســة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصــائية، عند مســتوى (α=0.05) في درجة مجالات توافر السياسات التربويّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصـنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؛ وتعزى هذه النتيجة إلى أنه لا يوجد في الجامعات الفلســطينية أي تمييز، أو تفريق بين الجنســين، وأن هذه القضــايا تهم كلا الطرفين، والنتجية واقعة على كليهما، وينظر إليهم كقادة كل منهم له وعليه واجبات، ومســؤوليات مطالب بها، ويسـعون لرفع سـمعة الجامعة ميزتها التنافسـية آخذين بالحسـبان الكفاءات، والقدرات برتيهم الاكاديمية

ومركزهم الوظيفي، فهو مشـــتركون، ومتشـــابهون في الســـلوك، والثقافة من كافة النواحي المتعلقة في التعليم العالي، وبغض النظر عن جنسهم.

ثالثا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على: ما السياسات التربويّة المناسبة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات QS استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة؟

للإجابة عن هذا السّؤال تمّ احتساب مُعاملات ارتباط (بيرسون) لتقديرات القادة الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية، على فقرات مقياس درجة توافر متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى جارب الجامعات المرموقة، وتقديراتهم على المجالات المنتمية له ككل، وارتباطها بالدّرجة الكلية للمقياس، وذلك لقياس فاعلية الفقرات، وأظهرت نتائج جدول (27) بأن جميع الفقرات تمتعت بمعاملات ارتباط دالةٍ مع المجال الذي تنتمي إليه ومع الدرجة الكلية للمقياس ككل، مما يشير إلى أن جميع الفقرات ذات فاعلية، وتنتمي إلى ابعادها بشكل دالٍّ إحصائيًا. كما تمّ احتساب معامل الارتباط لكل محور مع المقياس ككل، وكانت جميعها دالة إحصائيّا.

بناءً على ما سبق، تم اعتماد جميع الفقرات دون حذف أي فقرة، استندت السياسات التربوية المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى جارب الجامعات المرموقة إلى أســس مشــتقة من تجارب الدول المتقدمة، ونتائج التحليل النظري، والبيانات التي جمعتها الدراسة. هذا سمح للباحثة بتقديم سياسات تربوية مستندة إلى تجارب ناجحة ومشــار إليها في الدراســات الســابقة، والتي تهدف إلى تعزيز عملية لتحســين ترتيب الجامعات الفلسـطينيّة في التصـنيف العالميّ للجامعات (QS) وتم تقديم هذه السـياسـات وفقًا للنتائج العلمية والأســس النظرية المرتكزة على أدبيات متعددة، مما يســهم في توفير إطار عملي وقابل للتطبيق لتطوير الجامعات الفلسطينية، وتعزيز دورها على المستوى الدولي.

- تم تقديم السياسات المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة بهدف توفير إطار تكاملي، وإجرائي يمكّن من تحول الجامعات الفلسطينيّة من المستوى المحلي إلى العالمي، وبالتالي تمكينها من المنافسة على المستوى العالمي. تم إعداد هذه السياسات بعد دراسة شاملة للأدب النظري ذات

الصلة بالسياسات التربوية للتعليم العالي بشكل عام وتصنيف والتنافسية للجامعات بشكل خاص، بالإضافة إلى استعراض دقيق للدراسات السابقة، وتحليل تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

- تم تطوير هذه السياسات بمراعاة متطلبات تحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) مجالات الدراسة، وقسمت إلى فئات متنوعة تتناول جوانب مختلفة من عملية معايير التصنيف، وتم تصنيف هذه السياسات وفقًا لأهدافها ومحتواها المتعلق بتطوير الجامعات وتحقيق التنافسية العالمية، مما يسهم في إرشاد وتوجيه الجامعات الفلسطينية نحو تحقيق أهدافها في تقدم ترتيبها في التصنيفات العالمية، وتطوير الجودة التعليمية والبحثية.

وتعتقد الباحثة أن اعتماد هذه السياسات كفيل بتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي للجامعات (QS) وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حمدان (2021)، التي طورت سياسات تربوية لها علاقة بهذا المجال .

رابعا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على : ما درجة ملاءمة السياسات التربويّة المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟

للإجابة عن هذا السؤال، عرضت الباحثة مسودة السّياسات التربوية المقترحة التي تمّ اقتراحها، والتي تكونت من (83) سياسة تربوية موزعة على ستة مجالات، على مجموعة من الخبراء ذوي الخبرة والاختصاصات التربوية والإدارية في الجامعات العربية؛ لإبداء رأيهم وملاحظاتهم في السياسات التربوية المقترحة، من حيث درجة انتماء العبارات للأبعاد لتي وزعت عليها، ودرجة وضوح عباراتها، وسلامتها اللغوية، وإمكانية تفعيلها. وقد تم الآخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم فظهرت السياسات على النحو الذي تم عرضه بنتائج السؤال الثالث.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يأتي:

1. **أن** تتبنى وزارة التعليم، والبحث العلمي الفلسطينية، والجامعات الفلسطينية السياسات التربوية المطوّرة.
2. إجراء دراسة علمية لتحديد أهم عوامل استقطاب الطلبة، والباحثين، وأعضاء الهيئات التدريسية المؤهلين دوليًا في الجامعات الفلسطينية، وسبل تفعيلها.
3. إجراء دراسة علمية لبناء الميزة التنافسية للجامعات الفلسطينية تؤهلها للتصنيفات العالمية للجامعات.
4. توفير مصادر تمويل إضافية للمؤسسات التعليمية من خلال الجهات الحكومية، أو الشراكات مع القطاع الخاص، أو المنظمات الدولية.
5. استحداث مراكز خدمات لتوظيف الطلبة، والخريجين؛ لتحسين السمعة الوظيفية للخريجين لدى أصحاب العمل تتولى المسؤولية عن تشبيك الطلبة، والخريجين مع القطاعات المختلفة لسوق العمل.
6. تحسين برامج التوظيف، وزيادة مستوى الرواتب؛ لجذب الكفاءات العلمية ، والحفاظ عليها.
7. تطوير نظم الحوكمة، والإدارة داخل المؤسسات التعليمية؛ لتحسين إدارة الموارد المالية، وتحسين كفاءة الأداء.
8. تطوير برامج تطوير الموارد البشرية لأعضاء هيئة التدريس؛ لتعزيز مهاراتهم التعليمية، والبحثية.

المصادر، والمراجع

أ-المصادر باللغة العربية

- الإبراهيمي، عدنان (2009)، درجة فاعلية تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لتحقيق الميزة التنافسية لجامعاتهم، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، 2 (7):43 – 77.
- أبو العينين، هشام ومحمد، واصل ومحمد عاطف، غانم، محمد وخليل، ماهر (2017)، دور أعضاء هيئة التدريس للدوليين في تحسين ترتيب جامعة بنها في تصنيف كيو إس العالي، **أبحاث المؤتمر العالميّ الثاني للمكتبات والمعلومات: النشر العلمي الدولي: الواقع والتحديات والحلول**، جامعة بنها، (2): 1-23.
- احمد، **سماح** (2018)، **التصنيفات العالميّة للجامعات نماذج نظرية وتطبيقية**، (ط1)، دار اللؤلؤة: مصر.
- أحمد،أميرة خيري (2018)، بدائل مقترحة لتدويل برامج التّعليم المستمر كمدخل لتحقيق الريادة بالجامعات المصرية، جامعة المنوفية- **كلية التربية**، مصر2(33):48-2.
- الألمعي، علي عبده (2023)، **السياسة التربويّة واهميتها في التدريس**، متوفر على: http://moyoultarbawiya.net/.
- باسه، فاطمة الزهراء (2019)، **إصلاح السياسة التربويّة في الجزائر وتحقيق الجودة التّعليمية**، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- باشيوه، الحسن (2015)، الحداثة في السياسات التربويّة وتوطين التقنية في الدول العربية بين الخوف والضرورة، **مجلة ابن رشد**، 20(3): 2471-2506.

- بركات، زياد امين (2016)، مقترحات لتهيئة الجامعات الفلسطيني للتصنيف العالميّ للجامعات، مجلة **اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التّعليم العالي**، 36 (1) 1-24.
- البصير، خالد بن عبد الكريم بن سايمان (2021)، استقلالية الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء الخبرات الامريكية و البريطانية –تصور مقترح، **دراسات تربوية واجتماعية**، مجلة دورية محكمة ،كلية التربية، جامعة حلوان 27(2021/9):240-331.
- بغدادي، منار محمد إسماعيل (2015)، تقويم سياسات التّعليم قبل الجامعي في مصر، **دراسات في التّعليم الجامعي**، ع30، 325-399 .
- بكار، عبد الكريم (2011)، **المسلمون بين التحدي والمواجهة حول التربية والتّعليم**، (ط1)، دار القلم: دمشق.
- بكدار (2020)، **تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني** ، رام الله: فلسطين ، https://www.pecdar.ps/ar_page.php?id=593&p=1
- بكر، عبد الجواد (2003)، **السياسات التّعليمية وصنع القرار**، (ط1)، دار الوفاء: الاسكندرية.
- بلحاج، سليم (2015)، **السياسات التربويّة وانعكاساتها على التنمية الإجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضير- باتنة، الجزائر.
- بيومي، كمال (2009). **تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم**، دار الفكر: عمان.
- التباك، فيليب (2011)، التصنيفات الدولية للجامعات :إطلالة موسم التصنيف، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، (5): 9-16.

- جرار، ذياب علي ذياب(2014)، نحو إستراتيجية متكاملة للتغيير والإصلاح في قطاع التعليم العالي الفلسطيني.**المؤتمر الدولي العلمي حول إدارة التغيير في عالم متغير**، عمان، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح،(1):30 – 1 .

- الحامد، محمد بن معجب وزيادة، مصـــطفى والعتيبي، بدر ومتولي، نبيل (2006)، **التّعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل**، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد للنشر: الرياض.

- الحربي، أمل بنت عبد الرحمن (2017)، تمويل التّعليم في المملكة العربية الســـعودية: تحديات وبدائل .**مجلة العلوم التربوية** ، 2(1) :58-87 .

- حســـن، ماهر أحمد (2014)، تدويل التّعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافســـية للجامعات المصرية، **المجلة التربويّة**، جامعة أسيوط، مصر، 1(29): 77-120.

- الحسنات، خالد أحمد(2022)، تاريخ التعليم العالي في فلسطين دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة** (120): 483 -518.

- حسنين، منال سيد يوسف **(2019)**، اجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التّعليمية في مصر، **مجلة الإدارة التربويّة،(22): 359-447.**

- الحسين، أحمد مصطفى (2002)، **مدخل لتحليل السياسات العامة**، مطبعة الجامعة الأردنية: عمّان.

- الحضيري، عبد السلام محمد (2017)، **تقويم تنفيذ سياسات التّعليم في ليبيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، ليبيا.

- حكيم، عبد الحميد بن عبد المجيد (2012)، **نظام التّعليم وســـياســـته**، (ط1)، دار إيتراك للطباعة والنشر: القاهرة.
- الحلاج، محمد (1985)، فلسفة التعليم العالي وفلسفته وأهدافه، ورقة **مقدمة لندوة التعليم العالي في فلسطين المحتلة فلسفته وأهدافه وروحه، في الفترة 6-7 نيسان1985 بالمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم ودائرة التربية والتعليم العالي بمنظمة التحرير الفلسطيني.**
- حمدان، موسى عبد الله (2021)، **تصور إداري مقترح لتحسين ترتيب الجامعات الأردنية العامة وفق التصنيف العالميّ للجامعات(QS) في ضوء تجربة الجامعات الكندية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الإدارة والأصول، الأردن.
- حميض، بشـار (2011)، التصـنيفات العالمية للجامعات دقيقة وعادلة ؟ **مجلة آفاق المسـتقبل** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (3) .
- حوالة، سهير محمد أحمد والمتولي، سارة عبد المولى(2014)، معايير التصنيفات العالميّة للجامعات : دراسة تحليلية نقدية، **مجلة العلوم التربويّة** ،22(4):17.
- حورية، علي واللهيبي، نايف (2013)، واقع التخطيط لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سـياسـات التصـنيف العالمي للجامعات، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، 33 (4): 149-982.
- الخلايلة، صالح (2006) ، **أُنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي في الأردني في ظل توجيه التّعليم نحو اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- دندري، إقبال زين العابدين(2012)، تصنيف الجامعات:الاسس النظرية والمنهجية والتأثير على التعليم العالي العالمي، المجلة السعودية للتعليم العالي، (8):111-125.

- دهان، محمد وبوعتروس، دلال (2017)، ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات العالميّة أين يكمن الخلل؟ وما هو الحل؟ الجزائر. **دراســـات، العلوم التربويّة، (مؤتمر التّعليم العالي في الوطن العربي)** ،عدد خاص من مؤتمر كلية العلوم التربوية (1) :173-187.
- الدويلة، تهاني (2009)، **السياسية التّعليمية في الكويت**، جامعة الكويت، الكويت.
- ذياب، عبد الباسط (2010)، تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، **المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر (اتجاهات معاصرة في تطوير التّعليم في الوطن العربي)**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التّعليمية، كلية التربية، جامعة بني سويف، 3(1): 165-1403.
- زعبي، مازن وسلامة، كايد (2020)، درجة تطبيق الجامعات الأردنية لمعايير التصنيفات العالميّة. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربويّة والنفسية**، جامعة غزة، 28(1) : 868-891.
- زيتوني، ناريمان (2016)، **تقييم السياسة التّعليمية في الجزائر- دراسة حالة مديرية التربية والية سعيدة**، رسالة ماجستير، جامعة د. الطاهر موالي سعيدة، الجزائر.
- السحيمات، أحمد (2003). **دراسة تحليلية في السياسات التربوية في ضوء التغيرات السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على التطور التربوي في الأردن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان الأهلية للدراسات العليا، الأردن.
- السريتي، ولاء فايز (2019)، **محاضرات في سياسات الاعلام التربوي**، جامعة المنوفية، مصر.

- السطري، مصطفى(2011)، **دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر ،غزة، فلسطين.
- السعود، راتب (2015)، نحو تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الجامعات العربية. ورقة الجلسة الافتتاحية في: "**المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التّعليم العالي**"، مؤتمر علمي دولي محكم، جامعة الشارقة– الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 3–2015/3/5، (1): 3–25.
- السعود، راتب سلامة (2021)، **قضايا معاصرة في القيادة التربويّة**، (ط1)، طارق للخدمات المكتبية: عمان.
- السعود، راتب سلامة (2024)، **السياسات التربويّة في الدول العربية: مفاهيم وافاق**، (ط1)، طارق للخدمات المكتبية: عمان.
- السهلي، محمد بن علي (2019)، **تطوير السياسات التربويّة في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية "استراتيجية مقترحة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية التربية، السعودية.
- سي العابدي، زهية (2017)، **السياسة العامة للتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الإمارات.
- سيد، أحمد فايز أحمد(2016)، نظم التصنيف العالمية للجامعات العربية المتميزة :دراسة تحليلية مقارنة.**مجلة المكتبات والمعلومات والتوثيق في العالم العربي**، (5):70–129.

- شـاهين، شـريف كامل (2013)، **الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالميّ**، المكتبة الأكاديميّة: القاهرة.
- الشـربيني، غادة حمزة محمد (2016)، اسـتشـراق مسـتقبل الجامعات العربية في سـياق التصـنيفات الدولية، **بحوث المؤتمر العربي الدولي السادس: لضمان جودة التّعليم العالي** ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- الشـــريف ، فاتنة ســـعد الدين (2020)، مدى ملاءمة ة معايير التصـــنيف العالمية للجامعات لواقع الجامعات العربية: دراسة تقويمية، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، 34(134):221 – 264 .
- شـعبان، أماني (2017)، آليات تحسـين ترتيب الجامعات العربية في التصـنيفات العالميّة للجامعات: الجامعات المصرية والسعودية نموذجاً، القاهرة: مصر، المركز العربي للتعليم والتنمية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، 24(109): 11-94.
- الصالح، عثمان (2012)، **بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية.
- الصديقي، سعيد (2014)، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالميّ: الطريق نحو التميز، **مجلة رؤى استراتيجية**، (6): 4-10.
- الطيب، حسن أبشر (2000)، **الدولة العصرية : دولة مؤسسات**، الدار الثقافية للنشر: القاهرة.

- العباد، عبد الله بن حمد بن إبراهيم (2017)، نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالميّة للجامعات، **المجلة التربويّة الدولية المتخصصة:** دار سمات للدراسات والأبحاث، 6(3): 306 – 327.

- عبد العزيز، كريمان بكنام صدقي (2015)، تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيفات العالميّة: جامعة القاهرة نموذجاً، **البوابة العربية للمكتبات والمعلومات،** (37) :1–32.

- عبد المجيد، فتحي (2015)، **نظام التّعليم المصري: تقييم الوضع الحالي ومقترحات التطوير**، جمهورية مصر العربية.

- عبيدات، سهيل أحمد (2007)، **السياسات التربويّة في الوطن العربي**، الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر: عمان

- العبيسي، أحمد محمد (2005)، **التّعليم في المملكة العربية السعودية: سياسته ونظمه واستشراف مستقبله**، دار الزيتون: الرياض.

- عثمان، أيوب (2020)، قراءة نقدية في قانون التعليم العالي في فلسطين ، **مجلة رؤية**، .79:(18)

- العربي، هشام يوسف مصطفى علي(2020)، استراتيجية مقترحة لتحسين جامعة حائل في تصنيف كيو إس لتحقيق رؤية المملكة 2030، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، (128) :469–407.

- العزيبي، ليلى مفتاح فرج (2022)، **سياسات تربويّةمقترحة لتدويل الجامعات الليبية العامة في ضوء تجارب جامعات الدول المتقدمة**، أطروحة دكتوراه غير منشــورة، الجامعة الأردنية، كلية العلوم التربوية ، الأردن.
- عياصرة، معن (2011)، **نظم وسياسات التّعليم**، دار وائل للنشر: عمان.
- الغامدي ،عبد الرحمن علي(2010)، قيم المواطنة، ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- الغفير، فتون (2014)، **أنموذج مقترح للمدرسة المجتمعية ولسياساتها التربويّة في مرحلة التّعليم الاساسي في سورية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- غنايم، مهنى (2018)، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، **مجلة الثقافة والتنمية** (1):127 .
- غياد، كريمة ورابح، باشا (2019)، توظيف التّعليم الإلكتروني في تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف ويبومتركس Webometrics، **مجلة دفاتر اقتصادية**، 9(16):144- 128.
- الفرا، ماجد محمد والزعنون، محمد منصــور (2008)، واقع الســياســات الاختيار والتعيين في الوظائف الإدارية في وزارات السلطة الفلسطينيّة في قطاع غزة، **مجلة الجامعة الإسلامية**، فلسطين 16(2):693- 743.
- فرد، حياة (2015)، **تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر.

- فنانة، هبة عمر (2019)، **تقييم السياسات التربويّة لوزارة التربية والتّعليم الفلسطينيّة في الفترة 2007-2018**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، كلية التربية، غزة، فلسطين.
- قسايمة، محمد محمود عبد الله (1995)، **ارتباط السياسة التربويّة بعملية التخطيط التربوي كما يدركها الإداريون التربويون في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان.
- القضاة، عبد الله (2015)، **تصور مقترح لمتطلبات تدويل التّعليم في الجامعات الأردنية العامة لتحقيق التنافسية العالميّة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية، الاردن.
- القطناني، سمر جميل (2016)، **سياسات تربويّة مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء التصنيفات العالميّة للجامعات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية، الأردن.
- القيصر، فتون أحمد (2015)، **أنموذج مقترح للمدرسة المجتمعية وسياساتها التربويّة في مرحلة التّعليم الأساسي في سوريا في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- اللهالي، غدير ابراهيم والسعود، راتب سلامة (2020)، سياسات تربويّة مقترحة لتدويل الجامعات الاردنية في ضوء التصنيفات العالميّة للجامعات. بحث منشور في كتاب بحوث **المؤتمر التربوي الدولي السنوي الخامس: رؤى وأفكار لقضايا ساخنة في التّعليم العالي: الجامعات الاردنية نحو الريادة العالميّة**، مؤتمر علمي دولي سنوي محكم ومعتمد من الجامعة الأردنية، (رقم التصنيف الدولي: ISSN: 2617-5142)، عمان، دار جرير للنشر،(1): 14-32.

- مجمع اللغة العربية (1425هـ)، **المعجم الوسيط**، (ط 4) القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- "محمد عيسى" ، محمد محمود (2014)، آليات أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية ، جامعة مستغانم، **مجلة المالية ولأسواق** ،(1): 25-45.
- محمد، جبريل (1999)، التعليم العالي الفلسطيني بين القطاع العام والخصخصة ، معهد ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ، فلسطين.
- مدكور، علي أحمد (2000)، **التّعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل**، القاهرة: دار الفكر العربي.
- مراد بوتليليس. (2014)، **تطوير التّعليم في الجزائر من 1830-2011**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران السانيا، الجزائر.
- مصطفى، خالد (2018)، تصنيف الجامعات العربية: ما له وما عليه، **الأرشيف العربي العلمي**، DOI: 10.17605/OSF.IO/DHCZS
- مظلوم، قاسم وآل فيحان، إيثار (2015)، آليات تطوير الجامعات على وفق معيار QS- Quacquarelli Symonds: جامعة بغداد أنموذجا. **الغري للعلوم والاقتصاد والإدارة**، 10(33): 138-165 .
- المفتاح، هند عبد الرحمن(2017)، التعليم العالي وسوق العمل في قطر: الواقع والافاق، بحوث الدورة الثانية لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية: قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات**،(1): 613-659 ، الدوحة، قطر.
- المناور، فيصل والعلبان، منى (2022)، بناء السياسة العامة، المعهد **العربي للتخطيط دورية جسر**

التنمية، . منشور، **المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التّعليم العالي**، جامعة السودان والتكنولوجيا،(157): 50-75.

- المنقاش، سارة عبد الله (2006)، دراسة تحليلية لسياسة التّعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات للتطوير، **مجلة الملك سعود للدراسات التربويّة والدراسات الإسلامية**، 19(1): 381-440.
- ناصف، محمد أحمد حسين (2016)، تصنيف الجامعات عالمياً في كل من جمهورية مصر العربية وتايوان دراسة مقارنة، **مجلة التربية المقارنة والدولية**،(4):125-262.
- همشري، عمر أحمد (2007)، **مدخل إلى التربية**. دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
- هيئة التحرير (2012)، **واقع التّعليم العالي في فلسطين وآفاق تطويره شؤون** فلسطينية،(1): 290-308.
- وزارة التربية التّعليم العالي الفلسطينيّة (2023)، https://www.mohe.pna.ps/
- وزارة التربية التّعليم العالي القطرية (2023)، https://www.edu.gov.qa/ar
- ويح، محمد (2013)، التصنيفات العالميّة للجامعات وموقع الجامعات العربية منها-رؤية نقدية، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، 3 (41): 89-143.
- ياغي، عبد الفتاح (2009)، **السياسات العامة: النظرية والتطبيق**، القاهرة، مصر .
- يوسف، داليا طه محمود (2020)، التميز البحثي على ترتيب الجامعات عالمياً – جامعة اكسفورد نموذجاً وامكانية الاستفادة منها في الجامعات المصرية، كلية التربية – جامعة المنيا، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس** ، 45(4): 197-268.

ب-المصادر باللغة الانجليزية

- Ali, M.G. (2022), A general perspective about institutional rankings, ranking framework, benefits of rankings and ranking methodological flaws. **International Journal of Educational Research Review**, 7(3) : 157-165.
- AUCC Internationalization Survey (2014), Canada's Universities in the World. Association of Universities and Colleges of Canada. **https://www.univcan.ca**
- Balas, A., Momani, S. (2018), Are university rankings useful to improve research? A systematic review. **PLoS ONE** 13(3): e0193762.
- Bascia , Nina and Pamela Osmond (2012) , **Teacher Unions and Educational Reform: A Research Review,** National Education Association Center for Great Public Schools Research Department , The National Education Association , Washington
- Bellucci, M. Biagi, S., & Manetti, G. (2019). Dialogic accounting and stakeholder engagement through social media: The case of top-ranked universities. **Review of Higher Education**, 42(3): 1145-1184.
- Berg , Kati Tusinski (Summer 2009), Finding Connections between Lobbying, Public Relations and Advocacy **, Public Relations Journal,** 3(3):19 .
- Besley, Reynal-Querol Timothy and Marta (2011), Do democracies select more educated leaders? , **American Political Science Review,** 105(3):.552-566.
- Blakemore, K, (2003). **Social Policy; an Introduction.** London; Open University Pess.
- Cairney , Paul (2016).The Politics of Evidence-Based Policy making, **Oxford Research Encyclopedia of Politics**, Oxford University Press, USA , DOI; 10.1093.
- Dzvimbo, K, P. (2013), Globalization and the Internationalization of Higher Education in Sub-Saharan Africa, **south Aerican Journal of Education,** 36(3).
- Easley, Jennifer, Strawderman, Lesley, Strawderman, Babski-Reeves, Bullington ,Stanley& Smith,Brain(2021**), Quality in Higher Education**, 27(3) : 306-323 202.
- El Nopy,Mohamed aly(2017), **Quacquarelli Symonds "Qs" Classification of Universities**, http://search. Mandumah.com/Record/ 908877.

-
- Fauzi, Muhammad Ashraf, Tan, Christine Nya-Ling, Daud, Mahyuddin; Awalludin, Muhammad Mukhtar Noor (2020), University rankings: A review of methodological flaws **Issues in Educational Research**, 30(1): 79-96.
- Federkeil, G,(2002).Some Aspects of Ranking Methedology . The CHE Ranking in German Universities**, Higher Education In Europe**, (4) : 97-389.
- Hazelkorn, E. (2014). Reflections on a decade of global rankings: What we've learned and outstanding issues**. European Journal of Education**, 49(1): 12–28.
- Hou, Ya-Wen; Jacob, W. James (2017). What Contributes More to the Ranking of Higher Education Institutions? A Comparison of Three World University Rankings, ***International* Education Journal: Comparative Perspectives**, 16 (4): 29-46 .
- Huang, M. (2012). Opening the black box of QS world university rankings. **Research Evaluation,** 21(1): 71-78.
- Kari , Bullington, Stanley & Smith, Brian (2021**) Perceived quality factors in higher education, Quality in Higher Education**, 27(3):306-323.
- Kayyali, Mustafa(2023), The Relationship between Rankings and Academic Quality **International Journal of Management, Sciences, Innovation, and Technology IJMSIT** 4 (3) :1-11.
- Kobayashi, T., (2010). The University Ranking of Asahi Shimbun Publications, **Journal if International Higher Education ,**3, (4).
- Loyola, O., Medina-, M., Valdez, R. & Choo, R. (2020). A contrast pattern-based scientometric study of the QS world university ranking. **IEEE Access**
- Peters, B. Guy(1999) , **American public policy: Promise and performance**, New York 14 City, NY: Chatham House Publishers, (1): 4-5
- Polyakov, M., Bilozubenko, V., Korneyev, M., & Nebaba, N. (2021). Analysis of key university leadership factors based on their international rankings (QS world university rankings and times higher education). **Problems and Perspectives in Management**, 18(4): 142-152.
- Rauhvargers, A. (2013), **Global University Rankings and Their Impact Report II,** European university association

- Florida, Jennifer S. and Quinto, Myrna P. (2015) Quality indicators in higher education institutions: implications to global competitiveness **The Online Journal of Quality in Higher Education** 2(4).
- Salinas, A. J. (2013). **Policy analysis: an analysis of institutional admissions and State policies in higher education as they impact undocumented students** (Unpublished Doctor Dissertation), Texas A & M University – Kingsville.
- Schwekendiek, D. (2015). Recent changes in World University Rankings: an explorative study of Korea and Germany, **Asia Europe Journal**, 13 (4):361-377.
- Sidorenko, TM & Gorbatova, T. (2016). Efficiency of Russian Education Through the Scale of Word University Rankings**, International Conference on Research Paradigms Transformation in Sciences,** Procedia Social and Behavioral Sciences (16): 464-477.
- Soobrayen Veerasamy, Yovana P.(2020) U.S. National Higher Education Internationalization Policy: An Historical Analysis of Policy Development between 2000 and 2001 **Journal of Comparative and International Higher Education**, v12 n6S1 p16.
- Sowter, B. (2008). The Times Higher Education Supplement and Quacquarelli Symonds (THES - QS) world university rankings: new developments in ranking methodology. Higher Education in Europe. **Vysshee Obrazovanie v Evrope**, 33(2-3): 345-347
- Stephen, Timothy D. (2011) A Methodology for Calculating Prestige Ranks of Academic Journals in Communication: A More Inclusive Alternative to Citation Metrics, **Behavioral & Social Sciences Librarian**. 30(2).
- Turpin, T. (2007). Internationalization of Higher Education: Implications for Australia and its Education Clients. **Minerva ,** 1 (40).
- UNESCO (2003), **Higher Education in the Arab Region,** 1998-2003 Meeting of higher Education Partners, A Document Prepared by UNESCO.
- Hewitt, W.E. (Ted), (2021) WE Factors Affecting Competitiveness in University Ranking Exercises: Lessons from Brazil **Journal of Comparative & International Higher Education** 13(2): 23-37.
- Wang, Y. (Ed.). (2014). Education policy reform trends in G20 members**. Springer Science & Business Media**.

- Yamada, Reiko (2018). Impact of Higher Education Policy on Private Universities in Japan: Analysis of governance and educational reform through survey responses **Higher Education Forum**, (15): 19-37.

ت-المواقع الإلكترونية

- Al-Quds University, (2023), https://www.alquds.edu/en/
- An-Najah National University, (2023), https://www.najah.edu/en/
- ARWU, (2023), https://www.mastersportal.com/
- Birzeit University, (2023), https://www.birzeit.edu/en
- CWTS,(2024), https://www.leidenranking.com/
- ETH Zurich, (2023), https://ethz.ch/en.html
- Harvard University, (2023), https://www.harvard.edu/
- https://www.mohe.pna.ps/Higher-Education-
- https://www.pecdar.ps/ar_page.php?id=593&p=1
- Imperial College London, (2023), https://www.imperial.ac.uk/
- MIT, (2023), https://www.mit.edu/
  University of Cambridge, (2023), https://www.cam.ac.uk/
- NUS, (2023), https://ace.nus.edu.sg/
- Oxford University, (2023), https://www.ox.ac.uk/
- Pcbs (2021), https://www.pcbs.gov.ps/
- QS, (2023), https://www.topuniversities.com/
- Stanford University, (2023), https://www.stanford.edu/
- THE,(2023), https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/about-the-times-higher-education-world-university-rankings
- UCB, (2023), https://www.ucb.com/
- UCL, (2023), https://www.ucl.ac.uk/

الملاحق

- الملحق (1): أداة الدراسة بصورتها الأولية.
- الملحق (2): قائمة بأسماء مُحكمي أداة الدراسة.
- الملحق (3): أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- الملحق (4): تحكيم السياسات التربوية المقترحة.
- الملحق (5): قائمة باسماء محكمي السياسات لتربوية المقترحة.
- الملحق (6): كتب تسهيل مهمة إجراء الدراسة
- الملحق (7): كتاب تسهيل مهمة لإجراء الدارسة في جامعة بيرزيت
- الملحق (8): كتاب تسهيل مهمة لإجراء الدارسة في جامعة بوليتكنك فلسطين
- الملحق (9): كتاب تسهيل مهمة لإجراء الدارسة في جامعة الاستقلال.
- الملحق (10): كتاب تسهيل مهمة لإجراء الدارسة في جامعة خضوري.
- الملحق (11): كتاب تسهيل مهمة لإجراء الدارسة في الجامعة الاهلية .
- الملحق (12): كتاب تسهيل مهمة لإجراء الدارسة في الجامعة الامريكية.

الملحق(1) أداة الدراسة بصورتها الأولية

الأستاذ الدكتور/ الدكتورة .....المحترم/ المحترمة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان " **سياسات تربوية مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة.**"، وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصـــول على درجة الدكتوراه في القيادة، والإدارة التربوية من جامعة القدس، ولهذا الغرض أعدت الباحثة هذا الاستبانة من قسمين، الأول عبارة عن بيانات شخصية (ديموغرافية). والقسم الثاني يتناول مجالات الأداة والتي تقيس مجالات تصنيف **(QS)** والموزعة على (56) فقرة.

ونظراً لما عُرفتم به من إطلاع، وخبرة، ودراية في هذا المجال، يسرني، ويشرفني أن أضـع بين أيديكم الكريمة هذه الاســتبانة، التي تعد أداة لدراســة ميدانية في صــورتها الأولية لإبداء آرائكم، وتضــمين خبراتكم، ومقترحاتكم، وملاحظاتكم عن هذه الأداة من حيث (سلامة اللغة، ووضوحها، ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، وصحة الصياغة، والتركيب).

واقبلوا فائق الشكر، والتقدير، والاحترام على تعاونكم

اسم المحكم	
الرتبة العلمية	
مكان العمل	
التخصص	

الباحثة/ ابتهاج البكري

القسم الأول: البيانات الشخصية (الديموغرافية).

أرجو التكرم بتعبئة البيانات الآتية بوضع (✓) أمام ما يناسبك

اسم الجامعة: ----------

نوع الجامعة: **حكومية** ☐ **عامة** ☐ **خاصة** ☐

الكلية:

علوم إنسانية ☐ **علوم طبيعية** ☐

الرتبة الأكاديمية:

أستاذ ☐ **أستاذمشارك** ☐

أستاذ مساعد ☐ **محاضر** ☐

المركز الوظيفي:

☐ رئيس جامعة ☐ نائب رئيس جامعة

☐ عميد كلية ☐ نائب عميد كلية

☐ رئيس قسم أكاديمي ☐ رئيس مركز بحثي

القسم الثاني: مجالات الأداة وتتكون مما يأتي:

الرقم	فقرات الاستبانة	وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		الانتماء للمجال		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	منتمية	غير منتمية	
المجال الأول: البحث، والاكتشافResearch and Discovery **(السمعة الأكاديمية – الاستشهادات إلى اعضاء هيئة التدريس).– Academic Reputation Citations Per Faculty**								
1	تسعى الجامعة الفلسطينية للارتقاء بمركزها التنافسي بين الجامعات العالمية.							
2	تراعي الجامعة الفلسطينية المعايير العالمية في مخرجاتها التعليمية.							
3	تطبق الجامعة الفلسطينية المعايير الدولية لضبط الجودة الشاملة							
4	توفر الجامعة تعليما وتعلما إلكترونيا في تقديم المساقات التعليمية حسب المعايير العالمية المعتمدة							
5	تنشر الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريسية الجامعية في مجلات علمية محكمة							
6	يسعى الرئيس، وأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات الدولية للتعريف بالجامعة							
7	تشترك الجامعة في مصادر المعلومات العالمية.							
8	توفر الجامعة التمويل الكافي للاستثمار في البحث العلمي.							
9	تمتلك الأبحاث العلمية المنشورة من الجامعة سمعة عالمية.							
10	تقدم برامج تعليمية جديدة تواكب العصر؛ لتلبية حاجات سوق العمل .							

الرقم	فقرات الاستبانة	وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		الانتماء للمجال		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	منتمية	غير منتمية	
11	تهدف سياسات التعليم في الجامعة الفلسطينية إلى تحقيق تعليم نوعي متميز عالميا.							
12	توظف الجامعة نخبة من أعضاء الهيئة التدريسية الحاصلين على درجات علمية من جامعات عالمية مرموقة.							
13	تطبق الجامعة مبدأ ريادة الأعمال ضمن أنشطتها.							
14	تقدم برامج تعليمية باللغة الانجليزية لزيادة عدد الطلبة الدوليين؛ بما يعزز أداءها في مؤشرات التدويل في التصنيفات العالمية.							
15	تعمل الجامعة على تطوير موقعها الإلكتروني من أجل تحسين المكانة العالمية لها كجامعة مرموقة .							
16	تعمل الجامعة على تطوير موقعها الإلكتروني من أجل وترسيخ هويتها وعلامتها التجارية.							
17	تقدم الجامعة أفضل تعليم برسوم جامعية معقولة لجذب الطلبة المتميزين من جميع أنحاء العالم.							
18	تتبنى الجامعة سياسة رشيدة لجذب الباحثين المتميزين لتعزيز الابتكار في مجالاتها البحثية.							
19	تعمل الجامعة على ترجمة (أبحاث، مجلات) محكمة.							
20	تنظم الجامعة فعاليات دولية بشكل دوري (مؤتمرات، وندوات، وورش عمل).							
21	تفعل الجامعة اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع الجامعات العالمية، والمرموقة .							
المجال الثاني: قابلية التوظيف، والنتائج Employability and Outcomes **(سمعة الجامعة لدى مؤسسات الأعمال ،نتائج التوظيف)Employer Reputation–Employment Outcomes**								

الرقم	فقرات الاستبانة	وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		الانتماء للمجال		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	منتمية	غير منتمية	
	تضمن الجامعة المناهج التعليمية الخطط لإعداد خريجين عالميين.							
22	توفر الجامعة مراكز خدمات توظيف لإعداد، وتأهيل طلبتها لسوق العمل.							
23	تقوم الجامعة بنشاطات توظيف دورية لتوفير الفرص الوظيفية لطلبتها							
24	تعقد الجامعة لطلبتها ورش تدريب خاصة في المهارات الحياتية لإعدادهم لسوق العمل بكفاءة.							
25	تصمم الجامعة وتطور برامج تعليمية حديثة تلبي حاجات سوق العمل بالتعاون مع أصحاب العمل.							
26	تتعاقد الجامعة مع أصحاب العمل لتدريب طلبتها بعقود مدفوعة الأجر تنتهي بالتشغيل.							
27	تجري الجامعة استطلاع رأي لأصحاب العمل لمعرفة كفاءة خريجيها وتأخذ ملاحظاتهم للتحسين.							
	المجال الثالث: المشاركة العالمية Global Engagement نسبة الطلبة الدوليين International Student Ratio نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين International Faculty Ratio شبكة البحوث الدولية International Research Net work							
28	تتعاقد الجامعة مع القطاعات المختلفة في المجتمع لإعداد مشاريع بإشراف أكاديمي.							
29	تنظم الجامعة فعاليات دولية بشكل دوري (مؤتمرات، ندوات، ورش عمل).							
30	تعد الجامعة خطة استراتيجية لاستقطاب الطلبة الدوليين من كافة أقطار العالم							
31	تطبق الجامعة نتائج الأبحاث العلمية المنشورة.							

الرقم	فقرات الاستبانة	وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		الانتماء للمجال		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	منتمية	غير منتمية	
32	تسعى الجامعة لإضفاء البعد الدولي بأساليب مختلفة تتضمن تبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للجامعات المصنفة من أفضل 500 جامعة عالميا.							
33	تسعى الجامعة لبناء شراكات (توأمة) لتقديم برامج تعلمية مشتركة، ومنح درجات علمية مزدوجة، مع جامعات مصنفة من أفضل 500 جامعة عالميا.							
34	تهتم الجامعة ببناء مناهج حديثة لمساعدة الطلبة على فهم (التنوع الدولي، التعددية الثقافية، وقيم الحوار).							
35	تضمن مناهج الجامعة بعدًا عالميًا يتناول (الحقب الحضارية، الثقافات العالمية).							
37	تقدم الجامعة مجموعة متنوعة من برامج التدريب الميداني المهني لطلبة في الخارج.							
38	تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية.							
39	تتعاون الجامعة مع المنظمات الدولية متل هيئات المجتمع الدولي ومؤسساته							
40	تستقطب الجامعة الباحثين بفكرة التعاون البحثي المشترك محليا وإقليميا وعالميا							
41	تفعل الجامعة اتفاقيات شراكة مع جامعات عالمية رائدة للتبادل الدولي الطلابي							
المجال الرابع: الخبرة التعليمية Learning Experience								
42	تفعل الجامعة المشاركة الدولية لأعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات							
43	تلتزم الجامعة بتعيين العدد المكافئ لأعضاء الهيئة التدريسية إلى مجموع أعداد الطلبة في كافة التخصصات .							

الرقم	فقرات الاستبانة	وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		الانتماء للمجال		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	ملائمة	غير ملائمة	منتمية	غير منتمية	
44	تلتزم الجامعة بتناسب أعداد أعضاء الهيئة التدريسية مع عدد الطلبة في الجامعة							
45	تلتزم الجامعة بالعبء التدريسي لأعضاء الهيئة التدريسية دون أية أعباء تدريسية إضافية							
46	تستقطب الجامعة أعضاء هيئة تدريس متميزين دوليًا للعمل داخل الجامعة.							
47	تلتزم الجامعة بابتعاث الطلبة للحصول على درجات علمية من جامعات دولية رائدة.							
48	تفعل الجامعة اتفاقيات تعاون دولية لجامعات رائدة لتبادل أعضاء هيئة التدريس.							
49	تسعى الجامعة إلى تطوير أداء أعضاء الهيئة الأكاديمية بصورة مستمرة.							
50	تسعى الجامعة إلى منع هجرة الأدمغة لتستفيد من خبراتها.							
51	تدعم الجامعة الابتكار الأكاديمي في الجامعة.							
52	تضع الجامعة معايير دقيقة لترقية أعضاء هيئة التدريس							
المجال الخامس: الاستدامة Sustainability (مؤشر للأثر الاجتماعي، والبيئي في الجامعة) **An indicator of the university's social and environmental impact**								
53	تعاون الجامعة مع الجهات المعنية لوضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم.							
54	تهتم الجامعة بالتغيرات المؤثرة بالبيئة الخارجية.							
55	تواصل الجامعة الاهتمام بالأبحاث الخاصة بالتنمية المستدامة.							
56	تستقطب الجامعة باحثين متميزين لإثراء البحث العلمي لدعم التنمية المستدامة							

الملحق(2) قائمة بأسماء مُحكمي أداة الدراسة.

الرقم	الاسم	مكان العمل	التخصص
1	الأستاذ الدكتور خالد السرحان	الجامعة الأردنية	إدارة تربوية
2	الأستاذ الدكتور محمد الحراحشة	جامعة أل البيت	إدارة تربوية
3	الأستاذ الدكتور محمـد القضاة	الجامعة الأردنيــة	أصول التربية
4	الدكتورة أحلام وجيه	وزارة التربية والتعليم الأردنية	إدارة تربوية
5	الدكتور بشير الدويك	جامعة جورج واشنطن الامريكية	احصاء
6	الدكتور جهاد زكارنة	وكيل مساعد في وزارة التربية سابقا	إدارة تربوية
7	الدكتورة حنين جبارة	وزارة التربية والتعليم الأردنية	إدارة تربوية
8	الدكتور خالد الصرايرة	جامعة مؤتة	إدارة تربوية
9	الدكتورة صوفيا الريماوي	وزارة التربية والتعليم الفلسطينية	إدارة تربوية
10	الدكتور نصر ابوكرش	وزراة التربية والتعليم الفلسطينية	إدارة تربوية

الملحق (3) أداة الدراسة بصورتها النهائية

الأستاذ الدكتور/ الدكتورة .....المحترم/ المحترمة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان " **سياسات تربويّة مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة.**"، وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في القيادة، والإدارة التربوية من جامعة القدس، ولهذا الغرض أعدت الباحثة هذا الاستبانة من قسمين، الأول عبارة عن بيانات شخصية (ديموغرافية). والقسم الثاني يتناول مجالات الأداة والتي تقيس (معايير التصنيف العالمي QS) والموزعة على (45) فقرة.

أرجو التفضل بالإجابة عن جميع فقرات الاستبانة المرفقة، وذلك بوضع إشارة (x) أمام كل فقرة من الفقرات، كما أرجو تعبئة المعلومات العامة المذكورة أدناه؛ علما أن الدراسة لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة/ ابتهاج البكري

القسم الأول: البيانات الشخصية (الديموغرافية).

أرجو التكرم بتعبئة البيانات الآتية بوضع (✓) أمام ما يناسبك

اسم الدكتور (اختيار): **الجنس : انثى ☐** **ذكر ☐**

اسم الجامعة :

نوع الجامعة: **حكومية ☐** **عامة ☐** **خاصة ☐**

نوع الكلية:

علوم إنسانية ☐ **علوم طبيعية ☐**

الرتبة الأكاديمية:

رئيس الجامعة ☐ **رئيس قسم ☐**

أستاذ ☐ **أســـــتـــــاذ مشـــــارك ☐**

أستاذ مساعد ☐ **محاضر ☐**

المركز الوظيفي:

☐ نائب رئيس جامعة ☐ عميد كلية ☐ نائب عميد كلية

☐ رئيس قسم أكاديمي ☐ رئيس مركز بحثي

القسم الثاني: محاور الأداة وتتكون والتي توضحها الفقرات التالية :

الرقم	تصنيف QS في الجامعات الفلسطينية	الدرجة المتوفرة					ملاحظات
	فقرات الاستبانة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً	
المجال الأول: البحث والاكتشاف Research and Discovery							
السمعة الاكاديمية – الاستشهادات لاعضاء هيئة تدريس							
1	تسعى جامعتي للارتقاء بمركزها التنافسي بين الجامعات العالمية						
2	تراعي جامعتي المعايير العالمية في مخرجاتها التعليمية.						
3	توفر جامعتي تعليما وتعلما إلكترونيا في تقديم المساقات التعليمية حسب المعايير العالمية المعتمدة.						
4	تنشر الأبحاث العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي بمجلات علمية محكمة						
5	يسعى الرئيس وأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات الدولية للتعريف بجامعتي						
6	تشترك جامعتي في مصادر المعلومات العالمية						
7	توفر جامعتي التمويل الكافي للاستثمار في البحث العلمي.						
8	تمتلك الأبحاث العلمية المنشورة من جامعتي سمعة عالمية						
9	توظف جامعتي نخبة من أعضاء الهيئة التدريسية الحاصلين على درجات علمية من جامعات عالمية						
10	تعمل جامعتي على ترجمة أبحاث،محكمة						
11	تتبنى جامعتي سياسة رشيدة لجذب الباحثين المتميزين لتعزيز الابتكار في مجالاتها البحثية						
12	تقدم جامعتي تعليم متميز برسوم جامعية معقولة لجذب الطلبة المتميزين						

الرقم	تصنيف QS في الجامعات الفلسطينية	الدرجة المتوفرة						ملاحظات
	فقرات الاستبانة	عـاليـة جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً		
المجال الثاني: قابلية التوظيف والنتائج Employability and Outcomes								
سمعة الجامعة لدى المؤسسات – نتائج التوظيف								
13	توفر جامعتي مراكز خدمات توظيف لإعداد وتأهيل طلبتها لسوق العمل.							
14	تعقد جامعتي لطلبتها ورش تدريب خاصة في المهارات الحياتية لإعدادهم لسوق العمل بكفاءة							
15	تتعاقد جامعتي مع أصـــحاب العمل لتدريب طلبتها بعقود مدفوعة الأجر تنتهي بالتشغيل							
16	تقدم برامج تعليمية جديدة تواكب العصر لتلبية حاجات سوق العمل							
17	تجري جامعتي استطلاع رأي لأصحاب العمل لمعرفة كفاءة خريجيها وأـــــخذ ملاحظاتهم للتحسين.							
18	تهدف سياسات التعليم في جامعتي إلى تحقيق تعليم نوعي متميز عالميا							
19	تتعاقد جامعتي مع القطاعات المختلفة في المجتمع لإعداد مشاريع بإشراف أكاديمي							
20	تعمل جامعتي على تطوير موقعها الإلكتروني من أجل ترسيخ هويتها							
21	تعمل جامعتي على تطوير موقعها الإلكتروني من أجل علامتها التجارية							
المجال الثالث: المشاركة العالمية Global Engagement								
العالمية ونسبة الطلبة الدوليين و نسبة اعضاء التدريس الدوليين و شبكة البحوث الدولية								
22	.تنظم جامعتي مؤتمرات دولية بشكل دوري.							
23	تعد جامعتي خطة اســـتراتيجية لاســـتقطاب الطلبة الدوليين من كافة أقطار العالم							
24	تفعل جامعتي اتفاقيات شـراكة لتبادل الباحثين مع الجامعات العالمية							

الرقم	تصنيف QS في الجامعات الفلسطينية	الدرجة المتوفرة					ملاحظات
	فقرات الاستبانة	عـاليـة جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً	
25	تســـتقطب جامعتي الباحثين بفكرة التعاون البحثي المشترك محليا وإقليميا وعالميا						
26	تتعاون جامعتي مع المنظمات الدولية متل هيئات المجتمع الدولي ومؤسساته						
27	تفعل جامعتي اتفاقيات شـــراكة مع جامعات عالمية رائدة للتبادل الدولي للطلبة						
28	تقدم جامعتي مجموعة متنوعة من برامج التدريب الميداني المهني لطلبة في الخارج						
29	تقدم جامعتي منح تعليمية بالمشـــاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية						
30	تتضـــمن خطط جامعتي لمناهجها التعليمية بعدًا عالميًا لاعداد خريجين عالميين .						
المجال الرابع: الخبرة التعليمية Learning Experience **الخبرة التعليمية و نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلبة**							
31	تفعل جامعتي المشاركة الدولية لأعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات						
32	تلتزم جامعتي بتناســب أعداد أعضـــاء الهيئة التدريسية مع عدد الطلبة						
33	تلتزم جامعتي بالعبء التدريســـي لأعضـــاء الهيئة التدريسية دون أية أعباء تدريسية اضافية						
34	تســـتقطب جامعتي أعضـــاء هيئة تدريس متميزين دوليًا للعمل فيها						
35	تلتزم الجامعة بابتعاث الطلبة للحصـــول على درجات علمية من جامعات دولية						
36	تفعل جامعتي اتفاقيات تعاون دولية لجامعات رائدة لتبادل أعضاء هيئة تدريس						
37	تسعى جامعتي الى تطوير اداء أعضاء الهيئة الأكاديمية بصورة مستمرة.						

الرقم	تصنيف QS في الجامعات الفلسطينية	الدرجة المتوفرة					ملاحظات
	فقرات الاستبانة	عـاليـة جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً	
38	تســـعى جـامعتي الى منع هجرة الأدمغـة لتستفيد من خبراتها.						
39	تدعم جامعتي الابتكار الأكاديمي						
40	تضـع جامعتي معايير دقيقة لترقية اعضـاء هيئة التدريس						
المجال الخامس: الاستدامةSustainability **مؤشر للأثر الاجتماعي والبيئي بالجامعة**							
41	تتعاون جامعتي مع الجهات المعنية لوضـــع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم						
42	تهتم جـامعتي بـالتغيرات المؤثرة بـالبيئـة الخارجية.						
43	تواصـل جامعتي الاهتمام بالأبحاث الخاصـة بالتنمية المستدامة.						
44	.تستخدم جامعتي نتائج الابحاث العلمية البيئية في حل مشكلاتها البيئية بصورة مستمرة						
45	تســتقطب جـامعتي بـاحثين متميزين لإثراء البحث العلمي لدعم التنمية المستدامة						

الملحق(4) تحكيم السياسات التربوية المقترحة

الأستاذ الدكتور/ الدكتورة .....المحترم/ المحترمة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان " **سياسات تربوية مقترحة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيف العالمي للجامعات(QS) استنادا إلى تجارب الجامعات المرموقة.**"، وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في القيادة، والإدارة التربوية من جامعة القدس، واستكمالاً لتحقيق أهداف الدراسة فإن الباحثة تضع بين أيديكم السياسات التربوية المقترحة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية، في التصنيف العالمي(QS).

ونظراً لما عُرفتم به من إطلاع، وخبرة، ودراية في هذا المجال، تأمل الباحثة من حضرتكم التكرم بتحكيم هذه السياسات التربوية المقترحة، وإبداء آرائكم، وتضمين خبراتكم، ومقترحاتكم، وملاحظاتكم من حيث (سلامة اللغة، ووضوحها، ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، وصحة الصياغة، والتركيب، ودرجة شموليتها). وإذا كان لحضرتكم أي تعديل (حذف، أو إضافة)، آملة أن لا تبخلوا بتوجيهاتكم

واقبلوا فائق الشكر، والتقدير، والاحترام على تعاونكم

اسم المحكم	
الرتبة العلمية	
مكان العمل	
التخصص	

الباحثة/ ابتهاج البكري

اسم السياسات:

سياسات (ابتهاج البكري ، 2024)، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة في التصنيف العالميّ للجامعات(QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة.

تعرف الباحثة السياسات التربويّة المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، في التصنيف العالميّ للجامعات QS استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة كمجموعة من المبادئ، والإجراءات، والاستراتيجيّات، والأسس المستقبليّة، التي تنبثق من الفكر، والنهج التربويّ. وهذه السياسات تهدف إلى توجيه الجامعات الفلسطينيّة في سعيها نحو تفعيل تحسين ترتيب تصنيفها في التصنيف العالميّ، مع الاخذ بما يوافقها من تجارب الجامعات المرموقة، في هذا المجال، والاستفادة منها بشكل إيجابيّ وفعّال، مع مراعاة السياق الثقافيّ، والاجتماعيّ والاقتصاديّ في فلسطين، وضمان توافقها مع تطلعات المجتمع الفلسطينيّ، وتجنب الجوانب السلبيّة التي قد تتعارض مع ثقافة المجتمع الفلسطينيّ وتطلعاته وآماله. وبناء على ما توصلت له الدراسة من نتائج، فإن الباحثة تقترح الخطوات الإداريّة التالية، والتي تتطلع الباحثة تحكيمها من خلال الأنموذج التالي لها، وذلك بوضع أشارة (√) فيما ترونه مناسبًا وهي:

السياسات المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي للجامعات QS

سياسات إدارية وتنظيمية مقترحة للجامعات الفلسطينية.
المؤشر للسياسة التربوية
1. تمتلك الجامعة فلسفة ورؤية واضحة تقودها للريادة.
2. تتخذ الجامعة شعاراً يتحقق من خلال رؤيتها، ورسالتها .
3. تستخدم الجامعة تحليل (SWOT) للجامعات لتحسين ترتيبها في التصنيف العالمي.
4. تضع الجامعة خطة استراتيجية ذات أهداف محددة لتحسين ترتيب الجامعة في التصنيفات العالمية .
5. تضع الجامعة خطة استراتيجية لأنشطة، وبرامج محددة.
6. تحدد الجامعة الموارد اللازمة، والعدد الكافي من مواردها البشرية.
7. تؤكد الجامعة على قيم الإبداع، والابتكار، والتشاركية، والتنافسية، والمنهجية العلمية، والمسؤلية المجتمعية في أمورها.
8. تؤسس الجامعة، وتطبق مؤشرات أداء ذات أهداف طموحة، ومراقبة تحقيقها دوريا، ودمجها ضمن الخطط الاستراتيجية.

9. تختار الجامعة نواب الرئيس، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام الأكاديمية من الباحثين المتميزين.
10. تحدث موقع الجامعة (إلكترونياً)، وتحديث صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل المحتوى والملاحظات.
11. تشكل الجامعة لجنة لمتابعة، وتقييم تطبيق مبادئ الحاكمية من شفافية، ومساءلة، ومتابعة التصنيفات العالمية ومعاييرها.
12. تنشئ الجامعة وحدات للإشراف على استقطاب الطلبة، والباحثين، وأعضاء هيئة التدريس المتميزين دوليًا.
13. تنشئ الجامعة وحدات إدارية تشرف على مشروعات الشراكة، والتعاون، والتوأمة العلمية مع جامعات، ومنظمات دولية.
14. تدعم الجامعة التعاون الأكاديمي الدولي مع الجامعات العالمية الرائدة.
15. تراعي الجامعة إعداد كوادر وطنية تتمتع بكفايات عالمية.
16. تلتزم الجامعة بقبول أعداد محدودة من الطلبة تتناسب مع امكانيات الجامعات المتاحة، وأعداد الهيئة التدريسية.
17. تقوم الجامعة بتعديل نظام الترقيات بناء على معايير واضحة، ومنح الترقيات لمن يستحق.
18. تلتزم الجامعة باعادة تصميم الهرم والسلم الوظيفي لإرساء مبدأ تكافؤ الفرص في التقدم المهني والارتقاء الوظيفي.
19. تعمل الجامعة على تقديم حوافز مادية، ومعنوية دعماً للكفاءات، وحفاظاً عليها للحد من هجرتها.
20. مخاطبة هيئات الإعتماد المؤسسي، والبرامجي العالمية؛ لاعتماد برامج الجامعات الفلسطينية بناء" على المعايير والمؤشرات التي تحددها هذه الهيئات، وتحميل المسؤولية لنائب الرئيس المختص، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام الأكاديمية، والهيئة الإدارية.
21. اعادة تصميم الهرم، والسلم الوظيفي لارساء مبدأ تكافؤ الفرص للعاملين في التقدم المهني والارتقاء الوظيفي
22. العمل على تقديم حوافز مادية ومعنوية مغرية للكفاءات وذلك للحفاظ عليهم والحد من هجرة العقول والكفاءات
23. مخاطبة هيئات الإعتماد المؤسسي والبرامجي العالمية لاعتماد برامج الجامعات الأردنية العامة بناء" على المعايير والمؤشرات التي تحددها هذه الهيئات، وتحميل المسؤولية لنائب الرئيس المختص وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية والهيئة الإدارية.

سياسات مقترحة للسمعة الاكاديمية .

المؤشر للسياسة التربوية

24. تسلح الطلاب بالمهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين، مثل التفكير النقدي وحل المشكلات والتواصل الفعّال.
25. تحسين البنية التحتية والمرافق يسهم توفير بنية تحتية متطورة ومرافق ملائمة في جذب الطلاب والباحثين الموهوبين وزيادة التفاعل مع المجتمع.
26. العمل على تلبية المعايير العالمية لضبط الجودة ومتابعة تطبيقها.
27. العمل على توفير كل ما يلزم للارتقاء ضمن التصنيفات العالمية للجامعات ومنها الالتزام بشروط الاعتمادات ومعايير التصنيفات العالمية.

28. تعزيز العلاقات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية :يمكن للجامعات تحسين سمعتها الأكاديمية من خلال المشاركة الفعالة في الأنشطة المجتمعية وتقديم الخدمات والمساهمات البناءة للمجتمع المحلي والعالمي.
29. إيجاد برامج أكاديمية عالية الجودة تقدم تعليم نوعي يتناسب مع حاجات سوق العمل.
30. . تطوير الخطط والبرامج الأكاديمية وفق المعايير العالمية والتميز الأكاديمي تقييم مستمر للبرامج الحالية وإدخال التحسينات اللازمة لضمان الجودة والفاعلية.
31. تطوير المناهج والمقررات الجامعية بما يتوافق مع تطورات العصر واحتياجات سوق العمل، ببعد دولي بما يشمل تكامل التكنولوجيا في عملية التعليم وتوظيف أساليب تدريس مبتكرة وتفاعلية.
32. اعتماد أساليب وطرق ومناهج تدريس حديثة وفعالة تضمن مخرجات تعليمية عالية الجودة.
33. تبني المناهج القائمة على المهارات وأن تركز تطوير المهارات اللازمة للنجاح في سوق العمل العالمي.
34. التوجيه والتدريب الدولي توفير فرص للطلاب وأعضاء هيئة التدريس من قبل خبراء دوليين لتحسين المهارات والمعرفة.
35. تعزيز اللغات الأجنبي ينبغي تشجيع الطلاب على تعلم لغات أجنبية لزيادة قدرتهم على التواصل والتفاعل في بيئة دولية.
36. إقامة علاقات وثيقة مع قطاعات سوق العمل والهيئات والنقابات المهنية المتمثلة لهذه القطاعات بهدف إقامة علاقات وطيدة تعزز سمعة خريجي الجامعة وتوظيفهم.
37. إتباع سياسات حديثة في ضمان جودة البرامج الأكاديمية والمهنية تشمل التقييم الذاتي للبرامج الأكاديمية، والتقييم من قبل الأقران والتقييم من قبل الخبراء الخارجيين.
38. تحليل السمعة الأكاديمية بشكل دوري وعدم الشعور بالرضا عن السمعة الحالية للجامعة.
39. إجراء استطلاعات دورية مع أصحاب العمل وأخذ الملاحظات حول كفاءة الخريجين والمهارات التي يحتاج إليها سوق العمل

سياسات مقترحة للبحث العلمي

المؤشر للسياسة التربوية

40. تطور الجامعة وتحدث التشريعات المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي بآليات وفقا لمتطلبات العصربصفة دورية .
41. تحديث الادلة الخاصة بالبحث العلمي بالجامعة.
42. انشاء مراكز بحثية ومراكز للتميز البحثي في الجامعة .
43. تطوير آليات لاختيار الكوادر البحثية اللازمة للبحث .

44. وضع آليات مساءلة للقيادات المعنية بادرات البحث العلمي

45. وضع خطة توازن اولويات بين النشاط الاكاديمي والعبء التدريسي والنشاط البحث لأعضاء هيئة التدريس .

46. وضع آلية لحد هجرة الامغة والاستفادة منها في البحث العلمي.

47. تطوير الشراكة بين الجامعات في البحث العلمي .

48. تفعيل الشراكة المجتمعية في دعم البحث العلمي .

49. ترجمة الابحاث وبعدة لغات ونشرها الكترونيا.

50. تفعيل اتفافيات شراكة مع افضل الجامعات العالمية لتبادل الباحثين.

51. تفعيل الشراكة بين المؤسسات البحثية لحل قضايا المجتمع.

52. تطوير المكتبات التقليدية والالكترونية وتحديث مصادر المعلومات

53. توفير المجلات الدورية العربية والعالمية ورقيا والكترونيا.

54. انشاء قاعدة بيانات للمراكزوللهيئات البحثية.

55. تجهيز المعامل البحثية بالمعدات والفنيين لاجراء البحوث.

56. وضع استرايجيات تسويق للبحث العلمي وتوظيفه.

57. توفير متطلبات اقامة المؤتمرات المحلية والدولية.

58. توفير قنوات تواصل بين الباحثين والجهات المستفيدة من البحوث.

59. ربط البحث بالصناعة والمجتمع :ينبغي توسيع مجالات البحث لتشمل مشاريع تطبيقية تلبي احتياجات المجتمع والصناعة، مما يعزز التفاعل الإيجابي ويزيد من قيمة البحث العلمي.

60. وضع سياسة رشيدة للبحث العلمي توفر التمويل الكافي وتوظيف الباحثين المتميزين لزيادة النشر في المجلات العلمية المحكمة المفهرسة في قواعد البيانات العالمية.

سياسات مقترحة لاضفاء البعد الدولي.

المؤشر للسياسة التربوية

61. تعيين نسبةٍ من الموظفين الدوليين في الجامعة.

62. تنظيم التبادل الثقافي ما بين الهيئات التدريسية مع الجامعات الرائدة لاغناء خبراتها وتطوير مهاراتها.

63. توفير فرص للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للدراسة أو العمل في جامعات ومؤسسات تعليمية دولية.

64. توسيع نطاق التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في الخارج من خلال المشاريع البحثية المشتركة والندوات وورش العمل.
65. تطوير برامج دراسية دولية بإنشاء برامج دراسية مشتركة بين الجامعة المحلية والجامعات الدولية تمنح الطلاب شهادات مزدوجة أو معترف بها دوليًا.
66. تطوير برامج التدريب الدولي بتوفير فرص التدريب والتطوير المهني للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الخارج لاكتساب المهارات والخبرات الدولية.
67. إنشاء مكاتب الشؤون الدولية :تأسيس وحدات أو مكاتب مخصصة للشؤون الدولية في الجامعات لتسهيل التواصل وإدارة البرامج والمشاريع الدولية.
68. تشجيع الطلاب الدوليين :توفير الدعم الأكاديمي والاجتماعي والثقافي للطلاب الدوليين لجعل الجامعة مكانًا مرحبًا وملائمًا لهم.
69. تعيين أعضاء هيئة تدريس من خارج البلاد لإثراء التجارب التعليمية والبحثية في الجامعة بمنظور دولي.
70. تقديم دورات في اللغات الأجنبية وتشجيع الطلاب على التحدث بلغات مختلفة لتعزيز التواصل الدولي.

سياسات مقترحة للتمويل الجامعي

المؤشر للسياسة التربوية

71. تنويع مصادر التمويل البحث العلمي في الجامعات تشكيل صناديق البحث العلمي بمساهمة من المؤسسات والشركات الخاصة .
72. تنفيذ مشاريع استثمارية لدعم التمويل الجامعي وتحويل الجامعات إلى جامعات منتجة مكتفية ماليا.
73. الاستفادة من نوادي الخريجين في جمع التبرعات المالية وتقديم الدعم المادي و الفني عند الحاجة.
74. الاستفادة من مرافق الجامعة كالمزارع والمستشفيات والملاعب الرياضية وذلك من خلال انتاج وبيع المنتجات الزراعية، وتأجير مرافق الجامعة كالملاعب.
75. العمل على إيجاد منح ودعم للتمويل من جهات خارجية على أن لا تتدخل في القرارات الجامعية
76. رصد اعتمادات مالية لدعم مشاركة الجامعة في قضايا المجتمع الدولي.
77. التقليل من البطالة المقنعة وذلك من خلال تقليل عدد العاملين الإداريين والاستفادة القصوى من وقت العاملين في إنجاز الأعمال المطلوبة.
78. وضع خطة للاستخدام الأمثل للتمويل وتعيين لجنة للمتابعة والرقابة بهذا الخصوص.
79. تمويل التعليم من خلال الوقفيات الجامعية.

80. تمويل قروض دراسية طويلة الأمد للطلبة المتعثرين ماديا يتم تسديدها بعد التخرج.

81. تطوير اليات تحصيل الرسوم للبحث العلمي في الجامعات.

82. اعادة تصميم سلم الرواتب بما يتناسب مع الظروف الراهنة.

سياسات مقترحة للاستدامة.

المؤشر للسياسة التربوية

83. تشجيع استخدام الطاقة المتجدد واستثمارها.

84. شجيع التحول الى المواصلات الخضراء توفير بنية تحتية مناسبة وبرامج تشجيعية.

85. يجب على الجامعة اتباع سياسات للحد من النفايات وتعزيز ثقافة إعادة التدوير.

86. تعمل على الجامعات دعم الأبحاث والمشاريع الابتكارية التي تساهم في تطوير التقنيات والحلول المستدامة.

87. تتضمن البرامج الأكاديمية في الجامعات مواد تعليمية حول الاستدامة والمسائل البيئية لتعزيز الوعي والتفاعل مع هذه القضايا.

88. توفير برامج وفعاليات تشجع الطلاب والموظفين على اتباع أساليب حياة مستدامة، مثل توفير مرافق لركوب الدراجات، والحد من استهلاك الموارد الطبيعية، والتوعية حول التغذية المستدامة.

89. التعاون مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الربحية والشركات لتطوير وتنفيذ مبادرات استدامة مشتركة.

90. تطبيق هذه السياسات سيساهم في جعل الجامعات مركزًا للابتكار والتميز في هذا المجال.

91. تعاون الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم.

92. إطلاق برامج توعوية مجتمعية؛ للتوعية بأهمية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في المجالات البحثية. والخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة لها.

93. المشاركة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم.

ملحق (5) قائمة بأسماء محكمي السياسات التربوية المقترحة، وتخصصتهم، وأماكن عملهم

الرقم	الاسم	مكان العمل	التخصص
1	الأستاذ الدكتور حاتم جلال	جامعة القدس/ فلسطين	الشريعة الاسلامية
2	الأستاذ الدكتور عفيف زيدان	جامعة القدس/فلسطين	مناهج، وطرق تدريس
3	الأستاذ الدكتور ماهر الجعبري	جامعة بوليتكنك	هندسة كيميائية
4	الأستاذ الدكتور محمـد أمين القضاة	الجامعة الأردنيــة	أصول التربية
5	الأستاذ الدكتور محمد عبود الحراحشة	جامعة آل البيت/الأردن	ادارة تربوية
6	الأستاذ الدكتور نايف جراد	جامعة الاستقلال/ فلسطين	علم السياسة
7	الدكتور تقي الدين عبد الباسط	جامعة فلسطين التقنية /خضوري	علم اللغة
8	الدكتور خالد أحمد الصرايرة	جامعة مؤتة/الاردن	إدارة تربوية
9	الدكتور زين الدين صلاح	جامعة بوليتكنك/ فلسطين	هندسة، وعلم الحاسوب
10	الدكتور صبحي خليل كايد	وزارة التربية، والتعليم العالي	إدارة تربوية
11	الدكتور كمال مخامرة	جامعة الخليل	الإدارة التعليمية
12	الدكتور معمر شتيوي	رئيس هيئة الاعتماد والجودة	مناهج علوم، وطرق تدريس
13	الدكتور هيثم عياد	جامعة بوليتكنك	هندسة مدنية

ملحق (6) كتاب تسهيل المهمة لإجراء الدراسة في جامعة بيرزيت

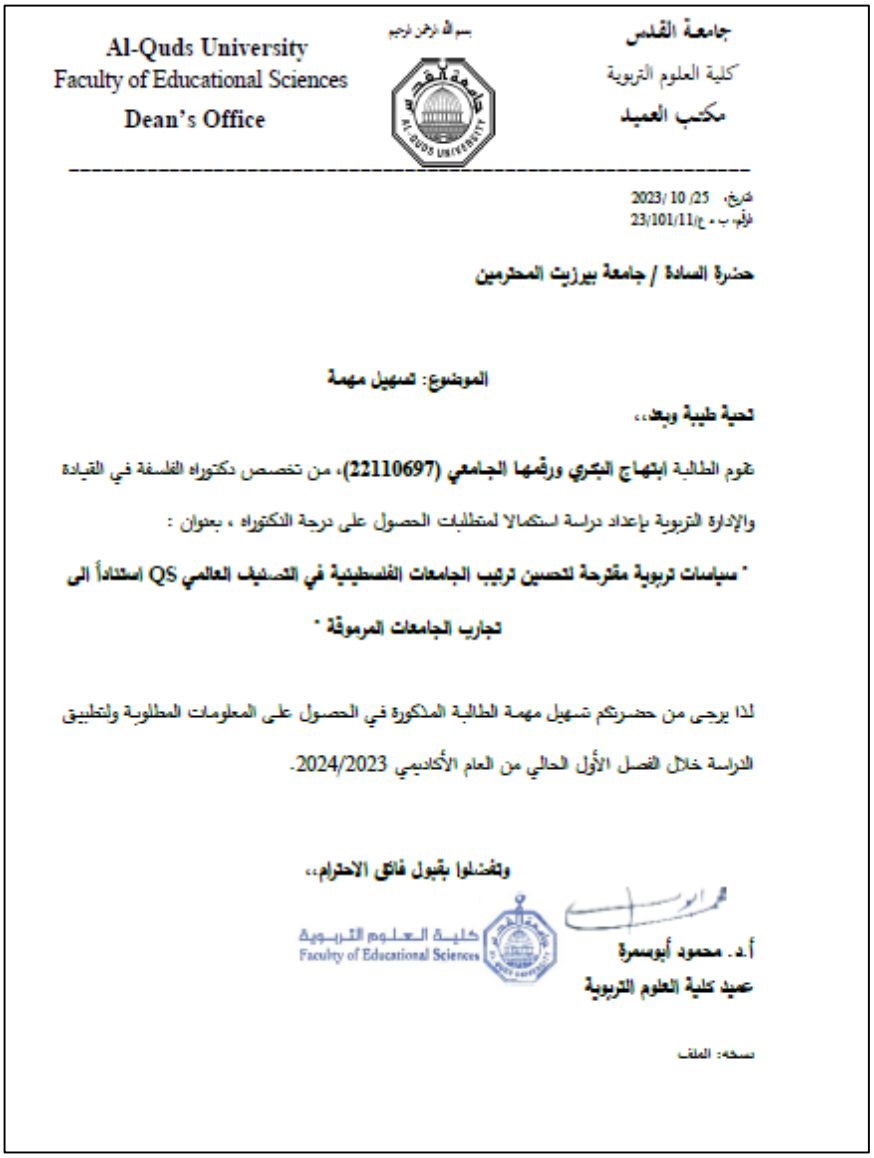

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
مكتب العميد

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences
Dean's Office

التاريخ: 25/ 10 /2023
الرقم: ب ع/23/101/11

حضرة السادة / جامعة بيرزيت المحترمين

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة **ابتهاج البكري ورقمها الجامعي (22110697)**، من تخصص دكتوراه الفلسفة في القيادة والإدارة التربوية بإعداد دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ، بعنوان :

" سياسات تربوية مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي QS استناداً الى تجارب الجامعات المرموقة "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences

أ.د. محمود أبوسمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخة: الملف

ملحق (7) كتاب تسهيل المهمة لإجراء الدراسة في جامعة بوليتكنك فلسطين

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
مكتب العميد

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences
Dean's Office

التاريخ: 25/ 10 /2023
الرقم: ب ع/23/101/11

حضرة السادة / جامعة البوليتكنك المحترمين

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة **ابتهاج البكري ورقمها الجامعي (22110697)**، من تخصص دكتوراه الفلسفة في القيادة والإدارة التربوية بإعداد دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ، بعنوان :

" سياسات تربوية مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي QS استناداً الى تجارب الجامعات المرموقة "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences

أ.د. محمود أبوسمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخة: الملف

ملحق (8) كتاب تسهيل المهمة لإجراء الدراسة في جامعة الاستقلال

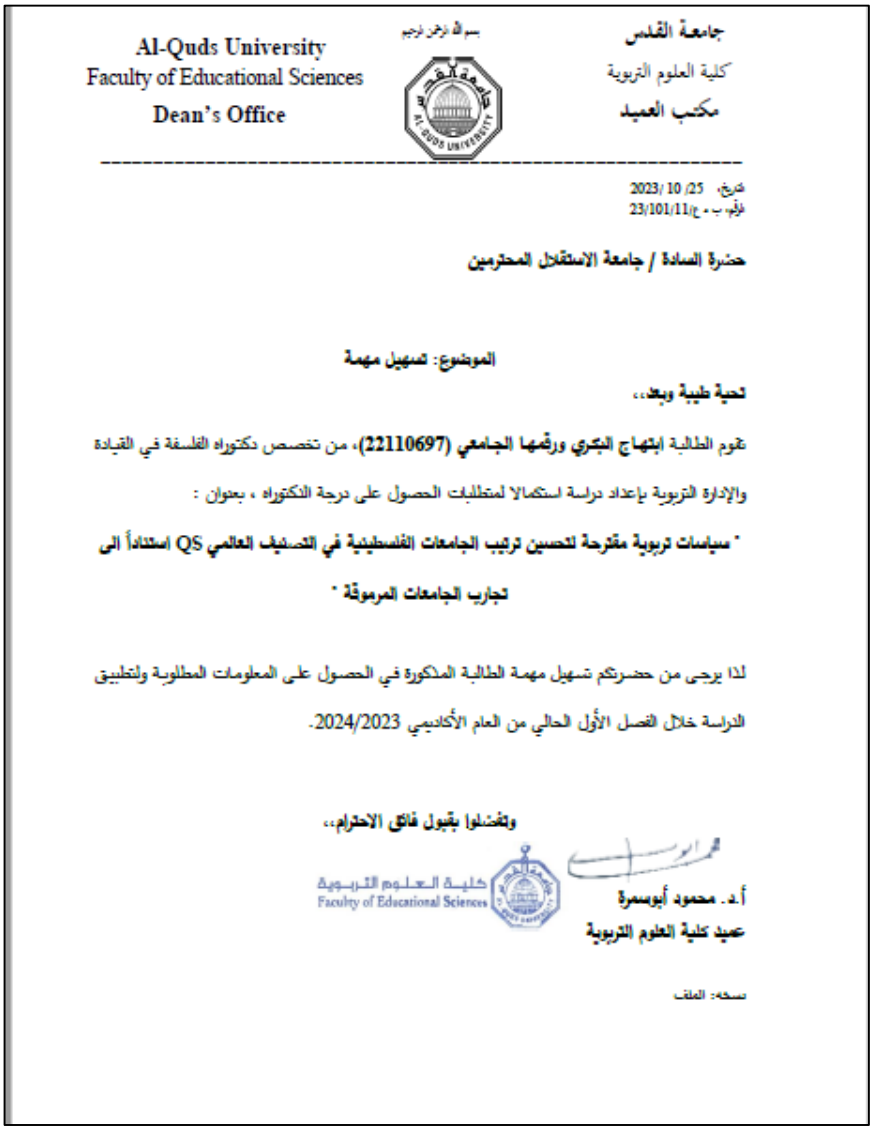

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
مكتب العميد

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences
Dean's Office

التاريخ: 2023/ 10 /25
الرقم: ب ع/23/101/11

حضرة السادة / جامعة الاستقلال المحترمين

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة **ابتهاج البكري ورقمها الجامعي (22110697)**، من تخصص دكتوراه الفلسفة في القيادة والإدارة التربوية بإعداد دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ، بعنوان :

" سياسات تربوية مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي QS استناداً الى تجارب الجامعات المرموقة "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences

أ.د. محمود أبوسمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخة: الملف

ملحق (9) كتاب تسهيل المهمة لإجراء الدراسة في جامعة فلسطين الاهلية

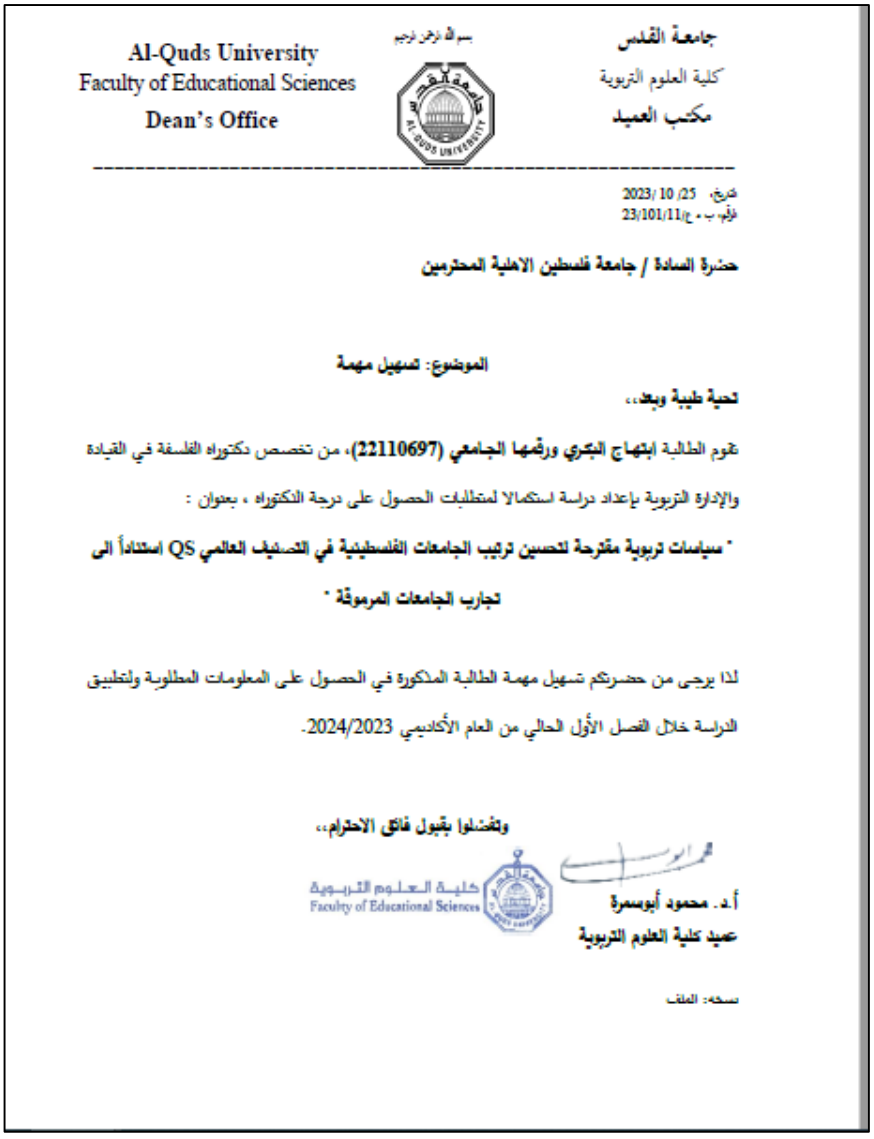

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
مكتب العميد

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences
Dean's Office

التاريخ: 25/ 10 /2023
الرقم: ب ع/23/101/11

حضرة السادة / جامعة فلسطين الاهلية المحترمين

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة **ابتهاج البكري ورقمها الجامعي (22110697)**، من تخصص دكتوراه الفلسفة في القيادة والإدارة التربوية بإعداد دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ، بعنوان :

" سياسات تربوية مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي QS استناداً الى تجارب الجامعات المرموقة "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences

أ.د. محمود أبوسمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخة: الملف

ملحق (10) كتاب تسهيل المهمة لإجراء الدراسة في جامعة فلسطين التقنية خضوري

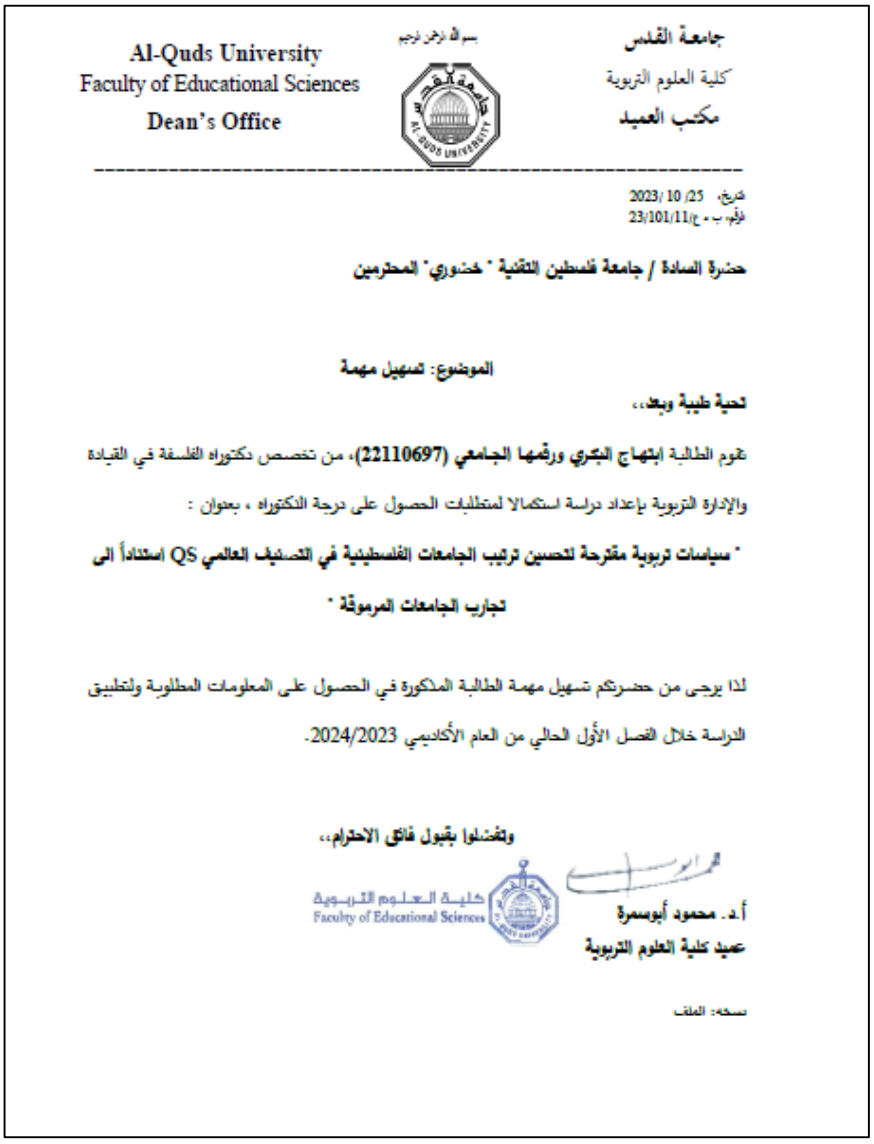

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
مكتب العميد

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences
Dean's Office

التاريخ: 25/ 10/ 2023
الرقم: ب ع/23/101/11

حضرة السادة / جامعة فلسطين التقنية " خضوري" المحترمين

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة **ابتهاج البكري ورقمها الجامعي (22110697)**، من تخصص دكتوراه الفلسفة في القيادة والإدارة التربوية بإعداد دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ، بعنوان :

" سياسات تربوية مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي QS استناداً الى تجارب الجامعات المرموقة "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences

أ.د. محمود أبوسمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخة: الملف

ملحق (11) كتاب تسهيل المهمة لإجراء الدراسة في الجامعة العربية الامريكية

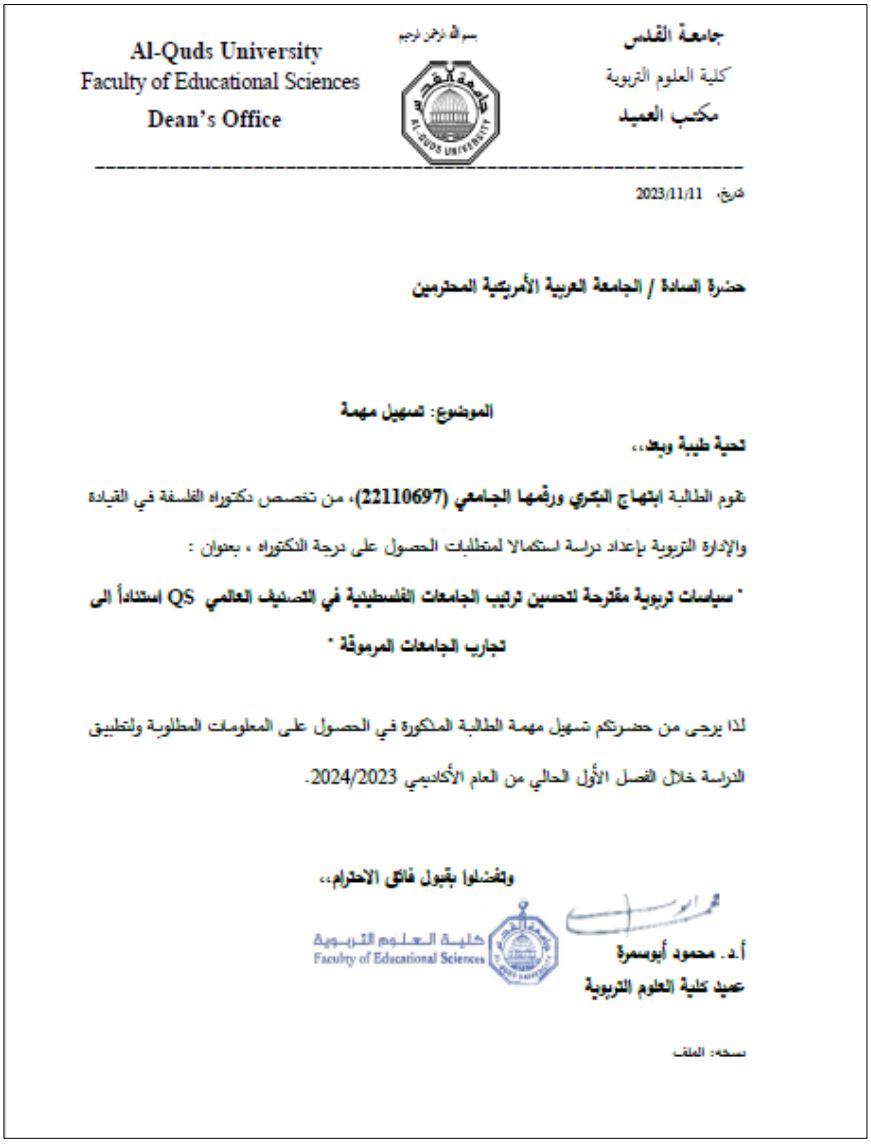

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
مكتب العميد

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Sciences
Dean's Office

التاريخ: 2023/11/11

حضرة السادة / الجامعة العربية الأمريكية المحترمين

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة **ابتهاج البكري ورقمها الجامعي (22110697)**، من تخصص دكتوراه الفلسفة في القيادة والإدارة التربوية بإعداد دراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ، بعنوان :

" سياسات تربوية مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينية في التصنيف العالمي QS استناداً الى تجارب الجامعات المرموقة "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة في الحصول على المعلومات المطلوبة ولتطبيق الدراسة خلال الفصل الأول الحالي من العام الأكاديمي 2024/2023.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

كلية العلوم التربوية
Faculty of Educational Sciences

أ.د. محمود أبوسمرة
عميد كلية العلوم التربوية

نسخة: الملف

فهرس الجداول

	عنوان الجدول	الصَّفحة
1	مؤشِّرات تصنيف التّايمز للجامعات.	52
2	موشِّرات تصنيف شنغهاي للجامعات.	53
3	مؤشِّرات تصنيف ويبومتركس للجامعات.	54
4	مؤشِّرات تصنيف (QS) للجامعات.	58
5	قائمة بتصنيفات (QS).	66
6	توزع الجامعات الفلسطينيَّة (الضِّفَّة الغربيَّة) حسب نوعها، وسنة التَّأسيس، والعاملين، والطَّلبة.	86
7	ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة وفق تصنيف (QS).	92
8	توزع أفراد مجتمع الدِّراسة حسب الجامعة، والإقليم، والمركز الوظيفيّ.	121
9	توزع أفراد العينة حسب الإقليم، والجامعة، ونوعها، والمركز الوظيفي.	122
10	توزع أفراد الدّراسة تبعاً للمركزالوظيفي، والرتبة الأكاديميّة، ونوع الكلية، ونوع الجامعة، والجنس.	123
11	توزع فقرات الدّراسة على مجالات الدّراسة.	124
12	معاملات الثَّبات كرونباخ ألفا، مجالات الدِّراسة.	125
13	المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة لدرجة توافر السِّياسات التَّربويَّة الفاعلة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات(QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة من وجهة نظر القيادات الأكاديميَّة في هذه الجامعات الفلسطينيَّة.	131
14	المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة لإجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة على مجال البحث، والاكتشاف.	132
15	المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة لإجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة على مجال قابليَّة التَّوظيف، والنَّتائج	133
16	المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة لإجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة على مجال المشاركة العالميَّة.	134
17	المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة لإجابات أفراد عيِّنة الدّراسة على مجال الخبرة التَّعليميَّة.	135
18	المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة لإجابات أفراد عيِّنة الدِّراسة على مجال الاستدامة.	136
19	المتوسِّطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لدرجة توافر السِّياسات التَّربويَّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة تبعاً للمركز الوظيفيّ، والرُّتبة الأكاديميَّة، ونوع الكلِّيَّة، ونوع الجامعة، والجنس	137

	عنوان الجدول	
20	تحليل التَّباين الخماسيّ (5 Way ANOVA) للفروق في المتوسِّطات الحسابيَّة لدرجة توافر السِّياسات التَّربويَّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعاً للمركز الوظيفيّ، والرُّتبة الأكاديميَّة، ونوع الكلِّيَّة، ونوع الجامعة، والجنس.	138
21	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعديَّة، للفروق في درجة توافر السِّياسات التَّربويَّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة تبعاً لنوع الجامعة.	139
22	المتوسِّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة لمجالات درجة توافر السِّياسات التَّربويَّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعاً للمركز الوظيفيّ، والرُّتبة الأكاديميَّة، ونوع الكلِّيَّة، ونوع الجامعة، والجنس.	140
23	تحليل التَّباين المتعدِّد (MANOVA) للفروق في مجالات درجة توافر السِّياسات التَّربويَّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS) استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعًا للمركز الوظيفيّ، والرُّتبة الأكاديميَّة، ونوع الكلِّيَّة، ونوع الجامعة، والجنس.	141
24	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعديَّة للفروق في درجة توافر السِّياسات التَّربويَّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS)استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعاً للمركز الوظيفيّ.	143
25	نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعديَّة للفروق في درجة توافر السِّياسات التَّربويَّة الفاعلة، لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS)استناداً إلى تجارب الجامعات المرموقة، تبعاً لنوع الجامعة.	144
26	معاملات ارتباط (بيرسون) بين كلِّ مجال، والدَّرجة الكلِّيَّة للاستبانة.	145
27	معاملات ارتباط (بيرسون) بين الفقرات، والمجال الَّذي تنتمي إليه والاستبانة ككلّ.	146
28	السِّياسات المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيَّة، في التَّصنيف العالميّ للجامعات (QS).	160
29	التحديات المتوقعة لتطبيق السياسات المقترحة.	166

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشَّكل	الصَّفحة
1	دورة حياة السِّياسات التَّربويَّة .	22
2	خطوات بناء السِيّاسات التربوية المقترحة .	149
3	المراحل السِّتّ لصنع السِّياسات التَّربويَّة المقترحة.	152
4	أهداف السِّياسات التَّربويَّة المقترحة.	154
5	الفئات المستهدفة من السِّياسات التَّربويَّة المقترحة.	155
6	متطلَّبات تنفيذ السِّياسات التَّربويَّة المقترحة.	156
7	هيكلية السِّياسات التَّربويَّة المقترحة.	159
8	الشكل التوضيحي للسِّياسات التَّربويَّة المقترحة لتحسين ترتيب الجامعات الفلسطينيّة، التصنيف العالميّ للجامعات (QS) استنادًا إلى تجارب الجامعات المرموقة.	170

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصَّفحة
1	الملحق (1): أداة الدِّراسة بصورتها الأوَّليَّة.	207
2	الملحق(2): قائمة بأسماء مُحكِّمي أداة الدِّراسة.	214
3	الملحق (3): أداة الدِّراسة بصورتها النِّهائيَّة.	215
4	الملحق (4):مسوَّدة السِّياسات التَّربويَّة المقترحة.	221
5	الملحق (5): قائمة بأسماء محكِّمي السِّياسات التَّربويَّة المقترحة.	228
6	الملحق (6–12): كتب تسهيل مهمَّة إجراء الدِّراسة.	229

فهرس المحتويات

الموضوع	الصَّفحة
إقرار	أ
إهـــــداء	ب
شكر وتقدير	ت
الملخَّص باللُّغة العربيَّة	ث
الملخَّص باللُّغة الإنجليزيَّة	ج
الفصل الأوَّل : مشكلة الدِّراسة وأهمِّيَّتها	
المقدِّمة	1
مشكلة الدِّراسة وأسئلتها	7
أهداف الدِّراسة	9
أهمِّيَّة الدِّراسة	10
مصطلحات الدِّراسة	11
حدود الدِّراسة	12
الفصل الثّاني :الأدب النَّظريّ، والدِّراسات السّابقة	
أوّلاَ: الأدب النَّظريّ	14
ثانياً: الدِّراسات السّابقة	94
ملخَّص الدِّراسات السّابقة، وموقع الدِّراسة الحاليَّة منها	114

لفصل الثّالث: الطَّريقة والإجراءات	
منهجيَّة الدِّراسة	120
مجتمع الدِّراسة	121
عيِّنة الدِّراسة	122
أداة الدِّراسة	123
متغيِّرات الدِّراسة	126
المعالجة الإحصائيَّة	127
الفصل الرّابع: عرض النَّتائج وتفسيرها	
النَّتائج المتَّصلة بالسُّؤال الأوَّل	131
النَّتائج المتَّصلة بالسُّؤال الثّاني	137
النَّتائج المتَّصلة بالسُّؤال الثّالث	145
النَّتائج المتَّصلة بالسُّؤال الرّابع	170
الفصل الخامس: مناقشة النَّتائج، والتَّوصيات	
مناقشة النَّتائج المتَّصلة بالسُّؤال الأوَّل	172
مناقشة النَّتائج المتَّصلة بالسُّؤال الثّاني	180
مناقشة النَّتائج المتَّصلة بالسُّؤال الثّالث	184
مناقشة النَّتائج المتَّصلة بالسُّؤال الرّابع	185
التَّوصيات	186
فهرس المصادر والمراجع	
المصادر	187
الملاحق	205
فهرس الجداول	235

فهرس الاشكال	237
فهرس الملاحق	238
فهرس المحتويات	239